المؤتمر العاشر

لكلية الآداب جامعة بني سويف

بعنوان

نحو بناء استراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية

وذلك في الفترة من ١٣ ـ ١٤ مارس ٢٠١٦م
بكلية الآداب جامعة بني سويف

تقديم وإخراج فني

د/ رحاب فايز أحمد

أستاذ تكنولوجيا المعلومات المساعد بكلية الآداب

ومدير وحدة التدريب والمؤتمرات بجامعة بني سويف

Table of Contents

معايير تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر ٥
أ/ ابتسام احمد مدبولي علي السيد ٥
حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ٣٣
أ/ بن يحي أبوبكر الصديق..... ٣٣
دور الهيئات الدولية والإقليمية في فرض التنمية المستدامة بعد تبلورها كقوانين وأفكار دراسة الحالة الإماراتية ٥٣
أ/ بولودان عبدالرازق ٥٣
تضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية في مناهج التعليم العلمي رؤية مقترحة ٧٥
د/ تفيدة سيد أحمد غانم ٧٥
دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من حدة أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم: دراسة مطبقة على طلاب الحلقة الثانية ١٢٧
أ/ حكمت عبد التواب عبد الكريم سعد ١٢٧
التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة..... ١٥٤
أ/ سمية شاكري ١٥٤
التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر: تحليل نقدي لنظريات التنمية الاجتماعية..... ١٩٠
أ.د/ طلعت إبراهيم لطفي ١٩٠
الوعي التنموي للشباب الجامعي بين الواقع والمأمول: دراسة حالة جامعة بني سويف ٢٢٠
أ.د/ عبدالمنعم محمد محمد عبدالله ٢٢٠
أ/ وليد محمد عبدالحليم علي ٢٢٠
د/ عيسى معيزة ٢٦٣
درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها ٢٧٣
د/ فرج إبراهيم حسن أبو شمالة..... ٢٧٣
م. إبراهيم فرج إبراهيم أبو شمالة ٢٧٣
استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها..... ٣٠٨
د/ فلاق علي ابن معمر ابن احمد..... ٣٠٨
أ/ بوشريط أسامة ٣٠٨
ثقافة المجتمع المحلي والتنمية المستدامة: تحليل معرفي في ضوء الفكر الاجتماعي المعاصر ٣٢٢

أ.د / كمال عبد الحميد الزيات ٣٢٢
الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ٣٣٧
أ/ لطيفة صلاح عبد الهادي..... ٣٣٧
قضية الفقر وعدالة توزيع الدخول في محافظات الصعيد..... ٣٥٣
د/ محمد عشري حسن عبد المهدى ٣٥٣
دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة: محافظة دمياط نموذجا ٣٨٩
أ/ محمود محمد محمود المحلاوي ٣٨٩
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر: دراسة نظرية تحليلية ٤٣٤
أ/ محمود بكار عبد التواب مجلي ٤٣٤
الأمم المتحدة والتنمية المستدامة: الأهداف والتحديات ٤٦٠
د. نرجس صفو ٤٦٠
السلامة والصحة المهنية للمؤسسات في ضوء المواصفات العالمية لإدارة البيئة ٥١٥
أ/ نهلة عبد المنعم شتا ٥١٥
تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من المخلفات لإنتاج الطاقة ومواد البناء ٥٤١
د/ هشام أحمد محمد صبح ٥٤١
م/ محمد احمد محمد أحمد صالح ٥٤١
التنمية المستدامة في الوطن العربي بين المبادرات الإقليمية والدولية : مدخل لفهم الأمن البشري للفرد العربي ٥٧٤
أ/ ياسين بورويسة ٥٧٤

معايير تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر

أ/ ابتسام احمد مدبولي علي السيد
المعيدة بقسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة بني سويف

مقدمة:

ان مصطلح التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي شاع تداولها واستخدامها خاصة في العقد الأخير من القرن المنصرم ، وأصبحت الاستدامة في جانب التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين شبيهة إن لم نقل مدرسة فكرية عالمية بلغ صداها وانتشارها ليس فقط في أقطار العالم الصناعي بل في كل دول المعمورة، وتبنتها هيئات وجمعيات غير رسمية، وأجهزة وحكومات رسمية حيث يطالب الكل بتطبيق فلسفتها وتوجهاتها.

ذلك أن مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قد تسببت في حدوث الكثير من التغيرات التي ألحقت أضرارا بالبيئة ولهذا السبب دعت الأمم المتحدة إلي عقد مؤتمر للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ بريودي جانيرو بالبرازيل أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض حضره عدد كبير من رؤساء الدول ، ففكرة التنمية المستدامة تقوم علي الرشد والترشيد والعقلانية في تحقيق التنمية بكل أشكالها وفي كافة المجالات ، فهي تسعي للموازنة بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي لفائدة الإنسان وبالمقابل تهدف للحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية ، وذلك للوصول في أخر المطاف لضمان حياة كريمة للسكان في عالمنا الحاضر ، وضمان حق الأجيال في المستقبل من الموارد الطبيعية بشتي أنواعها .

ويوفر النهج التنموي القائم علي الحريات فهما اوسع لما هو مقصود من التنمية مقارنة بالانهج الأخرى التي تحدد التنمية حسب الزيادة المحققة في متوسط دخل الفرد ، أو التصنيع أو التقدم التكنولوجي أو التحديث الاجتماعي ، ويتمثل أفضل تجسيد لثراء هذا النهج التنموي الواسع في خمس حريات وهي الحرية السياسية المرتبطة بالديمقراطية بمعناها الواسع ، والتسهيلات الاقتصادية بمعني "الفرص التي يتمتع بها الافراد كل فيما يخصه للانتفاع بالموارد الاقتصادية بغرض الاستهلاك أو الانتاج أو التبادل " والفرص الاجتماعية بمعني "الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية ، وغيرها من النواحي " وضمانات الشفافية بمعني " حرية التعامل مع الغير في إطار ضمانات الافصاح والوضوح " ، والأمن الوقائي بمعني توفير "شبكة للأمن الاجتماعي تمنع انحدار (القطاعات المستضعفة في المجتمع) إلي مرحلة الفقر المدقع ، وفي بعض الحالات إلي

المجاعة والموت ، وتخدم هذه "الحريات الادواتية " القدرة العامة للشخص علي عيش حياة اكثر حرية ، لكنها تكمل بعضها البعض أيضا .

ويتمثل الهدف المحوري للتنمية الاقتصادية المستدامة في تحقيق مستوي حياة نوعي أفضل ويتفرع منه مجموعة أهداف وهي (المياه والغذاء والصحة والمأوي والخدمات والدخل) ، فهي تهدف إلي ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتأمين الحصول علي المياه للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة وتهدف إلي ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وإلي رفع الانتاجية الزراعية والانتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الاقليمي والتصديري ، وإلي زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة ، وضمان الحصول علي السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلي الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة ، وتوفير فرص عمل وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وضمان مشاركة شعبية فعالة للتوعية بالمخاطر ، والحفاظ علي البيئة الطبيعية .

ومن معايير التنمية الاقتصادية المستدامة علي الصعيد المصري هي (العدالة والإنصاف ، الاستثمار في الانسان " التنمية البشرية " ، تنمية ثقافة المشاركة ، تنمية ثقافة ترشيد الاستهلاك ،.....) . وقد وجدت (٢١) دراسة سابقة تناولت الموضوع من رؤي مختلفة ،واستخدمت منهج الوصف التحليلي، و توصلت لبعض الصعوبات التي واجهت الدراسة وهي(الفقر وتراكم الديون – البطالة – التدريب المهني – قلة الامكانات التقنية والخبرات الفنية – تدني الاوضاع الاقتصادية- ....) .

لذا لابد من وضع حلول وتطبيقها لمعالجة هذه المعوقات والصعوبات التي تمنع حدوث التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال عمل خطة استراتيجية ووجوب تنفيذها والنظر في معقباتها ، حتي نتمكن من القضاء علي مظاهر التخلف والفقر والوصول إلي الرخاء والرفاه ويتم ذلك من خلال التعاون وعمل فريق بحثي متكامل وشامل كل جوانب المجتمع .

المطلب الاول : السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة :

اولا: مرحلة الإرهاصات:

تعود البدايات الاولي لظهور مفهوم التنمية المستدامة إلي سنة ١٩١٣، وذلك بانعقاد اول اجتماع بمدينة (بارن) (Berne) السويسرية التي انعقد فيها أول مؤتمر دولي لحماية المناظر الطبيعية ، ثم جاءت سنة ١٩٢٣بباريس الفرنسية التي انعقد فيها مؤتمر لحماية النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض ، والاقاليم الطبيعية المتدهورة

هذا ما أدي بالدول إلي تحضير لإعداد اتفاقية جماعية متعلقة بحماية النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض.

ثانيا : مرحلة التبلور :

تعتبر القمة التي دعت إليها هيئة الأمم المتحدة بستكهولم سنة ١٩٧٢ بمثابة البداية والمفتاح لتبلور هذا المفهوم ،إذ يعتبر المحللون بأن هذا الملتقي الذي نظم لأجل وضع الأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا المفهوم خاصة ما تعلق منها بالتنمية والمحافظة علي المحيط ، وحماية مصير الأجيال القادمة ، وذلك من خلال البرنامج الذي تبنته هيئة الامم المتحدة لحماية المحيط ، والذي ناقش فيه الوزراء المجتمعون بعض القضايا المتعلقة بالجوانب التاريخية ، خاصة علاقة دول الشمال بالجنوب ، إذ أكدت دول الجنوب علي حقها في النمو والتنمية.

ثالثا : مرحلة الاعتراف :

جاء الاعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة بناء علي اقتراح لجنة برانتلاند وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ ، أين تم إنشاء لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر عالمي بشأن البيئة والتنمية ، وقد اجتمعت في دورتها الاولي بنيروبي في كينيا ما بين ٦ إلي ٣١ أوت ١٩٩٠ ، والثانية بجنيف من ١٨ مارس إلي ١٥ أفريل.

وقد ورد في مستهل التقرير :" إن البشرية تملك القدرة علي تحقيق الدوام للتنمية أي علي التأكيد من أنها تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة علي تلبية حاجاته."

واوضح التقرير بأن: " التنمية المستديمة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع ، وإتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل."

فالتقرير ينص علي أنه يجب تركيز الجهود علي تأثير الإجهاد البيئي علي الاقتصادي للعالم ، فالبيئة والاقتصاد أصبحا متلازمين ولا يمكن فصلهما مطلقا ، ولقد عبر الأمين العام للمؤتمر " موريس سترونج" أن الهدف من قمة الأرض هو وضع الأساس للمشاركة فنحن في حاجة إلي تحقيق توازن قابل للاستمرار ومنصف بين البيئة والتنمية ونحن علي مشارف القرن الواحد والعشرين ، فكان هذا المؤتمر بداية مسار للانتقال نحو التنمية المستدامة.

(وبعد مؤتمر قمة الأرض Charte de La terre) عقدت مؤتمرات أخري متتالية ومنها مؤتمر كيوتو ، والذي أهم ما جاء فيه الأجندة رقم ٢١ الذي يعرف ببروتوكول كيوتو ، أين اجتمعت فيه ١٦١ دولة و١٥ هيئة حكومية ، ولعل أهم توصية خرجت بها هذه القمة تلك اللائحة التي تقدمت بها المجموعة الأوربية ، التي

تنص علي ضرورة تخفيض ١٥٪ من الغازات السامة ، وذلك مع مطلع سنة ٢٠١٠ ، غير أن هذا المطلب قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة الامريكية (الو.م.أ) إذ طالبت بضرورة التعامل بمرونة مع هذا الموضوع ، لأنها صاحبة أكبر مالك للمؤسسات الصناعية في العالم ، ثم انعقد مؤتمر مراكش في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١ ، وذلك قصد تفعيل الاتفاقيات الموقعة وهذا في ظل أنانية الولايات المتحدة الامريكية والصين باعتبارهما أكبر قوة صناعية في العالم ، ثم انعقد مؤتمر جوهانسبورغ [(١)] : من ٢٦أوت إلي ٠٤ سبتمبر عرف غياب أحد الفاعلين الرئيسين في السياسية العالمية المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا بمناسبة الذكري العاشرة لانعقاد قمة الأرض ، والذي تعددت الآراء حول مدي نجاعة أو فشل هذا المؤتمر ،

والذي كان من المفروض أن يكون مناسبة لأصدقاء الأرض لطرح مطالبهم ، إذ شاركت أكثر من ٧٠٠٠ منظمة غير حكومية كانت مناهضة للعولمة ، وضد التسلح النووي ، وقد اندلعت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة التي وصل عددها أكثر من ١٠٠٠٠شرطي قصد التحكم في الوضع .

ومن خلال هذه المراحل التي مرت بها التنمية المستدامة تم التوصل إلي وجود مجموعة من العوامل والاسباب الخاصة بالتنمية المستدامة :

أ- ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب :

وذلك بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي ، والبحث عن كيفية معالجة الخلل الحاصل في نسق علاقات التعاون الدولي القائمة بين مختلف الشعوب والدول وذلك من أجل بناء نظام عالمي يضمن للجميع الحياة الكريمة ، إن هذه الهوة تتجسد من خلال أن هناك ٢٠٪ فقط من سكان العالم والمتواجدة في الشمال تستهلك ٨٦٪ من الموارد الطبيعية في ظل وجود عالم نامي يملك أكبر الاحتياطات في العالم ، ولكنه الأفقر في العالم.

بـ فشل النموذج التنموي الكلاسيكي :

الذي يتزعمه كينز Keyns الذي حاول معالجة الأزمة التي مر بها النظام الرأسمالي بعد أزمة الركود الاقتصادي التي عرفتها أمريكا سنة ١٩٢٩ حيث كان الاهتمام منصبا علي توفير الحاجات وزيادة الاستهلاك والبحث عن الربح مهما كان مصدره ، وبالتالي انحصر اهتمام هذا النموذج التنموي علي الجوانب المادية وأهمل أهم عنصر في التنمية وهو خدمة الإنسان ، مما ولد استنزافا للموارد وهيمنة للشركات المتعددة الجنسية علي الاقتصاد العالمي ، فالمعادلة التي دأب المفكرون الاقتصاديون الدفاع عنها تتكون من العناصر التالية :

---

(١) عبدو مصطفي ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٤٢ – ٤٤.

١- العمل علي تحقيق أكبر فائض تجاري ممكن : ولا يكون ذلك إلا برفع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي والزراعي لدول الشمال التي تملك التكنولوجيا مما أدي إلي استنزاف للمناطق الأكثر رطوبة في العالم والتراجع الكبير للمساحات الغابية ونخص بالذكر غابات الأمازون المتواجدة بالبرازيل ، والتي يعتبرها علماء البيئة بأنها الرئة التي تتنفس منها الكرة الأرضية

٢- العمل علي تحقيق أكبر معدلات الربح والدخل لدي الأفراد مما أنتج حالة اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية.

٣- العمل علي الرفع من مستوي الاستهلاك لدي الفرد مما ولد أساليب ونماذج استهلاكية سيئة خصوصا فيما يتعلق بازدياد استهلاك الفرد للطاقة لدي الدول المصنعة وعلي رأسها الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر أكبر المساهمين في مشكلة التلوث في العالم تصل إلي أكثر من ٢٢٪ من حجم التلوث العالمي في العالم بالمقابل نجد دولة مثل الهند التي تمثل ١٦٪ من سكان العالم حسب إحصائيات سنة ١٩٩٢ .

ج- أزمة النفط :

كانت أزمة النفط مع مطلع السبعينات بمثابة المنبه الذي فتح أعين الدول حول استعمال الطاقة غير المتجددة وبصفة مفرطة إلي زيادة التلوث الجوي وما يفرزه من اختلالات في البيئة وحياة الانسان والمخاطر التي يتعرض لها كوكب الارض (١) .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة :

عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام ١٩٨٧ أن التنمية المستدامة هي :" تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلي تدمير قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة."

وجاء في تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية _ ريودي جانيرو ١٩٩٢ أن التنمية المستدامة هي : " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ علي الموارد والبيئة ، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من العيش في كرامة أفضل (٢)".

يجسد مفهوم التنمية المستدامة إحديي التطورات التي عرفها مصطلح التنمية ، وحسب محمد نصر عارف فإن هذا المفهوم – التنمية المستدامة- يمثل الجيل الرابع من التطورات الحاصلة في مجال بحوث التنمية التي انصب اهتمام الباحثين فيها علي دراسة السبل الكفيلة للخروج من التخلف الذي يعرفه عالم الجنوب من جهة ،

---

(١) المرجع السابق ،ص ص٤٤-٤٦.

(١) مختار رحاب ، العدد الثامن – يولية ٢٠١١ ، ص ١١٠.

والازمات التي يمر بها اقتصاد الشمال المصنع من جهة أخري ، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة كان انشغال الباحثين منصبا علي الرفع من القدرات الاقتصادية للدول باعتباره الحل الناجع لإعادة إعمار أوربا المنهارة اقتصاديا ، فكان من بابا أولي الاهتمام بمسألة إعادة بناء ما خلفته الحرب الفتاكة ، الامر الذي يتطلب إمكانيات اقتصادية هائلة ، ومنها بعث المشاريع الكبرى في مجال بناء المنشآت الصناعية الضخمة التي تتطلب بدورها موارد مالية هائلة فكان مفهوم التنمية يركز علي الوسائل والإمكانات المادية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق الرفاهية المادية للإنسان المعاصر ، لينتقل المفهوم من التنمية الاقتصادية إلي التنمية الشاملة التي تعني بمختلف مناحي حياة الانسان الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وفي شتي التخصصات العلمية والعملية ومع ذلك فقد ظل مفهوم التنمية الشاملة أسيرا للتفسيرات المادية فالتعليم يقاس بعدد المنشآت التربوية ، وارتفاع معدل الملتحقين بالمدارس ، والاقتصاد يقاس بما يقدمه من فرص للعمل والتنافس علي فرص الاستثمار.

إن هذا الطرح لاقي الكثير من الانتقادات من حيث شموليته ، وهذا ما أدي إلي هيمنة النموذج الغربي علي بسط أفكاره علي العالم المتخلف ، ولفك هذا الارتباط نجد أن الباحثين في التنمية قاموا بتقديم صياغة جديدة لمفهوم التنمية قصد تحريره من النظرة الأحادية التفسير من طرف العالم المصنع ، حيث أدرج مفهوم التنمية المستقلة لتجاوز الأطر المعرفية الضيقة بإيجاد نماذج تنموية مستقلة تعني بدراسة الظروف الخاصة بكل دولة وما تتوفر عليه من شروط الانطلاق نحو التقدم والرفاهية وهو النموذج الذي يحاكي عملية التصنيع التي عرفتها مختلف دول العالم في فترة السبعينات من القرن العشرين ، بيدا أن عملية التصنيع لقيت فشلا ذريعا لارتباطها بعالم الشمال الذي يملك التكنولوجيا والمال اللازمين له من أجل السيطرة علي هذه الدول تقنيا وماليا ، هذه الصعوبات جعلت فكرة الاستقلالية في التنمية مجرد فكرة فضفضة لا صلة لها بالواقع ، وغير ملمة بالمعطيات العلمية والموضوعية الكفيلة بالطرح الجدي لازمة التنمية والتخلف التي يمر بها العالم المتخلف في تلك المرحلة.

إن تبني مفهوم التنمية المستديمة يعكس محاولات باحثي التنمية للوصول إلي مفهوم مشترك يحظى بالاتفاق من طرف جميع الباحثين في الدراسات المتعلقة بالتنمية ، إلا أنهم لم يتفقوا علي تعريف موحد وهذا ما سنتحدث عنه من خلال تقديمنا تعاريف عدة تقتصر علي العناصر الآتية :

١ـ التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

٢ـ التنمية التي لتتعارض مع البيئة.

٣ـ التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية [١].

التعاريف الثلاث التي قدمت يركز كل واحد منها علي جانب معين ، وإهمال جوانب أخري في التنمية المستديمة ، ففي التعريف الأول الذي يمتاز بالعموم وعدم الدقة بحيث يركز علي جانبي التجديد والاستمرار دون أن يبين لنا الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذين المبدأين ، أما التعريف الثاني فقد وضع تركيز أكثر علي عنصر البيئة باعتباره المحدد الرئيس في إحدي التنمية المستديمة مع إهماله لعناصر أخري كالاقتصاد وقيم المجتمع .

إن هذه الشمولية في تعريف التنمية المستديمة وعدم الوضوح في تحديد المفهوم بدقة ، جعل الباحثين في هذا المجال يلجئون إلي البحث علي تعاريف ترتبط أكثر بالحقول الدراسية التي يعكف الباحثون في دراستها ، ومنهم الاقتصاديون :

من هذه التعاريف أنها :

١ـ ركزت علي العناصر التي تكون النشاط الاقتصادي وتجعل منها الأرضية الرئيسة التي تنطلق منها التنمية المستديمة ، مهملة الجانب الاجتماعي والإنساني والثقافي في إرساء هذه العملية حيث جعلت عملية التنمية المستديمة تتجه في خدمة الاقتصاد .

٢ـ يتسم كل من التعريفين بالتعقد وعدم التفريق بين متطلبات التنمية المستديمة وبين تقديم تعريف محدد للتنمية المستديمة.

أما في قاموس التنمية المستديمة فقد تم تعريفها بأنها : ذلك النموذج التنموي الذي يعمل علي دمج وطرح انشغالات واهتمامات مختلف المجتمعات وشعوب العالم لتحقيق عالم أكثر عدالة في الميدان الاجتماعي وحماية المحيط الداخلي والخارجي بصفة أشمل وأعم ، وذلك في إطار تضامن أجيال المستقبل.

ويفهم من خلال هذا التعريف أن التنمية المستديمة هي : ضرورة العمل علي إنشاء وخلق مجموعة من الانظمة والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية التي من خلالها يمكن العيش بطريقة أكثر عقلانية ، وتمكين الفرد والجماعة من المشاركة أكثر في صنع القرارات المصيرية التي تهمهم ، وتشجيع التلاحم الاجتماعي ، وتحقيق نوعية أفضل في الحياة .

ورغم اختلاف الباحثين في الوصول إلي تعريف يحظي بالإجماع لديهم ، وذلك نظرا لتعدد تخصصاتهم المعرفية من جهة ، وارتباط المفهوم بمعظم التخصصات العلمية والمعرفية خاصة وأن مفهوم التنمية المستديمة

---

(٢) عبدو مصطفي ، ٢٠٠٨ ، المرجع السابق ، ص ص ٤٦ـ ٤٧.

نال اهتمام معظم الباحثين والدارسين من صناع القرار إلي علماء الاقتصاد ، الاجتماع ، البيئة ، الطب ، والبيولوجيا ....الخ .

إلا أن ذلك لا يمنعنا من تقديم تعريف لعملية التنمية المستديمة بكونها " عبارة عن استراتيجية متعددة الجوانب تتضمن ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، دون الإخلال بالبيئة مع الحفاظ علي مصالح الأجيال القادمة ."

فالتنمية المستديمة هي قبل كل شيء عبارة عن سياسة واستراتيجية مستقبلية ينبغي إشراك المواطنين فيها، لأنها تتعلق بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم حيث نجد أن البنك الدولي يحث الدول علي تحقيق التنمية المستديمة من خلال إتباع السياسات التالية :

١ـ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيئة في صنع القرارات .

٢ـ معالجة النمو الديموغرافي واعتبارها من أولوية الأولويات .

٣ـ التمسك بشعار (فكر كونيا واعمل محليا) بالتركيز علي القضايا المحلية أولا .

٤ـ تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها .

٥ـ الحاجة إلي تحرك مخطط ومتوازن داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية وذلك من خلال خطط قصيرة الأجل وطويلة الأمد .

٦ـ واجب الحكومات القيام بأبحاث حول التنمية وتقديمها إلي الإدارات والمواطنين علي حد سواء.

٧ـ التمسك بشعار الوقاية خير من العلاج.

يوجد ثلاث أنواع من المؤشرات الأساسية :

١ـرأسمال البشري ٢ـ رأسمال اجتماعي ٣ـ رأسمال طبيعي .

فكل مؤشر من هذه المؤشرات يقوم علي مجموعة من المقاييس التي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

الرأسمال البشري : يتم تقويمه وفق مقاييس متعلقة بالتربية والتعليم ، الصحة ، العدالة في المداخيل .

الرأسمال الاجتماعي : يكون بالحكم علي جودة المؤسسات القائمة وفعاليتها ، تطبيق القوانين ، وسياسات الحماية الاجتماعية .

الرأسمال الطبيعي: يقوم من خلال المعطيات المتعلقة بالتحكم في الطاقة ، الماء والهواء .

ويعد عنصر الاستمرارية والدوام القاسم المشترك الذي تتلاقي فيه الأبعاد المختلفة للتنمية المستديمة ، ولعل من بين الأسباب التي دفعت إلي ظهور مشكلة الإنسان مع بيئته هو عدم إدراكه لطبيعة العلاقة المتكاملة

للوحدات التي تكون البيئة التي اعتبرتها المجتمعات المعاصرة كوحدات مستقلة ، وغير متكاملة ، لذا نجد أن نموذج التنمية المستديمة جاءت لتكرس فكرة التكامل والاستمرار في وضع الاستراتيجيات التنموية ، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تنجح إن لم تراعي الجوانب البيئية (١).

و تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في الآتي :

- الانصاف: أي حصول كل انسان علي حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته .
- التمكين: أي اعطاء أفراد المجتمع امكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.
- حسن الإدارة والمساءلة : أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلي مبادئا الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية .
- التضامن : يتم بين الاجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات بغرض الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة ، وعدم تراكم الديون خشية اثقال كاهل الاجيال اللاحقة مع تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية (٢).

لقد حدد تقرير الموارد العلمية الذي نشر ١٩٩٢ مفهوم شامل للتنمية المستدامة توصل التقرير من خلال التعريفات إلي اربع مجموعات هي : التعريفات الاقتصادية والتعريفات البيئية ، والتعريفات الاجتماعية والانسانية ، والتعريفات التقنية والادارية .

أ) فاقتصاديا :بالنسبة للدول الصناعية في الشمال ، فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة ، أما بالنسبة للدول الفقيرة : فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب .

ب) أما علي الصعيد الانساني والاجتماعي : فإن التنمية المستدامة تسعي إلي تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ، ووقف تدفق الافراد إلي المدن ، وذلك من خلال تطوير مستوي الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

ج) وأما علي الصعيد البيئي : فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الامثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم ، بما يؤدي إلي مضاعفة المساحة الخضراء علي سطح الكرة الأرضية .

---

(١) عبدو مصطفي ، ٢٠٠٨ ، ص٤٨-٥٤.
(٢) رامي العسود ، ٢٠٠٦ ، ص٣١ .

د) وأما علي الصعيد التقني والإداري : فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلي عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد ، وتنتج الحد الادني من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلي رفع درجة حرارة سطح الارض والضارة بالأوزون.

يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والانسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب :

أولا: ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ثانيا : ألا تؤدي إلي دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثا : أن تؤدي إلي تطوير الموارد البشرية (المسكن – الصحة – مستوي البيئة – أوضاع المرأة – الديموقراطية – حقوق الإنسان).

رابعا : أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة ، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية ، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع ، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الانسان ونشاطاته المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلي قيمة أخلاقية في غاية الأهمية ، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية ، كما تنبه كل دولة إلي أهمية استثمار مواردها[١].

إن أبسط تمثيل لمفهوم التنمية المستدامة يتم من خلال دراسة المنظومات التي يتعامل معها ن ففي كل منطقة مهما اختلف مقياسها (بلد ،إقليم ،مدينة، ....الخ) توجد منظومتان أساسيتان ،فيهما يعيش الإنسن ،هما:

_ منظومة البيئة الاجتماعية والاقتصادية (Socio-Economic Environment System)

_ منظومة البيئة الطبيعية (Natural Environment System)[٢].

---

(١) منظمة الايسيسكو ، http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm ، ص ص ٢٧-٢٨

(٢) محمد علي الأنباري، بدون سنة ، ص ٢.

المطلب الثالث : مقومات وأسس التنمية المستدامة :

أ) الإنسان : وهو المسئول وحامل الامانة ، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد علي الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخري ، لقد كان عدد سكان العالم أقل من ٥,٥ بليون عام ١٩٩٣ م ومن المتوقع أن يصل إلي ٨ بليون عام ٢٠٢٥ وينبغي علي استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني ، وصحة النظام البيئي ، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة ، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر ، وتأمين الحياة البشرية ، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة ، وتأمين الحاجات الأساس مثل الغذاء والمأوي ، والخدمات الأساس مثل التعليم وصحة الأسرة ، وإعادة تشجير الغابات ، وتوفير فرص العمل ، والرعاية البيئية.

كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة ، ويجب علي الدول أن تحدد لها أهدافا وبرامج سكانية واضعة في الاعتبار أن التكوين الهرمي للسكان والذي تزداد فيه نسبة صغار السن ، سوف يخلق في المستقبل القريب طالب وضغوط علي الموارد .

وتطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا علي القدرات الاحتمالية لمواردهم ، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض ، والعوامل البيئية الأخري ، كصحة النظام البيئي ، والتنوع الأحيائي (القدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد علي إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أو استنزافها) ، كما تنبه أجندة القرن الحادي والعشرين إلي أن العالم يحتاج إلي دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية ، متضمنة اتجاهات السكان ، ونصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل ، وتوزيع الثروة ، والهجرات المنتظرة نتيجة للتغيير المناخي.

وفي عام ٢٠٠١ حسب إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بلغ عدد سكان دول العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نحو مليار و١٤٤مليون نسمة ، وهم يشكلون نحو ١٨٪ من جملة عدد سكان العالم في نفس السنة ، وما يوازي عدد سكان المناطق الأكثر نموا في العالم (الدول المتقدمة) والتي يبلغ عدد سكانها نحو مليار و١٩٣ مليون نسمة ، بينما يشكلون نحو ٢٣,٣٪ من سكان المناطق الأقل نموا ، والتي يشكل سكانها نحو أربعة مليارات و٩٤٠ مليون نسمة ونتيجة لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لمعظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تبلغ ما بين ٢,٥ و٣٪ سنويا (٤٠ دولة من ٤٨ دولة) وأيضا ارتفاع نسبة صغار السن أقل من ١٥ سنة ، وسيادة النمط الزراعي في معظم اقتصاديات هذه الدول ، فإن الإسقاطات

السكانية لها مرتفعة ويتوقع أن يصل عدد سكان هذه الدول عام ٢٠٢٥ مليار و٦٩٩ مليون نسمة وفي ٢٠٥٠ مليارين و٢٢٧ مليون نسمة.

ويقدر الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة ،أو نقمة مطلقة ، فبالتحليل الموضوعي نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية ، واحتياجاته ، وموارده وتطلعاته ، فهناك دول تحتاج إلي الزيادة السكانية وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها ، وهناك بلاد قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلي أثار سلبية ، لقلة الموارد ، والمهم أن يكون للدولة سياسة سكانية ولا يترك النمو السكاني فيها بدون تخطيط.

ب) الطبيعة : المحيط الحيوي ، وهو خزانة الموارد المجددة وغير المتجددة.

الموارد المتجددة : مثل الغابات – مصائد الأسماك – المراعي – المزارع ، ويعد الانسان عنصرا رئيسا من عناصر استهلاك تلك الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي.

الموارد غير المتجددة : وهي موارد مختزنة في باطن الارض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة ، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد ، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر غالبية المياه الجوفية ، وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها ، أي تجاوز قدرة النظم البيئية علي العطاء ، وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة ، وحاليا في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد

في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها : العمالة ورأس المال والآلات ، أصبحت حاليا في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار. " فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع".

وعلى سبيل المثال ففي مادة الثوماتين Thaumatin وهي موجودة في فاكهة إحدى النباتات الأفريقية والتي تعادل حلاوتها حلاوة السكر مائة ألف مرة ، استطاع العلماء عن طريق تكنولوجيا جديدة هي فصل أو تقطيع الجينات Techniques Gene Splicing أن يفصلوا الجين الخاص بهذه المادة ، وأن ينتجوه معمليا بكميات تجارية في معامل بكتيرية، ونستطيع أن نتصور حجم هذه الزراعة العلمية المعملية علي إنتاج قصب السكر والبنجر في مختلف أنحاء العالم ، وأثر ذلك علي العمالة الموجودة حاليا في المزارع ، وأثر ذلك علي الارض التي كانت تستغل في هذا الشأن [١]

, ص ص ٢٩-٣٢ http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.ht منظمة الايسيكو ،

ومادة الفانيليا Vanilia أيضا والتي تبلغ قيمة إنتاجها السنوي عالميا ثلاثة بلايين دولارا ويزيد إنتاجها كل سنة بنسبة تصل إلي ٣٪ وتكسب معظم الأغذية الطعم والرائحة ، استطاع العلماء أن يفصلوا الجين الخاص بالفانيليا ، واستطاعوا أن ينتجوه بكميات تجارية ، في حمامات بكتيرية عن طريق جزء من الهندسة الوراثية بطريقة نقل الجينات ، وهذا يعني أننا نتجه نحو عالم فيه زراعة بلا زراع وبلا مزارع ، وصناعة تدخل فيها المعرفة والعلوم ، بدلا من النفط والأيدي العاملة ، والارض والمواد الخام .

ج) التكنولوجيا :

لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية ، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية التي ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء ، قد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر ، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضرارا جسيمة خفيت علينا مثل مركبات الفريون ، الكلوروفلوروكربون) والتي اكتشفت عام ١٩٢٨ م ، وطبقت عام ١٩٣٠ م ، كبديل لمركبات الامونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد.

وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات أمنة ، وبعد خمسين عاما علمنا أن هذه المركبات قد تكون سببا في واحدة من قضايا البيئة ناتجة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير.

سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية ، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا ، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية ، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد علي إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها ، والسبيل إلي ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية ، بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية كما أن استخدام بعض هذه الحزمة دون جملة العناصر يعد قصورا لا يؤدي إلي الطريق الناجح [١].

---

(١) منظمة الايسيسكو ، http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm ، ص ص ٣٢-٣٣

المطلب الرابع: معايير تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحويل الانسان الاقتصادي إلي الاقتصاد الانساني :

تتمحور هذه المعايير في الاتي :

١) العدالة والانصاف تعتبر العدالة والإنصاف من أهم العناصر المدرجة ضمن فلسفة التنمية الاقتصادية المستدامة ، والمقصود بعنصر الإنصاف هو العدل والمساواة بين الأجيال البشرية الحاضرة والأجيال البشرية اللاحقة التي لم تولد بعد فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتوفرة ، خصوصا ما نعيشه في عالمنا المعاصر من سيطرة لقوي السوق الرأسمالية المتوحشة التي لا تراعي غالبا مصالح الأجيال اللاحقة.

أما النوع الثاني من الإنصاف فيتعلق بالتفاوت الحاصل بين سكان الدولة القطرية الواحدة ، فغالبا ما نجد سكان دول العالم الثالث يعيشون بفرص غير متساوية في الحصول علي الموارد الطبيعية والخبرات الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي فالتخفيف من منحني الفقر وتحسين المستوي المعيشي هو مسؤولية مشتركة تقع علي عاتق الدول الغنية والفقيرة .

ذلك أن عدم تكافؤ الفرص في الحصول علي الموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية يعرقل تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي ، هذا إضافة إلي أن التنمية الاقتصادية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل ، وعدم المساواة في الحصول علي القروض وحيازة الأراضي خصوصا في الدول الصناعية[١] .

بالإضافة إلي التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب في ظل هيمنة مطلقة للرأسمال العالمي الذي يزيد هذا التفاوت اتساعا يوما بعد يوم ، ولذلك فمن شروط تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وإحداث توازن في العلاقات الاجتماعية الدولية هو ضرورة الأخذ بهذه القيمة الاجتماعية الإنسانية ألا وهي قيمة الإنصاف ، والتي يمكنها أن تتحقق بدعم وضغط قوي المجتمع المدني والهيئات غير الرسمية العالمية.

٢) تنظيم النمو الديموغرافي ، وإرساء سياسات رشيدة في توزيع السكان : التنمية الاقتصادية المستدامة من أهم معانيها فيما يتعلق بالأبعاد البشرية والسكانية هو العمل لتنظيم النمو السريع والمتزايد للسكان ،ذلك أن النمو السريع للسكان يتسبب في حدوث ضغط شديد علي الموارد الطبيعية كتدهور التربة ، والإفراط في استغلال الحياة البرية والبحرية ، إضافة إلي تدمير المساحات الخضراء ، كما يشكل النمو السريع للسكان عائقا أمام السياسات الحكومية في توفير الخدمات .

---

٢)مختار رحاب ، العدد الثامن – يوليه ٢٠١١ ، ص ١١٨ .(

كما أن لتوزيع السكان أهمية فتركز السكان في المناطق الحضرية وزيادة الهجرة إليها نتج عنه نمو المدن بصورة كبيرة مما أحدث أثرا سلبيا علي البيئة من خلال تركز النفايات وتراكم المواد الملوثة ، مما أثر علي السكان والنظم البيئية ، كل هذا يستوجب التركيز علي دعم وإنجاح التنمية الريفية والقروية ، واعتماد سياسات الإصلاح الزراعي.

٣) الاستثمار في الإنسان "التنمية البشرية " : يشكل الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة محور التعريفات المقدمة بشأنها ، وهذا ما يستوجب الاهتمام والتركيز علي إحداث تنمية بشرية من أجل تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية ، والرفاه الاجتماعي ، ذلك أن إرساء تنمية بشرية ناجحة يؤدي إلي امتلاك ضمانات واقعية لإحداث وإنجاح تنمية اقتصادية.

٤) تنمية ثقافة المشاركة : من الأمور الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية المستدامة في أي بلد هو تدعيم الوعي بقيمة المشاركة من قبل الجماهير الشعبية ، حيث تعتمد هذه المشاركة علي القبول الاجتماعي ، وهي جوهر الديمقراطية ، ذلك أن غياب المشاركة ينتج عنه إعفاء وعدم الإحساس بالمسؤولية ، وتعطيل الطاقات المبدعة والخلاقة سواء علي مستوي الأفراد أو الهيئات ، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أطر المشاركة الجماهيرية.

وقد يتبادر للأذهان أن المشاركة الشعبية في استراتيجية التنمية المستدامة تعني تدخل كل شخص مما ينتج فوضي المشاركة والتخطيط والتنفيذ ، وبالتالي غياب النظام والإدارات العليا غير أن المراد هو إيجاد نظم وهيئات وبناءات تنظيمية يتأطر من خلالها الأفراد ويشاركون في استراتيجيات ومشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة ، مما يولد لدي هؤلاء الأفراد شعورا بقدرتهم علي صناعة مستقبلهم في أمان ودون مخاطر[(١)].

٥) تنمية ثقافة ترشيد الاستهلاك: المقصود بهذا هو الاعتماد علي آليات اجتماعية تضبط السلوك الاستهلاكي للسكان ، حيث يتم توفير الحصص الرشيدة من الاحتياجات دون الوقوع في الإسراف والتبذير ، فغالبا ما يتبع الزيادة في حصص الاستهلاك زيادة في حجم المخلفات ، هذا علي مستوي الدولة القومية أو القطرية.

أما علي المستوي العالمي فنجد هناك تفاوتا بين أفراد الدول حيث نجد أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية كاستخدام الطاقة مثلا المتولدة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الامريكية يفوق

---

(١) مختار رحاب ، العدد الثامن – يوليه ٢٠١١ ،المرجع السابق ، ص ص ١١٨-١٢٠ .

ثلاثا وثلاثين مرة ما يستهلكه الفرد في الهند ويفوق في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" عشرة أضعاف البلدان النامية كلية ، وهذا ما يفرض ضرورة الحذر والانتباه من تحويل الضغوط البيئية من الدول الغنية إلي البلدان الفقيرة .

وهذا ما يستوجب تغيير أنماط الاستهلاك للموارد الطاقوية والنباتية وحتي الحيوانية خاصة الأنواع المهددة بالانقراض ، فمن مفاهيم التنمية الاقتصادية المستدامة في أيامنا هذه لدي الدول الغنية هو القيام بتخفيضات متتابعة ومستمرة من مستويات الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك من خلال استحداث آليات تحسين مستوي الكفاءات وإحداث تغيير في ثقافة وأساليب الحياة الحالية .

٦) مقرطة الحكم من أجل الإدارة والمساءلة

يعني هذا الخضوع من يملكون القرار وسلطة التسيير والإدارة إلي مبادئ الحوار والشفافية والرقابة والمساءلة عند الضرورة ، وذلك لمنع حدوث وانتشار الفساد والمحسوبية والظواهر الأخرى التي تعيق نجاح التنمية الاقتصادية المستدامة .

٧) تقليص الإنفاق العسكري : تستوجب التنمية المستدامة في جميع دول العالم التخفيف من إنفاق الأموال علي الأغراض الأمنية والعسكرية ، وزيادة إنفاقها علي احتياجات التنمية [١] .

إن المبدأ الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال : بناء قوي وثابت واقتصاد مستدام لتوفير الفرص للجميع وتحمل التكاليف الاجتماعية والبيئية واستخدام المصادر بكفاءة للتحفيز ،ويتحقق النمو الاقتصادي لمستوي عالي من خلال الالتزام بشدة للاستدامة الأيكولوجية ، ولتحقيق الأربع خصائص للتنمية المستدامة تشمل : لوجود استهلاك و انتاج دائم وذلك بتقليل وتخفيض استخدام المصادر الغير كفء ، والبحث عن تأثير إعادة المواد والمنتجات وتشجيع الأفراد عن عواقب ونتائج مشترياتهم البيئية والاجتماعية [٢] .

المطلب الخامس : الدراسات السابقة

يتم دراسة الموضوع من خلال التراث النظري وذلك بتتبع الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وترتيبها زمنيا .

الدراسة الأولى: دراسة عبد المنعم أحمد شكري السعيد التي أجريت عام ١٩٩٩م بعنوان (التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق : دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٥ ـ ٩٠ ـ ١٩٩٥)) [٣]

---

(١)مختار رحاب ، العدد الثامن – يوليه ٢٠١١ ، ص ص ١٢٠ـ ١٢١ .
(2) Ross,Andrea, March 2009, p 41 .
(٣) عبد المنعم أحمد شكري السعيد ، ١٩٩٩.

الدراسة الثانية: دراسة محمد زكي علي السيد التي أجريت عام ٢٠٠٠ بعنوان (أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري) (١).

الدراسة الثالثة: دراسة عصام رشدي محمد البكري التي أجريت عام ٢٠٠٦م بعنوان (مؤثرات التنمية المستدامة في الدول النامية) (٢).

الدراسة الرابعة: دراسة خالد عمر حسن رحومة التي أجريت عام ٢٠٠٩م بعنوان (أثر العولمة علي التنمية المستدامة :مع إشارة خاصة لمصر) (٣).

الدراسة الخامسة : دراسة خالد حامد سعد خليفة التي أجريت عام ٢٠١٠ م بعنوان (الفاعلية الإدارية والاقتصادية للمنظمات الدولية الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة تطبيقية علي جامعة الدول العربية) (٤).

الدراسة السادسة : دراسة عفاف زكي مهني إبراهيم التي أجريت عام ٢٠١١م بعنوان (الأبعاد الاقتصادية والبيئية للصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة) (٥).

الدراسة السابعة : دراسة أمنية محمد شوقي التي أجريت عام ٢٠١٢ م بعنوان (مباديء الاستدامة كمدخل اقتصادي لحل مشكلة الإسكان المنخفض التكاليف في مصر) (٦).

الدراسة الثامنة :دراسة أية محمد صفوت صالح التي أجريت عام ٢٠١٢ م بعنوان (المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) ودورها في التنمية المستدامة : دراسات الحالة والدروس المستفادة) (٧).

الدراسة التاسعة : دراسة محمد وائل عمر شرف التي أجريت عام ٢٠١٢م بعنوان (تقييم دور التنمية المستدامة في الحفاظ علي مدينة دمشق القديمة) (٨).

الدراسة العاشرة : دراسة اسلام السيد متولي محمد شاهين التي أجريت عام ٢٠١٣ م بعنوان (التخطيط الاستراتيجي كأداة للتطوير والتنمية المستدامة : للمناطق ذات الحساسية البيئية في مصر) (٩).

---

(١) محمد زكي علي السد ، ٢٠٠٠.
(٥) عصام رشدي محمد البكري ، ٢٠٠٦ .
(٦) خالد عمر حسن رحومة، ٢٠٠٩ .
(١) خالد حامد سعد خليفة، ٢٠١٠ .
(٢) عفاف زكي مهني ابراهيم ، ٢٠١١.
(٣) امنية محمد شوقي ، ٢٠١٢ .
(٤) أية محمد صفوت ، ٢٠١٢ .
(٥) محمد وائل عمر شرف ، ٢٠١٢ .
(٦) اسلام السيد متولي محمد شاهين ، ٢٠١٣ .

الدراسة الحادية عشر : دراسة إيهاب يسري كامل شلبي التي أجريت عام ٢٠١٣ م بعنوان (الطاقة والتنمية المستدامة : مدخل اقتصادي للتعاون في مجال الطاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي) [١].

الدراسة الثانية عشر : دراسة أنجي طاهر عبد الله عرفه الشيخ التي أجريت عام ٢٠١٤ م بعنوان (دور الجهاز المصرفي علي التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية) [٢].

الدراسة الثالثة عشر : دراسة شيماء بهاء الدين حسين مليجي التي أجريت عام ٢٠١٤ م بعنوان (المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة) [٣].

الدراسة الرابعة عشر : دراسة محمد محمد عبد الوهاب طاحون التي أجريت عام ٢٠١٤ م بعنوان (البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة : دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري) [٤].

الدراسة الخامسة عشر: دراسة مني حلمي عباس محمد التي أجريت عام ٢٠١٤ م بعنوان (مدي مساهمة سياسات مكافحة الفقر في مصر في تحقيق التنمية المستدامة) [٥].

الدراسة السادسة عشر :دراسة نها رمضان علي خضير التي أجريت عام ٢٠١٤م بعنوان (اقتصاديات مشروعات التنمية المستدامة في قري الظهير الصحراوي لبعض محافظات مصر) [٦].

الدراسة السابعة عشر : دراسة هبة أبو رواش السيد محمود التي أجريت عام ٢٠١٤ م بعنوان (المساعدات الإنمائية الدولية للتعليم قبل الجامعي في مصر علي ضوء مفهوم التنمية المستدامة) [٧].

الدراسة الثامنة عشر: دراسة عمر أحمد صبري محمد التي أجريت عام ٢٠١٥م بعنوان (الضرائب علي المشروعات الصغيرة وانعكاساتها علي التنمية المستدامة) [٨].

الدراسة التاسعة عشر :دراسة لمياء فاروق مهدي عيسي التي أجريت عام ٢٠١٥ م بعنوان (الاستثمارات العربية في الخارج ووسائل الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي) [٩].

الدراسة العشرين :دراسة محمد خليل محمود محمد التي أجريت عام ٢٠١٥ م بعنوان (دراسة المشروعات الصغيرة : مدخل للتنمية المستدامة في اليابان) [١].

---

(٧) إيهاب يسري كامل شلبي ، ٢٠١٣ .
(١) أنجي طاهر عبد الله عرفه الشيخ ، ٢٠١٤ .
(٢) شيماء بهاء الدين حسين مليجي ، ٢٠١٤ .
(٣) محمد محمد عبد الوهاب طاحون ، ٢٠١٤ .
(٤) مني حلمي عباس محمد ن ٢٠١٤ .
(٥) نها رمضان علي خضير ، ٢٠١٤ .
(٦) هبة أبو رواش السيد محمود ، ٢٠١٤ .
(٧) عمر أحمد صبري محمد ، ٢٠١٥ .
(٨) لمياء فاروق مهدي عيسي ، ٢٠١٥ .

الدراسة الواحد والعشرون : دراسة محمد حمدي أحمد مكاوي بدون سنة محددة بعنوان (تحليل اشتراطات تمويل مؤسسات التمويل الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة)[٢] .

المطلب السادس : منهج الدراسة

المنهج هو الطابع المميز للموضوع أو وسيلة ابرازه علميا من خلال السبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث أثناء تجميع المعلومات والبيانات ، و أثناء تصنيفها وتحليلها وتفسيرها ، وعرض نتائجها في شكلها النهائي ، ولهذا إذا كان المنهج بلا فلسفة فهو عبارة عن مشروع ارتجالي لم يبن علي أسس ثابتة [٣].

لذا فإن المنهج المناسب للدراسة هو منهج الوصفي التحليلي يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عددا من المناهج والاساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورية والميدانية وغيرها .

إذ أن المنهج الوصفي يقوم علي اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وما إلي ذلك من جوانب تدور حول سبر اغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف علي حقيقتها في أرض الواقع .

ويعتبر الباحثين بان المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي .

لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية ، ويعتمد المنهج الوصفي علي تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات ، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلي التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها [٤].

وتستند البحوث الوصفية إلي عدد من الاسس مثل التجريد والتعميم ، كما تتخذ أشكالا عديدة مثل المسح Survey النظري أو الميداني وتحليل المضمون Content Analysis ودراسة الحالة ودراسة النمو (التتبع) وغيرها .

فمهما اختلفت اشكال المنهج الوصفي إلا أنها جميعا تقوم علي أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل عملي ودقيق [٥].

---

(١) محمد خليل محمود محمد ، ٢٠١٥ .
(٢) محمد حمدي احمد مكاوي ، بدون سنة .
(٣) عقيل حسين عقيل ، ١٩٩٩، ص ٤٧ .
(٤) مرسي ، ١٩٦٨ ،ص ٩٦ .
(٥) العواملة ، ١٩٩٧ ،ص ١٠٣ .

المطلب السابع : الصعوبات التي واجهت الدراسة

معوقات عدم حدوث تنمية اقتصادية مستدامة في مصر تتمثل في الآتي :

١ـ الفقر وتراكم الديون: الفقر مفهوم متعدد الابعاد فهو يعني انعدام الحيلة ، والتعرض للمعاناة ، والخوف ، والفقر لا يشمل فقط انخفاض الدخل والاستهلاك بل يشمل أيضا ضعف الانجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية ، والاسكان ، وغيرها من مجالات التنمية ويرجع الفقر بصفة أساسية إلي أن توزيع المكاسب العالمية غير متكافئ بصورة صارخة.

يتم اتخاذ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، كمؤشر عام يوضح مدي الاستقرار المادي لأفراد الشعب ، حيث نجد أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٧٥٦ دولار حتي أقل من ٩٢٦٦ دولار في مصر وذلك في عام ٢٠٠٠

يدفع الفقر إلي استنزاف للموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة إلي استعمالها استعمالا عشوائيا ، حيث تستعمل الأراضي الهامشية إلي درجة استنزافها ، وتنخفض قدرتها علي الانتاج الزراعي ، كما تقطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه ، وهذه الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها ضغط الديون الخارجية التي تجعل الفقير لا يستطيع التفكير في المدي البعيد ، ولا يفكر إلا في قوته اليومي الذي يمثل بالنسبة له أكبر التحديات.

حيث تشكل خدمة الدين بالنسبة لصادرات السلع والخدمات عام ١٩٩٨ في مصر ٩,٥٪ [(١)].

من خلال تقرير التنمية البشرية لمصر يتضح أن الاقتصاد المصري لم يعد اقتصاد كفاف ومع ذلك يمكن تصنيف نحو ٢٠٪ من السكان كفقراء ، وفقا لكل أبعاد الفقر أسفر الفقر ، وبخاصة الفقر في المناطق الريفية ، وندرة فرص العمل عن ارتفاع مستويات الهجرة إلي أطراف المدن الكبيرة ، وبخاصة أطراف القاهرة الكبري ، وبذلك تتواصل مشاكل العشوائيات والمناطق الفقيرة ، وقد استغرق الوقت أكثر من ثلاثين عاما حتي تتمكن الحكومة من السيطرة علي مشكلة الاسكان ، ولكنها تسعي حاليا إلي حل هذه المشكلة من خلال التخطيط العمراني السليم ، ونظم التمويل العقاري ، ومنح حوافز لبناء الوحدات السكنية ، فالفقر في مصر يتسم ببعد قوي يتعلق بانتقاله عبر الاجيال ،وتشير نظرة الشباب إلي العلاقة المهمة بين الظروف الأسرية وفقر الأطفال والشباب ، فالفقراء في جيل ما هم أبناء الفقراء في الجيل السابق ،

---

(١) منظمة الايسيسكو ، http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm ، ص ص ٤٩ـ٥٠ .

وهناك عدة عوامل تكمن وراء وجود الفقر واستمراره مثل : حجم وهيكل الأسرة ، ونوع ومستوي رب الاسرة وانخفاض معدل القيد في التعليم ، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم والأمية .

وهناك ارتباط قوي بين عدم وجود وظائف دائمة والفقر ، فالشباب الفقير لا يستطيع أن يتحمل البقاء طويلا بدون عمل ، لذلك يتخلى عن فكرة الحصول علي وظيفة رسمية أسرع من الفئات الأخري من الشباب ، ويلتحق بأي وظيفة يمكن أن يجدها سواء كانت وظيفة مؤقتة أوموسمية ولهذا لا يعتبر مجرد الحصول علي وظيفة هو المخرج من الفقر ، ولكن الحصول علي وظيفة مجزية والحفاظ عليها هو الوسيلة الفعالة لخروج الشباب من دائرة الفقر، وتساهم الوظائف التي يتم الحصول عليها من خلال الهجرة في تخفيض الفقر بالنسبة لأسر المهاجر ، كما تساهم في تحويلات العاملين في الخارج في زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس.

٢ـ البطالة: تعتبر بطالة الشباب هي السمة الغالبة علي شكل البطالة في مصر ، وأكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة ، فحوالي ٩٠٪ من المتعطلين يقل عمرهم عن ٣٠ عاما ، كما يتأثر عدد أكبر بالبطالة الجزئية ولهذا تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس ، ولا يتمثل التحدي في مجرد خلق وظائف أكثر ولكن أيضا في خلق وظائف أفضل ، حيث أن الاقتصاد غير المنظم يمثل حاليا المصدر الرئيس للتشغيل بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل ، وتشير بيانات تعداد عام ٢٠٠٦ إلي أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير المنظم ارتفع إلي ٧,٩مليون عامل ، من ٥ مليون عامل عام ١٩٩٦ [١].

أظهر تصنيف التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، أن مصر تحتل المرتبة الـ١١٢ عالميا فى قائمة التنمية البشرية، من بين ١٦٠ دولة. وأشار التقرير إلى أن معدل البطالة فى مصر بين الشباب هو الأعلى عربيا خلال عام ٢٠١٢، حيث يصل إلى ٥٤,١%[٢].

٣ـ التدريب المهني

حاليا لا تلبي العمالة المصرية احتياجات سوق العمل ، وهو ما يشكل عقبة جسيمة أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية في ظل اقتصاد منفتح وحر ، وقد عمق من هذه المشكلة عدم وجود استراتيجية كافية للموارد البشرية علي مستوي المنشآت تعطي لأصحاب الأعمال توجهات واضحة بشأن قضايا العمل والتوظيف، ولا يتاح لكل الشباب المصري نفس فرص الوصول إلي شبكات الدعم ، وفرص العمل المناسبة ، وذات الدخول المجزية ، فمن ناحية ترتفع معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم الجامعي نتيجة عدم

---

(٢) تقرير التنمية البشرية في مصر ، ٢٠١٠ ، ص ص ٥ _ ٦.

(١) https://maktoob.news.yahoo.com

التوافق بين تعليمهم واحتياجات سوق العمل الرسمي ، ومن ناحية أخري واجه خريجو التعليم الفني والتدريب المهني نقصا في فرص التشغيل ، وقد كان التعليم الفني والتدريب المهني هو نهاية الطريق أمام من أبعدوا عن التعليم العام والعالي .

ومع هذا فإن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تعتمد علي جانب العرض في توفير التدريب ، وليس لديها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب ، كما تستخدم هذه المؤسسات أجهزة ومعدات عتيقة لا تتناسب مع التطور التكنولوجي ، والنتيجة تخريج عمالة متدنية المهارة لا تستطيع تلبية احتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو احتياجات قطاعات الخدمات النهائية ، وبالتالي تضطر هذه العمالة إلي التوجه للقطاع غير المنظم بحثا عن عمل ، ومن المفارقات أن الشواهد تدل علي أن العمالة غير الماهرة تتاح لها فرص عمل ربما يرجع هذا إلي رواج قطاع التشييد [١] .

٤ـ قلة الإمكانات التقنية والخبرات الفنية : عدم توفر التقنيات الحديثة والملائمة للظروف المحلية في مصر لقلة الموارد المالية ويظهر ذلك كمثال فيما يصرف علي التعليم في مصر مقارنة بالول المتقدمة ، فما تزال مصر بعيدة عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في مدارس التعليم الابتدائي ، رغم رفعها شعار إلزامية التعليم ، وبشكل عام يلاحظ انخفاض قدرة التعليم الثانوي في مصر علي استيعاب التلاميذ في الشريحة العمرية المقابلة وإذا كانت نسبة طلاب المدارس الإعدادية والمتوسطة تصل إلي ٩٠ ٪ أو أكثر ، فإن نسبة طلاب التعليم الثانوي إلي الشريحة العمرية المقابلة تنخفض لتصل إلي ٢٥٪ ، ويؤدي هذا بالتالي إلي جفاف المنبع الذي تخرج منه الخبرات الفنية بالإضافة إلي هجرة العقول إلي الدول المتقدمة .

تتزايد الفجوة في نوعية التعليم بين الدول الصناعية والدول النامية في مصر وهذا له انعكاساته علي التفاوت في مدخلات العملية التعليمية واحتياجاتها الفنية ، وبالتالي علي المستوي العلمي ومستوي المهارات لمخرجات التعليم ، ومن ثم اتسعت الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب ، وتجسد ما عرف بأسم فجوة المعرفة بين الدول الغنية والفقيرة ، بل بين الأغنياء والفقراء في القطر الواحد .

٥ـ تدني الأوضاع الاقتصادية : مما ينعكس سلبيا علي قدرات الدول في الالتزام بمسئولياتها تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة ، ويرجع ذلك إلي انخفاض متوسط دخل الفرد في مصر، ضعف رأس المال المتاح للاستثمار في النهوض بقطاعات الانتاج ، انتشار البطالة وعدم وجود فرص عمل بصفة خاصة للشباب وقد تم ذكرها سابقا وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ، وازدياد مساهمة القطاع الأول

(٢) مصر تقرير التنمية البشرية ، ٢٠١٠ ، ص ٦ .

كالزراعة والصيد والرعي، وقطع الأخشاب، وارتفاع نسبة الأمية، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، والتنمية الاقتصادية الخارجية والاعتماد علي سلعة واحدة تقوم الدولة بتصديرها ، والهجرة من الريف للمدن ، واستثمار الأموال في الخارج ، وبالتالي فإن هذه الأوضاع الاقتصادية تؤثر علي تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة [١] .

٦- عدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة

لتلبية احتياجات معدلات النمو في مصر ، فإذا أخذنا علي سبيل المثال الأراضي الصالحة للاستخدام نجد أنها محدودة بالنسبة للمساحة الكلية فهي تمثل ٦٪ في مصر ، وقد أدت الضغوط السكانية إلي تزايد التوسع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية ، وقد أدي ذلك إلي إزدياد معدلات الرعي الجائر ، والتصحر .

وإذا أخذنا مصادر المياه العذبة كمثال ، نجد أن حصة الفرد من المياه العذبة قد انخفضت بشكل حاد .

من ٤٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ١٩٥٠ .

إلي ١٣١٢ متر مكعب للفرد الواحد عام ١٩٩٥ .

إلي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ٢٠٠١.

والمنتظر ٥٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ٢٠٢٥ .

ويؤثر في مشاكل المياه في المنطقة عدة عوامل منها :

_ سرعة تزايد معدلات النمو السكاني .

_ الإدارة والسياسات والممارسات غير الفعالة للمياه .

_ الوضع الأمني المتقلب وسريع التأثر .

يعتبر نقص إمدادات إحدى أولويات القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج في اغسطس ٢٠٠٢ ، ولقد تم تبني سياسات وبرامج طموحة تهدف إلي تنمية مصادر المياه المتجددة لتغطية النقص الحاد في إمدادات المياه الصالحة للشرب ، ومن هذه المصادر محطات تحلية مياه البحر ، وإنشاء السدود لتجميع مياه الأمطار ، واستغلال المياه الجوفية المتجددة ، ونشر الوعي البيئي بين الأفراد لترشيد استهلاك المياه في مختلف الأغراض ، بالإضافة إلي برامج ناجحة للتخطيط والتنظيم العقلي.

٧- عدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية

---

(٣) http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm ، منظمة الايسيسكو ، ص ص ٥١ – ٥٢ .

كان من نتائج مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو عام ١٩٩٢ ، تعهد الدول المتقدمة بتقديم ٠،٧٪ من إجمالي ناتجها المحلي إلي الدول النامية ، لمساعدتها في تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة ، هذا بالإضافة إلي أن الدول المتقدمة هي المسؤول الأساس عن تلوث البيئة ، حيث تنتج ٨٠ ٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتطمح الدول النامية في مؤتمر قمة التنمية المستدامة بجوهنسبرج إلي تحويل أعباء الديون وفوائدها إلي موارد مالية لخدمة أهداف التنمية المستدامة [١].

المطلب الثامن : النتائج المستخلصة من البحث والتوصيات

١) إن ٢٠٪ فقط من سكان العالم المتواجد في الشمال تستهلك ٨٦٪ من الموارد الطبيعية في ظل وجود عالم نامي يملك أكبر الاحتياطات في العالم ولكنة الأفقر في العالم .

٢) أزمة النفط أدت إلي زيادة التلوث الجوي .

٣) يعرف مفهوم التنمية المستديمة من خلال السياسات التالية (ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيئة في صنع القرارات – معالجة النمو الديموغرافي – التمسك بشعار " فكر كونيا واعمل محليا " – تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها _ التمسك بشعار الوقاية خير من العلاج) ، فالتنمية المستدامة اقتصاديا هي تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقرا .

٤) إن غياب المشاركة ينتج عنه إعفاء وعدم الإحساس بالمسؤولية وتعطيل الطاقات المبدعة والخلاقة سواء علي مستوي الأفراد أو الهيئات .

٥) نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من ٧٥٦ دولار حتي اقل من ٩٢٦٦ دولار في مصر وذلك عام ٢٠٠٠.

٦) الفقر لايشمل فقط انخفاض الدخل والاستهلاك بل يشمل أيضا ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية .

٧) تشكل خدمة الدين بالنسبة لصادرات السلع والخدمات عام ١٩٩٨ م في مصر ٩,٥٪ .

٨) أسباب الفقر هي (حجم وهيكل الأسرة ، نوع ومستوي رب الأسرة ، انخفاض معدل القيد في التعليم ، ارتفاع نسبة التسرب من التعليم والأمية) .

٩) تشير بيانات تعداد عام ٢٠٠٦ إلي أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير المنظم ارتفع إلي ٧,٩مليون عامل من ٥ مليون عامل عام ١٩٩٦ م.

---

(١) http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm . pp 53- 54 ,

١٠) يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة إلي أن معدل البطالة في مصر بين الشباب هو الأعلي عربيا خلال عام ٢٠١٢ م حيث يصل إلي ٥٤,١٪ .

١١) إن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تعتمد علي جانب العرض في توفير التدريب ، وليس لديها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقدم التدريب وتخريج عمالة متدنية المهارة .

١٢) انخفاض قدرة التعليم الثانوي في مصر علي استيعاب التلاميذ في الشريحة العمرية لتصل إلي ٢٥٪ .

١٣) عدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة ، فنجد أن الأراضي الصالحة للاستخدام أنها محدودة بالنسبة للمساحة الكلية فهي تمثل ٦٪ في مصر .

١٤) انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة فقد كانت ٤٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ١٩٥٠ إلي ١٣١٢ متر مكعب للفرد الواحد عام ١٩٩٥ ، إلي ١٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ٢٠٠١، والمنتظر ٥٠٠ متر مكعب للفرد الواحد عام ٢٠٢٥.

لذا أوصي بضرورة وضع خطة استراتيجية قصيرة المدي وطويلة المدي علي حسب كل قطاع ، يساهم فيها من هم أكثر احتياجا ومطلبا أي عامة الشعب مع لفيف من رجال الدولة اللذين يمثلون المجتمع لمعالجة الفقر والعشوائيات والبطالة والأمراض تشارك فيها جميع مؤسسات ومنظمات الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لكي نصبو إلي ما نريد ونحقق الرخاء الاقتصادي والقضاء علي ما نعانية من تخلف وجهل وأوبئة وأوجاع نفسية واجتماعية واقتصادية ومخاطر بيئية خطيرة .

قائمة المراجع :

(١) عبدو مصطفي ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة : حالة الجزائر ١٩٩٥ـ ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة – العقيد الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨.

(٢) مختار رحاب ، العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة : دعوة من أجل اعتماد انثروبولوجيا شاملة ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن – يولية ٢٠١١.

(٣) رامي سليمان عسود ، تقييم التنمية البشرية المستدامة في لواء الكورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم جغرافيا ، ٢٠٠٦ .

(٤) منظمة الايسيسكو ، العالم الاسلامي وتحديات المستدامة. http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm :

(٥) عبد المنعم أحمد شكري السعيد ، التنمية المستدامة ما بين الفمهوم والتطبيق ، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠_ ٩٠ _ ١٩٩٥) ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، ١٩٩٩م.

(٦) محمد زكي علي السيد ،أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٠.

(٧) عصام رشدي محمد البكري ، مؤثرات التنمية المستدامة في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، ٢٠٠٦.

(٨) خالد عمر حسن رحومة ، أثر العولمة علي التنمية المستدامة :مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة ماجستير جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، ٢٠٠٩ م.

(٩) خالد حامد سعد خليفة ، الفاعلية الإدارية والاقتصادية للمنظمات الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة تطبيقية علي جامعة الدول العربية ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم اقتصاد وقانون ، ٢٠١٠م.

(١٠) عفاف زكي مهني إبراهيم ، الأبعاد الاقتصادية والبيئية للصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، ٢٠١١م.

(١١) أمنية محمد شوقي ، مبادئ الاستدامة كمدخل اقتصادي لحل مشكلة الإسكان المنخفض التكاليف في مصر ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ،٢٠١٢م .

(١٢) أية محمد صفوت صالح ، المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ودورها في التنمية المستدامة :دراسات الحالة والدروس المستفادة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٢م.

(١٣) محمد وائل عمر شرف ، تقييم دور التنمية المستدامة في الحفاظ علي مدينة دمشق القديمة ، رسالة ماجستير ن جامعة حلوان ، كلية السياحة والفنادق ، قسم الدراسات السياحية ، ٢٠١٢م .

(١٤) اسلام السيد متولي محمد شاهين ، التخطيط الاستراتيجي كأداة للتطوير والتنمية المستدامة : للمناطق ذات الحساسية البيئية في مصر ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، ٢٠١٣م.

(١٥) إيهاب يسري كامل شلبي ، الطاقة والتنمية المستدامة : مدخل اقتصادي للتعاون في مجال الطاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣م.

(١٦) أنجي طاهر عبد الله عرفة الشيخ ، دور الجهاز المصرفي علي التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٤م.

(١٧) شيماء بهاء الدين حسين مليجي ، المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الاعمال في التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم العلوم الانسانية البيئية ، ٢٠١٤م.

(١٨) محمد محمد عبد الوهاب طاحون ، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة :دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة،٢٠١٤م.

(١٩) مني حلمي عباس محمد ، مدي مساهمة سياسات مكافحة الفقر في مصر في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٤م.

(٢٠) نها رمضان علي خضير ، اقتصاديات مشروعات التنمية المستدامة في قري الظهير الصحراوي لبعض محافظات مصر ، جامعة الفيوم ،كلية الزراعة ، ٢٠١٤م.

(٢١) هبة أبو رواش السيد محمود ، المساعدات الإنمائية الدولية للتعليم قبل الجامعي في مصر علي ضوء مفهوم التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ،كلية تربية ،قسم أصول التربية ،٢٠١٤م.

(٢٢) عمر أحمد صبري محمد ، الضرائب علي المشروعات الصغيرة وانعكاساتها علي التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ،معهد الدراسات والبحوث البيئية ،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية والبيئية ، ٢٠١٥م.

(٢٣) لمياء فاروق مهدي عيسي، الاستثمارات العربية في الخارج ووسائل الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٥م.

(٢٤) محمد خليل محمود محمد ، دراسة المشروعات الصغيرة :مدخل للتنمية المستدامة في اليابان ، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ،قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية ،٢٠١٥م.

(٢٥) محمد حمدي أحمد مكاوي ، تحليل إشتراطات تمويل مؤسسات التمويل الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية والبيئية ، بدون سنة.

(٢٦) عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، ٤٣٠٥ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(٢٧) هبة حندوسة ،مصرتقرير التنمية البشرية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ومعهد التخطيط القومي، مصر،٢٠١٠ م.

(٢٨) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ مصر، https://maktoob.news.yahoo.com

(٢٩) محمد علي الإنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا ومحليا ،قسم الهندسة المعمارية ، جامعة بابل ، بدون سنة.

(30) Ross, Andrea,Modern Interpretations of Sustainable development , Journal of law and Society, ISSN: 0263-323X, Vol 36 , Number 1 ,2009.

حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

أ/ بن يحي أبوبكر الصديق
أستاذ مساعد [أ] في القانون بكلية الحقوق جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر
benyahiaboubakeur@yahoo.fr

مقدمة

يعد موضوع الإنسان والطبيعة إحدى أهم الموضوعات التي يتم دراستها في علم الفلسفة ، إلا أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة في موضوع الإنسان والطبيعة حي قال الله تعالى في كتابه العزيز " واذكُروا إذ جعلكُمْ خلفاءَ منْ بعدِ عادٍ وبوَّأكُمْ فِي الأرْضِ تتخِذُونَ منْ سُهُولِها قصُورا وتنْحِتُونَ الجِبالَ بيُوتا فاذْكُرُوا آلاءَ اللهِ ولا تعْثوْا فِي الأرْضِ مُفْسِدِينَ (٧٤)"[١] ، إن الإسلام يأمر بالمحافظة على البيئة ومواردها وينهى عن تلويثها وتعطيل دورها في الحياة، وهو يقرر أن الله جعل الأرض صالحة لحياة الإنسان وأن تلويثها كان جراء إفساد الناس لها، قال تعالى: ولا تفْسِدُوا فِي الأرْضِ بعْدَ إِصْلاحِها وادْعُوهُ خوْفا وطمعا إِنَّ رحْمتَ اللهِ قرِيبٌ منَ المُحْسِنِينَ (٥٦)[٢]. ففي هذه الآية الكريمة يأمرنا الله تعالى بالمحافظة على الأرض وخيراتها ، إذ أن البيئة هي المنزل أو المكان الذي ينزل فيه الإنسان أو الحيوان ، فبعدما كان الإنسان في العصور القديمة حبيس الطبيعة، يأكل ويشرب منها محاولا التأقلم معها أصبح في العصر الحديث يؤثر عليها ويغيرها، وإن كان لهذا الفعل مظاهر إيجابية في تحسين إطار وظروف معيشته، إلا أن له مساوئ كثيرة تتمثل في جعل الطبيعة ضحية سلوكات الإنسان، فتعرف الطبيعة اليوم تدهورا مستمرا يرجع إلى سوء تصرف الإنسان واعتداءاته المتزايدة على البيئة.

وبالتالي بات مستقبل البيئة مهددا بأخطار جسيمة بسب سوء تصرف الإنسان المتزايدة عليها . وبدأت البيئة بالفعل رغم نظامها البديع وإمكانيتها الكبيرة تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائيا وأخذ الإنسان يعاني من كل تلوث كل عناصر البيئة المحيطة به من ماء وهواء وغذاء وترب وزادت الضجة المؤرقة والإشعاعات المؤذية ، وقد برزت مشكلة التلوث وتعاظم خطرها مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات والأدوات الحديثة وأسلحة الحرب المدمرة على نطاق واسع وكانت الدول الصناعية الكبرى سباقة إلى

[١] / الآية ٧٤ سورة الأعراف
[٢] / الآية ٥٦ سورة الأعراف

اكتشاف المشكلة ومخاطرها والبحث عن الحلول المناسبة لمعالجتها وذلك بوضع قوانين تنظم علاقة الإنسان مع وسطه وتنظم سلوكاته.

لذا أصبح الحديث عن البيئة من الأمور المسلم بها في الوقت الحاضر وغدت مشكلة تزداد تعقيدا وتشابكا، الأمر الذي أصبحت فيه الحاجة ملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها، والبحث عن أسباب التلوث والإجراءات الواجب إتباعها لحل مشاكلها والبحث عن مدى التوفيق بين البيئة والتنمية، و يواجه العالم منذ بضعة عقود موقفا صعبا لم يسبق له مواجهته، حيث تعاني الطبيعة من التدهور الكبير بفعل النشاطات الإنسانية المتزايدة ، ويعاني معظم البشر من صعوبات وعجز في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية مع تدني الإطار المعيشي لذلك فإن قضايا البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البشر ومشاكلهم [١] .

ولاشك في أن العالم أصبح مقتنعا تمام الاقتناع بأهمية معالجة المشاكل البيئية خصوصا في مجال حماية البيئة ، ويكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي ، فأخذت قضية البيئة وحمايتها حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيد الوطني والدولي، وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان والحيوان والنبات مما جعل الحكومات والشعوب تتوجه نحو عقد المؤتمرات وحلقات العمل المتخصصة لبحث الإشكاليات المتعلقة بالبيئة ، نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة ، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم " التنمية المستدامة " ، وعرفت التنمية المستدامة لأول مرة على يد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل [٢] ،

كل هذا من شأنه أن يحرك لدينا الإحساس بأهمية البيئة في حياة الإنسان وبضرورة الحفاظ عليها فالتكنولوجيا الحديثة يمكنها المساهمة بشكل كبير للتقليل من الأضرار البيئية ، إن بروز هذا الوعي بأهمية البيئة ، سيؤثر بلا شك على اتخاذ القرارات السياسية في أي دولة ، وهذا الأمر بدأ يتجسد في الآونة الأخيرة على أرض الواقع من خلال تخصيص لحقيبة وزارية خاصة بالبيئة ،وبالتالي فموضوع حماية البيئة يحتاج لنظام قانوني محكم من أجل ضبط مختلف العوامل المؤثرة في الأدوات القانونية لحماية البيئة ، والتي

[١] / كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البيئة مجلة الباحث العدد ٠٥/ ٢٠٠٧ .
[٢] / محمد طالبي ومحمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة (عرض تجربة ألمانيا)، مجلة الباحث ، العدد ٠٦ / ٢٠٠٨ .

يمكن أن تبرز لنا النقائص الموجودة في النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر ، وكذلك عرض للقواعد البيئية في الجزائر[١].

والنقطة التي تحتاج إلى تمحيص وعلاج هي التدهور البيئي ومشروع إصلاحه في إطار المبادرة الجزائرية للتنمية المستدامة عن طريق الوقاية منها قبل علاجها ، إضافة إلى ما يثيره من إشكالية قانونية ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأدوات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي تبنها المشرع الجزائري ؟

المبحث الأول : حماية البيئة والتنمية المستدامة

تبلور مفهوم حماية البيئة من خلال اتجاهين رئيسين ، الأول تبناه العالم الغربي ويقوم على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية ، والثاني تبنته دول العالم الثالث ومن بينهم الجزائر ، وقام على معارضة الطرح الغربي لحماية البيئة باعتباره شكل من أشكال القضاء على حق التنمية لهذه الدول وعلى الرغم من أنه من غير الإنصاف إنكار أهمية وحيوية الخيار التنموي لدول العالم الثالث في تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية استراتيجية ، فإن أثار هذا الخيار الذي انتهجته دول العالم الثالث كان وخيما على البيئة والتنمية على حد سواء.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي والقانوني للبيئة

نتعرض في هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين الاولى محاولة إلى تعريف البيئة والتطرق إلى جل التعاريف الفقهية وأراء الباحثين والنقطة الثانية تتمثل في الأهمية القانونية لحماية البيئة.

الفرع الأول: تعريف البيئة

إن الباحث عن تعريف محدد للبيئة l'environnement يدرك أن الفقه القانوني يعتمد، بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكونتها، ومن بين تعريفات البيئة، ما قال به البعض من أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر " أولهما البيئة الحيوية، وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش معه في صعيد واحد. أما ثانيهما، وهي البيئة الطبيعية، فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط" .

[١] / وناس يحي ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جويلية ٢٠٠٧ .

ولقد ذهب اتجاه إلى تعريف البيئة بأنها "مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي."

ويبدو أقرب للحقيقة العلمية القول أن البيئة هي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية.

من هذا التعريف يتبين بأن البيئة اصطلاح ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية، وتشمل الماء والهواء والتربة، وهناك البيئة الاصطناعية، وهي تشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدن والمصانع.

وإذا كان بعض فقهاء القانون قد ذهب إلى أن لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني حقيقي، فهذا الرأي ضعيف لا يدرك التطور الحديث لقانون حماية البيئة، وذلك لوجود محاولات قانونية عديدة قدمت تعريفات للبيئة لا تبتعد كثيرا عن تلك التي أوردناها سلفا.

والبيئة بالمفهوم السابق يحكمها ما يسمى بالنظام البيئي écosystème وهو قطاع أو مساحة من الطبيعة وما يحتويها من كائنات حية نباتية أو حيوانية وموارد أو عناصر غير حية، وتشكل وسطا تعيش فيه في تفاعل مستمر مع بعضها البعض وعلى نحو متوازن.

والنظام البيئي، بهذا المعنى، يقوم على نوعين من العناصر:

-العناصر الحية: وهي عديدة أهمها الإنسان، والنباتات والحيوانات وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها في نظام متحرك.

-العناصر الغير حية: وأهمها الماء والهواء والتربة وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به فمن ناحية هناك: المحيط المائي hydrosphère ومن ناحية ثانية هناك المحيط الجوي أو الهوائي atmosphère ومن ناحية أخيرة هناك المحيط اليابس أو الأرضي.lithosphère

ولقد عرف المشرع الجزائري البيئة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هده الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية . "

كما أن مفهوم البيئة يرتبط بموضوع آخر ألا وهو التلوث la pollution بالرغم من أنه ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة، إلا أنه أهم الأخطار على وجه العموم، وليس من اليسير تعريف التلوث، ومن أهم التعاريف هو الذي أوردته مجموعة العمل للحكومات عن تلوث البحار، ضمن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في استكهولم عام ١٩٧٢ والذي عرف التلوث بأنه: " إدخال الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة في البيئة البحرية، يكون لها آثار ضارة، كالأضرار التي تلحق بالموارد الحية، أو تعرض صحة الإنسان للمخاطر، أو تعوق الأنشطة البحرية، بما فيها الصيد، وإفساد خواص مياه البحر، من جهة نظر استخدامه، والإقلال من منافعه."[١]

ولعل أهم تعريفات التلوث، هو ما جاءت به المادة الأولى فقرة "أ" من الاتفاقية المبرمة في جنيف سنة ١٩٧٩ والمتعلقة بتلوث الهواء من أن: " تعبير تلوث الجو أو الهواء يعني إدخال الإنسان مباشرة وبطريق غير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء يكون له مفعول مؤذ، على نحو يعرض للخطر صحة الإنسان، ويلحق الضرر بالموارد الحيوية والنظم البيئية، والتلف بالأموال المادية، ويضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات الأخرى المشروعة للبيئة. "

المشرع الجزائري بدوره عرف التلوث في قانون حماية البيئة بأنه " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية."

كما عرف تلوث المياه بأنه " إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للماء، وتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية و تمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه."

أما تلوث الجو فلقد عرفه بأنه " إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي".

الفرع الأول : الاهتمام القانوني بحماية البيئة

إذا كانت مشكلة حماية البيئة قد جذبت عناية رجال العلوم الطبيعية أو البيولوجية منذ وقت بعيد، إلا أن الفقه القانوني قد تأخر نسبيا في التنبه إلى المشكلة القانونية التي تثيرها المخاطر التي تهدد البيئة.

[١]/ حوشين رضوان ، الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها ، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة ٢٠٠٣/٢٠٠٦ ، ص ٠٩.

ونظرا لكون البيئة قد أصبحت عرضة الاستغلال الغير الرشيد مع ميلاد الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن ١٩ وإدخال الملوثات من مواد كيميائية وصناعية ونفايات المصانع[١]، عندئذ أصبحت الحاجة ملحة لقواعد قانونية أو نظامية تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته، على نحو يحفظ عليها توازنها الإيكولوجي فكان ميلاد قانون حماية البيئة، الذي يمكن تعريفه: " بأنه مجموعة القواعد القانونية، ذات الطبيعة الفنية، التي تنظم نشاط الإنسان في علاقاته بالبيئة، والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتحدد ماهية البيئة وأنماط النشاط المحظور الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها، والأثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط".

من هذا التعريف يتضح جوهر موضوع قانون حماية البيئة، ألا وهو البيئة والنشاط الإنساني الذي يتصل بها ويشكل اعتداء عليها بما يهدد بالخطر مظاهر الحياة فيها.

فزيادة الأخطار التي تهدد البيئة الإنسانية أدت بالدول إلى وضع أنظمة قانونية لمواجهة الأخطار البيئية فصدرت العديد من القوانين البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنكلترا وفرنسا، على أن بعض الدول قد ذهبت اهتمامها بالبيئة إلى حد جعل الحفاظ عليها مبدأ دستوريا، كالدستور الهندي لسنة ١٩٧٦ أين نصت مادته ٤٨ " على الدولة أن تعمل على حماية البيئة وتحسينها، وتحافظ على سلامة الغابات والحياة البرية للبلاد".

أما في الجزائر، وغداة الاستقلال فلقد عرفت فراغا قانونيا ومؤسساتيا من جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل المشرع الجزائري وبموجب قانون ١٥٧/٦٢ يمدد استعمال القوانين الفرنسية إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية.

وهكذا في مجال الصيد مثلا طبق القانون الفرنسي لسنة ١٨٤٤ والمعدل سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٨، كما طبق قانون الغابات الفرنسي لسنة ١٨٢٧ في الجزائر والتي تم تدعيمها بقوانين خاصة سنة ١٨٧٤ و١٨٨٣[٢].

إلا أنه في سنوات الثمانينات عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشريعي البيئي، والتي بدأت بصدور أول قانون لحماية البيئة سنة ١٩٨٣[٣]، والذي كان يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة، فلقد حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حماية البيئة وهي:

١/ « Le droit de l'environnement trouve ses sources dans un grand nombre de textes du XIX siècle et de la première partie du XX siècle inspires exclusivement par des préoccupations d'hygiène et de promotion de l'agriculture et de l'industrie ».

٢/ DR. Youcef Benaceur. La législation environnementale en algérie. La revue algérienne. P

٣/ قانون ٠٣/٨٣ المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ل ٠٥ فيفري ١٩٨٣ المتعلق بحماية البيئة.

- حماية الموارد الطبيعية.
- إتقاء كل شكل من أشكال التلوث.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

فضلا عن ذلك يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني.
- تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة.
- تحديد شروط إدراج المشاريع في البيئة.

كما تعرض المشرع في هذا القانون إلى دراسات مدى التأثير والمنشآت المصنفة والجهات المكلفة بحماية البيئة، وعلى إمكانية إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة، وصدرت عدة نصوص تنظيمية تنفيذا لهذا القانون منها:

- المرسوم التنفيذي ١٤٣/٨٧ المؤرخ في ١٦ يونيو ١٩٨٧ المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية.
- المرسوم التنفيذي ٣٣٩/٩٨ المؤرخ في ٠٣ نوفمبر ١٩٩٨ والذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والمحدد لقائمتها.

وبعد مرور عشرون سنة من صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة، ونظرا للمعطيات الجديدة التي عرفها العالم لاسيما التطور التكنولوجي والحضري رأى المشرع إلى ضرورة إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة وهو القانون ١٠/٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ ولقد حدد هذا القانون المبادئ الأساسية لحماية البيئة والمتمثلة في :

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال le principe de substitution .
- مبدأ الإدماج le principe d'intégration
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ الحيطة le principe de précaution

- مبدأ الملوث الدافع le principe du pollueur payeur

- مبدأ الإعلام والمشاركة le principe d'information et de participation

ولقد جاء هذا القانون بمفاهيم وتعاريف جديدة فيما يتعلق بالبيئة، التنمية المستدامة[١] والمجالات المحمية[٢]، كما أنه حدد أدوات تسيير البيئة والتي تتشكل من هيئة للإعلام البيئي، نظام تقييم الأثار البيئية لمشاريع التنمية الأنظمة القانونية الخاصة وهي المتعلقة بالمؤسسات المصنفة والمجالات المحمية.

وبجانب قانون البيئة الذي يعتبر الشريعة العامة والنص الأساسي المتعلق بحماية البيئة، نجد عدة قوانين أخرى عالجت موضوع حماية البيئة من بين هذه القوانين:

- قانون الغابات
- قانون المياه
- قانون المناجم
- قانون الصيد
- قانون النفايات
- قانون الصحة
- قانون حماية التراث الثقافي.
- قانون الصيد البحري وتربية المائيات.

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المستدامة

---

[١]/ لقد أشار المشرع الجزائري للتنمية المستدامة بصفة غير مباشرة في قانون البيئة لسنة ١٩٨٣ حيث نصت المادة ٠٣ منه:" تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الإقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان". كما جاء تعريف للتنمية المستدامة في قانون ٠١/٠٣ المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على أنها: " نمط تنمية تضمن فيه خيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة". ولقد عرف قانون البيئة الجديد١٠/٠٣ بصفة واضحة التنمية المستدامة في المادة ٠٤ منه:" على أنها التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".
و يعرف الأستاذ ثابت عاول ماحي التنمية المستدامة في كتابه développement durable et stratégie de l'environnement على أنها:
« la protection de l'environnement est devenue une préoccupation et un paramètre essentiel de l'activité socio-économique et de l'activité diplomatique principalement dans les pays du nord. Les problèmes de pollution ont amené les sociétés actuelles à percevoir les limites physiques du milieu dans lequel elles évoluent. Chaque société cherche maintenant à avoir une vision prospective de l'exploitation des ses ressources naturelles. La restauration de la qualité de l'environnement et la recherche de nouveaux modes de production et de consommation, compatibles à long terme avec la sauvegarde du milieu naturel, sont devenues des objectifs incontournables. »
Michel prieur : « …l'idée de développement durable va dominer le rapport de la commission mondiale sur l'environnement et le développement publié en 1987 sous le titre « notre avenir à tous »… les nations unies vingt ans après Stockholm vont réunir à rio (brésil) une conférence mondiale en juin 1992 sur l'environnement et le développement. »
وبهذا يمكن القول أن التنمية المستدامة يقصد بها هو التوفيق بين النمو الاقتصادي وبين ضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها.
[٢]/ عرفت المادتين ٤ و ٢٩ من قانون ١٠/٠٣ المجال المحمي على أنه منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي و المدار الطبيعية المشتركة، وهي منطقة خاضعة إلى أنظمة خاصة لحماية المواقع والأرض و النبات و الحيوان و الأنظمة البيئية، وبصفة عامة تلك المتعلقة بحماية البيئة.

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم **التنمية المستدامة**، حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو ديجا نيرو عام ١٩٩٢ إلى أنه " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزاء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها "[١] ، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وبذلك تأكد أن عبارة **التنمية المستدامة** لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية ، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل ركائز التنمية المستدامة ، وعليه إن الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك لابد من وسائل سنذكرها فيما بعد .

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام:

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمراريتها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو). فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الأخروية التي هي الحيوان، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات .

وهكذا، فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات

[١] / ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧.

الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن. والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة، ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا بها، محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف، وبلا إفراط ولا تفريط. كما أنها تعد لونا من ألوان شكر المنعِم على ما أنعم به على خلقه، انطلاقا من كون العمل في الأرض نمطا من أنماط الشكر لله.

الفرع الثاني : العناصر الأساسية للتنمية المستدامة :

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة .

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلام).

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

١- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

٢- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

٣- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء .

المبحث الثاني : الجزاء الإداري ودوره في حماية البيئة

إن الجزاءات الإدارية التي تطبقها الإدارة على مرتكبي مخالفة إجراءات حماية البيئة كثيرة تختلف باختلاف نوع المخالفة المرتكبة ، فقد تتخذ هذه الجزاءات شكل إخطار كمرحلة أولى من مراحل الجزاء الإداري ، وقد تأتي في شكل إيقاف مؤقت للنشاط إلى غاية مطابقته لقواعد القانونية ، وقد تكون العقوبة أشد من ذلك و هو عندما تلجأ الإدارة إلى سحب الترخيص نهائيا.

كما أن المشرع منح للإدارة أسلوب جديد من الجزاء و ذلك بما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة و يتمثل هذا الأسلوب في مبدأ الملوث الدافع Le principe du pollueur payeur [١].

المطلب الأول : الإخطار ووقف النشاط

إن الجزاءات الإدارية تتميز بالتدرج من حيث خطورتها و على ذلك فان الإدارة قبل تطبيقها على المخالف العقوبة الإدارية الأكثر خطورة فإنها تلجأ إلى ما يسمى بالإجراءات التمهيدية للجزاءات الإدارية و المتمثل في الإخطار ووقف النشاط وذلك على النحو الآتي بيانه :

الفرع الأول: الإخطار

إن المقصود بالإخطار كجزاء من الجزاءات الإدارية هو تنبيه الإدارة للمخالف على أنه في حالة عدم إتخاذ المعالجة الكافية التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانونا ، و عليه نقول أن الإخطار هو مقدمة من مقدمات الجزاء القانوني ، يحتوي على ضمانة مهمته للأفراد و هو أن ثمة بعض أنواع من الجزاءات لا يمكن إخضاع الأفراد إليها مباشرة وإنما لا بد من تسبيق تطبيق الجزاء بالإخطار.

ولقد تبنى المشرع الجزائري أسلوب الإخطار في قوانين حماية البيئة و أحسن مثال لهذا هو ما نجده في قانون البيئة الجزائري ١٠/٠٣ في مادته ٢٥ التي نص " على أن يقوم الوالي بإعذار مستغل المنشأة الغير واردة في قائمة

[١] / لأستاذة حميدة جميلة ،الوسائل القانونية لحماية البيئة ، دراسة على ضوء التشريع الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة البليدة ص ١٤٥.

المنشآت المصنفة والتي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة ، و يحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار"

كما نجد قانون المياه الجديد ٠٥/ ١٢ نص على هذا الأسلوب في مادته ٨٧ على انه تلغى الرخصة أو الامتياز استعمال الموارد المائية بعد إعذار يوجه لصاحب الرخصة أو الامتياز في حالة عدم مراعاة الشروط و الالتزامات المنصوص عليها قانونا.

ضف إلى ذلك القانون المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ١٩/٠١ الـذي نص في مادته ٤٨ على انه " عندما يشكل استغلال المنشأة لمعالجة النفايات أخطارا أو عواقب سلبية ذات خطورة على الصحة العمومية أو على البيئة تأمر السلطة الإدارية المختصة المستغل باتخاذ الإجراءات الضرورية فورا لإصلاح هذه الأوضاع."

وخلاصة القول نقول أن الإخطار كوسيلة من وسائل الجزاء الذي تلجأ إليـه الإدارة كمرحلة أولى يتضمن خطورة المخالفة المرتكبة و جسامة الجزاء المترتب عنها في حالة عدم اتخاذ الإجراءات لإزالة المخالفة.

الفـــرع الثاني : وقــف النشاط

إن الإيقاف كجزاء من جزاءات الإدارية يقع في غالب الأحيان على نشاط المؤسسات ذات الطابع الصناعي و هو عبارة عن تدبير تلجأ إليه الإدارة في حالة وقوع خطر بسبب مزاولة المشروعات الصناعات و الذي يؤدي إلى تلويث البيئة أو المساس بالصحـة العموميـة[١] .

و المصطلح المستعمل من طرف المشرع الجزائري في أغلب الأحيان هو "الإيقاف" في حين أن المشرع المصري يستعمل مصطلح "الغلق" وقد ثار جدال فقهي بشان الطبيعة القانونية الغلق كعقوبة، فهناك من يرى أن الغلق ليس بعقوبة و إنما هو مجرد تدبير من تدابير الإدارية، إلا أن هذا الرأي تعرض للنقد على أساس أن الغلق في القانون العام يجمع بين العقوبة الجزائية و معنى التدابير الوقائي[٢] .

والوقف الإداري للنشاط كما يسميه المشرع الجزائري هو إجراء يتخذ بمقتضى قرار إداري وليس الوقف الذي يتم بمقتضى حكم قضائي و هناك تطبيقات عديدة لعقوبة الإيقاف الإداري أوردها المشرع الجزائري في تشريع حماية البيئة من ذلك ما نجده في نصوص قانون البيئة ١٠/٠٣ و الذي ينص في مادته ٢٥ الفقرة ٠٢ انه :"إذا لم يمتثل المستغل في الأجل المحدد ، يوقف سير المنشأة إلى حين تنفيـذ الشروط المفروضة ،مع اتخاذ التدابير المؤقتة الضرورية بما فيه التي تضمن دفع مستحقات المستخدمين مهما كان نوعها"

[١]/ الدكتور ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية طبعة ١٩٩٤ ص ٢١ .
[٢]/ الاستاذة حميدة جميلة المرجع السابق ص ١٥٢ .

كذلك قانون المناجم ١٠/٠١ الذي نص في مادته ٢١٢ على انه :"في حالة معاينة المخالفة ، يمكن لرئيس الجهة القضائيـــة الإداريـــة المختصة أن يأمر بتعليق أشغال البحث أو الاستغلال و هذا بناءا على طلب السلطة الإدارية المؤهلـة ،كما يمكـــن للجهة القضائية أن تأمر في كل وقت برفع اليد عن التدابير المتخذة لتوقيف الأشغال أو الإبقاء عليها، و ذلك بطلب من السلطـة الإدارية المؤهلـة أو من المالك أو من المستغل. "

لنصل في الأخير أن الوقف هو عقوبة إدارية مؤقتة تلجأ إليه الإدارة كوسيلة لإلزام صاحب الشأن باتخاذ الإجراءات الضرورية بمنع وقوع الإخطار التي تمس بالبيئـــة.

المطلـــب الثانـــي : سحـــب الترخيـــــص

إن نظام الترخيص يعد من أهم الإجراءات الوقائية الكفيلة بحماية البيئة كما سبق التطرق إليه و عليـه فان سحبه يعد من اخطر الإجراءات الإدارية التي خولها المشرع للإدارة لما لها من مساس خطير (٢)بالحقوق المكتسبة للأفراد و التي يمكن بمقتضاه تجريد المستغل الذي كان نشاطه غير مطابقا للمقاييس القانونية البيئية من الرخصة.

فالمشرع إذا كان لا يهمل حق الفرد في إقامة مشروعه و تنميته فانه في المقابل يوزان بين مقتضيات هذه المصلحة و المصلحة العامة غير أن هذا الحق يقابله واجب يكمن في احترام حقوق الفرد الأخر أو المواطنين في العيش في بيئة سليمة و هو حق يتمتع بخصائص يجعله حق مشترك يربط أجيال الحاضر بأجيال المستقبل و بتجسيد هذا الحق يتحسن إطار المعيشة و نوعيتها و التشريع البيئي حينما يعطي للإدارة الحق في سحب التراخيـــص فان هذا لا يمارس بمقتضى سلطتها التقديرية لان هذه الأخيرة يكون مجالها ضعيفا في السحب و إنما بمقتضى مقاييس و شروط قانونية إذا تمت مخالفتها تكون الإدارة ملزمة بسحب الرخصة.

و على كل حال فالسحب لا يتم إلا في الحالات التالية كما يحدده بعض الفقهاء :

١- إذا كان استمرار المشروع يؤدي إلى خطـــر يداهـم النظام العام في احـــد عناصره أما الصحـة العموميـة أو الأمن العام أو السكينـــة العموميـــة.

٢- إذا لم يستوفي المشروع الشروط القانونية التي إلزام المشرع بضرورة توافرها .

٣- إذا توقف المشروع عن العمل لأكثر من المدة المحددة قانونا.

٤- إذا صـــدر حكم قضائي بغلق المشروع أو إزالته، و من تطبيقات سحب الترخيص في التشريع الجزائري ما نص عليه المشرع في قانون حماية المستهلك على انه "عندما تتحقق السلطة الإداري المختصة من عدم مطابقة

المنتوج الذي تم اختياره أو دراسته فان البضاعة المعنية يتم سحبها من مسار وضع البضاعة حيز الاستهلاك و إذا احظر بان المتوج تم عرضه للاستهلاك تقوم السلطة الإدارية بسحبه فورا "[١].

كما نص قانون المياه ١٢/٠٥ في مادته ٨٧ على انه "في حالة عد مراعاة صاحب الرخصة أو امتياز ،استعمال الموارد المائية للشروط و الالتزامات المنصوص عليه قانون يلغي هذه الرخصة أو الامتياز"

المطلب الثالث : العقوبة المالية

بالإضافة إلى الجزاءات التي سبق التطرق إليها فان الإدارة تملك جزاء أخر في حالة عدم احترام الإجراءات الوقائية الكفيلة بحماية البيئة و تتمثل هذه الوسيلة في تحميل المتسبب في التلوث ضريبة مقابل الانبعاثات و هي وسيلة ذات طابع مالي تساهم في الإرادات المالية العامة من جهة أو من سياسة من السياسات الحد من التلوث من جهة أخر، ولقد شرعت الجزائر ابتداء من التسعينات في وضع مجموعة من الرسوم على أصحاب الأنشطة الملوثة و منه سنتعرض إلى محتوى الرسوم البيئي ،و بعدها إلى مفهوم مبدأ الملوث الدافع[٢].

الفرع الأول : محتوى الرسوم البيئية

سميت المرسوم البيئية في ضل المنشور الوزاري المشترك لسنة ٢٠٠٢ و شرعت الدولة في وضع هذه الرسوم ابتداءا من سنة ١٩٩٢ بصفة تدريجية ،و لعل من أهم هذه الرسوم نذكر ما يلي:

١- الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة:

بالرجوع إلى نص المادة ١١٧ من قانون المالية لسنة ١٩٩٢ نجد أن المشرع حدد هذا الرسم القاعدي بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لإجراء التصريح بحوالي ٣٠٠٠ د ج إما بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لإجراء الترخيص بحوالي ٣٠ د ج أما المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين فقد خفض الرسم القاعدي إلى ٧٥٠ د ج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح و إلى ٦٠٠٠ د ج بالنسبة للمنشآت الخاضعة للترخيص.

و لقد قام المشرع نظرا للتواضع أسعار هذا الرسم بمراجعتها بموجب المادة ٥٤ من قانون المالية لسنة ٢٠٠٠ و تتوقف هذه الأسعار على عدة معايير منها تصيف الذي جاء به المشرع في المرسوم التنفيذي ٣٣٩/٩٨ المتعلق بدراسات التأثير على البيئة كما يتحدد السعر طبقا لعدد العمال المشغلين بالمنشأة أو المؤسسات.

٢- الرسم على الوقود Taxe sue les carburants : وهو رسم حديث العهد ، أنشا بموجب المادة ٣٨ من قانون المالية لسنة ٢٠٠٢ تتحدد تعريفته دينار واحد عن كل لتر من البنزين الممتاز و العادي بالرصاص .

---

[١]/ المادة ١٩ الفقرتان ٠١ ٠٢ من قانون ٠٢/٨٩ المتعلق بحماية المستهلك .
[٢]/ الاستاذ يلس شاوش بشير، حماية البيئة عن طريق الجباية و الرسوم البيئية ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، جامعة تلمسان .

٣- الرسم التكميلي على التلوث الجوي taxe complémentaire sur la pollution atmosphérique:

الذي تم تأسيســـه بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٢.

٤- الرسم التكميلي على المياه الملوثة : عند إعداد قانون المالية لسنة ٢٠٠٣ بادرت الحكومة باقتراح إنشاء رسم تكميلي على المياه المستخدمة الصناعية و يتوقف مبلغ هذا الرسم على حجم المياه المدفقة و التلوث المترتب عن النشاط عندما يتجاوز القيم المحددة في التنظيم المعمول بـــــه.

٥- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة :تأسس بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٢ في مادته ٢٠٠٣ الذي نصت على النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة المخزنة يحدد مبلغه ب:١٠,٥٠٠ دج عن كل طن من النفايات المخزنة و يهدف هذا الرسم إلى حمل المؤسسات على عدم تخزين هذا النوع من النفايات غير أن هذا الرسم غير قابل للتحصيل حينا بحيث تمنع مهلة ثلاث سنوات لانجاز منشآت إزالة هذه النفايات إبتداءا من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشآت الإفراز.

الفـــرع الثاني : مبـــدأ الملوث الدافـــع

١- تعريفـه: نصت المادة ٠٢ من قانون حماية البيئة ١٠/٠٣ على مبدأ الملوث الدافع كمبدأ من المبادئ العامة لحماية البيئة و عرفته على النحو التالي :"تحمل كل شخص يتسبب نشاطــه أو يمكن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث و التقليص منه و إعادة الأماكن و بيئتها إلى حالتها الأصليــة "

فالغاية التي أراد المشرع الوصول إليها عند إقراره لهذه المبدأ هو إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث على من يحدثه فهو بهذا الشكل صورة من صور الضغط المالــي على الملــوث ليكف عن تلويث البيئة أو على الأقل التقليص منه و البحث عن التكنولوجيات الأقل تلويـــــث و ذلك بقصد التحكم أكثر في مصادرة التلوث و تحسين مداخيل الرسم على النشاطات الملوثـــة.

ولقد لعب الفقه دورا كبيرا في ظهور هذا المبدأ الذي أعطى له مفهوما سياسي و اقتصادي إذا عرف مبدأ الملوث الدافع على انه "مفهوم اقتصادي و يعني أن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق يجب أن تعكس كلفة المواد المستعملة بما في ذلك الموارد البيئية ذلك أن إلقاء نفايات ملوثـــة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج و يؤدي عـــدم دفع ثمن استخدام هذه المواد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج و تحطيمها و القضاء عليها " . أما المفهـوم السياسي فيتمثـل في "إرادة السلطات العامـة في توفير

الأعباء المالية المتعلقة باتقاء التلوث و مكافحته عن الخزينة العامة و تحميلها بصورة مباشرة للمتسببين في التلوث"

٢- مجالات مبدأ الملوث الدافع :

يشمل مبدأ الملوث الدافع التعويض عن الأضرار المباشرة التي يتسبب فيها الملوث للبيئة و هو بذلك يشمل النشاطات الملوثة المستمرة أو الدورية ،إلا أن هناك مجلات أخرى يشملها مبدأ الملوث الدافع طبقتها الدول الأوربية و التي يمكن حصرها فيما يلي :

- سريان مبدأ الملوث الدافع إلى الأضرار المتبقية: و هو يعني أن مسؤولية الملوث يبقى قائمة عن الأضرار المتبقية في حالة مخالفته للمقاييس المحددة في التشريع و التنظيم الساري المفعول حتى في حالة دفعه للإقساط المحددة له من خلال الرسوم.

- سريان مبدأ الملوث الدافع إلى حالات التلوث عن طريق الحوادث :لقد أدرجت منظمة التعاون الأوربي O.C.D .E حالات التلوث الناتجة عن الحوادث و ذلك من خلال نصها على إلحاق تكلفة إجراءات الوقاية من حالات التلوث عن طريق الحوادث بمبدأ الملوث الدافع و غاية هذا الإجراء هو تخفيف أعباء الميزانية العامة من نفقات حوادث التلوث مقابل تحملها من قبل صاحب المنشأة و ذلك حتى يبذل أصحاب هذه المنشآت الاحتياطات الضرورية لاتقاء الحوادث.

- سريان مبدأ الملوث الدافع إلى مجال التلوث الغير المشروع: إذا تجاوز أحد الملوثين المجال المسموح به للتلوث و سبب على اثر ذلك ضررا للغير فانه يلزم بالتعويض و دفع الغرامة

في الأخير نخلص إلا أن العقوبات الإدارية تعتبر في الواقع نوع من الرقابة تمارسها السلطات الإدارية على الاعتداءات المرتكبة على البيئة و ما ينجم عنها من أضرار إلا أن هذه العقوبات وحدها غير كافية لردع هذه الاعتداءات لذلك دعمها المشرع بجزاءات أخرى بتحقيق به الردع العام في مجال الجرائم البيئية .

خاتمة

وفي الأخير ومما سبق ذكر إن الاهتمام بالبيئة وقضاياها من خلال انتهاج سياسيات بيئية حديث نسبيا ، حيث أصبح حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية الهامة التي بدأت جميع الدول المبادرة بالعناية بها ، بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان ، وإنما للتنمية أيضا ، وتعني حماية البيئة المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته .

حيث لاحظنا من خلال تحليل النظام القانوني لحماية البيئة غياب إدارة مركزية ومحلية بيئية ،وتبين بمناسبة دراسة الإدارة البيئية في الجزائر أن دورها الوقائي والتدخلي تأثر بسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حماية البيئة وعدم استقرارها ، والطابع القطاعي لمختلف العناصر البيئية والتي ظلت تحتفظ به وزارة قطاعية خاصة ، مع غياب أو نقص التنسيق نتيجة لعدم وجود وزارة قوية ، وبعد استحداث وزارة خاصة بالبيئة كرست النصوص المنظمة لها تصورات خاصة بطريقة تسيير الطابع القطاع لحماية البيئة من خلال التنسيق بين مختلف الوزرات والوزارة المكلفة بالبيئة ، وكنتيجة منطقية لغياب وعدم فعالية الإدارة المركزية للبيئة تأثر التدخل المحلي لحماية البيئة بسبب عدم ملائمة التنظيم القانوني والإداري المحلي لوظيفة حماية البيئة ، والذي يقوم على أساس التقطيع الإداري للأوساط الطبيعية المتجانسة.

وإلى جانب التحديث الذي عرفه مجال التنظيم الإداري لحماية البيئة ، تم الاقتناع بضرورة إشراك كل الفاعلين في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة ، وبذلك فسح المجال لمساهمة الجمعيات في بلورة القرار البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال المشاركة في إعداد التقارير والدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة ، أو من خلال المشاركة في عضوية بعض الهيئات ، أو من خلال فرض احترام المشروعية بلجوئها إلى القضاء ، وتهدف حماية البيئة إلى :

- وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار ، وتعتبر حماية البيئة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الآونة الأخيرة ، ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة التي تدعو إلى نمط جديد في التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة ويستحدث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة.

وبالتالي الأدوات القانونية التي تستعملها الدول لحماية البيئة هي :

- الأدوات القانونية.
- الأدوات الاقتصادية والتجارية.
- الأدوات الجبائية والمالية.

المراجع والمصادر المعتمدة :

القران الكريم

١-الكتب :

الكتب باللغة العربية

* إبراهيم محمد عبد الجليل ، حماية البيئة من متطور إسلامي ودور الحسبة في حمايتها ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠١١ .

أمين مصطفى محمد ، الحماية الإجرائية للبيئة المشكلات المتعلقة بالضبطية القضائية والإثبات في نطاق التشريعات البيئية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠١.

*حسام محمد مازن ، التربية البيئية (قراءات – دراسات – تطبيقات) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.

*رياض صالح أبو العطا ، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام ، دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٩ .

*زكرياء طاحون ، تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات (الإجراءات – النماذج)، ٢٠٠٩ .

*طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي : النظام القانوني لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية ،٢٠٠٩.

*ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٢ .

*مجيد خلوفي ، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكميائية في القانون الجزائري ، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .

*محمد مرسي محمد مرسي ، الإسلام والبيئة ، مركز البحوث والدراسات ، السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ .

*محمد سعيد عبد الله الحميدي ، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .

*ممدوح حامد عطية ، سحر مصطفى حافظ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .

*نجم العزاوى ، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ١٤٠٠٠ ISO، دار الفكر الجامعي .

*عبد القادر الشخيلي ، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .

*فؤاد حجري ، سلسلة القوانين الإدارية ، البيئة والأمن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٦ .

الكتب باللغة الفرنسية:

* Michel prieur ،Droit de l'environnement، Delta 2001. dalloz-édition 2001, 4éme édition

office des "Développement durable et strategie de l'environnement"* Tabet-aoul mahi publications unversitaires 1998.

P.U.F.2éme 2 édition.paris "économie et politique de l'environnement"* Jean phillipe barde 1992.

"du droit de détruire essai sur le droit de l'environnement"* martine rémond-guilloud P.U.F.1 édition.paris 1989.

٢ـ الرسائل والأطروحات :

الرسائل والأطروحات باللغة العربية

*حميدة جميلة ،الوسائل القانونية لحماية البيئة ، دراسة على ضوء التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة البليدة سنة ٢٠٠١.

*عبد اللاوي جواد ، الحماية الجنائية للبيئة ، دراسة مقارنة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

* *وناس يحي ، الإدارة البيئية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران سنة ١٩٩٨/١٩٩٩.

الرسائل والأطروحات باللغة الفرنسية:

la revue "la législation environnementale en Algérie"* Dr.youcef Benaceur algérienne.1993.

.thése pour le doctorat "la résponsabilité pénale du délinquant écologique"* Patrick mistretta en droit. Soutenue le 13 janvier 1998 a l'université Jean Moulin.Lyon.

٣ـ المجلات والمقلات

*باسم محمد شهاب ، المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تلمسان، سنة ٢٠٠٣ .

*كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البيئة ، مجلة الباحث العدد ٠٥ / ٢٠٠٧ .

*محمد طالبي ومحمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة (عرض تجربة ألمانيا)، مجلة الباحث ، العدد ٠٦ / ٢٠٠٨

*يلس شاوش بشير ، حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تلمسان ، سنة ٢٠٠٣ .

٤ـ القوانين والمراسيم:

القوانين:

* أمر رقم ١٥٥/٦٦ المؤرخ في ٠٨ يونيو ١٩٦٦ المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون رقم ٢٢/٠٦ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ .

*أمر رقم ١٥٦/٦٦ المؤرخ في ٠٨ يونيو ١٩٦٦ المتضمن لقانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون رقم ٢٢/٠٦ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ .

*أمر رقم ٥٨/٧٥ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ المعدل والمتمم بالقانون رقم ١٠/٠٥ المؤرخ في ٢٠ يونيو ٢٠٠٥ المتضمن القانون المدني. المعدل والمتمم بالقانون رقم ٠٥/٠٧ المؤرخ في ١٣مايو ٢٠٠٧ .

* أمر رقم ٨٠/٧٦ المؤرخ في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٦ المعدل والمتمم بالقانون رقم ٠٥/٩٨ المؤرخ في ٢٥ يونيو ١٩٩٨ المتضمن القانون البحري.

* قانون رقم ٠٣/٨٣ المؤرخ في ٠٥ فيفري ١٩٨٣ المتعلق بحماية البيئة.

* قانون رقم ١٩/٠١ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

* قانون رقم ٢٠/٠١ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

* قانون رقم ٠١/٠٣ المؤرخ في ١٧ فبراير ٢٠٠٣ والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

* قانون رقم ١٠/٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

* قانون رقم ٠٧/٠٤ المؤرخ في ٢١ غشت ٢٠٠٤ والمتعلق بقانون الصيد.

* قانون رقم ١٢/٠٥ المؤرخ في ٠٤ سبتمبر ٢٠٠٥ والمتعلق بقانون المياه.

المراسيم:

* المرسوم التنفيذي رقم ٠٨/٠١ المؤرخ في ٠٧ جانفي ٢٠٠١ المحدد لصلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

* المرسوم التنفيذي رقم ٠٩/٠١ المؤرخ في ٠٧ جانفي ٢٠٠١ المتضمن تنظيم الإدارة المركزية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

* المرسوم التنفيذي رقم ١١٥/٠٢ المؤرخ في ٠٣ أفريل ٢٠٠٢ والمتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

* المرسوم التنفيذي رقم ١٧٥/٠٢ المؤرخ في ٢٠ ماي ٢٠٠٢ المحدد لاختصاصات الوكالة الوطنية للنفايات، تشكيلها وكيفية عملها.

دور الهيئات الدولية والإقليمية في فرض التنمية المستدامة بعد تبلورها كقوانين وأفكار دراسة الحالة الإماراتية

أ/ بولودان عبدالرازق
أستأد مساعد وكاتب جامعة الجزائر٠٣
abdobouloudene@gmail.com

الملخص :

بالرغم من التقدم الكبير في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية ، والذي تحقق خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو، إلا أن هناك عددا كبيرا من دول العالم العربي ومن ضمنها مصر، لا تزال تواجه الكثير من العراقيل والصعوبات التي تقف حائلا أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة .وتهدف الدراسة إلي التعرف علي التحديات التي تواجه الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، ومعوقات التنمية المستدامة فيها بشكل خاص .ويري العديد من الاقتصاديين أنه بالرغم من كون الدول العربية شأنها شأن الكثير من دول العالم الثالث ، حيث أنها تعاني من كافة المشكلات التي تحول دون تحقق التنمية المستدامة في تلك الدول.

Résumé : It can be argued that a significant progress of environmental policies, aimed at development, have been accomplished in many arabic countries since achieving sustainable the declaration of Rio. Nevertheless these countries, including Egypt, still face many obstacles which hinder their ability to implement effective sustainable development

strategies. This study attempts to identify the obstacles and challenges for sustainable development in the arabic world in general, and particularly in the latter of witch. For the case of arabe contries , besides the issues common with other third world countries .

تمهيد:

التنمية المستدامة المفهوم الذي جاء إلى الأكاديميين العرب من خلال أعمال غربية بحتة لكي يصبح متداولا في الجامعات ولدى السياسيين والمنشغلين بقضايا التنمية والبيئة عامة لكن نلاحظ أن هدا المفهوم لم يأخذ منحى عمليا إلا قليلا في وطننا العربي رغم وجود عدة مجالس واتفاقيات ترعى التنمية المستدامة عربيا واتفاقيات عديدة دولية مما يطرح إشكال غياب الجدية في فرض التنمية المستدامة كخيار للشعوب العربية

إشكالية البحث:

يمكن أن نطرح الإشكال التالي : ماهي درجة جدية الدول والهيئات العربية في فرض وتجسيد خيار التنمية المستدامة للشعوب العربية ؟

ونرفق الإشكالية بتساؤلات فرعية :

ماهي النتائج المحققة عربيا في مجال التنمية المستدامة وما واقعها ؟

ماهي آليات فرض خيار التنمية المستدامة لدى الهيئات العربية ؟

على أي أساس يمكن تحقيق طفرة تنموية مستدامة عربيا ؟

فرضية البحث:

إفترضنا في دراستنا هذه أنه :

١/ كلما استمر اعتماد الدول العربية على الموارد التقليدية لتلبية حاجياتها الإقتصادية كلما تأخرت في تحقيق التنمية المستدامة لشعوبها .

٢/ غياب الآليات العملية لفرض التنمية المستدامة عربيا عطل من تنويع مصادر الإنتاج والثروة .

تغييب عامل الإنسان كشريك في مجال التنمية المستدامة فوت على الدول العربية مهمة الإقلاع التنموي المستدام.

إيمان حكام الإمارات وتبنيهم لفكرة التنمية المستدامة جعل منها واقعا معاشا .

١ـ مفهوم التنمية المستدامة: تعريفها عناصرها ومهدداتها

أ- تعريف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما حديثا بقدر ما هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت. إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تحقيق طموحات التنمية، لكن نجد أنه في الستينات انتقلت إلى عهد البناء وتلبية الحاجيات الضرورية للمجتمعات العربية، إلى أن جاء مفهوم التنمية المستدامة كواقع فرضه التغيير الحاصل في الثمانينات ببداية تأثر البيئة الحيوية للإنسان العربي، الناتجة عن الأساليب المتخلفة في الإنتاج والتصنيع، واستنزاف الموارد بشكل غير عقلاني فعقدت في ذلك المؤتمرات واللقاءات الأممية وبعدها العربية في إطار تحقيق تنمية أكثر استدامة.

ظهر تعريف التنمية المستدامة مع تقرير مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧" حيث تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة (كانون الأول ١٩٨٣) برئاسة بروندلاند" رئيس وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية في العالم وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

واكتسب تعريف هيئة براندلاندBRUNDTLOND للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدرتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا على قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم " وقد عرفنا كذلك بأنها عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة النظام الحيوي، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي".[1]

وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.[2]

وقد تم التأكيد على هذا المعني من خلال المبدأ الثالث الذي نفرزه في ري ودي جانيرو عام ١٩٩٢ حيث تم تعريف التنمية المستدامة " بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل" ، وبذلك تأكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية

١. ديب ريدة، مهنا سليمان، التخطيط من اجل التنميو المستدامة، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الهندسية، المجلد ٢٥، العدد ٠١، سوريا، دمشق ٢٠٠٩، ص ٤٨٨.

(2): MARIE CLAUDE SMOUTS .le developpement durable ; editios armand colin ; france ; 2005،p 4.

الاقتصادية بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل روابط متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض شريطة أن تكون متكاملة لا متناقصة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان[1]

أما المنظور العربي للتنمية المستدامة فيتمثل في النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أساس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أساس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف [2]

بـ- عناصر ومرتكزات التنمية المستدامة: يمكن أن توضع بالشكل مرتكزات التنمية المستدامة:

بهذا يتضح لنا مركزية مفهوم البيئة بالارتباط مع العنصرين الآخرين المتحركين وهما الإنسان وعملية الإنتاج التي يقوم بها فوق البيئة الطبيعية خدمة للرفاه فإذا تحقق شرط العقلانية في التصرف في هذه البيئة ومواردها كنا أمام التنمية المستدامة التي هدفها في الأخير رفاه الإنسان.

---

(1):طالبي محمد،ساحل محمد،اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض التجربة المانيا، مجلة الباحث،عدد٠٦، ٢٠٠٨،ص ٢٠٣.

(٢):بن صادق طيب أسامة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز الاصدار الحادي عشر، ٢٠٠٧،ص ٤٦.

- هناك من يضيف إلى هذه الأبعاد والمرتكزات، البعد التكنولوجي فتصبح التنمية المستدامة قائمة على البعد البيئي والاقتصادي والمجتمعي(البشري) والتكنولوجي:

البعد الاقتصادي: يتركز على عدة مؤشرات مثل:

حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.

التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة.

البعد المجتمعي (البشري): يرتكز على مؤشرات مثل:

تثبيت النمو الديمغرافي

مكانة الحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية

أهمية توزيع السكان

الاستخدام الكامل للموارد البشرية

إشراك الجماعات المحلية في التنمية المستدامة واتخاذ قراراتها

البعد البيئي: ويرتكز على مؤشرات هي:

حماية الموارد الطبيعية

صيانة المياه

حماية المناخ من الاحتباس الحراري

صيانة التربة لحماية إنتاجيتها

البعد التكنولوجي: ويرتكز على:

استعمال التكنولوجيا أنظف من المرافق الصناعية

ترشيد استعمال الوقود والحد من انبعاث الغازات فاستعمال الوقود يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح عن العمليات الصناعية المغلقة فالوقود يجري استخراجه وإحراقه وطرح نفاياته داخل البيئة. فيتلوث المياه والهواء الأرض[1]

(1): تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، الأنظمة والتشريعات البيئية الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والاقليمية التي وقعت او صادقت عليها المملكة العربية السعودية.

كما أن استخدام التكنولوجيا العالية ذات التقنيات التصفوية يقلل من تأثر الوسط الحيوي والضوضاء.

جـ مهددات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة وكما سبق وقلنا تعتبر البيئة أهم مرتكزاتها أي المتغير الثابت في العلاقة وهذه البيئة الحيوية تتعرض لمهددات كالتلوث بكل أنواعه والذي يعتبر عائق في حصول التنمية المستدامة في لي دولة على غرار الدول العربية والتي ورغم تخلف تضيعها إلا أنها تمتلك ميزة المحروقات التي تعتبر مادة ملوثة في جميع مراحل نضيعها وهذا ما حرك الهيئات العربية والدول لأخذ التدابير لذلك.

التلوث البيئي: ويشمل على تلوث(الهواء والماء والغداء) وجاء في الأحكام العمة لقانون البيئة "تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأضرار بالكائنات الحية آو المنشئات ويؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية"

استنزاف الموارد الطبيعية: استنزاف الموارد الطبيعية احد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الايكولوجي تأثيرا سلبيا، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة بتناقص الموارد الطبيعية وتدمير بعضها، وتمثل هدا التدهور عموما في ما يلي: (إزالة الأشجار تسبب في التصحر، انجراف التربة، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاد بعض موارد الطاقة الأساسية)[2]

٢/ واقع التنمية المستدامة العربية مقارنة بالمواثيق والخطاب:

في هذا المحور ندرس أهداف الدول العربية في مجال التنمية المستدامة والمشاكل التي تقف في وجه تقدم مشاريعها وأسباب ذلك.

أ/ أهداف الاستراتيجية التنمية المستدامة العربية: تهدف في عموم الدول والمنظمات العربية المختلفة في مجال التنمية المستدامة إلى تحقيق :

. الحد من الفقر والبطالة باستغلال الموارد الطبيعية.

. تحيقق السلام و الأمن على أساس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

. تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

(٢): كواش خالد السياحة والأبعاد البيئة، مجلة جديد الاقتصاد،العدد٠٢، الجزائر ديسمبر ٢٠٠٧.

. القضاء على الامية وتطوير مناهج واساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتوافق مع احتياجات التنمية المستدامة.

. دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئة وتعزيز بناء القدرات البشرية وارساء مفهوم المواطنة البيئية.

. الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية والعمل على ادارتها بشكل مستدام يحقق الامن الغذائي والمائي والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

. تطوير القطاعات الانتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة واساليب الانتاج النفط وتحسين الكفاءة الانتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

. دعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني العربي وتشجيع مشاركتهم في الوضع والتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع [1]

ب/ مؤشرات العامة حول التنمية المستدامة العربية:

من الصعب تطبيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية رغم سهولة نقاش معادلات التنمية هذه وما يجب أن يكون تحقيقه، لاعتبارات عديدة تتحكم فيها البيئة البشرية ودرجة الوعي والمعرفة ودرجة الحوكمة والرشادة السلطوية فهناك تقارب في المعدلات التنموية العربية مع فريق ضئيل صنعته بعض الدول الخليجية فنجد أنه:

لا تتوفر بعض الدول العربية على نظام بيانات ملائم لوصف البيئة الطبيعية وتفاعلها مع الاقتصاد حيث لا تستعمل مؤشرات مناسبة لتقييم تطبيق برامج التنمية المستدامة، وذلك لأسباب مختلفة نذكر منها قلة الخبرة وعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية ضمن القيود الكبيرة في هذا المجال عموما، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن جهود عديدة قد بدلت في هذا المجال على مستوى الدول من اجل وضع قاعدة معلومات للمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة. في إطار تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ فقد تم تعيين هيئات في هذه البلدان للتنسيق بين فعاليات هذا البرنامج، وتتولى هذا التنسيق في عدة هيئات سنذكرها في محورنا اللاحق.

ولتشريح الأوضاع نأخذ نموذج بلدنا الجزائر ومصر من خلال الجدول التالي:

جدول١: مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية

(1):المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية،الحوار المتمدن ، العدد ١٥٦٩،٢٠٠٦ ص ٠٢/٠٦/ على الموقع: www.achewar.org./debat chow. Art. asp=aid=66247. (15/09/2015 , 08 :20).

البلد	جيدة	بعض البيانات جيدة ولكنها ناقصة	ضعيفة
الجزائر	محاربة الفقر تغيير أنماط الاستهلاك مستوطنات بشرية التخطيط والإدارة الكاملة للموارد الأرضية محاربة إزالة الغابات محاربة التصحر والجفاف الاستغلال المستدام للجبال دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة البيوتكنولوجيا، المحيطات البحار والمناطق الساحلية ومواردها البيولوجية نفايات خطيرة التربية والتوعية العامة والتدريب	إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في اتخاذ القرار حماية الجو الحفاظ على التنوع البيولوجي الموارد المائية المواد الكيماوية السامة المزارعون المواد والآليات المالية التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات العلم في خدمة التنمية المستدامة التعاون الدولي من اجل البناء القدرات الصكوك القانونية الدولية الإعلام من اجل اتخاذ القرارات س	التعاون والتجارة الدوليان الحفاظ على التنوع البيولوجي المزارعون الترتيبات المؤسسة الدولية
مصر	التعاون والتجارة الدوليان محاربة الفقر الصحة المستوطنات البشرية التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية	تغيير الأنماط الاستهلاك المحيطات والبحار والمناطق الساحلية ومواردها البيولوجية المواد الكيماوية السامة النفايات المشعة دور المرأة في التنمية المستدامة	

	محاربة إزالة الغابات محاربة التصحر والجفاف دعم التنمية الزراعية والريفية الحفاظ على التنوع البيولوجي الموارد المائية النفايات الصلبة المنظمات غير الحكومية السلطات المحلية العمال ونقاباتهم التجارة والصناعة الدوائر العلمية والتكنولوجية التربية والتوعية العامة والتدريب التعاون الدولي وبناء القدرات	الأطفال والشباب السكان الأصليون الموارد والألياف المالية التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات العلم في خدمة التنمية الترتيبات المؤسسة الدولية الإعلام من أجل اتخاذ القرار	

المصدر: تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي شمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب ١٣-١٦ مارس٢٠١٦

نلاحظ من خلال الجدول التقريبي كمثال أن الوضع يختلف من بلد لآخر فنجد مصر والجائر متقاربتان في بعض المؤشرات، لكن حالات الأخرى كالدول الخليجية التي لم نذكرها في بعض المؤشرات تعتبر بعيدة ومتقدمة جدا بالنسبة لكلا البلدين، كما أنه هناك مفارقات لدى بعض الدول مثل السودان التي تمتلك إمكانيات هائلة إلا أنها تندرج في ذيل ترتيب مؤشرات التنمية المستدامة العربية مقارنة مثلا بالسعودية أو حتى المغرب.

٣ / دور الجامعة العربية والهيئات العربية في الدفع بالتنمية المستدامة العربية :

لقد اهتمت الدول العربية كما المنظمات بمسألة تبني التنمية المستدامة وفرض خيارها عربيا، فنجد أنه على مستوى الدول وضعت عدة هيئات ووزارات لهدا الغرض مع اختلاف كل دولة على حدة ، أما اقليميا فنجد ذلك يتجسد في دور الجامعة العربية والهيئات التابعة لها، وكذلك المستقلة عنها فنجدها أولت اهتماما بالغا بها فانخرطت في اتفاقيات دولية وأمضت على عدة بروتوكولات وطرحت عدة مشاريع تهدف الى تبني التنمية المستدامة كواقع ملموس بعدما تبلورت كفكر وكواقع نظري من خلال المؤتمرات واللقاءات العربية والأممية والتي تركز على رهانية التنمية المستدامة لشعوب العالم ، فالدول العربية والهيئات العربية وإيمانا منها بهذا المسعى لم تتوانى رغم كل ما يعتري هذا التوجه من نقائص إلا أنه يكتسب أهمية كبيرة .

فقد ورد في الاستعراض الصادر عن الإسكوا عام ٢٠٠٣ أن الدول العربية أزداد التزام معظمها بقضايا البيئة من قمة الأرض ١٩٩٢ ، إذ عمدت إلى إنشاء مؤسسات بيئية أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة وصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية الوطنية والمصادقة على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والإقليمية ، وسن الكثير من القوانين والأنظمة تنفيذا للسياسات البيئية ،غير أن فجوة كبيرة لا تزال قائمة على مستوى وضع نهج متكامل لصنع القرارات وصياغة السياسات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية ، مع أن المنطقة العربية ليست وحيدة في هدا الوضع ، لاشك أن هدا النقص يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الدائمة في المنطقة ، فالقرارات التي تتخذ من منطق اقتصادي بحت قد تؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير ، لكنها لن تفلح في دلك على المدى البعيد إلا إدا أخدت في الحسبان آثارها واعتمادها على التنمية الاجتماعية والسلامة البيئية في المنطقة ، فالازدهار المستدام للمنطقة العربية يعتمد كثيرا على العمل بنهج استراتيجي متكامل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[١]

الجامعة العربية تعتبر الرائدة لمعظم هذه الالتزامات الإقليمية ففي عام ٢٠٠٢ أطلقت المبادرة العربية للتنمية المستدامة ، وكانت بمثابة الانطلاقة للتعريف بالتنمية المستدامة في البلدان العربية وتهدف المبادرة العربية إلى وضع برنامج إقليمي للتنمية المستدامة على أساس الأولويات المحددة في المبادرة ، ومن الالتزامات الإقليمية أيضا هو مشترك مع البلدان الإفريقية ، وأبرزها ما يرد في الإعلان الوزاري المشترك لعام ٢٠٠٢ الصادر عن المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة .

١- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، ٢٠١١ ، ص ١١١

وهذا شرح لأهم المبادئ والأهداف التي تطرقت لها الدول العربية في إطار هيئات الجامعة العربي المنشغلة بالتنمية المستدامة :

1 - المبادرة العربية للتنمية المستدامة لجامعة الدول العربيةعام ٢٠٠٠ "تهدف هذه المبادرة إلى معالجة التحديات التي تواجهها البلدان العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد على التزام البلدان العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع الأخذ بالاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتمايزة .وتسعى المبادرة إلى تعزيز

مشاركة البلدان العربية بهدف تدعيم جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحديدا على ضوء العولمة وآثارها، وإلى إيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة."

2 - الإعلان العربي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جامعة الدول العربية"2002 - يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وضع استراتيجية عربية متكاملة تأخذ بالاعتبار الظروف التاريخية والراهنة في

المنطقة وترتقب التغيرات المستقبلية والتطورات العالمية وذلك تحقيقا للأهداف التالية :إحلال السلام والأمن؛ مكافحة الفقر والبطالة؛ تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية؛ محو الأمية؛ دعم التنمية والمؤسسات البيئية وتقويتها؛ وضع حد لتدهور الموارد الطبيعية والبيئة؛ تطوير قطاعات الإنتاج العربية وتحقيق التكامل في ما بينها واعتماد تقنيات إنتاج أكثر نظافة؛ و دعم القطاع الخاص والمجتمع المدني، عبر إيلاء أهمية خاصة لدور المرأة وضمان مشاركتها في عملية التنمية المستدامة."

3- (الإعلان الوزاري المشترك) الصادر عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب) المسؤولين عن شؤون البيئة 2002 - تفاقم الفقر وارتفاع معدلات النمو السكاني هما من القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها، وتمثل مكافحة الفقر تحديا أساسيا لجهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقتين .وتتطلب معالجة هذه القضية ترشيد استخدام الموارد المتوفرة وتشجيع الاستثمار على

المستويين المحلي والإقليمي .كما تستوجب تحديد الحلول العملية لمشكلة عبء الدين وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك الشباب والمرأة في تحقيق التنمية المستدامة."

4 -(إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي) مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون) البيئة/جامعة الدول العربية"2001 – أثرت التنمية المتسارعة على البيئة، وقد أدى ذلك في وقت متأخر إلى إثارة قضية بلوغ مستوى الربط الأمثل بين مستلزمات التنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة، وكشف ذلك عن أوجه سلبية عديدة، وتحديدا أدت جهود تحقيق التنمية وتحسين مستويات العيش من دون الاهتمام بالبيئة إلى استغلال مكثف للموارد الطبيعية وإلى مستويات تلوث تستنفد قدرة الطبيعة على تهيئة بيئة صحية وسليمة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق آمال الشعوب العربية، وهذا الواقع يدعو إلى اعتماد نهج إنمائية أكثر كفاءة تقوم على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة إضافة إلى حمايتها من التلوث.

5 – (إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة) مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة2003 –

يدعو الإعلان إلى إعادة التأكيد على حق البلدان العربية في الشروع في التنمية المستدامة لمواردها الطبيعية، ويدعو البلدان الصناعية إلى التعويض عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والخسائر اللاحقة بالبلدان العربية التي تعتمد اقتصاداتها على إنتاج النفط والغاز وإيرادات تصديرهما، وتحديدا الأضرار والخسائر الناتجة من الإجراءات التي اعتمدتها البلدان الصناعية في إطار الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإعادة التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني العربي في تحقيق أهداف الاستدامة في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية، وتعزيز إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية والنائية في العالم العربي وتنويع مصادر الطاقة المماثلة.[١]

ويمكن أن نوضح بعض المبادرات والإعلانات الإقليمية في مجال التنمية المستدامة بلائحة لأهم الإعلانات والمبادرات الإقليمية بشأن قضايا التنمية المستدامة العربية:

١. ١٩٨٦ الإعلان العربي حول البيئة والتنمية
٢. ١٩٩١ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية والتوقعات المستقبلية

١- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،نفس المرجع ، ص ١٢/١٣ .

٣. ١٩٩٢ برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة

٤. ٢٠٠٠ إعلان المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي

٥. ٢٠٠١ إعلان أبو ضبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي

٦. ٢٠٠١ إعلان عمان عن البيئة والتنمية المستدامة

٧. ٢٠٠٢ الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة

٨. ٢٠٠٢ الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة

٩. ٢٠٠٢ الإعلان الوزاري المشترك حول التنمية المستدامة الصادر عن المجلس الوزاري الإفريقي المعني بالتنمية

١٠. المبادرة العربية للتنمية المستدامة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ٢٠٠٢

١١. إعلان أبو ضبي حول البيئة والطاقة ٢٠٠٣

١٢. مبادرة أبو ضبي حول تنفيد النشاطات ذات الأولوية في برنامج العمل الإقليمي خلال فترة ٢٠٠٣ ـ٢٠٠٨ (التصحر ومكافحته)

١٣. إعلان الحكم الرشيد من أجل التنمية في مبادرة البلدان العربية (اعلان البحر الميت) ٢٠٠٥

١٤. التزامات جدة حول التنمية المستدامة ٢٠٠٦

١٥. الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة ٢٠٠٧

١٦. الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي (المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة) ٢٠٠٨

١٧. القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت) ٢٠٠٩

١٨. الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين٢٠٠٩

١٩. إعلان الدوحة بشأن الإحصاء في المنطقة العربية ٢٠١٠

٢٠. الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٠

٢١. القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ) ٢٠١١

4: الاختلالات الموجودة عربيا بين الواقع والمواثيق :

عند تحليل واقع التنمية المستدامة والجهود المبذولة حكوميا ومن طرف الهيئات العربية نجد أن هناك أسباب وعوائق تجعل من سمة تراجع التنمية المستدامة العربية سمة دائمة إلا في حالات قليلة، ولعل أنه من بين هده الأسباب نجد وبصفة عامة أن معظم العوائق في المنطقة تعود إلى:

شكل (٠٣) معوقات **عامة** في المنطقة العربية:

جمود المناخ السياسي				نقص الموارد البشرية			
		غياب التنسيق				اللغة	قصور البحوث

لعل النقد الموجه لمثل هذه المبادئ هو ما قاله آشكروفت: " بأن هناك مجهود **كبير** مبذول لتعريف هذه **الأساسيات** في الوقت الذي يقابله مجهود بسيط لتحقيقهم على الصعيد العملي"

وعلق برامول بأنه من السهل أن نناقش **الاستدامة** ولكن الصعب هو تطبيقها، ولكن في النهاية فإن **الإ**عتقاد هو أنه حتى هذا الجهد في المناقشة أفضل من لا شيء وأن تعريف هذه الأساسيات هي الخطوة الأولى لتحقيق الأهداف.

التنمية المستدامة تستفيد من الدراسات النظرية ومن التفسيرات المستمرة لها وأيضاً من الدراسات العملية التي تسلط الضوء على أسباب الفشل في طريق تحقيق هذه التنمية المنشودة والتي غالباً ما تكون بسبب الأ**داء** الحكومي تجاه هذه التنمية [١].

وقد **حددت الدراسة** ٠٥ نقاط يمكن أن تسبب إخفاق **التنمية** المستدامة:

١ـ ضعف الدعم الحكومي للمشروعات الحضرية الذكية.

٢ـ الإخفاق في تقديم أهداف بيئية واضحة متوافقة مع أهداف إقليمية أخرى.

٣ـ الأداء الرسمي بالقدر الغير الكافي في مستويات متعددة سواء الصغيرة أو الكبيرة وبالتالي نصل لتنمية هشة.

٤ـ فشل التنمية المستدامة على المستوى المحلي (مستوى تكامل المشروع مع البيئة العمرانية المحيطة).

٥ـ عدم القدرة على التعامل مع نوعية المعلومات والمحددات **غير التقليدية**.

5ـ دراسة الحالية الإماراتية كنموذج متقدم للتنمية المستدامة العربية:

الإمارات العربية المتحدة تتصف بمقومات طبيعية جد قاسية إلا أن المخططين الإماراتيين استطاعوا تجاوز ذلك ووضعوا أسس التنمية المستدامة وبنو قواعد الحفاظ عليها من خلال هيئات وقوانين ومشاريع واعدة.

---

١ ـ تقرير، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أولويات تكنولوجيا المعلومات في غربي آسيا قضايا مختارة ، نيويورك ٢٠٠٣، ص ٨٣/٨٢

فرغم ما تشهده الإمارات من النمو العمراني السريع والنمو السكاني وجهود تنويع مصادر الاقتصاد إلا أن الحماية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية لم تغب أبدا عن قائمة أولويات حكومتها الرشيدة ولهذه التنمية عدة مرتكزات:

الإطار القانوني المتين للتنمية المستدامة بالإمارات:

وضعت دولة الإمارات العربية إطار قانونيا متينا من اجل المحافظة على البيئة وثرواتها البيئية الثمينة والحساسة وحمايتها من الآثار السلبية الناجمة عن الممارسات البشرية الخاطئة وتدهور النظام البيئي السريع كما وقعت الدولة على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبيئة والنظم البيئة البحرية والساحلية إلى جانب إصدار العديد من القوانين الاتحادية والمراسيم الرئاسية والأوامر المحلية منذ نشأتها سنة ١٩٧١.

ويعتبر قانون حماية البيئة والتنمية (القانون الاتحادي رقم ٢٤ سنة ١٩٩٩) الذي أصدره الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من ابرز القوانين التي صدرت في الدولة في مجال حماية البيئة وقد بدأ العمل به في فيفري ٢٠٠٠[2]

الهيئات والبرامج في مجال التنمية المستدامة بالإمارات العربية:

أنشأت دولة الإمارات العربية العديد من الهيئات في مجال التنمية المستدامة وسلامة البيئة وحوكمة وترشيد الطاقات الاستهلاكية، مثل هيئة البيئة أبو ظبي، ومجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني.

فمثلا الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي الوطني: في دولة الإمارات العربية المتحدة تم التخطيط لها منذ عام ١٩٩٥ ففي عضويتها أكثر من ٥٠ عضو يمثلون كل ما يتصل بالبيئة والتنمية في الدولة، وتقسم لعشر مجموعات عمل: قطاع البلديات، قطاع الموارد المياه، قطاع البيئة البحرية، قطاع التخطيط والبيئة الحضرية، قطاع الزراعة وموارد الأرض، قطاع الصناعة، قطاع الطاقة، قطاع الصحة، قطاع التعليم والتوعية البيئية وقطاع النفط والغاز

وتمثلت الأهداف التنموية الرئيسية للاستراتيجية الوطنية البيئة وخطة العمل البيئي الوطنية في تعزيز الالتزام الدولة بحماية البيئة وتبني مبادئ التنمية المستدامة عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الوطنية للتنمية وتنمية القدرات العاملة في المجال البيئي، وذلك عن طريق التعرف على الأولويات العمل البيئي(أجندة القرن ٢١ البيئية) وعلى القدرات البيئية، تم الانطلاق نحو:

---

(2):موقع بوابة حكومة ابو ظبي الالكترونية راجع:
(٢٠١٦/٠١/٢٦ ، ١٨:٠٠) http://www.adudhdbi.de/...../link ;

إعداد خطة وطنية بيئية تمثل الأهداف والسياسات لتلك الأولويات للإمارات العربية.

إعداد خطة عمل بيئية وطنية مبينة على الاستراتيجية البيئية الوطنية لتكون أداة رئيسية لتطوير التنمية المستدامة بثلاث سنوات من العمل المتواصل (ديسمبر ١٩٩٧ أكتوبر ٢٠٠٠) تم انجاز هذا المشروع على ثلاث مراحل، عنيت المرحلة الأولى منها بتحديد أولويات القضايا البيئية في دولة الإمارات.

والمرحلة الثانية تم من خلالها وضع الاستراتيجيات والسياسات البيئية لكل قضية من القضايا، البيئية ذات الأولوية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات

واختتم المشروع بالمرحلة الثالثة: التي من خلالها تم وضع المشاريع وخطط العمل لتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات التي تم تحديدها في المرحلة الثانية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات.

انبثق عن كل هذا اعتماد مجلس الوزراء بموجب قرار رقم ٠٣ في ٢٠٠٢ للنتائج المسفر عنها وأسست (اللجنة الوطنية للاستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة) وتم إعداد والبدء في تنفيذ ١٤ مشروعا مع ترتيب كل المشاريع المقترحة في خطة العمل حسب أولوياتها[1]

سياسة تخضير الصحراء:

في هذه النقطة نستشف حوكمة السياسة الإماراتية فقد سبقوا الكثير من الدول في العالم في تنفيذ العديد من المشاريع الطموحة لتحويل المناطق الصحراوية إلى جنة خضراء، وذلك قبل أن تطرح الاستدامة والحماية البيئية كعناصر أساسية لأي برنامج تنموي على مستوى العالم، ففي عام ١٩٦٩ أطلق الشيخ زايد سياسة عامة للتشجير مع تأسيس أول غابة اصطناعية في الإمارات في مدينة زايد في المنطقة الغربية وشهد برنامج التشجير توسعا كبيرا حتى وصل إجمالي مساحة الغابات والزراعة والمنتزهات الترفيهية الى نحو ٣٦٠١٢٤ هكتارا عام ٢٠٠٤ في إمارة أبو ظبي لوحدها، أي ٥,٣ % من مساحتها[2]

كما تنشط البلديات في سائر أنحاء الدولة أسبوع التشجير وتوزع فيه المناشير، وتشجر فيه المساحات وتناقش فيه مختلف المواضيع التي تعني بالشؤون الزراعية وأهم شيء وصلت إليه الإمارات هو توقيف بيع النفط خارج البلاد اذ يستعمل فقط للصناعة المحلية واحتفلت الإمارات مؤخرا (فيفري ٢٠١٦) بأخر برميل يصدر.

قطاع الطاقة المتجددة الإماراتي ريادة وتنوع:

١- تقرير، أضواء على اهم جهود حماية البيئة في دولة الامارات العربية المتحدة، ملف اعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني العاشر ٤ فيفري ٢٠٠٧ ص ٢٤/٢٣.

(2):بوابة حكومة ابو ظبي الالكترونية: مرجع سبق ذكره.

لا يكاد يمر يوم إلا وتورد وسائل الإعلام قضايا تمس مشروعات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة المتجددة، ودعمها لمشروعات عالمية في هذا المجال وهذا التناول متشعب يبدأ من مشروعات التنفيذ العملي لتطبيقات الطاقة المتجددة، مرورا بالبحث العلمي وافتتاح المعاهد والمراكز العالمية المتخصصة بهذا الشأن في إمارة أبو ظبي وصولا إلى إرساء ثقافة التعامل الرشيد مع الطاقة وتمكين ثقافة المباني الخضراء بواسطة التعليم والمؤتمرات والمسابقات الثقافية والعلمية.

وتعتبر تجربة" مصدر" تجربة رائدة في إنتاج الطاقة المتجددة فشركة "مصدر " هذه تضمنت جمع وإنشاء محفظة تضم كبريات شركات الطاقة المتجددة والطاقات النظيفة في العالم، ولها دور في إدارة المشروعات الخافضة لانبعاث الكربون والتقاطه وتخزينه ما يؤمن للإمارات وإمارة أبو ظبي تحديدا إمكانية مميزة ورائدة في مجال التقنيات النظيفة. [1]

ففضلا عن العائد المالي الذي يضمن التنمية المستدامة فهذه المشروعات توفر البيئة النظيفة للعيش الكريم للمواطن الإماراتي.

٦ـ توصيات وحلول عملية لإشكالية التنمية المستدامة العربية :

التنمية المستدامة واجب عربي وطني قطري وإقليمي وتوجه عالمي مفروض على الدول العربية جميعها حكومات وشعوبا أن تتجاوب معه ، وتعمل بكل جدية على تحقيقه وأن تثمن المبادرات الموجودة ، وأن تعيد إحياء الفاشلة وتجعلها قابلة للتجسيد فالعمل القطري وحده لا يكفي بل يتجاوزه بقوة لتمتين التنسيق والعمل البيني في مجال التنمية المستدامة ودعم أسس المنظمات العربية والجامعة العربية في هذا المجال وبما أن دراسة آفاق أي مشكلة ينطلق من واقعها فإنه نجد أن :

ـ الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية.

ـ ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم من أنه يمثل مؤشرا ايجابيا للثروة البشرية، إلا انه في نفس الوقت يشكل تحديا جديا يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.

---

(1): الجابر سلطان احمد، السويدي جمال مند، الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية، ابو ظبي مركزا لها، مجلة افاق المستقبل، العدد ١١، سنة ٢٠١١، ص ٠٤ / ١٩.

- الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن.

- الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك الموارد، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية للمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.

- العولمة وأثارها التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والحاجة إلى ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل إقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة.

- قيام كيان اقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها لتوفير سوقا كبيرا للمنتجات العربية، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات ، الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية.

- نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية، ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارها المحتملة وتلافي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة.

- صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة[١].

كما أن تحقق اهداف التنمية المستدامة العربية يتطلب صياغة العمل العربي مشترك أكثر جدية من خلال:

- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر اهمها تسيير التأقلم مع سياسات الاصلاح الاقتصادي ورفع المستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وايجاد فرص العمل المناسب، وترشيد وحسن الاستغلال الثروات المتاحة، وايجاد حلول عملية للمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيد برامج التنمية المستدامة.

١- بن صادق طيب أسامة ، مرج سابق الدكر ،ص ١٧٢.

- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن

- فرض التشريعات الملزمة وتنفيد بحزم للسياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والاقليمي العربي. والتقييم الدوري لها ورفع وعي جميع الفئات المجتمع العربي بها، وتطبيق سياسات انمائية سليمة تأخد بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها

- تطبيق اساليب الادارة المتكاملة للموارد المائية العربية وتطوير مصادر اضافية للمياه كتحلية المياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كإعادة تدوير مياه العرف المعالجة(هنا يطرح بإلحاح مشكل التمكين التكنولوجي العربي لصالح التنمية المستدامة)

- إيلاء التنمية البشرية اهتماما كبيرا في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والاقليمية التي تهتم بصحة الانسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة ودوي الاحتياجات الخاصة وذلك للحفاظ على التماسك الأسري وتطوير المناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال الى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الاثار البيئية على الصحة والبيئة[1]

- كما يجب الأخذ من التجارب الرائدة عالميا مثل التجربة الألمانية الفريدة في هذا المجال فألمانيا تتوجه شيئا فشيئا إلى الاستغناء عن كل ما يلوث البيئة والاعتماد أساسا على الطاقات الحيوية المتجددة ودلك عن طريق اعتمادها لعوامل نجاح تتمثل في :

- القانون الألماني في مجال البيئة والطاقة المتجددة (eeg) ودخل حيز التطبيق في سنة ٢٠٠٠ ويهدف إلى الحد المتواصل من استعمال الوقود الأحفوري وينظم مصادر واستخدام الطاقة المتجددة فمثلا وصلت الطاقة الكهربائية لتلبية اكثر من ١٢ بالمئة من الطاقة في ألمانيا خلافا للطاقات الأخرى كالكتلة الحيوية وطاقة الرياح والمياه.

- الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة فهناك عدة جامعات ومعاهد تحتوي على ١٤٤ تخصصا حول الطاقة والرياح وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية ومعاهد منفردة بالبحث في الطاقة المتجددة

١- سابع زيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٣، ص، ١٧٨،١٧٧.

مثل معهد بوخوم العالي التخصصي في أنظمة الطاقة الجوفية وجامعة ألندنبورغ للطاقة المتجددة، وجامعة كاسل لفعالية الطاقة والطاقة المتجددة ، وجامعة فرايبورغ للإدارة البيئية ، ومعهد آخن irwth لاقتصاد الطاقة ومعاهد أخرى تعتبر من أرقى الجامعات العالمية في هذا المجال [٢] ، فمثلا هده المعاهد المذكورة تقدم شهادات عليا للماجستير والدكتوراه في مجال التنمية المستدامة وليس فقط التكوين القاعدي وهذا ما يدل على مراهنة الألمان على تطوير هدا المجال وقد بدت نتائجه راقية .

- إعطاء أهمية كبرى للضبط الإداري وعليه ففي مجال حماية البيئة من خطر التلوث يمثل الضبط الإداري أفضل الوسائل القانونية لحماية عناصر البيئة المتعددة، الماء والهواء والتربة والغذاء، اذا توفرت له الفاعلية اللازمة، ويتمثل ذلك في دوره الرقابي والوقائي المهم الذي لا يصل إليه نظام من النظم.[١]

خاتمة :

في الأخير تبقى التنمية المستدامة العربية خيار لابد منه كضمان لأمن الشعوب الاقتصادي فالتنمية المستدامة بما توفره من امتيازات إنتاجية كمية ونوعية وما توفره من حفاظ على موارد الأجيال اللاحقة وبيئتهم النظيفة وجب إطلاع الهيئات والحكومات بإخراجها من الأدراج والأحاديث النظرية وفرضها كمشاريع ومخرجات عملية ملموسة لأن الفرد العربية سيتجاوب حتما مع ما يضمن له مصيره ومستقبله ويضمن مصير ومستقبل الأجيال المتلاحقة ، وما الحالات المتقدمة لبعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة إلا دليل يحتذى به وواجب أن يدرس لجميع الهيئات والشعوب والمواطنين العرب حيث أن الإنسان الإماراتي كان هو الهدف والمستفيد وهو المحرك في نفس الوقت للتنمية المستدامة بعدما رأى التبني والإيمان اليقين من طرف حكامه بها .

قائمة المراجع والمصادر :

باللغة العربية :

ديب ريدة، مهنا سليمان، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الهندسية، المجلد ٢٥، العدد ٠١، سوريا، دمشق ٢٠٠٩

علي عدنان الفيل، مهام الضبط القضائي الخاص في الجرائم البيئية في التشريعات العربية(دراسة مقارنة) ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 27 ،العدد٥٤.

٢ - الفيل علي عدنان ،مهام الضبط القضائي الخاص في الجرائم البيئية في التشريعات العربية(دراسة مقارنة) ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 27 ،العدد٥٤، ص ٢٧٠.

زيد سابع، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٣

الجابر سلطان احمد، السويدي جمال مند، الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية، ابو ظبي مركزا لها، مجلة افاق المستقبل، العدد ١١، سنة ٢٠١١

طالبي محمد، ساحل محمد، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض التجربة المانيا، مجلة الباحث،عدد٠٦، ٢٠٠٨

بن صادق طيب أسامة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز الاصدار الحادي عشر، ٢٠٠٧

كواش خالد، السياحة والإبعاد البيئة، مجلة جديد الاقتصاد،العدد٠٢، الجزائر ديسمبر ٢٠٠٧

الجابر سلطان احمد، السويدي جمال مند، الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية، ابو ظبي مركزا لها، مجلة افاق المستقبل، العدد ١١، سنة ٢٠١١

طالبي محمد، ساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض التجربة المانيا، مجلة الباحث،عدد٠٦، ٢٠٠٨

بن صادق طيب أسامة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز الإصدار الحادي عشر، ٢٠٠٧.

ـ التقارير:

١. تقرير، أضواء على اهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ملف اعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني العاشر ٤ فيفري ٢٠٠٧

٢. تقرير، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أولويات تكنولوجيا المعلومات في غربي آسيا قضايا مختارة ، نيويورك ٢٠٠٣،

٣. تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، الأنظمة والتشريعات البيئية الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أو صادقت عليها المملكة العربية السعودية

٤. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠١١.

٥. تقرير، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أولويات تكنولوجيا المعلومات في غربي آسيا قضايا مختارة ، نيويورك ٢٠٠٣

٦. تقرير، أضواء على اهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ملف اعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني العاشر ٤ فيفري ٢٠٠٧

٧. تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي شمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب ١٣-١٦ مارس٢٠١٦

المواقع الالكترونية:

موقع بوابة حكومة ابو ظبي الالكترونية راجع:

(٢٠١٦/٠١/٢٦ ، ١٨:٠٠) http://www.adudhdbi.de/...../link ;

المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية،الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٦،١٥٦٩ ص ٠٢/٠٦/ على الموقع:

www.achewar.org./debat chow. Art. asp =aid=66247. (15/09/2015 , 08 :20).

باللغة الأجنبية

MARIE CLAUDE SMOUTS .le developpement durable ; éditions Armand colin ; France ; 2005،. p 4

تضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية في مناهج التعليم العام - رؤية مقترحة

د/ تفيدة سيد أحمد غانم
أستاذ باحث مساعد شعبة بحوث تطوير المناهج المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

مستخلص

تواجه جمهورية مصر العربية العديد من التحديات الوطنية التى تعوق تحقيق التنمية المستدامة فى المجالات التالية: النظام السياسى، والاقتصاد، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والأمن القومى، والعدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والثقافة والهوية، والتعليم، والمعرفة والبحث العلمى، والبيئة، والتنمية العمرانية والثروات الطبيعية. وتعمل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى على تطبيق خطة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠. وتعمل هيئة الأمم المتحدة على تحقيق سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولى فى أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. ونجد أنه هناك أهمية عظمى للسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال مناهج التعليم العام. وذلك لأن مجال التعليم يمكن أن يقدم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جميع المجالات الأخرى. فأنه عن طريق تحسين نوعية التعليم وتطوير المناهج يمكن ضمان توفير الأيدى العاملة المدربة، والعقول الخبيرة فى حل مشكلات العالم، والأفراد المبدعين والمبتكرين فى جميع المجالات. ويمكن تأكيد تحقيق النمو الإنسانى بصفة عامة من خلال نمو قدرات الأفراد العقلية والمهارية والوجدانية؛ التى تشجعهم على تحقيق النمو والرفاهية والحفاظ على الموارد المتاحة وتجديدها. وتضع الباحثة رؤية مقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية فى مناهج التعليم العام على مستوى: الأهداف التعليمية، وبناء وتصميم المناهج، والمواد التعليمية، والأنشطة التعليمية، والمصادر التعليمية، وطرق التقويم، وتدريب المعلمين. حيث يعتمد تصميم وبناء المناهج المقترح على تكامل المواد الدراسية وتمحورها حول قضايا التنمية المستدامة من خلال مداخل المجالات البينية أوالمندمجة. وتتضمن الأنشطة والمصادر التعليمية المتكاملة اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة وتقويمها. والتركيز على تدريب المعلمين على تدريس العلوم المتكاملة والبينية، ومهارات البحث الذاتى، وأسس إعداد المواد التعليمية، وإدارة بيئة التعلم، والمشاركة فى المشروعات التربوية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة - أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية - مناهج التعليم العام.

مقدمة:

تعد التنمية المستدامة هدفا عالميًا مشتركًا بين كافة الدول. وقد ظهر مفهوم أهداف التنمية المستدامة فى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢. وكان الهدف من وراء هذا المفهوم هو أن يستنبط مجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق على نطاق العالم وأن يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتركز الأمم المتحدة على سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة تتعلق بهذه الأبعاد. وحاليا تخطو عمليات منذ عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة خطى قوية إلى الأمام، التي من المحتمل أن تمتد إلى عام ٢٠٣٠، وذلك عند وضع جدول أعمال تنمية عالمية جديدة. وهناك عمليات كثيرة جارية في أنحاء العالم تصب في هذه العمليات الشاملة، وهناك مشاركة نشطة جارية من الحكومات، والمنظمات الدولية وتنظيمات المجتمع المدنى فى هذا المجال.

ومن متابعة تقارير التحديات التى تواجهها الدول العربية، ومن ضمنها مصر، فى تحقيق التنمية المستدامة نجد أن التحديات الأربعة الأكثر تأثيرًا هى: الحرمان والتهميش الاجتماعى، والتهميش الاقتصادى، وسياسة وحوكمة التنمية، و الخلل الشديد في موارد المياه والتربة والطاقة. (عبد الله الدردرى، ٢٠١١) وتعمل جمهورية مصر العربية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال خطة استراتيجية طموحة حتى عام ٢٠٣٠، وتنشد هذه الخطة تحقيق التنمية المستدامة فى مجالات متعددة تتصف بالأزمات والمشكلات المتراكبة.

ونعقد الأمل على مساهمة قطاع التعليم والمناهج الدراسية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال طرح رؤية مقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية فى مناهج التعليم العام على مستوى: الأهداف التعليمية، وبناء وتصميم المناهج، والمواد التعليمية، والأنشطة التعليمية، والمصادر التعليمية، وطرق التقويم، وتدريب المعلمين.

التحديات التى تواجه مصر فى تحقيق التنمية المستدامة:

تضطلع مصر فى سبيل تحقيق التنمية بالعمل المتكامل بين التوجهات الرئيسة المتصلة بكل من: النظام السياسى، والاقتصاد، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والأمن القومى، والعدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والثقافة والهوية، والتعليم، والمعرفة والبحث العلمى، والبيئة، والتنمية العمرانية والثروات الطبيعية. وذلك لمواجهة العديد من التحديات التى تعوق تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق وضع خطة استراتيجية (استراتيجية التنمية المستدامة – مصر٢٠٣٠، ٢٠١٤) والتى تضطلع بها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى المصرية لتحقيق غايات التنمية المستدامة هذه المجالات كما يلى:

الاقتصاد:

التحديات: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير نتيجة للأوضاع السياسية من ناحية ولوجود اختلالات هيكلية وعلى رأسها ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، خاصة مع تواضع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم تلبية نظام التعليم لمتطلبات سوق العمل خاصة بالنسبة للقطاع الخاص المحلي والعربي والدولي، وتراجع مشاركة المرأة في قوة العمل، مع وجود اختلالات هيكلية في منظومة الأجور والقوانين المنظمة لسوق العمل، وارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن ضعف الرقابة على الأسواق ووجود اختلالات في منظومة النقل والتجارة الداخلية، وارتفاع معدلات الفقر إلى ما يقرب من ٢٣٪ من السكان وتركزها في محافظات الصعيد، وعدم فاعلية برامج تنمية القرى الكثر فقرا أو الاستهداف الجغرافي.

الغايات: التحول إلى اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع، ويستخدم منهجا احتوائيا منفتح على العالم الخارجى قادر على تعظيم القيمة المضافة واستيعاب القوة العاملة، ويحقق معدلات نمو مستدامه تتخطى الـ ١٠%.

النظام السياسى:

التحديات: حالة الاستقطاب الحادة فى المجتمع المصرى، وشعور قطاع من المجتمع وخاصة فئتى الشباب والأقباط بالاغتراب عن المجتمع، وضعف الكوادر السياسية وشيخوخة القيادات السياسية، وتعارض ملف العدالة الانتقالية مع مصالح بعض التيارات والقوى السياسية.

الغايات: إقامة مجتمع وطنى متماسك ذو جذور راسخة يتميز ببنية تشريعية محدثة قادر على الانتصار لسيادة القانون وفقا لإجراءات واضحة لنفاذه دون تمييز، وتمكين جميع فئات وتيارات المجتمع سياسيا واجتماعيا وفق قواعد واضحة وآليات محددة لإدارة الخلاف، واستعادة السيادة الأقليمية عربيا وأفريقيا، وتحقيق توازن فى العلاقات بين الأقطاب الدولية.

العدالة الاجتماعية:

التحديات: التفاوتات التنموية بين المناطق المختلفة، وتمويل تعليم مجانى مرتفع الجودة، و القيم والسلوكيات المعطلة للتنمية.

الغايات: إقامة مجتمع عادل متكاتف يتميز بتوفير فرصا متكافئة وقادر على تمكين جميع المواطنين من مواجهة صعوبات الحياة والمشاركة الإيجابية فى المجتمع، ويقوم بالتوازي باحتواء منهجي ومستدام لكل شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

الحماية الاجتماعية:

التحديات: توفير التمويل اللازم لبرامج التأمين الصحي والإسكان، واستدامة برامج الحماية الاجتماعية، وتطوير مؤسسي يسمح بمشاركة المجتمع المدني بشكل حقيقي.

الغايات: تحقيق (قدر متزايد من) العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري من خلال خلق بيئة تتيح فرص معرفية متكافئة للفقراء ومحدودي الدخل على نحو يسمح بكسر حلقة الفقر المفرغة ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات.

الثقافة والهوية:

التحديات: استحداث مصطلحات غريبة على اللغة العربية وتدنى لغة الحوار فى المجتمع المصرى، وتدنى المستوى الفنى وانتشار الفن الهابط وانحصار الفن الراقى الأصيل والعزوف عن تطويره والترويج الجيد له، وانعدام الشعور بالانتماء للبلد والاهتمام باستيفاء احتياجات الحياه الأساسية، ووجود فجوات عديدة فى المجتمع نتج عنها وجود ثقافات مختلفة، وانعدام الحس الفنى لدى العديد من المواطنين حتى أن غالبية الشعب غير ملم بالأماكن والمزارات السياحية والثقافية والتراث القديم، والصورة الذهنية القائمة للثقافة، وعدم جدية الحكم في التصدي للثقافة من منطلق عدم اقتناع القائمين على البلاد بأهميتها كمدخل رئيسي للحلول.

الغايات: بناء مجتمع مثقف مستنير مبدع يتذوق الفنون يتميز بالحفاظ على ثقافة مصرية تستمد ملامحها من القيم الإسلامية المعتدلة وتحتفظ باللغة العربية أساسًا لها وتتميز بأنصهار العادات والتقاليد العربية والقبطية والفرعونية لتشكل هوية قومية فريدة لكل مواطن على أرضها، وقادر على :نشر ثقافة واحترام العمل، وسماحة تقبل واستيعاب الأخر، وغرس القيم والأخلاقيات فى النشء من خلال مناهج تعليمية موجهة.

المعرفة والبحث العلمى:

التحديات: العنصر البشري، والمناخ التشريعي، والآليات التمويلية.

الغايات: اقامة مجتمع متكامل الأركان (ecosystem) للعلم والتكنولوجيا والابتكار يتميز بعنصر بشرى مبدع وآليات تمويلية مرنة وجريئة، ويتفاعل مع مجتمع ريادة أعمال كفء، ويمكن من رفع جودة قرارات قطاعات الدولة بمرجعية علمية.

البيئة:

التحديات: الآليات المتعلقة ببناء قاعدة للبيانات وتعظيم القدرة على قياس المؤشرات، ووضع سياسات داعمة متكاملة، والقدرة المؤسسية للتنفيذ والمتابعة.

الغايات: الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة عن طريق السيطرة على الطلب الأدمى على النظام الايكولوجى للأرض، والحد من تلوث البيئة، وحماية المحميات الطبيعية بما لا يتعارض مع النمو الاقتصادى.

الأمن القومى:

التحديات: الحالة الضبابية السياسية التي تعيشها البلاد تضعف من عمليات إتخاذ القرار فيما يعنى بتطوير منظومة الأمن القومي ومعالجة قضاياه الحساسة، وخاصة تلك التي تحتاج تعاملا فوريا، وضعف الموارد الاقتصادية وبالتالي عدم توافر الموارد المالية المطلوبة لانشاء منظومة أمنية على مستويات ومعايير دولية، وندرة الكفاءة العلمية والأكاديمية والبحثية المتخصصة في بناء القدرات الأمنية والشركات المصرية العاملة بمجال حلول وتقنيات الأمن القومي.

الغايات: بناء منظومة أمنية متكاملة تتميز بالترابط واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة، والتعامل الفعال مع الدوائر الأقليمية والدولية قادرة على: تأمين الأصول والمؤسسات والبنية الأساسية، والتعامل مع الأزمات الداخلية والكوارث الطبيعية، وحماية وتقوية سيادة وهيبة الدولة، وتحقيق مجتمع أمن والانتصار لسيادة القانون، وخلق بيئة دولية ملائمة للحفاظ على مصالح الدولة.

كفاءة المؤسسات الحكومية:

التحديات: عدم استخدام الحكومة في حل مشكلة البطالة فى سنوات البطء الاقتصادى، الانتقال لثقافة تسيير الوظيفة في مقابل النظام الحالي المعمول به وهو تسيير الشهادة، وتغلغل الفساد الى نسب يصعب مجابهتها برفع المرتبات.

الغايات: إعادة هيكلة جهاز إدارى يتميز بالكفاءة والفعالية والموائمة مع المتغيرات واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية قادر على تعظيم الاستفادة من الموارد وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة بأسلوب كفء، وإيجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، ويؤدي إلى تسهيل عملية النمو الاقتصادي.

التنمية العمرانية والثروات الطبيعية:

التحديات: : توزيع السكان على مساحة الأرض وتقليل الكثافات، وتخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، وإستغلال مصادر الطاقة المتجددة، وتوفير موارد مائية جديدة ومتجددة، والتغير المناخي، والإحتباس الحراري، والتصحر، وتنمية العشوائيات، وتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالعمران، وإعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات.

الغايات: خريطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط معتمدة على امكانيات مصر تتضاعف فيها مساحة العمران، تقوم على ثلاثية أساسية (الطاقة، والمياه، والأرض) قادرة على رفع جودة الحياة واستمرار تحسينها من خلال التنمية المستدامة.

التعليم:

التحديات: افتقار العملية التعليمية لمناهج تسمح بحرية الابتكار والإبداع لتلاميذ مصر وتبني بداخلهم القدرة علي المبادرة الفردية واحترامها والتنافس الشريف، والرغبة في تعليم الذات والاستمرار في ذلك طول العمر، كذلك تنمية المهارات المختلفة حسب متطلبات سوق العمل العالمي لدى التلاميذ، ضيق أساليب تدريب المعلمين وتنويع مصادر إعداد المعلمين سواء فى تخصصاتهم أو رفع قدراتهم الإدارية والمالية والثقافية، وتسليحهم بالخبرات والقدرات الحديثة لخلق كتلة حرجة قادرة على إدارة التغيير.

الغايات: تطوير منظومة تربوية تعليمية حديثة جاذبة تتميز بتوظيف التقنيات الحديثه، واكتشاف المواهب الفردية، وبناء مواطن واعي مسئول، تكون قادرة على: توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم وتلبية احتياجات سوق العمل لاقتصاد يقوم على المعرفة والتنمية الشاملة، واستعادة الريادة التربوية والتعليمية في المنطقة.

جهود الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة العالمية:

تعمل شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهى جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومقرها نيويورك؛ على دفع عجلة التنمية المستدامة من واقع دورها كأمانة فنية للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ولجنة التنمية المستدامة منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة يستعرض ويرصد جوانب التقدم المحرزة في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وخطة عمل بربادوس وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ويعد تقارير في هذا الشأن. وتجتمع اللجنة

سنويا في نيويورك في إطار دورات زمنية لأعمال الاستعراض وتحديد السياسات مدة كل منها سنتان. ومن أهم المؤتمرات التى عقدتها ما يلى:

1992: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) (ريو دي جانيرو، البرازيل) وربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة وأعتمد جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وأنشئت الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

1994: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس) أعتمد برنامج عمل بربادوس الذي نصَ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

1997: دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض + ٥) (نيويورك)، أعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢.

2002: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا)، أجري تقييما للعقبات التي تعترض سبيل التقدم وللنتائج المحرزة منذ أنعقاد مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، وأعتمد خطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي تنص على اتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية

2005: أعتمدت الدول استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس إبان استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بورت لويس، موريشيوس).

كما عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات حول التنمية المستدامة العالمية، وتغير المناخ ومن هذه المؤتمرات: مؤتمر (ريو+٢٠) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ، والذى عقد فى ريو دي جانيرو، البرازيل، في يونيه ٢٠١٢ . ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذى عقد في باريس من ٣٠ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٥.

ويمتد برنامج العمل الراهن من عام (٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٧) على أساس دورات زمنية لإجراء الاستعراضات ورسم السياسات مدة كل منها سنتان، والبرنامج منظم حول مجموعات من القضايا.

2004-2005: المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية.

2006-2007: الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

2008-2009: الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا.

2010-2011: النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

2012-2013: الغابات، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيا الحيوية، والسياحة، والجبال.

2014-2015: البحار والمحيطات، والموارد البحرية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الكوارث وقابلية التأثر بها.

2016-2017: تقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

أهداف التنمية المستدامة العالمية:

بالنظر إلى تقارير الأمم المتحدة نجد أنه هناك اهتمام متزايد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والأقليمية والدولية. ومن هذه التقارير: تقريرمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ١٩٩٢؛ وتقرير الإدارة البيئية الدولية، ٢٠٠١؛ وأسلوب الإدارة البيئية الدولية، ٢٠٠٤؛ وبيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ، ٢٠٠٥؛ والإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الجزء الثاني؛ وتقرير تحديات التنمية فى الدول العربية، ٢٠١٢؛ وقضايا السياسات العامة: حالة البيئة: البيئة والتنمية ، ٢٠١٣؛ ومشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠١٤؛ وأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٥، وتقرير التنمية المستدامة ٢٠١٥. وبناء على هذه الجهود فقد أعلنت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة العالمية في فيما يلى من أهداف:

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في إتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعًا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ، ويدعم ذلك الحقائق التالية:

ما زال يعيش ١,٢ بليون شخص في فقر مدقع.

يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية على أقل من ١,٢٥ دولار يوميًا.

تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميًا إلى منطقتين: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

غالبًا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات.

هناك واحد من كل أربعة أطفال دون الخامسة من العمر في العالم يعاني من قصر القامة مقارنة بعمره.

خلال عام ٢٠١٣، تعين يوميا على ٣٢٠٠٠ شخص ترك منازلهم طلبًا للحماية من جراء النزاعات.

المقصود من الهدف الأول:

القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.

استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى

القضاء على الفقر. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-1, 2015)

الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:

تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيًا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص. وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية ٨٠٥ مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام ٢٠٥٠. ويقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسة للتنمية، ويعد قطاعًا مركزيًا في القضاء على الجوع والفقر. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

الجوع:

هناك زهاء ٨٠٥ ملايين شخص في العالم ليس لديهم غذاء يكفي لأن يتمتعوا بحياة صحية نشيطة. ويعادل ذلك قرابة واحد من بين تسعة أشخاص على ظهر الأرض.

تعيش الغالبية العظمى من الجوعى في العالم بالبلدان النامية، حيث توجد نسبة ١٣,٥ في المائة من السكان يعانون من نقص التغذية.

آسيا هي القارة التي تضم معظم الجوعى حيث يشكلون ثلثي مجموع الجوعى. وانخفضت النسبة المئوية في جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة، بيد أنها زادت قليلا في غرب آسيا.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تشهد أعلى انتشار للجوع (نسبة مئوية من السكان). يعاني واحد من كل أربعة أشخاص في تلك المنطقة من نقص التغذية.

يفضي سوء التغذية إلى حوالي النصف (٤٥ في المائة) من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أي ٣,١ مليون طفل سنويًا.

يعاني طفل واحد من كل أربعة أطفال في العالم من توقف النمو. وفي البلدان النامية قد يرتفع المعدل إلى واحد من بين ثلاثة أطفال.

يحضر ٦٦ مليون طفل من سن المرحلة الابتدائية الدراسة وهم جوعى في شتى أرجاء العالم النامي، منهم ٢٣ مليون طفل في أفريقيا وحدها.

الأمن الغذائي:

الزراعة هي القطاع الأكبر توفيرًا للوظائف في العالم، حيث توفر سبل العيش لنسبة ٤٠ في المائة من سكان العالم اليوم. وهي أكبر مصدر للدخل وفرص العمل للأسر الريفية الفقيرة.

وتوفر ٥٠٠ مليون مزرعة صغيرة في جميع أنحاء العالم، يعتمد معظمها حتى الآن على الأمطار، ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الغذاء المستهلك في جزء كبير من العالم النامي. والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال هو طريقة هامة لزيادة الأمن الغذائي والتغذية للأشد فقرًا، فضلا عن زيادة الإنتاج الغذائي للأسواق المحلية والعالمية.

ومنذ بداية القرن العشرين، خسرت حقول المزارعين نحو ٧٥ في المائة من تنوع المحاصيل. ويمكن للإستخدام الأفضل للتنوع الزراعي أن يساهم في وجبات مغذية أكثر، وفي تحسين معيشة المجتمعات الزراعية وفي توفير أنظمة زراعية أكثر مرونة واستدامة.

لو تحصل المزارعات على الموارد التي يحصل عليه المزارعون لقل عدد الجوعى في العالم بمقدار يصل إلى ١٥٠ مليون شخص.

ولا يحصل ١,٣ مليار شخص في أنحاء العالم على الكهرباء – حيث يعيش أغلب أولئك في المناطق الريفية من العالم النامي. فالفقر في مجال الطاقة يشكل في عديد المناطق عائقا رئيسيًا أمام خفض الجوع وكفالة إنتاج العالم ما يكفي من الغذاء للوفاء بمتطلبات المستقبل.

المقصود من الهدف الثانى:

القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.

وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.

مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيًا فى نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًا، بحلول عام ٢٠٢٠.

زيادة الاستثمار، عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًا.

منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.

اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، والاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

(Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-2, 2015)

الهدف ٣ – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاهية للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد أتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

صحة الطفل:

على الرغم من النمو السكاني، انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم من ١٢,٧ مليون في ١٩٩٠ إلى ٦,٣ مليون في ٢٠١٣، مما يعني أن حالات وفيات الأطفال انخفضت بزهاء ١٧٠٠٠ حالة يوميًا.

منذ عام ٢٠٠٠، ساعدت لقاحات الحصبة على تخفيض عدد الوفيات بأكثر من ١٤ مليون حالة وفاة.

على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في الحد من وفيات الأطفال، فهناك نسبة متزايدة في وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث يموت أربعة من كل خمسة أطفال قبل سن الخامسة.

احتمالات وفاة الأطفال الذين يولدون في براثن الفقر تكاد تكون ضعفي اولئك الذين يولودن لأسر أكثر ثراء.

أطفال الأمهات المتعلمات، بمن فيهن الأمهات الحاصلات على المرحلة الابتدائية فقط، لهم فرص أكثر في البقاء على قيد الحياة من أطفال الأمهات غير المتعلمات.

صحة الأم:

انخفضت وفيات الأمهات بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

انخفض معدل وفيات الأمهات بنحو الثلثين في شرق آسيا، وفي شمال أفريقيا وجنوب آسيا.

ولكن نسبة وفيات الأمهات النفيسة، الأمهات التي لا تبقى على قيد الحياة ما بعد الولادة، في المناطق النامية لا يزال أعلى ١٤ مرة منه في المناطق المتقدمة.

يتلقى مزيد من النساء رعاية ما قبل الولادة. وارتفعت نسبة تقديم تلك النوع من الرعاية من ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمناطق النامية.

نصف نساء المناطق النامية يتلقى الرعاية الصحية الموصى بها التي يحتاجون إليها.

أنخفض معدل الولادات في أوساط المراهقات في معظم المناطق النامية، إلا أن التقدم تباطئ. الزيادة الهائلة لاستخدام وسائل منع الحمل التي حدثت في فترة ١٩٩٠ لم تحدث في فترة ٢٠٠٠.

تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة لعدد أكبر من النساء يحدث ببطء ، ولكن الطلب يتزايد بوتيرة سريعة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض:

في نهاية عام ٢٠١٣ استطاع ١٢،٩ مليون فردا الحصول على علاجات منقذة للأنفس من فيروس الإيدز.

الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في انخفاض في معظم المناطق.

زيادة أعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعيشون أكثر من أي وقت مضى (بسبب انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن الإيدز) واستمرار وقوع عدد كبير من الإصابات الجديدة بمعدل ٢,٥ مليون إصابة جديدة كل عام.

ولكن في كل ساعة تصاب ٥٠ شابة بفيروس الإيدز.

والمعرفة الشاملة بشأن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال منخفضة في أوساط الشباب، إضافة إلى استخدام الواقي الذكري.

انخفض المعدل المقدر العالمي للإصابة بالملاريا بنسبة ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وانخفضت معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٢٥ في المائة.

وفي خلال عشر سنوات منذ عام ٢٠٠٠، انخفضت عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بـ ١,١ مليون وفاة.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، نسبة الأطفال الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات أرتفعت بفضل زيادة التمويل.

أنقذ علاج مرض السل أرواح حوالي ٢٢ مليون شخص في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠١٢.

المقصود من الهدف الثالث:

خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠.

وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي.

وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠.

تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠.

تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.

خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠.

ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.

تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.

الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠.

تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.

تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-3, 2015)

الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

شكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصًا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى

سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلا. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

في الدول النامية بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي ٩٠ ٪، ولكن تبقى ٥٨ مليون طفل خارج المدارس.

أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يعيش في المناطق التي تعاني من النزاعات ما نسبته ٥٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية ولم يلتحقوا بالمدارس.

هناك ٧٨١ مليونا من البالغين و ١٢٦ مليون من الشباب غير ملمين بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة، تزيد نسبة النساء منهم على ٦٠ في المائة.

المقصود من الهدف الرابع:

ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة من جميع الشباب ومن الكبار، رجالا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة

بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠.

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

(Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-4, 2015)

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:

رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم. وإن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسيًا من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساسًا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية وإتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

في جنوب آسيا، لم يلتحق عام ١٩٩٠ بالتعليم الابتدائي سوى ٧٤ فتاة من بين كل ١٠٠ ولد. وفي عام ٢٠١٢، تحقق التكافؤ في معدلات الالتحاق بين البنات والبنين.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوقيانوسيا، وغرب آسيا، لا تزال الفتيات يواجهن حواجز تعوق التحاقهن بالتعليم الابتدائي والثانوي.

في شمال أفريقيا تحصل النساء على أقل من وظيفة واحدة من كل خمس وظائف مدفوعة الأجر بالقطاع غير الزراعي.

تحصل النساء الآن في ٤٦ بلدًا على نسبة تزيد على ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية، على الأقل في مجلس واحد من مجلسي البرلمان.

المقصود من الهدف الخامس:

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني.

كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيكين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية.

تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات. (Sustainable

Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-5, 2015)

الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع:

أن توافر مياه نقية يسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وشحة المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلبا على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقرًا من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا. وبحلول سنة ٢٠٥٠ من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

حصل نحو ١,٧ بليون شخص على مياه شرب مأمونة منذ سنة ١٩٩٠. ومع ذلك مازال ٨٨٤ مليون شخص على نطاق العالم لا يحصلون على مياه شرب مأمونة.

يفتقر نحو ٢,٦ بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، من قبيل المراحيض العادية أو البدائية.

يموت كل يوم ٥٠٠٠ طفل في المتوسط نتيجة لأمراض مرتبطة بالمياه والصرف الصحي يمكن الوقاية منها.

الطاقة المائية هي أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة وأكثرها استخدامًا على نطاق واسع، بحيث تمثل ١٩ في المائة من مجموع إنتاج الكهرباء على نطاق العالم.

يُستخدم في أغراض الري زهاء ٧٠ في المائة من كل المياه المتاحة.

الفيضانات مسؤولة عن ١٥ في المائة من جميع الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

المقصود من الهدف السادس:

تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.

تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.

تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.

زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠.

تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠.

حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠.

تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.

دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-6, 2015)

الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف. ويتولى بان كي ـ مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

واحد من كل خمسة أشخاص لا يزال يفتقر إلى الحصول على الكهرباء الحديثة.

يعتمد نحو ٣ بليون شخص على الكتلة الحيوية التقليدية، من قبيل الخشب أو الفحم الحجري أو الفحم النباتي أو نفايات الحيوانات، لأغراض الطهي والتدفئة.

الطاقة والإمداد بها وتحويلها واستخدامها، هي المساهم المهيمن في تغير المناخ، بحيث تمثل حوالي ٦٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.

يمثل الحد من الكثافة الكربونية للطاقة ـ أي مقدار الكربون الذي ينبعث مقابل كل وحدة من الطاقة المستهلكة ـ هدفا أساسيًا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأجل.

المقصود من الهدف السابع:

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠

تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠.

توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠.

(Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-7, 2015)

الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:

لا يزال نحو نصف سكان العالمي يعشيون على ما يعادل قرابة دولارين يوميًا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطئ وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار. وإن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء

مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديًا من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها تقريبًا فيما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضًا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهن من العمل في ظل ظروف لائقة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

زادت البطالة في العالم من ١٧٠ مليون عاطل عام ٢٠٠٧ إلى زهاء ٢٠٢ مليون عاطل عام ٢٠١٢، منهم قرابة ٧٥ مليون من الشابات والشباب.

يعيش قرابة ٩٠٠ مليون عامل – عامل واحد من بين كل ثلاثة عمال- دون مستوى حد الفقر وهو دولاران يوميًا، ولا يتسنى القضاء على الفقر إلا من خلال فرص عمل مستقرة بأجر جيد.

ثمة حاجة إلى ٤٧٠ مليون فرصة عمل عالميًا لصالح الداخلين حديثا إلى سوق العمل في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠.

المقصود من الهدف الثامن:

الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويًا في أقل البلدان نموًا.

تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠.

إتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.

حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠.

تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا.

وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-8, 2015)

الهدف ٩ – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار:

إن الاستثمار في البنية الأساسية، النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية. وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

المقصود من الهدف التاسع:

إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًا.

زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، ومع قيام جميع البلدان بأتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها.

تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.

تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًا بحلول عام ٢٠٢٠. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-9, 2015)

الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفًا أقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر.

بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيًا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسعيًا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

حدثت زيادة في متوسط التباين مع أخذ حجم السكان في الاعتبار- بنسبة ١١ في المائة بالبلدان النامية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

تعيش اليوم الغالبية العظمى من الأسر المعيشية في البلدان النامية أكثر من ٧٥ في المائة من السكان في مجتمعات يزيد فيها التباين في توزيع الدخل عما كان عليه في التسعينات.

تبين الأدلة أن التباين يضر، بعد عتبة معينة بالنمو وجهود خفض حدة الفقر، ونوعية العلاقات في الحياة العامة والحياة السياسية، ومدى شعور الأفراد بتحقق أهدافهم وقيمتهم الذاتية.

ليس هناك شئ محتم بصدد ارتفاع التباين في الدخل؛ فقد تمكنت بلدان عديدة من احتواء التباين في الدخل أو خفض حدته، وفي الوقت ذاته حققت أداء حسنًا في النمو.

لن يكون في الوسع مواجهة التباين بفعالية ما لم تؤخذ في الاعتبار الصلات التي لا انفصام لها بين التباين في النتائج والتباين في الفرص المتاحة.

أقر المسؤولون عن رسم السياسات من شتى أرجاء العالم، في استقصاء عالمي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن التباين في بلدانهم مرتفع عمومًا، وقد يشكل تهديدًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد.

وتبين الأدلة المستقاة من البلدان النامية أن الأطفال في أدنى شريحة من شرائح الثروة الخمسة لا يزال يزيد احتمال وفاتهم قبل بلوغ الخامسة من العمر ثلاث مرات عن الأطفال في أغنى شريحة من تلك الشرائح.

وقد تم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية إلى حد كبير على الصعيد العالمي، ومع ذلك فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يزيد احتمال تكبدهم نفقات الكوارث الصحية خمس مرات عن المتوسط.

ورغم هبوط وفيات الأمهات عموما لدى غالبية البلدان النامية، ما زالت النساء في المناطق الريفية يزيد احتمال وفاتهن أثناء الولادة ثلاث مرات عن النساء اللاتي يعشن في المراكز الحضرية.

المقصود من الهدف العاشر:

التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠.

تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًا.

تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.

ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.

تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموًا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.

خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-10, 2015)

الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة:

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعيًا واقتصاديًا بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية. ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

يعيش نصف البشرية ــ ٣,٥ بلايين شخص في مدن الآن. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

بحلول سنة ٢٠٣٠ سيعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية.

سيحدث نحو ٩٥ في المائة من التوسع الحضري في العقود المقبلة في العالم النامي.

يتواصل ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في أحياء عشوائية فقيرة، ويوجد الآن نحو ٨٢٨ مليون شخص يعيشون في أحياء من هذا القبيل.

تشغل مدن العالم نسبة لا تتجاوز ٢ في المائة من مساحة الأرض على الكرة الأرضية، ولكنها مسؤولة عن نسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة وعن نسبة قدرها ٧٥ في المائة من انبعاثات الكربون.

يمارس التحضر السريع ضغطا على إمدادات المياه العذبة، والصرف، وبيئة المعيشة، والصحة العامة.

الكثافة المرتفعة نسبيا للمدن يمكن أن تحقق مكاسب من حيث الكفاءة وابتكارًا تكنولوجيًا في الوقت الذي تحد فيه من استهلاك الموارد والطاقة.

المقصود من الهدف الحادى عشر:

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠

توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات

الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠

تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠

تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠.

توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠.

دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-11, 2015)

الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين

جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر. وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاهية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي. وهي تقتضي أيضًا إتباع المنهجية في النهوض والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءًا من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل: إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

في كل عام ينتهي ما يقدر بثلث جميع الأغذية المنتجة أى ما يعادل ١,٣ بليون طن قيمته ترليون دولارإلى التعفن في صفائح قمامة المستهلكين أو تجار التجزئة، أو العطب بسبب سوء النقل وعدم سلامة عمليات الحصاد.

وإذا تحول الناس في شتى أرجاء العالم إلى استعمال المصابيح التي تستعمل فيها الطاقة بكفاءة، سيوفر العالم ١٢٠ بليون دولار سنويًا.

وإذا ما بلغ عدد السكان في العالم ٩,٦ بليون نسمة عام ٢٠٥٠، قد تقتضى الحاجة إلى وجود ما يعادل ثلاثة أمثال كوكب الأرض تقريبًا لتوفير الموارد الطبيعية المطلوبة لصون أنماط الحياة الراهنة.

المقصود من الهدف الثانى عشر:

تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠.

تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠.

تحقيق الإدارة السليمة بيئيًا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠.

الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.

تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.

تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.

ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠.

دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدمًا نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.

ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-12, 2015)

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:

بلغت انبعاثات الغازات الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات. وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، ما برحت مساحات الثلوج

والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع. ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة المسطح العالمي على مدار القرن الحادي والعشرين، وما لم تتخذ الإجراءات اللازمة من المحتمل أن ترتفع بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن. وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرًا معقدًا في إطار إنجاز التنمية المستدامة. وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصاديات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

في الفترة بين عامي ١٨٨٠ و ٢٠١٢، ارتفع متوسط الحرارة في العالم بما قدره ٠,٨٥ درجة مئوية. ولوضع تلك الحقيقة في نصابها، فإن كل ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار درجة واحدة سيفضي إلى هبوط غلة الحبوب بنسبة خمسة في المائة تقريبًا. وشهدت غلة محصول كل من الذرة والقمح ومحاصيل رئيسية أخرى هبوطا شديدًا على الصعيد العالمي بمقدار ٤٠ ميغاطن سنويا في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٢ بسبب احترار المناخ.

وتتعرض المحيطات للاحترار، حيث تشهد مساحة الثلوج والجليد انكماشًا، ومستوى سطح البحر ارتفاعًا .وفي الفترة بين عامي ١٩٠١ و ٢٠١٠، ارتفع متوسط مستوى سطح البحر عالميا بمقدار ١٩ سنتيمترًا، حيث تمددت المحيطات وذاب الجليد بسبب الاحترار. وانكمش مسطح البحر الجليدي بالقارة القطبية بشكل متتابع في كل عقد من العقود منذ عام ١٩٧٩ بفقدان مسطح جليدي مساحته ١,٠٧ مليون كيلومتر مربع على مدار كل عقد من العقود.

وفي ضوء التركيزات الراهنة وتواصل انبعاثات غازات الدفيئة، من المحتمل أن يتجاوز الارتفاع في درجة الحرارة عالميًا في نهاية هذا القرن ١,٥ درجة مئوية، قياسًا على الفترة بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٠٠ بالنسبة لجميع السيناريوهات باستثناء سيناريو واحد .وسوف تتعرض محيطات العالم للاحترار وسيستمر ذوبان الجليد. ومن المقدر أن يرتفع مستوى سطح البحر بما مقداره ٢٤-٣٠ سنتيمترا بحلول عام ٢٠٦٥، و ٤٠-٦٣ سنتيمترا بحلول عام ٢١٠٠. وسوف تستمر بدأب معظم جوانب تغير المناخ لدى كثير من البلدان حتى في حالة وقف الانبعاثات.

وقد ارتفعت في العالم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) بنحو ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

وتسارع النمو في الانبعاثات في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ بأكثر مما كان عليه في كل عقد من العقود الثلاثة السابقة.

ولا يزال يتسنى، لدى الاستعانة بمجموعة واسعة من التدابير التكنولوجية والتغييرات في السلوكيات، قصر الارتفاع في متوسط الحرارة عالميًا على درجتين مئويتين قياسًا على مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وسيفضي إحداث تغييرات مؤسسية وتكنولوجية رئيسية إلى تهيئة فرصة أفضل من ذي قبل تسمح بعدم تجاوز الاحترار العالمي لتلك العتبة.

المقصود من الهدف الثالث عشر:

تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.

إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

(Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-13, 2015)

الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة:

إن محيطات العالم، درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها، هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحًا للسكنى بالنسبة للبشرية. فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعًا في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل. وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، وتحتوي على ٩٧ في المائة من المياه الموجودة على سطح الأرض، وتمثل ٩٩ في المائة من حيز العيش على الكوكب بحسب الحجم.

يعتمد أكثر من ثلاثة بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بسبل معيشتهم.

عالميًا تقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية بمبلغ ٣ تريليونات من الدولارات سنويًا، أو نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تحتوي المحيطات على زهاء ٢٠٠٠٠٠ نوع محدد، ولكن الأعداد الفعلية قد تكون بالملايين.

تستوعب المحيطات نحو ٣٠ في المائة من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، بحيث توفر حماية من تأثيرات الاحترار العالمي.

تمثل المحيطات أكبر مصدر في العالم للبروتين، بحيث يعتمد أكثر من ٢,٦ بليون شخص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين بالنسبة لهم.

يعمل في مصائد الأسماك البحرية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٢٠٠ مليون شخص.

تساهم الإعانات التي تقدم لصيد الأسماك في سرعة استنفاد أنواع سمكية كثيرة وتحول دون بذل جهود لإنقاذ وإعادة مصائد الأسماك العالمية وفرص العمل المتعلقة بها، مما يتسبب في خسائر بمبلغ قدره ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل سنة كانت مصائد الأسماك المحيطية يمكن أن تحققه.

تعتبر نسبة تصل إلى ٤٠ في المائة من محيطات العالم 'متضررة بشدة' من الأنشطة البشرية، ومن بينها التلوث واستنفاد مصائد الأسماك وفقدان الموائل الساحلية من قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المانجروف والحشائش البحرية، وكذلك من جراء الأنواع المائية الغازية.

المقصود من الهدف الرابع عشر:

منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥.

إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠.

تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.

تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠.

حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠.

حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠.

زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠.

زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه". (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-14, 2015)

الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

تغطي الغابات مساحة ٣٠ في المائة من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا ١٣ مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الأراضي الجافة إلى تصحر ٣,٦ بليون هكتار. وإن إزالة الغابات والتصحر، الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ، يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتبذل الجهود سعيًا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

الغابات:

يعتمد زهاء ١,٦ بليون من الناس، منهم ما يزيد على ٢٠٠٠ ثقافة من ثقافات الشعوب الأصلية، على الغابات في الحصول على مصدر رزقهم.

تأوي الغابات ما يزيد على ٨٠ في المائة من أنواع الحيوانات والنباتات والحشرات الأرضية.

التصحر:

يعتمد ٢,٦ بليون من الناس مباشرة على الزراعة، غير أن نسبة ٥٢ في المائة من الأراضي المستعملة في الزراعة تتأثر تأثرًا خفيفًا أو شديدًا من جراء تدهور التربة.

يؤثر تدهور الأراضي في ١,٥ بليون من البشر عالميًا.

تقدَّر الزيادة في فقدان الأراضي الصالحة للزراعة عن المعدل التاريخي بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ مرة.

يُعزى إلى الجفاف والتصحر فقدان مساحة ١٢ مليون هكتار سنويا (٢٣ هكتار في الدقيقة)، كان يتسنى الاستفادة منها في زراعة ٢٠ مليون طن من الحبوب.

يتأثر مباشرة ٧٤ في المائة من الفقراء بتدهور الأراضي عالميًا.

التنوع الإيكولوجي:

تعرض للانقراض نسبة ثمانية في المائة من السلالات الحيوانية المعروفة، البالغ عددها ٨٣٠٠ سلالة، وهناك نسبة ٢٢ في المائة منها مهددة بالانقراض.

لم تجر بحوث بصدد إمكانية استعمال أنواع الأشجار، التي يزيد عددها على ٨٠٠٠٠ نوع، سوى لنسبة واحد في المائة منها.

توفر الأسماك نسبة ٢٠ في المائة من البروتين الحيواني لحوالي ثلاثة بلايين من البشر. وتقدم عشرة أنواع فحسب قرابة نسبة ٣٠ في المائة من المصيد بمصائد الأسماك البحرية، بينما توفر عشرة أنواع قرابة ٥٠ في المائة من إنتاج تربية المائيات.

توفر النباتات ما يزيد على ٨٠ في المائة من نظام الغذاء البشري. وتقدم خمسة أنواع فحسب من الحبوب الغذائية نسبة ٦٠ في المائة من مدخول الطاقة الغذائي.

تمثل الكائنات المجهرية واللافقاريات عنصرًا مهمًا من عناصر خدمات النظام الإيكولوجي، غير أنه لا يزال هناك قصور في معرفة إسهاماتها والإقرار بتلك الإسهامات.

المقصود من الهدف الخامس عشر:

ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠.

تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠.

مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠.

ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.

إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدّدة ومنع انقراضها.

تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليًا.

اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠.

إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠.

حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا.

حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.

تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-15, 2015)

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات:

أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو+٢٠ عام ٢٠١٢، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة. والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

المقصود من الهدف السادس عشر:

الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠.

كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعيًا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-16, 2015)

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة:

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المعنون "الطريق إلى الكرامة" بحلول عام ٢٠٣٠ ، إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل. ويشير التقرير بأن يجب إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام ٢٠٠٢، وعملية التنمية المستدامة التي استهلت في جوهانسبرغ في نفس العام. ومن الضروري إتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدثة للتحول الكامن في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة،

وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية. ويدعم ذلك الحقائق التالية:

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ١٣٤,٨ بليون دولار عام ٢٠١٣، وهو أعلى مستوى مسجل لها على الإطلاق.

تدخل نسبة ٨٠ في المائة من واردات الدول النامية إلى البلدان المتقدمة النمو بدون جمارك.

ما زال عبء الدين الواقع على كاهل البلدان النامية مستقرًا عند حوالي ثلاثة في المائة من عائد الصادرات.

تضاعف تقريبًا عدد مستعملي شبكة الإنترنت في أفريقيا خلال فترة السنوات الأربع الماضية.

٣٠ في المائة من شباب العالم هم من مواليد العصر الرقمي، ويستعملون بنشاط شبكة الإنترنت منذ ما لايقل عن خمس سنوات.

غير أن ما يزيد على أربعة بلايين من البشر لا يستعملون شبكة الإنترنت، ينتمي ٩٠ في المائة منهم إلى العالم النامي.

المقصود من الهدف السابع عشر:

الشؤون المالية:

تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذا كاملا، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًا؛ ويشجع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًا.

حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.

اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموًا وتنفيذها.

التكنولوجيا:

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيًا ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه.

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموًا بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بناء القدرات:

تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التجارة:

تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.

زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نموًا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشيًا مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نموا شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

المسائل العامة:

اتساق السياسات والمؤسسات.

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين:

تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

البيانات والرصد والمساءلة:

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠.

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٢٠. (Sustainable Development Knowledge Platform. 2015; Sustainable Development, 2015; Sustainable Development Goal-17, 2015)

رؤية مقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية فى مناهج التعليم العام:

بعد عرض أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية من خلال عرض الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة فى مصر، وجهود الأمم المتحدة فى تحديد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. نجد أنه هناك أهمية عظمى للسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال مناهج التعليم العام. وذلك لأن مجال التعليم يمكن أن يقدم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جميع المجالات الأخرى. فأنه عن طريق تحسين نوعية التعليم وتطوير المناهج يمكن ضمان توفير الأيدى العاملة المدربة، والعقول الخبيرة فى حل مشكلات العالم، والأفراد المبدعين والمبتكرين فى جميع المجالات. ويمكن تأكيد تحقيق النمو الإنسانى بصفة عامة من خلال نمو قدرات الأفراد العقلية والمهارية والوجدانية التى تشجعهم على تحقيق النمو والرفاهية والحفاظ على الموارد المتاحة وتجديدها.

وتقدم الباحثة رؤية مقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية فى مناهج التعليم العام من خلال تضمين هذه الأهداف فى الأهداف العامة والإجرائية للمناهج، وإنعكاس هذه الأهداف فى تصميم وبناء المناهج، وتغطية الموضوعات المتعلقة بها على مستوى المواد التعليمية، وتحقيق جوانبها العملية من خلال الأنشطة التعليمية، وتوفير المصادر التعليمية الملائمة لتشجيع استمرارها، وتضمينها فى مجالات التقويم التربوى والتعليمى. وتتكون الرؤية المقترحة من عدة مستويات كما يلى:

على مستوى أهداف مناهج التعليم العام:

تقترح الباحثة أن تصبح الأهداف التعليمية فى مناهج التعليم العام على مستوياتها: المعرفية والمهارية والوجدانية نابعة من أهداف التنمية المستدامة وتعبر عن أبعادها وأغراضها وغاياتها، ولذلك تقترح الباحثة الأهداف التالية لتضمينها فى مناهج التعليم العام:

تنمية شخصية المتعلمين المتطلعة لتحقيق التنمية والرفاهية على المستوى الشخصى والمجتمعى.

اكتساب المتعلمين القدرات اللغوية والأدبية التى تمكنهم من التواصل مع المجتمع من حولهم بكفاءة.

تنمية السمات الشخصية للمتعلمين التى تؤدى إلى الاعتزاز بالنفس وبالوطن.

تعزيز القيم التاريخية للحضارة الإنسانية لدى المتعلمين.

تنمية وعى المتعلمين بالبعد الجغرافى لوطنهم وعلاقته بالمحيط الجغرافى العالمى من حولهم.

فهم المتعلمين للنظم السياسية العالمية وتأثيرها على تحقيق التنمية والرفاهية للشعوب.

تعزيز الثقافة الدينية والقومية لدى المتعلمين فى إطار فهم تفاعلات هذه الثقافة مع الثقافات العالمية.

اكتساب المتعلمين للمعرفة الصحية والغذائية والوقائية التى تساعدهم على الحياة الصحية.

اكتساب المتعلمين المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بالبيئة.

تأصيل الثقافة العلمية لدى المتعلمين حتى تصبح الثقافة الشخصية للفرد.

تعزيز حب استطلاع المتعلمين لاستكشاف جوانب العلوم الطبيعية والإنسانية بشغف.

تدريب المتعلمين على المهارات الرياضية الأساسية.

تنمية مهارات التفكير وتشجيع المتعلمين على الإبداع والابتكار.

تدريب المتعلمين على مهارات التخطيط والإدارة والقيادة فى إطار مجتمعى.

تدريب المتعلمين على مهارات التعلم الذاتى والتعليم المستمر لدى الحياة.

اكتساب المتعلمين مهارات القرن الواحد والعشرين.

اكتساب المتعلمين مهارات التصنيع والنمذجة والتصميم.

تنمية معرفة المتعلمين وفهمهم لأنماط الاقتصاديات المستدامة.

توجيه المتعلمين لاختيار المهن المتعلقة بالتنمية المستدامة.

اكتساب المتعلمين الاتجاهات اللازمة لحماية النظام البيئى ومصادر الطاقة والتنوع الحيوى.

تشجيع المتعلمين على المشاركة فى مواجهة ظاهرة التغير المناخى والحد من آثاره.

تنمية القيم المتعلقة بحب العمل واحترام المهن التنموية لدى المتعلمين.

فهم المتعلمين لأهمية المشاركة فى تحقيق السلام من أجل التنمية.

إدماج المتعلمين فى أنشطة الخدمة المدنية وتنمية المجتمع المحلى.

تنمية قدرات المتعلمين على حل المشكلات الحياتية والبيئية والتكنولوجية بطريقة مستدامة.

غرز القيم اللازمة لمشاركة المتعلمين فى الحفاظ على جمال البيئة الطبيعية والبيئة الصناعية للإنسان.

تنمية المتعلمين القادرين على تطويع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تنمية قدراتهم المعرفية.

تشجيع المتعلمين على التعبير الفنى والمشاركة فى الأنشطة الفنية.

تنمية الحس الفنى لدى المتعلمين وتشجيع الموهبة والإبداع الفنى لديهم.

تكوين عادات الرياضة البدنية لدى المتعلمين واكتشاف الموهوبين رياضيًا.

الجوانب المعرفية: وتشمل المعرفة والفهم لما يلى: طبيعة العلم وأدواته، والنظريات والقوانين العلمية، والعمليات الرياضية الأساسية، وعلوم الكمبيوتر والشبكات، وآداب وفنون اللغة العربية، وآداب وفنون اللغات الأجنبية، والبيئة ومكوناتها، والتنوع البيئي، والتنوع الحيوى، والتاريخ والحضارات وتفاعلها عبر الزمن، ومصادر الطاقة وصورها، وموارد الغذاء والصحة الغذائية، والأمراض المستوطنة والخطيرة، والصحة والوقائية، وطرق الأمان والسلامة، وأساسيات الاقتصاد ونظرياته، وأسياسات الصناعات المنزلية، ومداخل الإدارة، والعلوم النفسية، وبنية المجتمع وأصول الاجتماع، والقوانين السائدة والحقوق والواجبات الأساسية للإنسان، والنظام السياسى، والثقافة المصرية وأبعادها، والثقافة العربية وتأثيرها، والثقافات العالمية، والثقافة الدينية، والأداب والأخلاق الإنسانية، وأنواع الفنون وأدواته، والمعرفة المعلوماتية، والمعرفة التكنولوجية.

بـ الجوانب المهارية:

وتعتمد على اكتساب مهارات القرن الواحد والعشرين 21st Century Skills: وتتمثل مهارات القرن الواحد والعشرين فى مجموعات المهارات التالية: (Trilling & Fadel, 2009; Crockett, Jukes & Churches, 2011; Cash, 2010)

أولا: مهارات التعلم والتجديد:

مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات: هى القدرة على: السببية الفعالة، والتفكير فى الأنظمة، وإتخاذ القرار والأحكام، ووضع حل للمشكلات.

مهارات الإبداع: هى القدرة على: التفكير إبداعيًا، والعمل بطريقة إبداعية مع الأخرين، وتطبيق الأفكار الجديدة.

مهارات التواصل والتعاون:

مهارات التواصل بوضوح: هى القدرة على: توضيح الأفكار، وترجمة المعانى، واستخدام طرق الاتصال، واستخدام أدوات الاتصال.

مهارات التعاون مع الأخرين: هى القدرة على: العمل فى فريق، والمرونة والتوافق، ومشاركة المسئولية.

مهارات الثقافة البصرية: هى القدرة على: ترجمة، وإدراك، وتقدير، وفهم المعلومات المقدمة بطريقة بصرية ومن خلال الرموز والإجسام الطبيعية ومن صنع الإنسان.

مهارات الثقافة العددية والعلمية: هى القدرة على: تقويم جودة المعلومات العددية والعلمية بناء على مصدرها وطرق إنتاجها، وتقويم الجدل العلمى بناء على الأدلة، وتطبيق النتائج بطريقة مناسبة، والقدرة على إظهار السببية فى التفكير العددى واستخدام المفاهيم الرياضية.

مهارات التفكير البينى: هى القدرة على: تطبيق المعرفة والاتجاهات والسلوك والمهارات بطريقة بينية مناسبة وفعالة.

مهارات الثقافة الأساسية: هى القدرة على: استخدام اللغة فى القراءة، والكتابة، والتحدث، والاستماع.

ثانيا: مهارات المعلومات والوسائط والتكنولوجيا:

مهارات الثقافة المعلوماتية: (مهارات التوصل للمعلومات واستخدامها): هى القدرة على: التوصل للمعلومات بكفاءة، وتقييم المعلومات بطريقة نقدية، واستخدام وإدارة المعلومات.

مهارات الثقافة الوسائطية: (مهارات فهم وتطبيق الوسائط): هى القدرة على: تحليل الوسائط، وإنتاج مواد وسائطية.

مهارات ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: (مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): هى القدرة على: تطبيق التكنولوجيا بفعالية.

ثالثا: مهارات حياتية ومهنية:

مهارات المرونة والتكيف: هى القدرة على: التكيف للتغيير، والتعامل بإيجابية ومرونة.

مهارات المبادرة الشخصية والتوجية الذاتى: هى القدرة على: إدارة الوقت والأهداف، والعمل باستقلالية، والتوجيه الذاتى للتعلم.

مهارات اجتماعية وعبر ثقافية: هى القدرة على: التفاعل بكفاءة مع الأخرين، والعمل بكفاءة واحترام وتفتح فى فريق متنوع ثقافيا.

مهارات الإنتاجية والمسائلة:

مهارات إدارة المشروعات: هى القدرة على: مقابلة الأهداف، والتغلب على الصعوبات، وتخطيط العمل، وتحقيق نتائج.

مهارات تحقيق نتائج: هى القدرة على: العمل بأخلاق وبإيجابية، والقيام بمهام متعددة، وتحمل مسئولية النتائج.

مهارات القيادة والمسئولية:

مهارات قيادة وإرشاد الأخرين: هى القدرة على: استخدام مهارات حل المشكلات والمهارات الاجتماعية لقيادة الأخرين، وتحفيز الأخرين بالقدوة، والتأثير فى الأخرين بتواضع وسلوك أخلاقى.

مهارات تحمل المسئولية: هى القدرة على: التصرف بمسئولية، ومراعاة مصلحة المجتمع.

جـ الجوانب الوجدانية: وتشمل الميول والاتجاهات والقيم المتعلقة بما يلى: الحفاظ على موارد البيئة، والحد من تلوث البيئة، وعلاج المشكلات البيئية، والتنمية البيئية، والرفاهية، والتنور العلمى، و التنور التكنولوجى، والتنور الصحى، والتنور البيئى، وأتقان العمل، والمهن المختلفة، والثقافة العالمية، والمواطنة، والمجتمع السلمى، ونشر السلام، واحترام الأخر، واحترام القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الدولى، والإدراك الدولى، والإيجابية، والتذوق الفنى، والتعلم الذاتى، والتعليم المستمر.

على مستوى تصميم وبناء مناهج التعليم العام:

يعتمد تصميم وبناء المناهج المقترح على تكامل المواد الدراسية وتمحورها حول قضايا التنمية المستدامة من خلال مداخل المجالات البينية أوالمندمجة (Interdisciplinary)، وتناول القضايا الأساسية ومعالجتها. ذلك لأن تصميم وبناء مناهج التعليم العام على أساس المواد المنفصلة لا يتواكب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى ظل عصر المعلوماتية والمعرفة الفائقة، والتطور التكنولوجى، وتعدد مجالات العلوم والمعرفة. ومن هذه المداخل: مدخل (STEM) (العلوم، والتكنولوجيا، والتصميم الهندسى، والرياضيات)، ومدخل العلم، والتكنولوجيا، والمجتمع، والبيئة (STSE)، ومدخل العلم والتكنولوجيا والمجتمع (STS).

على مستوى المحتوى والمواد التعليمية المقدمة فى مناهج التعليم العام:

أن الأهداف التعليمية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والمقترح تضمينها فى مناهج التعليم العام، يجب أن تعمل وفقا لأساس التكامل بين جميع المجالات الدراسية فى شتى العلوم التى يعتبر تدريسها فى مرحلة التعليم العام. ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تضمين موضوعات كبرى وقضايا وطنية ودولية تتعلق بقضايا التنمية المستدامة يدور حولها التعلم. ويتضمن اختيار المحتوى التعليمى للمناهج وإعداد المواد التعليمية المتعلقة بموضوعات التنمية المستدامة تناول قضايا التنمية المستدامة الواجب تدريسها مثل ما يلى من موضوعات: الطاقة ومصادرها، والنظام البيئى، والتنوع الحيوى، والتلوث البيئى، والاحترار العالمى، والنفايات النووية، وإدارة الموارد البيئية، وثقافة إعاداة التدوير، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الخضراء، والمعلوماتية الحيوية، وتكنولوجيا الفضاء، والتصميم العمرانى، والتنمية السكانية، وحقوق الإنسان، وأبعاد الثقافة العالمية المعاصرة، والسلام الدولى، والمواطنة العالمية، والثقافة الإنسانية، والثقافة الإسلامية

والعربية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد البيئى، والاقتصاديات المستدامة، والأدب وفنون اللغة العربية، والفنون الإبداعية، واللغات العالمية، القانون وحقوق الإنسان، والنظم السياسية، والإدارة الاقتصادية، والتصميم والنمذجة، المجتمع وتحقيق الرفاهية، الأسرة والمجتمع، وأساليب التنمية البشرية، والصحة والغذاء، والأمراض والوقاية، والملكية الفكرية.

أهداف مناهج التعليم العام
معرفية – مهارية – وجدانية

أهداف التنمية المستدامة
الوطنية والدولية

تصميم المناهج البينية وفقًا لمداخل تربط بين العلوم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة

المعرفة العلمية والإنسانية
من أجل التنمية المستدامة

مهارات القرن الواحد والعشرين
قدرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

محتوى مناهج التعليم العام

البيئة والإنسان
قضايا التنمية المستدامة

الإبداع والموهبة
الاتجاهات والقيم من أجل التنمية

الأنشطة التعليمية

خدمة المجتمع والبيئة
والتوجيه نحو مهن الاستدامة

المصادر التعليمية الواسعة

التقويم والتغذية الراجعة
فى ضوء العائد البيئى والمجتمعى من التعلم

(شكل ١)

الرؤية المقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية فى مناهج التعليم العام

على مستوى الأنشطة التعليمية المقترحة فى التعليم العام:

تضمين أنشطة تعليمية متكاملة تتعلق بالتنمية المستدامة، ومنها: أنشطة المشروعات البيئية، وأنشطة التعاون الدولى، وأنشطة التواصل والإدراك الدولى، وأنشطة الأبحاث الحقلية، وأنشطة البحوث الميدانية، وأنشطة البحوث العلمية، وأنشطة المسابقات القومية والدولية، وأنشطة المعارض الثقافية، وأنشطة فنية، وأنشطة رياضية، وأنشطة توعية صحية وغذائية، وأنشطة توجيه مهنى وحرفى، وأنشطة الخدمة المحلية، وأنشطة الخدمة المجتمعية.

على مستوى المصادر التعليمية الواجب توفيرها فى التعليم العام:

لتحقيق الأهداف التعليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة لابد وأن يشارك التربويين والأكاديميين فى إعداد مصادر تعليمية إثرائية ومرجعية، وأدلة، وخرائط، وصور، ومواد تعليمية إثرائية، وأطالس، ودوريات، ونتائج بحوث، وعلامات استرشادية، ودليل علامات دولية، وقواميس، وروابط معلوماتية، وقواعد بيانات، وبنوك أسئلة، واختبارات ومقاييس إلكترونية. وذلك بحيث يتم تزويد المناهج بمجموعة واسعة من المصادر التعليمية المطبوعة، والمسموعة، والمرئية، والوسائط المتعددة، والمواد الإلكترونية عبر شبكة المعلومات

الدولية، وكذلك توفير المواد التعليمية على الأوساط التكنولوجية الحديثة مثل التابلت والجوال. بالإضافة إلى إنشاء مواقع تفاعلية مع الطلاب فى جميع المراحل من خلال مواقع التواصل الاجتماعى، وأنظمة التواصل الحديثة.

على مستوى التقويم فى مناهج التعليم العام:

تستخدم أساليب التقويم التى تقيس العائد البيئى والمجتمعى من التعلم، وتكون ذات المواصفات التالية: السماح بتقويم متوازن بين الاختبارات الموضوعية عالية الجودة، وأدوات التقويم البنائى والجمعى؛ والتوزان بين التقويم البنائى والجمعى واستخدام التكنولوجيا فى التقويم باستخدام الاختبارات الإلكترونية؛ والتمحور حول تقويم جوانب التنمية الشخصية والعقلية والنفسية للطلاب، والتركيز على التغذية الراجعة اليومية لأداء الطلاب فى التعلم اليومى؛ واستخدام ملفات الإنجاز، وتشجيع تقويم المشروعات.

على مستوى تدريب المعلمين فى مراحل التعليم العام:

لابد من التركيز على تدريب المعلمين على تدريس العلوم المتكاملة والبينية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومهارات البحث الذاتى، وأسس إعداد المواد التعليمية، وإدارة بيئة التعلم، والمشاركة فى المشروعات التربوية، وبحوث العمل الفعالة فى المدرسة.

الخلاصة والتوصيات:

وبعد عرض الرؤية المقترحة لتضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية فى مناهج التعليم العام. وتحديد مستويات تضمين هذه الأهداف من خلال تضمينها فى الأهداف العامة والإجرائية للمناهج، وكذلك إنعكاسها فى تصميم وبناء المناهج، وتغطية الموضوعات المتعلقة بها على مستوى المواد التعليمية، وتحقيق جوانبها العملية من خلال الأنشطة التعليمية، وتوفير المصادر التعليمية الملائمة لتشجيع استمرارها، وتضمينها فى مجالات التقويم التربوى والتعليمى. توصى الباحثة بضرورة تضمين أهداف التنمية المستدامة فى مناهج التعليم العام فى جميع مراحله، وتبنى الرؤية المقترحة، والعمل على تطبيقها على أرض الواقع على مستوى المدرسة، والمنهج، والمعلم، والفصل الدراسى. وكذلك تشجيع البحوث التربوية فى هذا المجال. كما توصى الباحثة بالمشاركة المجتمعية فى تنفيذ هذه الرؤية والتعاون مع المدرسة فى تنمية المجتمع بصورة متكاملة، والتركيز على بناء المتعلم الإنسان الذى سيحمل مسئولية الحفاظ على البيئة وتنميتها فى المستقبل.

المراجع:

استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى. جمهورية مصر العربية.

أسلوب الإدارة البيئية الدولية، ٢٠٠٤. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين البرنامج ١٤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٥. منظمة الأغذية والزراعة. الأمم المتحدة.

بيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ، ٢٠٠٥. بورت لويس، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تقرير التنمية المستدامة ٢٠١٥. الهيئة العامة للأمم المتحدة.

تقرير الإدارة البيئية الدولية، ٢٠٠١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

تقرير تحديات التنمية فى الدول العربية، ٢٠١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية.

تقريرمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ١٩٩٢. هيئة الأمم المتحدة.

عبد الله الدردرى، ٢٠١١. تحديات التنمية فى المنطقة العربية، ٢٠١١. الدوائر الأربع للحلقة المفرغة حالات قطرية.

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة: البيئة والتنمية ، ٢٠١٣. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ١٨ ـ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠١٤. المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية آبيا، ١ـ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ . الجمعية العامة للأمم المتحدة.

Cash R.M. (2010). Advancing Differentiation: Thinking and Learning for the 21st Century. Free Spirit Publishing.

Crockett, L., Jukes, L. & Churches, A. (2011). Literacy Is NOT Enough: 21st Century Fluencies for the Digital Age .The 21st Century Fluency Series. Corwin.

Sustainable Development Knowledge Platform. 2015. ttps://sustainabledevelopment.un.org/index.html

Sustainable Development, 2015. https://sustainabledevelopment.un.org/

Sustainable Development Goal-1, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty

Sustainable Development Goal-2, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger

Sustainable Development Goal-3, 2015. ,,,http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health

Sustainable Development Goal-4, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

Sustainable Development Goal-5, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/

Sustainable Development Goal-6, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/

Sustainable Development Goal-7, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/

Sustainable Development Goal-8, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth/

Sustainable Development Goal-9, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/

Sustainable Development Goal-10, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/

Sustainable Development Goal-11, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/cities/

Sustainable Development Goal-12, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production/

Sustainable Development Goal-13, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/

Sustainable Development Goal-14, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans/

Sustainable Development Goal-15, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/biodiversity/

Sustainable Development Goal-16, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

Sustainable Development Goal-17, 2015. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships/

Trilling, B. & Fadel, C. (2009). 21st Century Skills: Learning for Life in Our Times. Jossey-Bass.

دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من حدة أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم: دراسة مطبقة على طلاب الحلقة الثانية

أ/ حكمت عبد التواب عبد الكريم سعد
باحثة ماجستير في كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
hekmat.abdo@yahoo.com

اولا : مشكلة الدراسة:-

وتعتبر الأسرة هي الحضن الرئيس لإشباع الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية للأبناء ومن ثم التكامل الإشباعي لكل أفرادها، فإذا حدث خلل في البناء الأسرى وفى أسلوب المعاملة الصادر من الوالدين فأن ذلك سوف يترتب عليه زيادة المشكلات الأسرية الأمر الذي ينتج عنه فرصة البحث عن الحب والقبول خارج الأسرة [١]. كما تعتبر الحضن الاجتماعى الذى ينمو فيها بذور الشخصية، كما أنها تقوم بتربية النشء، وإعدادهم أخلاقيا واجتماعيا حيث تتولى تعليمهم وتوجيههم فى ممارسة السلوك الاجتماعى القويم[٢].

وأشارت دراسة (عزى الحسين، ٢٠١٤) دور الاسرة فى تنمية القيم الأجتماعية لدى الطفل فى مرحلة الطفولة المتاخرة، فإذا كانت تربيته داخل الاسرة قد تمت بصورة جيدة فإنه يستطيع أن يتعامل مع العالم الخارجى بصورة مثلى [٣].

تمثل المرحلة التى تلى مرحلة الطفولة المتاخرة، هى مرحلة المراهقة المبكرة والتى تأثر على الاطوار النفسية، والفسولوجية، والسلوكية، والاجتماعية لدى النشء، وتعد مرحلة المراهقة من المراحل الأكثر حساسية فى حياة الفرد[٤].

---

(١) فرحات احمد : أساليب المعاملة الوالدية (التقبل – الرفض) كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالسلوك التوكيدي لدى تلاميذ التعليم الثانوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة مولود معمري تيزى وزور(الجزائر) ، ٢٠١١-٢١١٢، ص٢١.

٢ـ نظمى عودة : المشكلات السلوكية الشائعة لدى الأطفال الفلسطنيين "دراسة مطبقة على عينة من أطفال الأمهات العاملات والغير عاملات" مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثانى ، ص٤٠٠.

٣ـ عزى الحسين : الأسرة ودورها فى تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل فى مرحلة الطفولة المتاخرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة مولود معمرى تيزى وزور (الجزائر) ، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٧.

(٤)عبدالله فلاح المنيزل : أزمة الهوية : دراسة مقارنة بين الاحداث الجانحين والاحداث غير الجانحين ، دراسات ، العلوم الانسانية ، ج٢١(أ) عدد(١)، ١٩٩٤،ص١٣٨.

إن مرحلة المراهقة هي مرحلة حرجة في حياة الإنسان فهو ينتقل من مرحلة الطفولة التي يعتمد فيها على الوالدين إلى مرحلة المراهقة التي يحاول فيها الاستقلال عن البيت والأسرة[١]، ويسيطر عليه عدم تحديد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها والتي تؤدي إلى نشوء حالة انفعالية[٢].

وقد أشارت دراسة ماكنيلي ما، جين بلانشارد (٢٠٠٦) تسلط معظم الدراسات الضوء على المراهقة وكيفية مواجهة مشاكل المراهقين ، وكيفية إمكان البالغين المساعدة فى حلها ، ووصف ماذا يحدث للغالبية العظمى من الشباب خلال فترة المراهقة ، ومساعدة الشباب على التحرك بنجاح فى مرحلة البلوغ ، وتتم مساعدة البالغين للمراهق من خلال التركيز على تجنب الاشياء السيئة مثل المخدرات ، والقيادة وهو مخمور ، والجنس دون وقاية ، وذلك من أجل الوصول الى علاقة ناجحة[٣].

وقد أشارت العديد من الدراسات الى ان المراهقين يكون لديهم سلوكيات سلبية وأوضحت دراسة (برناديت وارد وباميلا سنو ، BernadetteWardandPamelaSnow ، ٢٠٠٨) بعنوان دور الأسرة فى الوقاية من مخاطر الكحول على الشباب ، ان المراهقين أكثر عرضة للأنخراط فى السلوك المحفوف بالمخاطر مع أقرانهم من نفس العمر حيث انهم فى ذلك السن هم أقل قدرة على التفكير السليم ، وتغير سلوكهم[٤].

وأكدت دراسة (ScottP.Sells,KristinWinokurEarly، سكوت بى ، كريستين وينكر ٢٠١١) بعنوان الحد من المعارضة والاضطربات السلوكية لدى المراهقين، على ان المراهقين يستخدمون سلوكيات متطرفة مثل عدم الأحترام ، الهروب ، والعنف ، والتغيب عن المدرسة[٥].

للوالدين دور هام في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن لكل من الأب والأم دوره الخاص والمكمل في إعداد الفرد للحياة ومن ثم خروجه إلى المجتمع[١]، فمسئولية تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الصحيحة تقع على

---

(١)سهير إبراهيم محمد إبراهيم : العلاقة بين شبكة الاتصال داخل وبين اختيار المراهقين لجماعة الرفاق غير السوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١١ ، ص ١.

(٢)فرحات احمد : (مرجع سبق ذكره) ص ٢١.

(3)Mcneely Ma , Jayne Blanchard : The Teen Years Explained : Aguide To Healty Adolescent Development , Johns Hopkins Bloomberg , Center For Adolescent Health , 2006 , pp 17_18 . □

٤- Bernadette Ward and Pamela Snow : The role of families in preventing alcohol- related harm among young people , School of Psychology, Psychiatry and Psychological Medicine, Monash University, Issues Paper No. 5 , June 2008, pp2.

٥- Scott P. Sells, Kristin Winokur Early: Reducing Adolescent Oppositional and Conduct Disorders: An Experimental Design Using the Parenting with Love and Limits® Model , Professional Issues in Criminal Justice Vol 6(3 & 4),pp16, 2011.

كاهل الأب والأم معا[٢] ، وتتم عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها الآباء، والأمهات لأبنائهم من خلال مجموعة من الاتجاهات والأساليب الوالدية التي تتنوع وتختلف طبقا لمجموعة من العوامل والمحكات التي تحدد هذه الأساليب.

وقد توصلت دراسة ريتشارد بارث (Richard P. Barth ،٢٠٠٩) إلى أن الأطفال الذين يعانون من السلوك العدواني يأتون من عائلات يكون سلوكهم سلوك منحرف مع وجود ارتباط قوى ، حيث تؤكد تلك الدراسة على تعزيز التفاعل بين الوالدين والطفل ، وانخفاض استخدام الأوامر والتوجيهات الوالدية ، ويعمل التدريب على استخدام المنهج السلوكي لدعم وبناء مهارات الوالدين ورصد التغيرات في الأدوار والممارسات الوالدية ، حيث أن السلوكيات الوالدية توثر على سلوكيات الطفل أيضا[٣].

اكدت دراسة جرير سوليفان (Greer Sullivon and others ، ٢٠١٠)لابد من توفير حوار مفتوح بين المراهقين والاباء والامهات، يمكن ان يساعد الشباب على اتخاذ خيارات صحيحة ، ومعرفة شعورهم الذاتى ، لذلك يجب على الوالدين توفير بعض من الوقت والجهد مع الابناء المراهقين من أجل علاقة سعيدة وقوية[٤] .

والعلاقه بين الاتجاهات الوالدية فى التنشئة الأجتماعية للأطفال وبين نمو الشخصية لهؤلاء الأطفال أتضح منها الأتجاهات اللاسوية فى التنشئة يترتب عليها نتائج سلبية فى نمو شخصية الطفل ، والعكس بالعكس ، لذلك أن العلاقة بين الوالد (الوالدة) والطفل علاقة ديناميكية يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه[٥].

أوضحت دراسة (مارغريت أكتون ٢٠٠٩ ،Margaret Acton) الى ان الوالدين يشعرون بالتوتر والتحدى من تصرفات المراهقين ، والمراهقين يحتاجون الى اتصال مفتوح مع الوالدين، ويحتاج الى الدعم والتشجيع كما

---

(١)سامية إبراهيم : أساليب معاملة الأب كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية في تبسة ، بحث منشور ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (للعلوم الإنسانية) ، مجلد ٢٥(٧) ، جامعة العربي بن مهيدى أم البواقي ، الجزائر ،٢٠١١.

٢-Elizabeth A .Martin : Dictionaey of law , ox ford university press ,1997, pp10 .

(3)Richard P .Barth : Preventing Child Abuseand Neglect with Parent Training : Evidenceand Opportunities , Vol 19 , No 2 , The future of children , fall 2009 , P 95- 105.

(4)GreerSullivon and others : V eteran Parents with Teenagers (13- 18years) , The creation and dissemination of the toolkits were supported by a Clinical Educator , Grant sponsored by the VISN 16 South Central Mental Illness Research, Education, and Clinical , Center (MIRECC) , August 2010 , pp 6-7 .

(٥)محمد عماد الدين اسماعيل : الطفل من الحمل الى الرشد ، دار القلم ، الجزء الثانى ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٩٨م ، ص٧٦.

يحتاجون الى الحب غير المشروط ، واذا كان فى المجتمع اختلاف ومتعدد للثقافات فان ذلك يتطلب من الاسرة بعض الوقت للتكيف مع البيئة الجديدة ، وهذا ما ينطبق على الابناء ايضا [١].

وأشارت دراسة (مليندا ، MelindaKavanaugh ,2013,) بعنوان توفير الرعاية الوالدية واكتئاب الاطفال ودور الخدمة الاجتماعية ، الى أن العلاقة بين الأباء والأمهات مع المراهقين تكون على خلاف دائم بين الوالدين والمراهقين.، لان المراهقين يريدون ان يعبروا عن أنفسهم [٢].

فى الأغلب تقوم الأم بدور الحاضن ، أما الأب فيتخذ تفاعله فى الأغلب شكل الملاعبة أو المداعبة ، وتكون الملاعبة من ناحية الأب خشنة بعض الشئ ، وقد تركز فى النواحى الحركية مما لاتستطيع الأم أن تقوم به فى أغلب الاحيان[٣].

وأشارت دراسة أماندا هولت (Amanda Holt,٢٠٠٩) إلى برنامج يهدف القضاء على عجز الوالدين وتعرضهم للإيذاء على أيدي أطفالهم داخل المنزل ، وقد كان التركيز على مجموعة ترتبط بدلالات إحصائية أن الأم هي الأكثر تعرضا لسوء المعاملة من الأطفال ، ويعرف بأنه الإيذاء البدني ، أو العقلي ، أو العاطفي ، أو المالي ، حيث وصفت الدراسة العديد من الصعوبات التي تواجهها أفراد الأسرة والأشقاء الأصغر سنا [٤].

وأشارت دراسة اوليفيا ماك (OliviaMcevoy٢٠٠٩)محاولة معرفة وجهة نظر المراهقين فى العوامل الايجابية والسلبية التى قد تؤثر على الصحة النفسية ، ان التنشئة الاجتماعية السليمة تجعلك تشعر بسعادة أمنة ومامونة مع نفسك ومع أشخاص آخرين ، وان تكون قادرا على التعبير عن العواطف والمشاعر مع الاخرين ،

---

(1)Margaret Acton ; Parenting Positively Teenage Well-being For Parents of Teenagers , ©Family Support agency Barnardos , 2009 , pp 5- 6 www.barnardos.ie/teenhelp .□

2- Melinda Kavanaugh : DEPRESSION IN CHILDREN PROVIDING CARE TO A PARENT WITH HUNTINGTON'S DISEASE: CAREGIVING STRESSORS, STRAINS, AND THE ROLE OF SOCIAL SUPPORT , A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Social Welfare) , UNIVERSITY OF WISCONSIN-MADISON , 2013, pp25 .□

(٣)محمد عماد الدين اسماعيل : (مرجع سبق ذكرة) ص٧٦.

(4)Amanda Holt : Parent Abuse Some Reflections On the Adequacy of Ayouth Justice , Respone Internt Journal of Criminology .com ,2009 , p.p 1-8 .□

بينما العوامل السلبية توصلت الى ان المراهق متقلب المزاج لذلك سيصعب عليه معرفة الفرق بين النكد والصحة النفسية السلبية[١].

ومن خلال ما سبق يتضح ان التنشئة الاجتماعية لها تأثير واضح على سلوك الابناء ولذلك ترى الباحثة لابد من توفير قدوة طيبة ذو تاثير واضح على الابناء يحتذى به.

أوضحت دراسة بشرى عبد الهادى ابو ليلة (٢٠٠٢) عن أهمية وجود قيادة طيبة فى المنزل يتوحد المراهق معها لان عملية التوحد أهم بكثير من التعليم والنصح والاوامر ، كما ان شخصية الوالدين تعد غاية فى الاهمية بالنسبة للصحة النفسية للطلاب والابناء[٢].

لقد حظيت أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء باهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين خلال الفترة الأخيرة مثل حيث أشارت دراسة يوسف محمد عبد الحميد (١٩٩٦) بعنوان فاعلية برنامج للإرشاد الأسرى في تنمية إدراك الآباء لخطورة أساليب المعاملة الوالدية غير السوية ، يمكن تدعيم الدور الوالدي عن طريق تعليم الوالدية من خلال تنظيم برامج ودورات إرشادية يقوم بها الأخصائي الاجتماعي متعاونا مع الأخصائي النفسي بالمدارس والجامعات والعيادات النفسية مع تخطيط هذه البرامج تخطيطا مسبقا لكي تتناول أساليب المعاملة الوالدية السوية ومخاطر استخدم الآباء لأساليب غير سوية في تنشئة أبنائهم اجتماعيا[٣].

أكدت دراسة نجاح رمضان محرز (٢٠٠٣) بعنوان أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بتوافق الطفل الاجتماعى والشخصى،الى وجود علاقة ارتباطية سلبية دالة احصائيا بين كل من الاسلوب التسلطى ، والقسوة ، والنبذ ، والاهمال ، والتفرقة ، والتوافق الاجتماعى والشخصى للطفل[٤].

---

(1)Olivia Mcevoy : Teenage Mental Health : What helps and What Hurts Report on The Outcome of Consultations with Teenagers on Mental Health , affice of the Minister for children and Youth Affairs , June 2009 , pp 15

(٢) بشرى عبد الهادى ابو ليلة : أساليب المعالمة الوالدية كما يدركها الابناء وعلاقتها باضطراب المسلك لدى طلاب المرحلة الاعدادية بمدارس محافظات غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية –غزة ، ٢٠٠٢، ص ٢٢٥ .

(٣)يوسف محمد عبد الحميد : فاعلية برنامج للإرشاد الأسرى في تنمية إدراك الآباء لخطورة أساليب المعاملة الوالدية غير السوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١٩٩٦، ص ص ٣١ـ ٢٨٥.

(٤)نجاح رمضان محرز : أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بتوافق الطفل الاجتماعى والشخصى فى رياض الاطفال ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٢ ، العدد ٥٢٠٠ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨٦ .

أشارت دراسة سهى بدوى (٢٠٠٦) ان أساليب المعاملة الوالدية لهاتأثيرات مباشرة وغير مباشرة علي الأبناء ، وفى محاولة للكشف عن الدور الذى يمكن أن تؤديه أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء فى إكسابهم المسئولية الإجتماعية ، الطموح ، الدافعية للانجاز[١].

ودراسة شيماء ماهر (٢٠٠٧) التى أكدت على أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء على تعزيز السلوك الإنتمائى ، تأكيد الذات ، القيم الإخلاقية ، الشعور بالأمن النفسى ، التوافق النفسى ، النمو الإجتماعى[٢].

اشارت دراسة عبد الرحمن بن محمد بن سليمان (٢٠٠٨) إلى أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالتوافق النفسي ، وتوصلت إلى أن أفضل أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها طلاب المرحلة الثانوية، هي التوجيه للأفضل ثم التشجيع والتسامح ثم التعاطف الوالدي[٣].

ولقدهدفت دراسة عبدة سعيد محمد احمد (٢٠٠٩) بالتعرف على العلاقة بين الاغتراب النفسى وأساليب المعاملة الوالدية ، ومدى اسهام أساليب المعاملة الوالدية فى التنبؤ بالاغتراب النفسى ، وتسهم المعاملة الوالدية فى التنبؤ بالاغتراب النفسى لدى الطلبة[٤].

وأيضا اشارت دراسة اسماء ربحى العرب (٢٠١٠) الى التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة العنف ضد الطفل والوصول الى حلول لهذه المشكلات من وجهة نظر أولياء الامور، ونتجت الى ان هناك اثارا للعنف على حياة الطفل تتمثل فى ان العنف يعطل طاقات الطفل الابداعية ويعمل على زيادة الشعور بالفشل لدى الطفل ويسبب مشاكل نفسية لديه ، وان اكثر من اشكال العنف الموجه ضد الطفل هو العنف اللفظى[٥].

---

(١)سهى بدوى : المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بتحمل المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، (٢٠٠٦) ، ص٥.

(٢)شيماء ماهر : أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالقيم الأخلاقية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة (٢٠٠٧)،، ص٧.

(٣)عبد الرحمن بن محمد بن سليمان : أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالتوافق النفسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٨م ، ص ص ٧ـ ١٢٢.

(٤)عبدة سعيد محمد احمد : العلاقة بين الاغتراب النفسى وأساليب المعاملة الوالدية لدى الطلبة المعاقين سمعيا فى المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تعز ، ٢٠٠٩ ، ص ن .

(٥)اسماء ربحى العرب : العنف ضد الطفل من وجهة نظر اولياء الامور فى المجتمع الريفى ـ الاشكال والاثار ، بحث منشور أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠١١م ، الجامعة الاردنية ،المملكة الاردنية الهاشمية ، ص ١٦٦٤ .

(وترى الباحثة) كثير من السيكولوجيين يؤكدون بوجود علاقة مباشرة وواضحة بين أساليب المعاملة الوالدية وسلوك المراهق وشخصيته ؛ فقد أثبتت العديد من الدراسات للأطفال المضطربين والملاحظات التجريبية للأطفال العاديين أن هناك علاقة ارتباطيه بين أساليب المعاملة الوالدية التي يتبعها الوالدين في تنشئة أبنائهم وسلوك الأبناء ؛ حيث أثبتت الدراسات أن الأساليب التربوية التي يتبعها الوالدان مع أبنائهم تؤثر في شخصياتهم مثل التسلط ، والتدليل ، والإهمال ، والحماية الزائدة ، والتفرقة في المعاملة، والقسوة ، وإثارة الألم النفسي ، وحرمانهم من التعليم ، والتدخل في اختيار الصديق .

وفى وقتنا الحاضر هناك جوانب أخرى أثرت على عقوق الابناء للوالدين و منها العولمة والتكنولوجيا الحديثة التى يمر بها العالم على مدار الساعة التى أثرت بشكل ملحوظ على الترابط الأسرى والعلاقه الوالدية بين أفراد الأسرة .، ولقد أدى الهوس فى استخدام تكنولوجية العولمة كالانترنت الى تقطيع الروابط بين افرادها فظهر على أثر ذلك الاسرة المفتتة وأفتقاد الاسرة للغة الحوار[١] .

وقد توصلت دراسة محمد كمال احمد حسن (٢٠١١) تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الأسرية حيث استهدفت الدراسة التعرف على تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الأسرية وقد توصلت إلى أن التكنولوجيا أدت إلى انهيار البناء الثقافي والقيمي داخل الأسرة وتغير نمط وشكل الانتماء للأسرة[٢] .

وترى الباحثة من الأسباب التي تؤدى إلى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ترجع بسبب معاملة الآباء والأمهات، للأبناء بأساليب معاملة غير السوية ، واضطراب سلوك الآباء والأمهات، يؤدى إلى معاملة غير سوية من الأبناء إلى الوالدين .

كما أكدت دراسة كاترين كوين ، سكوت تويز (٢٠٠٩، CaittioQuinandScottTawse) أن عدوان المراهق يختلف على نطاق واسع بشأن معدلات جمع البيانات ، حيث تشير إلى أن المراهقين بالولايات المتحدة يقوموا بضرب آبائهم مرة واحدة على الأقل بنسبة ١٨,٥٪ ، وكندا ١٠٪ ، كما أكدت الدراسة على أن ثلث الأطفال في مرحلة المراهقة يظهروا سلوكياتهم العنيفة في المدرسة[٣] .

---

(١)السيد على شتا : هموم الشباب فى المجتمع العربى برؤية ظاهرية ، المكتبة المصرية ، العدد ١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤م ، ص ٨٣ .

(٢)محمد كمال احمد حسين : تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الأسرية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الفيوم ، ٢٠١١، ص ٢٧٤.

(3)Caittio Quin and Scott Tawse : Adolescent Aggression Towards Parents : Factors Associated and Intervention Proposals , Nova Science Publishers Inc ,chapter 6 , No C , 2009 , p.p 2-4.

وتوصلت دراسة غريفورى روت ، ليلى أندرسون (GregoryRoutt&LilyAnderson ، ٢٠١١) أن السلوكيات التي يتم استخدامها من قبل المراهقين ما هي إلا لفت النظر ، والمراهقين يلجئون إلى العنف من أجل إبعاد والديهم من السيطرة على حياتهم ، حيث توصى هذه الدراسة باستخدام نموذج لدعم الأسر التي يكون فيها مراهق يقوم بالعنف ضد الوالدين ، مع منع العنف المنزلي ، وتقديم الدعم لجميع المجتمعات لمنع أشكال العنف التي هي جزء من دورة الأجيال [(١)].

وانطلاقا مما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية فى توعيه الوالدين بأهمية وخطورة مرحلة المراهقة التي يجب التعامل معها بكل حرص ، وتربية الطفل في وجود الوالدين ، وليس بعيدا عنهما حتى لا يفاجئ المراهق بظهور والديه في حياته ويحاول جاهدا مقاومتهما، فيقاوم الابن وجود والديه في دنياه التي صنعها بدون وجود لهم ، ومحاولة فهم الوالدين بأساليب المعاملة السوية التي يجب إتباعها مع الأبناء من أجل الوصول إلى إنجاح العلاقة بينهم ، ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور العلاقة الغير سوية بين الوالدين والأبناء ، وسد الفجوة التي ظهرت بينهما، والمساهمة فى تعديل السلوكيات السلبية لدى المراهقين والعمل على تدعيم السلوكيات الايجابية لديهم.

ثالثا: أهمية الدراسة:-

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين أهمية نظرية وأهمية عملية.

أولا : الأهمية النظرية :

١. من المتوقع من الدراسة الراهنة أن تخرج بنتائج تفيد في المحافظة على استقرار الأسرة المصرية ، وذلك من خلال تعديل أساليب المعاملة غير السوية للأبناء.

٢. لما كانت مرحلة المراهقة تمثل مرحلة خطرة في حياة الإنسان ولما كانت هناك مستجدات ومتغيرات ساهمت على نحو لا يمكن إنكاره في التأثير في تلك المرحلة العمرية سلبا يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الراهنة المخططين والمهنيين في تمكين المراهق من تخطى تلك المرحلة بطريقة علمية.

ثانيا : الأهمية العملية :

١.كما أن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة قد تساهم بوضع برنامج مقترح لتدعيم العلاقة بين الوالدين والابناء.

---

(1)Gregory Routt & Lily Anderson : Adolescent Violence to Wards Parents , Journal of Aggression , Maltreatment& Trauma,20:1, 1-19
http://dx.doi.org/10.1080/10926771.2011.537595.

٢.يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في الخروج بنتائج وتوصيات تساعد في التوصل لآليات كيفية تحسين معاملة الابناء لوالديهم.

ثالثا: مفاهيم الدراسة :-

وفيما يلى تناول هذه المفاهيم بالتفصيل :

أساليب : - مفردها أسلوب وهو نهج خاص في التعبير عن الأفكار (طريق)[١].

المعاملة : - هي التفاعل داخل الأسرة بين الوالدين والأبناء وتشمل الأساليب والسلوكيات التي يظهرها الوالدان تجاه الأبناء[٢] .

معاملة : مفرد معاملات ، وهى مصدر من الفعل (عاملَ) [٣].

تعريف الإساءة الوالدية : هو كل فعل ضار يقوم به الطفل في سن المراهقة يهدف إلى كسب السلطة والسيطرة على أحد الوالدين ، والإساءة يمكن أن تكون جسدية ، نفسية ، مالية ، ويشمل الاعتداء الجسدي الضرب واللكم ، الصفع ، والدفع وهو الشكل الأكثر وضوحا من سوء المعاملة[٤].

غير سوى : Abnormal ينعت المرء بهذه الصفة متى انحرف سلوكه وتصرفة انحرافا شديد الدرجة عن المعدل السوى أو النمط المعيارى للسلوك[٥].

تعريف المراهقة : إن مفهوم المراهقة كمرحلة نمائية متميزة من الحياة قد تم التركيز عليه فى الآونه الأخيرة فقط ، إلأ اننا نجد هذا المصطلح منذ عصور قديمه فى اعمال الشعراء ، والفلاسفة ، والمؤرخون الذين اشاروا بصورة مبهمه لفترة الشباب التى تتبع مرحله الطفوله وتسبق مرحلة الرشد الكاملة وما نطلق علية

---

(١) جبران مسعود : معجم الرائد ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٢ .

(٢)محمد الشيخ حمود : أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء الأسوياء والجانحون (دراسة ميدانية مقارنة في محافظة دمشق) ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٦ ، العدد الرابع ، ٢٠١٠ ، ص ٢١.

(٣)احمد مختار عمر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص٢٢١١.

(4)Barbara Cottrell : Parent Abuse: The Abuse of Parents by Their Teenage Children was Family Violence , National Clearinghouse on Family Violence , Family Violence Prevention Unit , Population and Public Health Branch , Health Canada , Web Site: http://www.hc-sc.gc.ca/nc-cn , E-mail: national_clearinghouse@hc-sc.gc.ca , 2003, pp 2.

(٥)وفيق صفوت مختار : أطفالنا .. كيف نعاملهم ؟ ، مجلة البحرين الثقافية ، دولة البحرين ، العدد ٧ ، شعبان ١٤١٦هـ ، يناير ١٩٩٦م ، ص ٦٣ .

الان المراهقة هى الفترة المبكرة من مرحله الرشد عندما تعلم الفرد دور حياة الرشد ، بينما كان يقوم باكثر ان لم يكن جميع مسئوليات وامتيازات مرحلة الرشد (١).

وهناك العديد من الآراء لعلماء النفس و الاجتماع حول مفهوم المراهقة حيث يرى علماء الاجتماع بأن المراهقة هى :" فترة التحول الفيزيقى نحو النضج وتقع بين بداية سن النضوج وبداية مرحلة البلوغ ، وتحدد عادة فى سن الثانيه عشر ، أو الثالثه عشر وتختلف الاتجاهات نحو المراهق باختلاف الثقافات كما أن الأثر الاجتماعى والسيكولوجى للمراهقة يختلف أيضا طبقا لاختلاف الأنماط الثقافية والاجتماعية" (٢).

ويشير علماء النفس الى أن المراهقة هى : " فترة ما بعد البلوغ والتى يشعر فيها الفرد بالمسئولية حيث تظهر خصائص النضج الجسمية بوضوح ، وتتميز هذه الفترة من النمو بالرغبة فى البحث عن الحرية وبتاكيد الذات وزيادة الثقة بالنفس ، والحس المرهف كل هذه تعتبر خصائص لتلك الفترة ، ويمتد مدى تلك الفترة من ١٢ـ ٢١ عند الأناث ، ومن ١٣ـ ٢٢ عند الذكور" (٣) .

أساليب معاملة المراهقين : ـهو عبارة عن التصرفات التي تصدر من المراهق أثر تعامله مع والديه ومن حوله سواء كان بالإيجاب ، أو بالسلب .

التعريف الإجرائي لأساليب معاملة المراهقين : ـ

الطفل في المرحلة العمرية للمراهقة من ١٥ـ١٨سنة .

أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يسلك تصرفات عدوانية .

أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يسلك سلوك العناد والرفض للأسرة .

يقوم بالأعتداء اللفظى على الوالدين ، او أحداهما .

يقوم بالاعتداء البدنى على الوالدين ، او أحداهما .

يقوم بزجر أو نهر الوالدين ، أو أحداهما.

رابعا: أهداف الدراسة :ـ

تحديد أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

---

(١)أوسكار جارى بوكشين : إدمان المراهقين التقيم والوقايه والعلاج ، ترجمه خالد ابراهيم الفخرانى ،ابتسام حامد ، دار الحضارة للطباعة ، الطبعه الاولى ، طنطا ، ٢٠٠٠ م ، ص ١١.

(٢)محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٧٩م، ص ص ١٨ـ١٩ .

(3)H. J. Eysench . W . Arnold , Wurzbung . R . Meili Berne ADoI ESence " Encycl opEDia of PsycholoGy . , Volume one , The SEABuRY PRESS , Newyork , Inc , 1972 , P . 26 .

تحديد الأسباب التي أدت إلى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

التوصل لدور مقترح للخدمة الاجتماعية في تعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

خامسا: تساؤلات الدراسة :-

ما أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

ما الأسباب التي أدت إلى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

ما الدور المقترح للخدمة الاجتماعية في تعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ؟

سادسا : منهجية الدراسة ونتائجها :-

المحور الاول : منهجية الدراسة.

١) نوع الدراسة Type Of Resrarch :- تنتمى هذه الدراسة الى نمط الدراسات الوصفية التحليلية DescriptiveStudies حيث تستهدف الدراسة تحديد أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين الى والديهم ، بهدف وضع تصور من منظور الخدمة الاجتماعية لتعديل هذه الاساليب . فالدراسة الوصفية تؤكد على وصف وشرح العلاقات بين الظواهر والاحداث ، والهدف الاساسى من البحث الوصفى بانه يعطى صورة واضحة عن الافراد والاحداث من خلال الوصف (١) .

٢)المنهج المستخدم Research Methodology: سوف تستخدم الباحثة منهج المسح الاجتماعى باعتباره أنسب المناهج لهذه الدراسة التى تنتمى لنمط الدراسات الوصفية التحليلية التى تعتمد على الوصف والتحليل الكمى والكيفى للظواهر المختلفة.

٣)أدوات الدراسة Techniques Research :

(أ)أدوات جمع البيانات :

قامت الباحثة فى هذه الدراسة بتصميم استمارة استبيان اشتملت على البيانات الأولية، ودور الخدمة الاجتماعية فى الحد من أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ، وتم تقسيم هذه الأساليب الى ثلاثة أبعاد رئيسية هى :

البعد الاول : أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم واشتمل على (١٠)عبارات.

---

(١) Barbara Thomlison ; Descriptive Studies , In Bruce A. Thayer ; The Handbook of SocialWork Research Methods, Sage Publication , INC., London , 2001 , p 131 .

البعد الثانى : الأسباب التى أدت الى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم واشتمل على (١٠)عبارات.

البعد الثالث : الدور المقترح للخدمة الاجتماعية فى تعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم واشتمل على (٨)عبارات.

ولقد تم تصميم الإستمارة بما يلى :

-اطلعت الباحثة على التراث النظرى المرتبط بموضوع الدراسة ، مما ساعد فى تحديد عبارات الإستمارة وتم تصنيفها تحت ثلاثة أبعاد سبق ذكرها .

- تم عرض الإستمارة على ثلاثة من المحكمين من كلية التربية، وكلية الخدمة الاجتماعية-جامعة الفيوم وهما :

أ.د/ عرفات زيدان خليل أستاذ متفرغ بقسم طرق الخدمة الاجتماعية .

أ.د/ مصطفى أحمد حسان أستاذ متفرغ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية .

أ.د/ محمد عبد العال احمد رئيس قسم الصحة النفسية – مدير مركز الإشارد النفسى.

- تم وضع استجابات ثلاثة أمام كل عبارة بحثية يختار المبحوث أحدها فقط، وهى (نعم-أحيانا-لا) على أن تكون درجات هذه الاستجابات على التوالى عبارات ايجابية (٣-٢-١) ، عبارات سلبية (١-٢-٣) .

- تم تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة وذلك من خلال توزيعها مباشرة على المرهقين (الطلاب) بمدارس الثانوية بإدارة بنى سويف التعليمة.

(ب) أدوات تحليل البيانات : اعتمدت الباحثة على استخدام التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والوسط المرجح وترتيب العبارات، وتم فى ضوء ذلك تحليل البيانات بما يتسق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها .

٤)مجالات الدراسة : نتناول فيما يلى كلا من : المجال الجغرافى (المكانى) والمجال البشرى ، والمجال الزمنى للدراسة.

أ)المجال الجعرافى (المكانى) : يتحدد المجال الجغرافى للدراسة الحالية فى المدارس الثانوية بنوعيها التابعة لإدارة بنى سويف التعليمة، وقد وقع الاختيار على ادارة بنى سويف التعليمة ، ليكون مجالا مكانيا لإجراء هذة الدراسة.

ب)المجال البشرى :يقصد بالمجال البشرى مجتمع البحث ويتوقف تحديد مجتمع البحث على أهداف الدراسة والاستراتيجية المستخدمة ، وبناء على ذلك تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة فى :

طلاب المرحلة الثانويه (الثانوى العام والثانوى الصناعى والثانوى التجارى) وعددهم (٣٨٤) طالب وطالبة وتم توزيع الاستمارات عليهم وقام بإعادة الاستمارات (٣٨٤) طالب وطالبة.

وفيما يلى وصف عينة الدراسة على النحو التالى :-

١- عينة الدراسة من المراهقين.

(أ) من حيث النوع الخاص بالطلاب :

جدول رقم (١)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من المراهقين وفقا للنوع. ن= ٣٨٤

م	النوع	التكرار(ك)	النسبة ٪	الترتيب
أ	ذكر	٢٢٢	٪٥٧,٨	١
ب	أنثى	١٦٢	٪٤٢,٢	٢
الاجـمـالى		٣٨٤	٪١٠٠	-

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١)، الذى يوضح النوع الخاص بالطلاب الى أن هناك (٢٢٢) مفردة من الذكور، وذلك بنسبة (٥٧,٨٪) فى حين أن النسبة الباقية (٤٢,٢٪) وتمثل (١٦٢) مفردة من الإناث، وهذا يوضح ان نسبة الذكور اكثر من الإناث فى المدارس.

(ب)من حيث السن الخاص بالطلاب :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من المراهقين وفقا للسن ن= ٣٨٤

م	السن	التكرار	النسبة ٪	الترتيب
١	١٥	١١٤	٪٢٩,٧	٢
٢	١٦	٩٥	٪٢٤,٧	٣
٣	١٧	١٣٣	٪٣٤,٦	١
٤	١٨	٤٢	٪١٠,٩	٤
الاجـمـالى		٣٨٤	٪١٠٠	-

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢)، والذى يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقا للسن الخاص بالطلاب ، حيث بلغت فئة سن (١٧ سنة) بنسبة بلغت (٣٤,٦٪) ، يليها فى الترتيب فئة سن (١٥ سنة) بنسبة بلغت (٢٩,٧٪) ، ثم فئة (١٦سنة) بنسبة بلغت (٢٤,٧٪) ، ثم كانت فئة (١٨سنة) كانت أقل نسبة حيث بلغت (١٠,٩٪) ، وهذا يدل على تنوع فى السن ، وبالتالى يدل على ان اختلاف أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين (الطلاب) للوالديهم.

(ج) من حيث تعليم الطلاب :

جدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من المراهقين وفقا لمستوى تعليم المراهقين ن= ٣٨٤

م	مستوى تعليم الطلاب	التكرار	النسبة ٪	الترتيب
١	ثانوى عام	١٩٧	٥١,٣٪	١
٢	ثانوى صنايع	١٦٦	٤٣,٢٪	٢
٣	ثانوى تجارى	٢١	٥,٥ ٪	٣
الاجـــــمـــالى		٣٨٤	١٠٠٪	-

يوضح الجدول السابق رقم(٣)، أن مستوى تعليم الطلاب (المراهقين) الخاص بهم حيث تبين ان مستوى تعليم الثانوى العام بلغ (١٩٧) بنسبة بلغت (٥١,٣٪) ، وتلى ذلك التعليم الثانوى الصنايع حيث بلغ (١٦٦) بنسبة بلغت (٤٣,٢٪) ، وجاء فى المرتبة الاخيرة التعليم الثانوى التجارى حيث بلغ (٢١) بنسبة بلغت (٥,٥ ٪) .

(د) من حيث عدد افراد الأسرة :

جدول رقم (٤) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من المراهقين وفقا لعدد افراد الأسرة ن= ٣٨٤

م	عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة ٪	الترتيب
١	٢ـ٥	٢٣٧	٦١,٧ ٪	١
٢	٦ـ٩	١٣٧	٣٥,٧ ٪	٢
٣	١٠ـ١٣	٤	١,٠ ٪	٤

٤	١٣فأكثر	٦	١,٦ ٪	٣
الاجـــمـــالى		٣٨٤	١٠٠٪	-

يوضح الجدول السابق رقم(٤)، الخاص بتوزيع عينة الدارسة الخاص بعدد أفراد الاسرة حيث بلغت فئة (٢-٥) الى (٢٣٧)مفردة وبنسبة بلغت (٦١,٧ ٪) ، ويليها فئة (٦-٩) الى (١٣٧) مفردة ، بنسبة بلغت (٣٥,٧٪) ، ثم فئة (١٣فأكثر) وبلغت (٦) مفردة ، وبنسبة بلغت (١,٦ ٪) ، ووصلت فئة (١٠-١٣) التى تتوصل الى (٤) مفردة ، وبلغت النسبة الى (١,٠٪) .

٣) المجال الزمنى : فترة جمع البيانات الدراسة بشقيها النظرى والعملى ، حيث استغرقت فترة جمع البيانات الفترة من٢٢/٤ / ٢٠١٤ : ١/١٢/٢٠١٥.

المحور الثانى : عرض وتحليل بيانات ونتائج الدراسة :

١) النتائج الخاصة بالمراهقين:

اولا: النتائج الخاصة بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للاب:-

جدول رقم (٥)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من المراهقين فيما يتعلق بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للاب:- ن= ٣٨٤

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أرفع صوتي على أبي	٦٢	١٦,١	٢٩٥	٧٦,٨	٢٧	٧,٠	٨٠٣	٢,٠٩	٦٩,٧٠	٦
٢	أهدد أبي بترك المنزل	٣٩	١٠,٢	١٨٤	٤٧,٩	١٦١	٤١,٩	٦٤٦	١,٦٨	٥٦,٠٨	٩
٣	أذاكر دروسي لإرضاء أبي	٦٥	١٦,٩	١٧٠	٤٤,٣	١٤٩	٣٨,٨	٨٥٢	٢,٢٢	٧٣,٩٦	٢
٤	اخاصم أبي عند حدوث مشكلة معه	٨٤	٢١,٩	٢٦٥	٦٩,٠	٣٥	٩,١	٨١٧	٢,١٣	٧٠,٩٢	٥

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
٥	أتعامل مع أبي برغم قسوته علي	٦٣	١٦,٤	١٩٨	٥١,٦	١٢٣	٣٢,٠	٨٢٨	٢,١٦	٧١,٨٨	٤
٦	لا يتقبل أبي لأفكاري	٨٤	٢١,٩	٢٩٧	٧٧,٣	٣	,٨	٨٤٩	٢,٢١	٧٣,٧٠	٣
٧	اتجاهل وجود أبي ولا اعطيه	٣١	٨,١	٢٣٢	٦٠,٤	١٢١	٣١,٥	٦٧٨	١,٧٧	٥٨,٨٥	٨
٨	أسئ معاملة أبي بردود أفعالي	٢٦	٦,٨	٣٢٦	٨٤,٩	٣٢	٨,٣	٧٦٢	١,٩٨	٦٦,١٥	٧
٩	اقوم بسب أبي لفظيا	٢٤	٦,٣	١٣٩	٣٦,٢	٢٢١	٥٧,٦	٥٧١	١,٤٩	٤٩,٥٧	١٠
١٠	لا احترم أبي عند معاملتي	٣٤٦	٩٠,١	١٨	٤,٧	٢٠	٥,٢	١٠٩٤	٢,٨٥	٩٤,٩٧	١
	المجموع المرجح للبعد =٧٩٠					المتوسط المرجح للبعدالاول =٢,٠٦			القوة النسبية للبعد=٦٨,٥٨٪		

وباستقراء معطيات الجدول السابق رقم (٥) والمتعلقة بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للاب يتضح أن: هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المجموع العام للتكرارات المرجحة والذى بلغ (٧٩٠) ، والمتوسط المرجح(٢,٠٦) ، والقوة النسبية للبعد والتى بلغت (٦٨,٥٨) .

ولقد جاءت هذه الاستجابات مرتبة وفق متوسطها النسبى وقوتها النسبية حيث أن ما يدل على وجود تلك الأساليب بدرجة كبيرة وفق متوسطها الموزون وقوتها النسبية والتى تم ترتيبها تنازليا وفق موافقة عينة الدراسة كالتالى :

وجاءت العبارة رقم (١٠) والتى مفادها " لا احترم أبى عند معاملتى معه " في الترتيب الأول وذلك بمتوسط مرجح (٢,٨٥) وبقوة نسبية (٩٤,٩٧٪). وفى هذا السياق جاءت دراسة سكوت وكريستين (ScottP.Sells,KristinWinokurEarly ٢٠١١) بعنوان الحد من المعارضة والاضطربات السلوكية لدى

المراهقين، على ان المراهقين يستخدمون سلوكيات متطرفة مثل عدم الأحترام ، الهروب ، والعنف ، والتغيب عن المدرسة [١] .

جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها " أذاكر دروسي لإرضاء أبي " في الترتيب الثاني وذلك بمتوسط مرجح (٢,٢٢) وبقوة نسبية (٧٣,٩٦٪) .

جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها " لا يتقبل أبي لأفكاري " في الترتيب الثالث وذلك بمتوسط مرجح (٢,٢١) وبقوة نسبية (٧٣,٧٠٪) وتعكس هذه النتيجة بدرجة كبيرة أهمية التعبير عن آرائهم وتكوينهم الفكرى ويريدون من الوالدين التعامل معهم على هذه الطريقة.

وجاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها " أتعامل مع أبي برغم قسوته علي" في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢,١٦) وبقوة نسبية (٧١,٨٨٪) .

وجاءت العبارة رقم (٤) والتى مفادها " اخاصم أبي عند حدوث مشكلة معه " وفي الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢,١٣) وبقوة نسبية (٧٠,٩٢٪) .

وجاءت العبارة رقم (١) التى مفادها " أرفع صوتي على أبي عند حدوث مشكلة " في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢,٠٩) وبقوة نسبية (٦٩,٧٠٪) .

وجاءت العبارة رقم (٨) التى مفادها " أسئ معاملة أبي بردود أفعالي بشكل غير لائق " في الترتيب السابع بمتوسط مرجح (١,٩٨) وبقوة نسبية (٦٦,١٥٪).

وجاءت العبارة رقم (٧) التى مفادها " اتجاهل وجود أبي ولا اعطيه اى اهتمام" في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح (١,٧٧) وبقوة نسبية (٥٨,٨٥٪) .

وجاءت العبارة التى مفادها " أهدد أبي بترك المنزل عند حدوث مشكلة معه" في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح (١,٦٨) وبقوة نسبية(٥٦,٠٨٪) .

وجاءت العبارة رقم (٩) التى مفادها " اقوم بسب أبي لفظيا " في الترتيب العاشر بمتوسط مرجح (١,٤٩) وبقوة نسبية (٤٩,٥٧٪) .

ومن خلال النتائج السابقة تتنفق دراسة غريفورى روت ، ليلى أندرسون (٢٠١١) أن السلوكيات التي يتم استخدامها من قبل المراهقين ما هي إلا لفت النظر ، والمراهقين يلجئون إلى العنف من أجل إبعاد والديهم من

١- Scott P. Sells, Kristin Winokur Early: Reducing Adolescent Oppositional and Conduct Disorders: An Experimental Design Using the Parenting with Love and Limits® Model , Professional Issues in Criminal Justice Vol 6(3 & 4),pp16, 2011.

السيطرة على حياتهم ، حيث توصى هذه الدراسة باستخدام نموذج لدعم الأسر التي يكون فيها مراهق يقوم بالعنف ضد الوالدين ، مع منع العنف المنزلي ، وتقديم الدعم لجميع المجتمعات لمنع أشكال العنف التي هي جزء من دورة الأجيال[1].

ثانيا : النتائج الخاصة بالاسباب التى أدت الى اساليب معاملة غير السوية من المراهقين للاب:-

جدول رقم (٦) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من المراهقين فيما يتعلق بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للاب:- ن= ٣٨٤

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أبي يهمل في رعايتي ماديا	٢٨	٧,٣	٣٣	٨,٦	٣٢٣	٨٤,١	٤٧٣	١,٢٣	٤١,٠٦	١٠
٢	زيادة عدد افراد الاسرة فى المسكن	٤١	١٠,٧	٦٣	١٦,٤	٢٨٠	٧٢,٩	٥٢٩	١,٣٨	٤٥,٩٢	٩
٣	تفضيل أبي لأخوتي أكثر مني	٥٥	١٤,٣	٢١١	٥٤,٩	١١٨	٣٠,٧	٧٠٥	١,٨٤	٦١,٢٠	٧
٤	سعادة أبي لا تهمني	٦٢	١٦,١	٨٩	٢٣,٢	٢٣٣	٦٠,٧	٥٩٧	١,٥٥	٥١,٨٢	٨
٥	لا افضل قضاء وقت فراغى فالمنزل	٢٢٩	٥٩,٦	١٤٩	٣٨,٨	٦	١,٦	٩٩١	٢,٥٨	٨٦,٠٢	١
٦	أبي لا يحب أن يكون لدي أصدقاء	٧١	١٨,٥	٢٩٥	٧٦,٨	١٨	٤,٧	٨٢١	٢,١٤	٧١,٢٧	٦
٧	اعترض مع أبي على اى تصرف يسئ لي	١٥٣	٣٩,٣	٢٢٠	٥٧,٣	١١	٢,٩	٩١٠	٢,٣٧	٧٨,٩٩	٢
٨	لا أتفق مع أبي بالتواجد	١٢٠	٣١,٣	٢٥٥	٦٦,٤	٩	٢,٣	٨٧٩	٢,٢٩	٧٦,٣٠	٣

(1)Gregory Routt & Lily Anderson : Adolescent Violence to Wards Parents , Journal of Aggression , Maltreatment& Trauma,20:1, 1-19
http://dx.doi.org/10.1080/10926771.2011.537595.

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
٩	لا أحل بمكان أبي أثناء أنشغاله	١٢٣	٣٢,٠	٢٣٠	٥٩,٩	٣١	٨,١	٨٦٠	٢,٢٤	٧٤,٦٥	٤
١٠	أعاند أبي دائما	٩٣	٢٤,٢	٢٦١	٦٨,٠	٣٠	٧,٨	٨٣١	٢,١٦	٧٢,١٤	٥
المجموع المرجح للبعد = ٧٥٩,٦					المتوسط المرجح للبعد= ١,٩٧٨				القوة النسبية للبعد= ٦٥,٩٣٧		

وباستقراء معطيات الجدول السابق رقم (٦) والذى يوضح استجابات الطلاب حول الاسباب التى أدت الى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين مع الأب يلاحظ أن هذه الاستجابات تتوزع إحصائيا وفق المجموع الوزني للبعد (٧٥٩,٦) ، بمتوسط المرجح للبعد (١,٩٧٨) ، وقوة نسبية بلغت (٦٥,٩٣٧) وهذة الاستجابات تعبر عن الاسباب التى أدت المراهقين فى التعامل بالاساليب غير السوية مما يدل على أهمية الاهتمام بتوفير الدورات التدريبية والتى تمكن الوالدين من تحسين اساليب تعاملهم مع هذه الفئة.

وجاءت هذه الاستجابات مرتبة طبقا للمتوسط المرجح والقوة النسبية والتى تم ترتيبها تنازليا وفق موافقة عينة الدراسة كالتالى :

وجاءت العبارة رقم (٥) التى مفادها " لا افضل قضاء وقت فراغى فى المنزل " في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٢,٥٨) وبقوة نسبية (٨٦,٠٢٪) .

وجاءت العبارة رقم (٧) التى مفادها " اعترض مع أبي على اى تصرف يسئ لى " فى الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢,٣٧) وبقوة نسبية (٧٨,٩٩٪) .

جاءت العبارة رقم (٨) التى مفادها " لا أتفق مع أبي بالتواجد في المناسبات الاجتماعية " في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٢,٢٩) وبقوة نسبية (٧٦,٣٠٪) .

وجاءت العبارة رقم (٩) التى مفادها " لا أحل بمكان أبي أثناء أنشغاله " في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢,٢٤) وبقوة نسبية (٧٤,٦٥٪) .

جاءت العبارة رقم (١٠) التى مفادها " أعاند أبي دائما " في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢,١٦) وبقوة نسبية (٧٢,١٤٪) .

وجاءت العبارة رقم (٦) التى مفادها " أبي لا يحب أن يكون لدي أصدقاء " في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢,١٤) وبقوة نسبية (٧١,٢٧٪) .

وجاءت العبارة رقم (٣) التى مفادها " تفضيل أبي لأخوتي أكثر مني " في الترتيب السابع بمتوسط مرجح (١,٨٤) وبقوة نسبية (٦١,٢٠٪) .

وجاءت العبارة رقم (٤) التى مفادها " سعادة أبي لا تهمني " في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح (١,٥٥) وبقوة نسبية (٥١,٨٢ ٪) .

وجاءت العبارة رقم (٢) التى مفادها " زيادة عدد افراد الاسرة فى المسكن " في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح (١,٣٨) وبقوة نسبية(٤٥,٩٢٪) .

وجاءت العبارة رقم (١) التى مفادها " أبي يهمل في رعايتي ماديا" في الترتيب العاشر بمتوسط مرجح (١,٢٣) وبقوة نسبية (٤١,٠٦٪) .

ثالثا: النتائج الخاصة بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للام :-

جدول رقم (٧) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من المراهقين فيما يتعلق بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للام :- ن= ٣٨٤

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أرفع صوتي على أمي عند حدوث مشكلة	٢٩٢	٧٦,٠	٨٦	٢٢,٤	٦	١,٦	١٠٥٤	٢,٧٤	٩١,٤٩	٢
٢	أهدد أمي بترك المنزل عند حدوث مشكلة	٦٠	١٥,٦	٢٠٤	٥٣,١	١٢٠	٣١,٣	٧٠٨	١,٨٤	٦١,٤٦	١٠
٣	أذاكر دروسي لإرضاء أمي	٦١	١٥,٩	١٣٤	٣٤,٩	١٨٩	٤٩,٢	٨٩٦	٢,٣٣	٧٧,٧٨	٣

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
٤	اخاصم أمي عند حدوث المشاكل معها	١٠٣	٢٦,٨	٢٤٢	٦٣,٠	٣٩	١٠,٢	٨٣٢	٢,١٧	٧٢,٢٢	٥
٥	أتعامل مع أمي برغم قسوتها علي	١٠٠	٢٦,٠	١٢٣	٣٢,٠	١٦١	٤١,٩	٨٢٩	٢,١٦	٧١,٩٦	٦
٦	لا تتقبل أمي لأفكاري	١٠١	٢٦,٣	٢٧٨	٧٢,٤	٥	١,٣	٨٦٤	٢,٢٥	٧٥,٠٠	٤
٧	اتجاهل وجود أمي ولا اعطيها اى اهتمام	٧٤	١٩,٣	٢٦٠	٦٧,٧	٥٠	١٣,٠	٧٩٢	٢,٠٦	٦٨,٧٥	٨
٨	أسئ معاملة أمي بردود أفعالي بشكل غير	٤١	١٠,٧	٣١٣	٨١,٥	٣٠	٧,٨	٧٧٩	٢,٠٣	٦٧,٦٢	٩
٩	اقوم بسب أمي لفظيا	٥٩	١٥,٤	٢٩٤	٧٦,٦	٣١	٨,١	٧٩٦	٢,٠٧	٦٩,١٠	٧
١٠	لا احترم أمي عند معاملتي معها	٣٨٤	٨٧,٥	٣٩	١٠,٢	٩	٢,٣	١٠٩٥	٢,٨٥	٩٥,٠٥	١
المجموع المرجح للبعد = ٨٦٤ ,٥				المتوسط المرجح للبعد= ٢,٢٥				القوة النسبية للبعد=٧٥,٠٤			

وباستقراء معطيات الجدول السابق رقم (٧) والمتعلقة بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للام يتضح أن:

هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المجموع العام للتكرارات المرجحة والذى بلغ (٨٦٤ ,٥) ، والمتوسط المرجح (٢,٢٥) ، والقوة النسبية للبعد والتى بلغت (٧٥,٠٤) .

جاءت العبارة رقم(١٠)التى مفادها " لا احترم أمى عند معاملتى معها " في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٢,٨٥) وبقوة نسبية (٩٥,٠٥٪).

جاءت العبارة رقم (١) التى مفادها " أرفع صوتي على أمي عند حدوث مشكلة " في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢,٧٤) وبقوة نسبية (٩١,٤٩٪) .

جاءت العبارة رقم(٣) والتى مفادها " أذاكر دروسي لإرضاء أمي " في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٢,٣٣) وبقوة نسبية (٧٧,٧٨٪) .

جاءت العبارة رقم (٦) التى مفادها " لا تتقبل أمي لأفكاري " في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢,٢٥) وبقوة نسبية (٧٥,٠٠٪) .

جاءت العبارة رقم (٤) التى مفادها" اخاصم أمي عند حدوث مشكلة معه " في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢,١٧) وبقوة نسبية (٧٢,٢٢٪) .

جاءت العبارة رقم (٥) التى مفادها " أتعامل مع أمي برغم قسوتها علي " في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢,١٦) وبقوة نسبية (٧١,٩٦٪) .

جاءت العبارة رقم (٩) التى مفادها " اقوم بسب أمي لفظيا " في الترتيب السابع بمتوسط مرجح (٢,٠٧) وبقوة نسبية (٦٩,١٠٪) .

جاءت العبارة رقم (٧) التى مفادها " اتجاهل وجود أمي ولا اعطيه اى اهتمام" في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح (٢,٠٦) وبقوة نسبية (٦٨,٧٥٪) .

جاءت العبارة رقم (٨) التى مفادها " أسئ معاملة أمي بردود أفعالي بشكل غير لائق " في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح (٢,٠٣) وبقوة نسبية(٦٧,٦٢٪) .

جاءت العبارة رقم (٢) التى مفادها" أهدد أمي بترك المنزل عند حدوث مشكلة معه " في الترتيب العاشر بمتوسط مرجح (١,٨٤) وبقوة نسبية (٦١,٤٦٪).

رابعا: النتائج الخاصة بالاسباب التى أدت الى اساليب معاملة غير السوية من المراهقين للام:-

جدول رقم (٨) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة من المراهقين فيما يتعلق بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين للام:- ن= ٣٨٤

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أمي تهمل في رعايتي ماديا	١٩	٤,٩	٢٤	٦,٣	١٤١	٨٨,٨	٤٤٦	١,١٦	٣٨,٧٢	١٠
٢	زيادة عدد افراد الاسرة فى المسكن	٣٣	٨,٦	٧٣	١٩,٠	٢٧٨	٧٢,٤	٥٢٣	١,٣٦	٤٥,٤٠	٨
٣	تفضيل أمي لأخوتي أكثر مني	٤٨	١٢,٥	١٦١	٤٥,٦	١٧٥	٤٥,٦	٦٤١	١,٦٧	٥٥,٦٤	٧
٤	سعادة أمي لا تهمني	٢٦	٦,٨	٢٩	٧,٦	٣٢٩	٨٥,٧	٤٦٥	١,٢١	٤٠,٣٦	٩
٥	لا افضل قضاء وقت فراغى فى المنزل	٢٣٥	٦١,٢	١٤٩	٣٨,٨	-	-	١٠٠٣	٢,٦١	٨٧,٠٧	١
٦	أمي لا تحب أن يكون لدي أصدقاء	٦٤	١٦,٧	٢٩٥	٧٦,٨	٢٥	٦,٥	٨٠٧	٢,١٠	٧٠,٠٥	٦

م	الاسلوب	نعم		احيانا		لا		مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية٪	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
٧	اعترض مع أمي على اى تصرف يسئ لى	١٧٢	٤٤,٨	٢٠٤	٥٣,١	٨	٢,١	٩٣٢	٢,٤٣	٨٠,٩٠	٢
٨	لا أتفق مع أمي بالتواجد في المناسبات	١٥٢	٣٩,٦	٢٠٤	٥٣,١	٢٨	٧,٣	٨٩٢	٢,٣٢	٧٧,٤٣	٣
٩	لا أحل بمكان أمي أثناء أنشغالها	١٤١	٣٦,٧	١٩٨	٥١,٦	٤٥	١١,٧	٨٦٤	٢,٢٥	٧٥,٠٠	٤
١٠	أعاند أمي دائما	١٠٤	٢٧,١	٢٤٢	٦٣,٠	٣٨	٩,٩	٨٣٤	٢,١٧	٧٢,٤٠	٥
المجموع المرجح للبعد = ٧٤٠,٧				المتوسط المرجح للبعد = ١,٩٢					القوة النسبية للبعد=٦٤,٢٩		

وباستقراء معطيات الجدول السابق رقم (٨) والمتعلقة بالاسباب التى أدت الى اساليب معاملة غير السوية من المراهقين مع الأم يتضح أن:

هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائيا وفق المجموع العام للتكرارات المرجحة والذى بلغ (٧٤٠,٧) ، بمتوسط (١,٩٢) ، وبقوة نسبية بلغت(٦٤,٢٩).

وجاءت العبارة رقم (٥) التى مفادها " لا افضل قضاء وقت فراغى فى المنزل " في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٢,٦١) وبقوة نسبية (٨٧,٠٧٪).

جاءت العبارة رقم (٧) التى مفادها " اعترض مع أمي على اى تصرف يسئ لى " في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢,٤٣) وبقوة نسبية (٨٠,٩٠٪) .

جاءت العبارة رقم (٨) التى مفادها " لا أتفق مع أمي بالتواجد في المناسبات الاجتماعية " في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٢,٣٢) وبقوة نسبية (٧٧,٤٣٪) .

جاءت العبارة رقم (٩) التى مفادها " لا أحل بمكان أمي أثناء أنشغالها " في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢,٢٥) وبقوة نسبية (٧٥,٠٠٪) .

جاءت العبارة رقم (١٠) التى مفادها " أعاند أمي دائما " في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢,١٧) وبقوة نسبية (٧٢,٤٠٪) .

جاءت العبارة رقم (٦) التى مفادها" أمي لا تحب أن يكون لدي أصدقاء " في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢,١٠) وبقوة نسبية (٧٠,٠٥٪) .

جاءت العبارة رقم (٣) التى مفادها" تفضيل أمي لأخوتي أكثر مني " وفي الترتيب السابع بمتوسط مرجح (١,٦٧) وبقوة نسبية (٥٥,٦٤٪) .

جاءت العبارة رقم (٢) التى مفادها " زيادة عدد افراد الاسرة فى المسكن " في الترتيب الثامن بمتوسط مرجح (١,٣٦) وبقوة نسبية (٤٥,٤٠٪) .

جاءت العبارة رقم (٤) التى مفادها " سعادة أمي لا تهمني " في الترتيب التاسع بمتوسط مرجح (١,٢١) وبقوة نسبية(٤٠,٣٦٪) .

جاءت العبارة رقم (١) التى مفادها " أمي تهمل في رعايتي ماديا " في الترتيب العاشر بمتوسط مرجح (١,١٦) وبقوة نسبية (٣٨,٧٢٪) .

خامسا: النتائج الخاصة با التصور المقترح لمواجهة مثل هذه المشكلات ؟

جدول رقم (٩) ن = ٣٨٤

م	الاسلوب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	يجب الوالدين ان يدركوا ان جيلهم يختلف عن جيل الابناء	٢٠٥	٦٥,١٠٪	٧
٢	يجب على الوالدين احترام افكار وآراء الابناء	٢٣٠	٥٩,٨٩٪	٨
٣	يجب على الوالدين التعرف بأهمية ثقافة الاعتذار	٣٤٠	٨٨,٥٤٪	٦
٤	المعاملة الحسنة من الوالدين للابناء ومصحابتهم	٣٦٧	٩٥,٥٧٪	٥
٥	تقديم النصح والارشاد للابناء وعدم معاندتهم	٣٧٩	٩٨,٦٩٪	٣
٦	أهمية اشعار الابناء بالحب والحنان ووجود حوار فى الاسرة	٣٨٢	٩٩,٤٧٪	١
٧	حسن تربية الابناء منذ الصغر والاهتمام بهم	٣٧٧	٩٨,١٧٪	٤
٨	عدم التشدد فى محاسبة الابناء على كل فعل وإلقاء اللوم عليهم	٣٨٠	٩٨,٩٥٪	٢

وباستقراء معطيات الجدول السابق رقم (٩) والمتعلقة بالتصور المقترح لمواجهة مثل هذه المشكلات يتضح أن:

جاءت العبارة رقم (٦) التى مفادها "أهمية اشعار الابناء بالحب والحنان ووجود حوار فى الاسرة " بتكرار (٣٨٢) وبنسبة (٩٩,٤٧) .

جاءت العبارة رقم (٨) التى مفادها "عدم التشدد فى محاسبة الابناء على كل فعل وإلقاء اللوم عليهم " بتكرار (٣٨٠) وبنسبة (٩٨,٩٥).

جاءت العبارة رقم (٥) التى مفادها "تقديم النصح والارشاد للابناء وعدم معاندتهم" بتكرار (٣٧٩) وبنسبة (٩٨,٦٩).

جاءت العبارة رقم (٧) التى مفادها "حسن تربية الابناء منذ الصغر والاهتمام بهم" بتكرار (٣٧٧) وبنسبة (٩٨,١٧).

جاءت العبارة رقم (٤) التى مفادها "المعاملة الحسنة من الوالدين للابناء ومصاحبتهم" بتكرار (٣٦٧) وبنسبة (٩٥,٥٧).

جاءت العبارة رقم (٣) التى مفادها "يجب على الوالدين التعرف باهمية ثقافة الاعتذار" بتكرار (٣٤٠) وبنسبة (٨٨,٥٤).

جاءت العبارة رقم (١) التى مفادها "يجب على الوالدين ان يدركوا ان جيلهم يختلف عن جيل الابناء" بتكرار (٢٥٠) وبنسبة (٦٥,١٠).

جاءت العبارة رقم (٢) التى مفادها "يجب على الوالدين احترام افكار وآراء الابناء" بتكرار (٢٣٠) وبنسبة (٥٩,٨٩).

٢)التصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية لتعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

انطلاقا من الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة ، وما أظهرت من نتائج ومن تحليل الدراسات السابقة يمكن وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية لتعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

ويتضمن هذا التصور النقاط الرئيسية التالية :

(أ)الهدف من التصور المقترح.

(ب)المسلمات التى ينطلق منها التصور المقترح.

(ج)الاسس والركائز التى يستند عليها التصور المقترح.

(ه)عوامل نجاح التصور المقترح.

(و)أنســـــــاق التصور المقترح.

ويمكن توضيح العناصر التى يتضمنها التصور المقترح كالتالى :-

الهدف من التصور المقترح.

تحديد أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

تحديد الأسباب التى أدت الى أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

التوصل لدور مقترح للخدمة الاجتماعية فى تعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

المسلمات التى ينطلق منها التصور.

التاكيد على تماسك الاسرة فى المجتمع.

التاكيد على أهمية توفر جوى اسرى طبيعى للأبناء من أجل التعايش فية.

تأكيد دور الوالدين فى التربية من أجل اخراج شخص سوى الى المجتمع .

تاكيد دور الوالدين فى تربية الابناء تربية دينية سليمة .

اطلاع الوالدين على أساليب التربية الحديثة .

تعريف الطلاب بأهمية احترام الوالدين واتخاذهم قدوة .

توضيح السلوكيات السوية وغير السوية للطلاب عند التعامل مع الوالدين.

تعريف الطلاب بالالتزام باتباع السلوكيات السوية عند التعامل مع الوالدين.

تأكيد على أهمية العلاقة التفاعلية بين الابناء والوالدين مثلث العلاقة الاسرية (أب – أم _ أبن/ أبنة).

الاسس والركائز التى يستند عليها التصور .

نتائج البحوث والدراسات السابقة التى تناولت أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ودور الخدمة الاجتماعية خاصة .

القراءات والمعارف النظرية الخاصة بالموضوعات والمفاهيم المرتبطة بأساليب المعاملة غير السوية من المراهقين عامة ودور الخدمة الاجتماعية خاصة .

آراء الخبراء والمتخصصين الأكاديميين فى مجال التربية والسلوكيات عامة والخدمة الاجتماعية خاصة .

النتائج التى كشفت عنها الدراسة الحالية والتى أظهرت أهمية تعديل أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم .

الإطار النظرى الذى اعتمدت عليه الدراسة والذى شمل مجموعة من الدراسات والبحوث المرتبطة بالموضوع ، وذلك لتحديد أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ودور الخدمة الاجتماعية .

عوامل نجاح التصور المقترح .

ترى الباحثة ضرورة أن تتوافر مجموعة من العوامل التى تساهم فى نجاح التصور المقترح والتى تتضمن ما يلى:

-

عقد الندوات التى توضح تأثير أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

توفير دورات تدريبية لإكساب الوالدين والطلاب مهارات التعامل بسلوك سوى وتجنب السلوك غير السوى.

عقد مؤتمرات لمناقشة أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم ودور الخدمة الاجتماعية .

توفير المجلات والنشرات الثقافية التى تتيح المعلومات والخبرات حول أساليب المعاملة السوية من المراهقين لوالديهم.

عقد الاجتماعات مع المتخصصين بمجال التربية والسلوكيات والخدمة الاجتماعية بالمجتمع للتناقش حول تأثير أساليب المعاملة غير السوية من المراهقين لوالديهم.

أنساق التعامل.

أنساق الهدف.

طلاب المرحلة الثانوية بنين وبنات بإدارة بنى سويف التعلمية.

الاستراتيجيات المستخدمة فى التصور.

استراتيجية تغير السلوك. (ج) إستراتيجية المناقشة.

إستراتيجية حل المشكلة. (د) إستراتيجية الاتصال.

الادوار المهنية التى يستند عليها التصور.

- دوره كموجه. - كمنشط.
- دوره كمدعم. - كملاحظ.
- كمخطط. - كخبير.
- كمشرف - كمنفذ.
- كمنسق - كمشارك.
- دورة كوسيط. - كميسر.

فريق العمل.

الخبراء فى مجال التربية والسلوكيات فى داخل وخارج المدرسة.

الخبراء فى مجال الخدمة الاجتماعية فى داخل وخارج المدرسة.

ادارة مدارس الثانوية بإدارة بنى سويف التعلمية.

طلاب المرحلة الثانوية بتلك الادارة.

أولياء أمور الطلاب من نفس عينة طلاب المرحلة الثانوية.

التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

أ/ سمية شاكري
أستاذة مساعدة قسم "أ" كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة: محمد الأمين دباغين سطيف٢- الجزائر
soumayachakri@ymail.com

الملخص :

تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد حيث اهتم بالرفاهية الاجتماعية خلال الخمسينيات، لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم و التدريب، ثم في السبعينات إلى تخفيف حدة الفقر وتأمين حاجات الإنسان الأساسية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة و الذي احتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، أين اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام ١٩٩٢ على تعريف التنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية على أنها :"ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على شكل متساو، الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر و المستقبل". و من هنا عرف الاقتصاد الأخضر أنه الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان و تحقيق العدالة الاجتماعية و الحد من المخاطر البيئية و عدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة، محققا الترابط بين البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

فكيف يتم التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة؟ و تتفرع عن الإشكالية الرئيسة إشكالات فرعية أهمها:

-ما المقصود من الاقتصاد الأخضر و ما أساسه ؟

- ما هي أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة؟

- و ما هي الأساليب الداخلية للدولة لتحقيق الاقتصاد الأخضر؟

تستعرض هذه الورقة البحثية في البداية مفهوم الاقتصاد الأخضر ، أساسه القانوني، الاقتصادي و البيئي في المبحث الأول، ليتم بعدها عرض أهم أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال: الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، التغيير المناخي، الحياة الخضراء و المدينة الخضراء المستدامة و الوظائف الخضراء في المبحث الثاني. أما المبحث الثالث فقد عرض أهم أساليب الدولة في دعم تطبيق الاقتصاد الأخضر لاسيما منها الأساليب الوقائية، أسلوب العقود الاتفاقية، أسلوب الجباية البيئية و الأسلوب الجزائي سواء كان مدني و جنائي أو حتى إداري لتحقيق فعالية للاقتصاد الأخضر.

و تناولت الخاتمة أهم النتائج و التوصيات لتحقيق فعال للاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الأخضر، التنمية المستدامة، التمكين.

مقدمة:

أهملت المفاهيم الاقتصادية القديمة أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية مما أدى إلى تفاقم المخاطر البيئية، نتيجة لطغيان النموذج الاقتصادي المبني أساسا على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج الداخلي الإجمالي دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة، ندرة الموارد الطبيعية الأولية، التبعية الطاقية للاقتصاديات المتقدمة، فكان من الأهمية بمكان صياغة مفاهيم اقتصادية ناجعة مبنية على أساس الحفاظ على البيئة من أجل تصحيح الاختلالات البيئية و ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية عالمية وإقليمية ووطنية تدعم الاستدامة البيئية للانفجار الديمغرافي، و تعيد تنظيم السوق الطاقية العالمية، و تعتمد سياسات اقتصادية قوامها الاستقلال الطاقي، إذ تعددت السياسات الاقتصادية بين الدول بحسب توفر مصادر الطاقة على الصعيد الوطني؛ وعلى سبيل المثال ركزت فرنسا على الطاقة النووية كعماد لبناء سياساتها الاقتصادية واعتمدت الصين على الطاقات الأحفورية واستغلال السدود فيما اتجهت جهود ألمانيا نحو الابتكار لتعزيز الطاقات المتجددة.[١] و بالتالي تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الإقتصاد الأخضر: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وندرة الموارد الايكولوجية؛ ويرتكز على إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية".[٢]

وبتعبير أبسط، فإن الاقتصاد الأخضر هو "اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا. ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض

١- أبو القاسم زياني، الحسين شكراني،" الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسساتيا. من العالمية إلى الوطنية"، ص٦.

2 UNEP, 2011. *Green Economy Report. Towards a Green Economy. Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*. UNEP Edition, p.16.

انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية"[١] .

و عرفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "إن المقصود بالنمو الأخضر هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة."

جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر من خيبة الأمل من النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليا والأزمات العديدة المتزامنة (انهيارات الأسواق، الأزمات المالية والاقتصادية، ارتفاع أسعار الغذاء، ارتفاع نسبة البطالة، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغيير البيئي، الندرة المتنامية في الأراضي المنتجة.

وترى وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ونرى أنه يمكن أن يتيح خيارات لمقرري السياسات، وليس من المفروض أن يكون مجموعة من القواعد الجامدة. ونشدد على ضرورة أن يسهم الاقتصاد الأخضر في القضاء على الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين أحوال البشر وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، والحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض في أداء وظائفها على نحو سليم.

وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات. وتتيح هذه الاستثمارات، العمومية منها والخاصة، الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة. وسوف تفضي عملية إعادة رسم الملامح هذه إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف

١- عايد راضي خنفر ، المرجع السابق،ص ٥٦

الخضراء اللائقة، وانخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.[١]

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الاقتصاد الأخضر و الذي يعتبر نموذجا جديدا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسا على المعرفة للاقتصاديات البيئية الهادفة إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، ويحتوي على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، فضلا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، و استنزاف الموارد و التراجع البيئي.[٢]

و عليه يرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكّل الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة.[٣]

المطلب الأول : الأساس القانوني

لاشك أن مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢)، وجهود لجنة برانتلاند (١٩٨٣-١٩٨٧)، ومؤتمر ريو (١٩٩٢) تشكل الأساس الموضوعي لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر.

ربط مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية للعام ١٩٧٢ بين مفهومي الاقتصاد والإيكولوجية، وحاول التمهيد لبناء نموذج تنموي محافظ للبيئة وضامن للإنصاف الاجتماعي(Eco-developpement). إذ بادر المؤتمر إلى

١-الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بالي، إندونيسيا، ٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في النظام المتعدد الأطراف، UNEP/GCSS.XI/1. فقرة ٥ و ٦.

٢- عايد راضي خنفر،"الاقتصاد البيئي"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد ٣٩ ، يناير ٢٠١٤، ص ص (٥٣-٦٣)، ص ٥٤.

٣-رلى مجدلاني ، مفاهيم و مبادئ الاقتصاد الأخضر، الإطار المفاهيمي ، الجهود المبذولة و قصص النجاح، http://css.escwa.org.lb/sdpd/1390/1-RoulaMajdalani.pdf

إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام ١٩٧٢ من أجل "إيجاد حلول للمشاكل البيئية على المستويات: الدولية والاقليمية والوطنية، فانصب عمله على تقييم السياسات البيئية، وتطوير البرامج البيئية وتقوية مؤسسات التدبير السليم للبيئة"[١].

لجنة برانتلاند (Brundtland Commission) : كلفت الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) من أجل إنجاز تقرير شامل عن الوضع البيئي العالمي واقتراح التوصيات الملائمة. وخلال سنة ١٩٨٧ أصدرت اللجنة المذكورة تقريرها الذي أكّد على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية كأساس لتحديد مفهوم التنمية المستدامة.[٢]

وفي إطار مواجهة المشاكل البيئية اكتسبت هذه الأخيرة المزيد من الأهمية في إطار المناقشات العالمية سيما منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أي منذ أن أنشأت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" في سنة ١٩٨٢ "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (المعروفة باسم "لجنة برونتلاند") لتتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. وبعد خمس سنوات نشرت هذه اللجنة تقريرها المعنون: "مستقبلنا المشترك"، الذي عرّف "التنمية المستدامة" بوصفها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى".وقد أوضح التقرير الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية بما ذكره: "أنّ البيئة هي حيث نحيا؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعيا إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر، والاثنتان لا انفصام بينهما".

مؤتمر ريو دي جانير للبيئة والتنمية لسنة ١٩٩٢: إذ أدرج مفهوم التنمية المستدامة كأساس للسياسات الاقتصادية الدولية والاقليمية والوطنية، وانبثق عنه عمليا برنامج أجندة القرن ٢١ (Agenda 21) والاتفاقية الاطارية بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي.

---

١ URL: http://www.unep.org/french/About, accessed January 3, 2015.

٢ "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال المقبلة". أنظر تقرير لجنة برانتلاند:

٣WCED, 1987. *Our commun future*. Oxford: Oxford University Press, p.4.

كما تمّت أجرأة الانتقال[١] من الاتفاقية الاطارية إلى بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) الذي حدد تخفيض ثاني أوكسيد الكربون بنسبة ٢,٥ بالمائة للدول الصناعية مع اعتبار سنة ١٩٩٠ كأساس مرجعي، وتمّ استثناء الدول النامية من الالتزامات البيئية في هذا المجال[٢]، لكن ظهور بعض الدول النامية كقوة اقتصادية صاعدة (كالصين والهند والبرازيل) أدى بالدول الصناعية إلى مراجعة مواقفها السابقة. وأدى فشل المفاوضات بشأن تطبيق بروتوكول كيوتو إلى تباين المصالح حول نظام المحاصصة بخصوص تخفيض الانبعاثات، والتنصل من الرقابة المفروضة على حجم الانبعاثات (مؤتمر مراكش، ٢٠٠١)[٣]

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٢٣٦/٦٤ الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أن تنظم في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لمدة ٣ أيام، وأصبح هذا المؤتمر يعرف بـ ''ريو+٢٠'' في إشارة إلى الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢.

وقد تضمنت الفقرة ٢٢ من القرار دعوة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، لتقديم "أفكار ومقترحات تعكس التجارب والعبر التي تعلموها مساهمة منهم في عمليات التحضير. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستعد للإسهام بالفوائد التي جناها من تجربته المتعلقة بموضوعي المؤتمر، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة.

المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهنسبورغ ٢٠٠٢): أدمج المؤتمر أهمية مفهوم التنمية المستدامة في صياغة السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرار (Making decision) البيئي وتطبيقه على جميع المستويات.

---

١ دامت المفاوضات بين الدول من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧.

٢ Peter, Dauvergne. 2005. *Handbook of global Environmental Politics*. (UK. Edward Elgar Publishing Limited), pp. 46-48. & Pierre Berthaud, Denise Cavard et Patrick Criqui. 2006. Economie politique internationale de l'environnement global : Kyoto est-il condamné ?. In La question politique en économie internationale (Pierre Berthaud, Gérard Kebadjian), Paris, La Découverte, p.215.

٣ Annie Vallée. 2011. *Economie de l'environnement*. Paris. Seuil, pp.240-241.

ومن أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أقرّ المؤتمر بالحاجة إلى مؤسّسات متعدّدة الأطراف تعمل بفاعلية وتستند إلى الأسس الديمقراطية في التدبير[١].

في عام ٢٠٠٩ أعلنت بلدان شتى عن خطوات محددة على صعيد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الاستثمارات الخضراء في المجموعات الاقتصادية المصغرة والإنفاق المنتظم من الميزانية مع وضع سياسات وطنية لتفعيل الانتقال.

أحدث مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ مؤتمر الصندوق الأخضر للتغيرات المناخية (Green Climate Fund) كأداة عملية تهدف إلى تمويل المشاريع والبرامج البيئية، وتعزيز السياسات والأنشطة الهادفة إلى التخفيف من التغيرات المناخية في الدول النامية[٢].

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو +٢٠ (٢٠١٢): تبنّى التقرير الختامي للمؤتمر (المستقبل الذي نريد) مفاهيم أكثر دقة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة عملية لتقييم خيارات صانعي القرار. وشدّد التقرير على مساهمة الاقتصاد الأخضر في الحدّ من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الناس وخلق فرص الشغل وتوفير العمل الكريم للجميع مع الحرص على استدامة النظم الايكولوجية[٣].

أكد مؤتمر قمة الأرض الذي أنعقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية للفترة من 20 إلى 22 حزيران ٢٠١٢ بمشاركة قادة أكثر من 193 دولة أو من يمثلهم ,أهمية الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، حيث جاء في الفقرة (56) من بيان القمة الختامي : أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

---

١ United Nations: *Report of the World Summit on Sustainable Development Johannesburg, South Africa, 26 August–4 September 2002* URL: http://www.un.org/jsummit/html/documents/summit_docs/131302_wssd_report_reissued.pdf, accessed January 3, 2015.

٢ United Nations. *Report of the Conference of the Parties on its fifteenth session*, held in Copenhagen from 7 to 19 December 2009, URL: http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf, accessed January 3, 2015.

٣General Assembly, RES 66/288. The future we want URL: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E, accessed January 3, 2015.

والقضاء على الفقر هو من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة , وينبغي للاقتصاد الأخضر أن يسهم في القضاء على الفقر , وفي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد , وتعزيز الإدماج الاقتصادي , وتحسين رفاه الإنسان , وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع

في حين نصت الفقرة ٥٧ على :" ونؤكد ضرورة أن تسترشد سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بمبادئ ريو كا فة وبجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وأن يتم وضعها وفقا لهذه المبادئ، وأن تسهم تلك السياسات في تحقيق ما يتصل بهذا الموضوع من أهداف إنمائية متفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية."

وجاء في التوصية : (58) أن يراعى في سياسات الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر ,أن تكون متسقة مع القانون الدولي , وأن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية . وأن تكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات مع قيام الحكومات بدور قيادي ومشاركة جميع الأطرافط المعنية .بما في ذلك المجتمع المدني ,وأن تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر:

الأزمة المالية: تعرف الأزمة المالية أنها الانخفاض المفاجيء في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، و الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية، مثل الآلات و المعدات أو الأبنية و إما أصول مالية، و هي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية ، و هذه تسمى مشتقات مالية، و منها العقود المستقبلية.[١]

اجتاحت العالم أزمة مالية عام ٢٠٠٧ و أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما انعكست الآثار المترتبة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في

١-مفتاح صالح، المرجع السابق، ص ٢

مختلف أنحاء العالم. إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.[١]

مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثامن ، ديسمبر٢٠١٠، ص ٣.

١-منيرة سلامي و منى مسغوني ، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، الطبعة الثانية : نمو المؤسسات ة الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ، المنعقد بجامعة ورقلة يومي ٢٢ و ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.،ص ص (١٨٣-٢٠٤)، ص ١٨٥.

و يمكن تلخيص آلية المالية الحالية فيمكن تلخيصها في الشكل التالي:

نقلا عن المرجع السابق، ص ٩.

الأزمة الغذائية: برز حالة الأزمة الغذائية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، التي شهدتا زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، الضعف الشديد للنموذج الزراعي و الغذائي الحالي. كما وصل عدد الجياع بالعالم إلى ٩٢٥ مليون جائع حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بعد أن كان ٨٥٠ مليون عام ٢٠٠٧. و سيرتفع هذا الرقم إلى ١,٢ مليار جائع في عام ٢٠١٧ حسب وزارة الزراعة الأمريكية. لكن في الواقع، إن الأزمة الغذائية الحالية هي بالفعل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نصف سكان العالم أي أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، و إن أسعار المواد الغذائية لم تتوقف عن الصعود أبدا. فقد كان هناك ارتفاع بنسبة ١٢٪ من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ و ٢٤٪ سنة ٢٠٠٧ حسب مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الفاو. أما الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فتنحو نفس الاتجاه حيث زادت الأسعار بنسبة ٨٣٪ في السنوات الثلاث الماضية. خضعت الحبوب والمواد الأساسية الأخرى، التي تستهلكها شرائح واسعة من السكان خاصة في بلدان الجنوب (القمح والصوجا والزيوت النباتية والأرز...)، لأكبر الزيادات. فإرتفع ثمن القمح بنسبة١٣٠٪ و الصوجا ب٨٧٪ و الأرز ب٧٤٪ و الذرة ب٣١٪. و رغم التقديرات الجيدة حول منتوج الحبوب،تتوقع منظمة الفاو بقاء أسعار الحبوب مرتفعة في السنوات المقبلة. و نتيجة لذلك ستظل البلدان الفقيرة تعاني من آثار الأزمة الغذائية.

لا يكمن المشكل اليوم في نقص الغذاء و لكن في العجز عن الوصول إليه. في الواقع، تضاعف إنتاج الحبوب ثلاث مرات منذ ١٩٦٠ في حين أن عدد السكان على الصعيد العالمي قد تضاعف مرتين فقط. لم يشهد التاريخ هذا القدر الكبير من المواد الغذائية كما الحال اليوم في ٢٠٠٨. ولكن الزيادة في أسعار المواد الغذائية جعلت ملايين الناس ببلدان الجنوب، الذين ينفقون ٥٠ إلى ٦٠ ٪ من دخلهم في شراء المواد الغذائية (قد تبلغ هذه النسبة ٨٠ ٪ في البلدان الأكثر فقرا)، عاجزين عن الوصول إليها.

هناك سببان للأزمة الغذائية قصيرا الأمد يجب تسليط الضوء عليهما: الزيادة في أسعار النفط و تزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام. كلا العاملين أخلا في النهاية بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشا للغاية.[١]

-أزمة المناخ :برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ، والتكيف والتخفيف من أثارها.

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابقة ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام ٢٠٠٨ وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية. كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في أطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

يتسبب تغير المناخ في تفاقم التحديات الماثلة أمام التنمية و النمو و يتسبب في إلحاق الضرر بالفعل بالبلدان النامية عن طريق طرح تهديدات إضافية و صعوبة الإفلات من الفقر. و رغم أن الدول النامية لم تطلق سوى ثلث الانبعاثات المسببة للإحتباس الحراري إلا أن الانبعاثات الغازية في تنامي مستمر ، فأزمة المناخ هي خطر وشيك يهدد التنمية[٢]

١- إسثير فيفاس،"الأزمة الغذائية : الأسباب ، النتائج و البدائل"،المناضلة، الجمعة ١٩ مارس ٢٠١٠ ، ص ٣.

٢- Kirk Hamilton and Marianne Fay, " Changing Climate for Development", Climate Change Stimulating a Green Recovery, Finance & Development A QUARTERLY PUBLICATION OF THE INTERNATIONAL MONETARY FUND , Volume 46 , N°4, December 2009 , PP(10-12)

تأثير التغيرات البيئية :[١]

يشكل التغير المناخي التحدي الأساسي الذي يواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، والتهديد الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول سنة ٢٠١٥، ومواجهة ذلك يتطلب تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية رئيسية مترابطة فيما بينها.

وقد أسهم النظام الاقتصادي السائد في القوة الدافعة التي اكتسبها مبدأ "الاقتصاد الأخضر"، كما أدى إلى زيادة الإحساس بالإرهاق من الأزمات العديدة المتزامنة وانهيار الأسواق التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية لسنة 2008، وفي نفس الوقت ظهور دلائل متزايدة على وجود نظام اقتصادي جديد؛ نظام لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية، والمفارقات الاجتماعية.

الطاقة الخضراء: تنقسم الطاقة من المنظور البيئي إلى طاقات ملوثة للبيئة و هي الطاقات الأحفورية، و طاقات صديقة للبيئة، و هي الطاقات المتجددة و يطلق عليها أيضا الطاقة البديلة و تعرف أنها تلك الطاقة المتواجدة باستمرار و غير قابلة للنفاذ لأنها تتجدد باستمرار و لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.[١]

١- صليحة عشي و حدة متلف، اعتماد الوظائف الخضراء في توظيف الشباب وتحقيق التنمية المستدامة، المرجع السابق،ص ص٦٤.

الرسم البياني ١

نحو عالم أخضر

حصة مصادر الطاقة التقليدية هي الأكبر في توليد معظم الطاقة الكهربائية في العالم، ولكن المصادر المتجددة تشكل حصة أكبر في الطاقة الإنتاجية الجديدة.

المصادر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومؤسسة Bloomberg New Energy Finance.
ملحوظة: مصادر الطاقة التقليدية الأساسية هي الفحم والنفط والغاز. ومصادر الطاقة المتجددة تشمل الرياح والطاقة الشمسية والمائية والنووية، وإن كانت الطاقة النووية غير مدرجة في الرسم البياني للطاقة الجديدة (الجانب الأيمن) لأنها كانت ثابتة في عام ٢٠٠٩.

حسب البعد الاقتصاد ي :تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، في السعي إلى خفض كبير و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك و الإنتاج، و الحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة .أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[٢].

أولا: الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، الوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد انتاجه بالأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب ومحاصيل زراعية مثل الذرة وقصب السكر او في صورة زيوت مثل زيت

١- شراقي باية خديجة، مساهمات الطاقات البديلة في الحفاظ على التوازن البيئي في الجزائر في الفترة من "١٩٩٦-٢٠١١"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي كلية العلوم االاقتصادية و العلوم جامعة الجزائر، ٢٠١٢،ص ١٢

٢- المرجع نفسه، ص ٤٨

فول الصويا وزيت النخيل وشحوم حيوانية، الى ايثانول كحولي او ديزل عضوي مما يعني امكانية استخدامها في الانارة وتسيير المركبات وادارة المولدات، وهذا حادث فعلا وعلى نطاق واسع في دول كثيرة ابرزها اميركا والبرازيل والمانيا والسويد وكندا والصين والهند.

من مزايا الوقود الحيوي رخص تكلفته وإمكانية انتاجه في أي وقت وفي أي بقعة من الأرض، بسبب توافر مواده الأولية وعدم تقيدها بأي عوامل جغرافية او طبيعية، وهي ميزة كبرى تفتقدها مصادر الطاقة الاخرى المتجددة .غير ان ميزة الوقود الحيوي الكبرى هي نظافة هذا المصدر وعدم اضراره بالبيئة او المناخ وبالتالي تعاظم الامال المعقودة عليه في تخليص العالم من جزء كبير من مشاكله البيئية كما يمكن ان يؤدي الابتكار التكنولوجي في تصنيع الوقود الحيوي الى حدوث انخفاض هائل في التكاليف حيث قد يدخل جيلا اخر من الوقود الحيوي المشتق من المواد الوسيطة السليلوزية ضمن الانتاج التجاري، مما يؤدي الى انخفاض المنافسة مع المحاصيل الزراعية وانخفاض الضغط على اسعار السلع الاساسية[١].

ثانيا :الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الواردة إلينا من الشمس من أهم أنواع الطاقات التي يمكن للإنسان استغلالها، فهي طاقة دائمة لا ينتج عن استخدامها غازات أو نواتج ضارة بالبيئة مقارنة بمصادر أخرى، و لا تترك مخلفات على درجة من الخطورة مثل النفايات المشعة التي تتخلف عن استعمال الطاقة النووية. تمكنت ألمانيا من إضاءة أكثر من 220 مدينة ألمانية بالمصباح الشمسي و المعروف محليا باسم" سمارت"، كما يوجد أطول شارع في العالم يضاء بالطاقة الكهروشمسية في مدينة شتوتجارت، كما يوجد في ألمانيا 2500 شركة تعمل في قطاع الطاقة الشمسية منها 39 شركة تعمل في تصنيع الخلايا الشمسية الفوتوفولطي.[٢]

١- موسى الفياض و عبير أبو رمان،"الوقود الحيوي الآفاق و المخاطر و الفرص"، المركز الوطني للبحث و الإرشاد الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠٩ ص ١.. http://www.iraqi-datepalms.net/Uploaded/file/BiofuelCoal.pdf،

٢- زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة و منظومة الأمن القومي لدولة الكويت و دول الخليج العربي، مركز البحوث و الدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت،2008 ، ص ٦٤.

الجدول رقم (07): أهداف الدول العربية لمشاركة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء حتى عام 2020.

	القدرات المركبة حتى جانفي 2009	أهداف نظم الطاقة المتجددة حتى عام 2015			أهداف نظم الطاقة المتجددة حتى عام 2020		
		قدرة مركبة مضافة		إجمالي القدرة المركبة نهاية عام 2015 (م.و)	قدرة مركبة مضافة		إجمالي القدرة المركبة نهاية عام 2020 (م.و)
	مزارع رياح (م.و)	مزارع رياح (م.و)	محطات شمسية حرارية(م.و)+		مزارع رياح (م.و)	محطات شمسية حرارية(م.و)+	
الأردن	2	300		302	300		602
الإمارات		100		100		500	600.00
تونس	20	35		55			55.00
الجزائر			100	100			100.00
السعودية		60		60			60.00
السودان				0			0.00
سورية				0			0.00
الكويت				0			0.00
مصر	375	3800	25	4200	3000		7200.00
المغرب	124	470	40	634			634.00
ليبيا		500	50	550	500	50	1100.00
اليمن		25		25			25.00
المجموع	521	5290	215	6026	3800	550	10376
النسبة من الإجمالي		%2.56	%0.10	%2.92	%1.60	%0.23	%4.38

المصدر: نقلا عن محمد مصطفى الخياط: الطاقة المتجددة في العالم العربي – الإمكانات و التحديات، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية ، العدد ١٧٦، ٢٠٠٩، ص ٢١٦.

تتمتع الدول العربية بتوافر معدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي، تضمن لها استخدام فعال مع التقنيات الشمسية المتوفرة حاليا، حيث ينتشر في بعض الدول العربية استخدام الطاقة الشمسية في التسخين المنزلي و تحلية المياه، كما هو الحال في سوريا و لبنان و الأردن ومصر.

ثالثا :طاقة الرياح

تعتبر طاقة الرياح أحد مظاهر الطاقة الشمسية، فالشمس ترفع درجة حرارة طبقات الفضاء والتي ليست على درجة حرارة واحدة في كل الأماكن و في الطبقات المختلفة الارتفاع، بل تتحكم في ذلك الزاوية التي تسقط بها الأشعة الشمسية على هذه الطبقة و ينتقل الهواء البارد ليحل محل الهواء الساخن، و كذلك يرتفع الهواء الساخن بدوره إلى الأعلى ليحل محله الهواء البارد، هذه التحركات هي التي تسبب الريح.

بلغ إجمالي القدرات المركبة من توربينات الرياح عالميا إلى ما يزيد عن128 ألف ميجاوات في نهاية عام2008، و ذلك بمتوسط زيادة سنوي مقداره % 28 للفترة من عام٢٠٠٠ حتى2005 ، و يعد هذا مؤشرا إيجابيا ينافس ثورة الاتصالات التي حدثت في العقدين الأخيرين، مما ساعد في خفض تكلفة الطاقة المنتجة من 40 سنت دولار/ك.و.س عام1980 إلى أقل من 5 سنت دولار/ك.و.س .يصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 45 دولة، و ينافس سعر الكهرباء المنتجة من الرياح سعر الكهرباء المنتجة من محطات القوى المعتمدة على الوقود الأحفوري، خاصة في الدول التي لا تقدم دعما لهذا الوقود، ويتوقع تغطية % 12 من احتياجات الكهرباء العالمية بواسطة توربينات الرياح بحلول عام٢٠٢٠.

رابعا :الطاقة الجوفية: الحرارة الجوفية هي الحرارة الطبيعية للأرض ناتجة عن وجود عناصر مشعة في باطن الأرض و المخزونة بين الصخور نتيجة الانتقال الحراري الطبيعي في المناطق البركانية و المناطق الغنية بأحواض الصخور البركانية، و هي طاقة دفينة داخل الأرض و تزداد كلما اتجهنا إلى أعماق الأرض.تمثل هذه الطاقة قدرة طاقوية تقدر ب 700 مليار طن ، و على الرغم من أن الطاقة الحرارية الجوفية لم تستغل إلى حد الآن بشكل جدي و على نطاق واسع، فإن هناك آمالا واسعة في أن يتم استغلالها بشكل عملي في السنوات القادمة.

و مع الوفرة الممتدة عبر الزمن للطاقة الحرارية الأرضية المتكاملة مع تطبيقات رخيصة مثل التدفئة و التبريد و وسائل توليد الكهرباء، يتم إنشاء أعداد متزايدة من المحطات حول العالم.

خامسا :الطاقة المائية: يغطي الماء نحو ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية .و يعود الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، حيث كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل مطاحن الحبوب و قطع الأخشاب و أعمال أخرى مختلفة.

إن إمكانية الحصول على طاقة من أمواج المحيطات و البحار و من جريان الأنهار و مساقط المياه و المد و الجزر، هو أمر قد شغل الإنسان لعصور عديدة. تستخدم مصادر الطاقة المائية حاليا في أكثر من ثلاثين بلدا في العالم، و يبلغ إنتاجها من الطاقة خمس الإنتاج العالمي من الطاقة الكهربائية، إذ تطورت

تقنية هذا المصدر من دواليب تقوم بتحويل كميات بسيطة من الماء إلى طاقة ميكانيكية؛ إلى مولدات تدور بسرعة كبيرة تنتج طاقة كهربائية بكفاءة عالية جدا.

تعتبر الطاقة الكهرومائية المصدر الوحيد من كل مصادر الطاقة المتجددة التي تستطيع أن توفر كميات كبيرة و مركزة من الكهرباء بأقل قدر من المشاكل و بأرخص الأسعار، فإذا استطاع العالم أن يستغل هذه الطاقة اقتصاديا لأمكن الاستغناء عن المشروعات الكهرباء التي تعمل بالوقود الأحفوري و الطاقة النووية.

مزايا الطاقات البديلة من الناحية البيئية:[١]

تتميز الطاقات النظيفة بكونها صديقة للبيئة فلا ينتج عنها غازات ملوثة للهواء مثل ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد النتريك أو الميثان و لا مخلفات ضارة كما هو الحال بالنسبة للطاقات التقليدية، و بالتالي فإن تأثيرها الضار بالبيئة طفيف.

استخدام الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح و غيرها يقلل من الاعتماد على الطاقات التقليدية و النووية التي تهدد التوازن البيئي.

كما تتميز بقلة أخطارها، لا تصاحبها الحاجة إلى التخلص من النفايات أو مشاكل الانبعاثات و لا تتمتع بأهمية كبيرة باعتبارها من الأهداف التي قد تتعرض لصراعات دولية كما هو الحال بالنسبة للطاقة النووية و تعتبر من الحلول الرئيسة للحد من التغيرات المناخية و ظاهرة الإحتباس الحراري التي يعرفها العالم الآن.يساهم الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة و النظيفة في مجال التطوير المستمر، و في ضمان الرخاء للأجيال القادمة.

١- شراقي باية خديجة، المرجع السابق، ص ٢٩.

الرسم البياني ٢

ارتفاع حصة المصادر المتجددة

أخذت الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة تنمو بسرعة منذ مطلع القرن الحالي، باستثناء مرحلة الهبوط القصيرة في أوج فترة الركود.

(مليار دولار)

المصدر: مؤسسة Bloomberg New Energy and Finance.
ملحوظة: مصادر الطاقة المتجددة تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي والكتلة الحيوية ولكنها لا تشمل الطاقة المائية.

الاستثمار الأخضر : الاستثمار investment هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. ويحسب حجم الاستثمار عادة بوساطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول ثابتة جديدة.

يكون الاستثمار الأخضر في المشاريع البيئية و التي يقصد بها تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة و التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو بالبيئة الخارجية إجمالا."[١]

و يعرف الاستثمار الأخضر أنه لاستثمار في الاقتصاد الذي يتسم بقلة الكربون و نجاعة الموارد، و هو وسيلة محددة لمواجهة هذا التحدي. وقد بدأت بعض البلدان في السير في هذا الاتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعتها ،و شكلت سنة ٢٠٠٨ التاريخ الذي شهد لأول مرة تجاوز استثمارات مصادر توليد الطاقة البديلة، التي بلغ حجمها ١٤٠ بليون دولار، الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري

١- زينب صالح الأشواح ، الأطراد و البيئة و مداولة البطالة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١١٢

وقدرها ١١٠ بليون دولار، وتمشيا مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات إبدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئيا وقليلة الكربون. والاستثمارات المتوقعة في قطاع الطاقة المتجددة وحدها سوف تفضي إلى إحداث ٢٠ مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدرا للعمالة أكبر بكثير من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري اليوم .

والاستثمار في التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الإيكولوجية يشكّل حلا اقتصاديا أخضر آخر. إذ تستأثر الانبعاثات ذات الصلة بإزالة الأحراج وتدني الغابات بنحو ٢٠ في المائة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الاحتباس الحراري. والزيادة في استثمارات الحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدني الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز الغطاء الغابي، المعروف باسم"REDD-plus") برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية)، هي سبل فعالة من حيث التكلفة للحدّ بسرعة من نمو نسب الانبعاثات.[١]

النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الوقد الحيوي. والنتيجه هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٣٠. وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من ٣٠,٦ جيجا طن في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠,٠ جيجا طن في عام ٢٠٥٠ ولذلك فإن الاستثمار في الاقتصاد المنخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرزها تغير المناخ، مع أن من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار

١- علي عبد الرحمان علي، الإقتصاد الأخضر، الإتحاد العربي للتنمية المستدامة و البيئة، أنظر: http://www.ausde.org/

السياسات العامة من أجل الحد من تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 450 جزءا من المليون أو أقل من ذلك.[١]

ولقد خصص البنك الأوربي للاستثمار مجموع القروض التي منحها للجزائر في سنة١٩٩٧ بـ : ٧٣٣ مليون أورو، مقابل ٨٦٩مليون أورو لتونس و٩٧٧ مليون أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(FADES)، فقد أكد ممثله أن هيئته تعير اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح ٥,١ مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات، وكذلك إيطاليا قد قدمت مساعدة تقدر بـ : ٧ملايين أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما اقترحت بلدان مانحة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد، جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث.[٢]

يستثمر الاقتصاد الأخضر برأس المال الطبيعي ومنها الحراجة، الزراعة، المياه العذبة، مصايد الأسماك وصناعة الغابات ومع مرور الوقت التي ينتج عنها تحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية، وتعمل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء[٣].

لا يوجد تعريف موحد للاستثمار الأخضر و يمكن أن يعرف بأنه الاستثمار اللازم للحد من انبعاثات غزات الاحتباس الحراري و الانبعاثات الملوثة للهواء.و يأخذ الاستثمار الأخضر عدة أشكال مختلفة هي :

الاستثمارات التي تجعل توليد الطاقة أقل تلويثا:

ينطوي الاستثمار الأخضر على التحول من إمدادات الطاقة من الوقود الأحفوري إلى بدائل اقل تلويثاإما كمصادر توليد الكهرباء أو كمصادر مباشرة للطاقة.

١-عايد راضي خنفر ، المرجع السابق، ص ٥٩

٢-بن قرينة محمد حمزة و فروحات حدة ، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر دراسة حالة مشروع "الجزائر البيضاء" بورقلة،مجلة الباحث، العدد٧، ٢٠١٠، ص ص (١٢٣-١٣٦)، ص ١٢٥.

٣- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي، الإقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية – العدد ٣٩ ، يناير ٢٠١٤، ص ص (٥٣-٦٣)،ص ٥٧.

الاستثمارات التي تقل استهلاك الطاقة: يتضمن الاستثمار الأخضر أيضا التكنولوجيا التي تقلل مقدار الطاقة اللازم لانتاج السلع و الخدمات و التي تحسن مستوى الطاقة و نقلها و توزيعها و تتوافر أيضا إمكانية لتحقيق مكاسب الكفاءة في مجال النقل باستخدام السيارات الكهربائية الهجينة الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود و التوسع في استخجام النقل العام.[١]

المطلب الثالث: التكنولوجيا الخضراء

يعد تطوير التكنولوجيا النظيفة وتوفرها من العوامل الحاسمة في النجاح في إقامة اقتصاد أخضر. وتنطوي التكنولوجيات العتيقة على خطر الأضرار بصحة البشر والبيئة. ويصدق هذا الأمر بالأخص على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. فالزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالبا إلى تلوث البيئة، ومخاطر صحية، وانبعاثات سمية، وتلف في الموارد. والتعرض مثلا لمبيدات الحشرات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية يشكل خطرا مهنيا كبيرا قد يتسبب في التسمم والموت. وينجم عن حالات التسمم بالمبيدات، التي يبلغ عددها سنويا ٣ ملايين إصابة، حالات وفاة يصل عددها إلى نحو ٠٠٠ ٢٢٠ حالة في العالم.[٢]

معنى التكنولوجيا الخضراء هي تطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري و تختلف أساليب تطبيق التكنولوجيا الخضراء في المجتمع:

ومن أهم المبادئ التي يمكن تطبيقها فى مجال تكنولوجيا المعلومات الخضراء الاتى

1. تطوير ورفع كفاءة البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام معدات مرشدة للطاقة وتطوير تكنولوجيات حديثة منخفضة استهلاك الطاقة

2. تطوير ورفع كفاءة منظومة التشغيل لنظم المعلومات والاتصالات من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة لخفض استهلاك الطاقة خلال عملية التشغيل وتشجيع كافة المبادرات التى تهدف الى ترشيد استهلاك الطاقة فى هذا القطاع

١-لوك إيرود وبنيديكت كليمنتس، "الإخضرار"، التمويل و التنمية، يونيو ٢٠١٢، ص ص (٣٤-٣٧)، ص ٣٦

٢ Eddleston, M., and others, "Pesticide poisoning in the developing world – a minimum pesticides list," *Lancet* 360 (2002), p. 1163.

.3دعم برامج البحث والتطوير فى مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء.

.4زيادة الوعي بين كافة شرائح مجتمع المعلومات والاتصالات بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة

.5تنفيذ مشروعات لإعادة الاستخدام للمخلفات الالكترونية.

. المباني الخضراء: البناء المستدام هو صديق البيئة ويتضمن أنشاء هياكل جديدة ، فضلا عن إعادة تصميم المباني القديمة. ويستند مفهوم المباني الخضراء على فكرة استخدام المواد القابلة للتجديد في البناء وكذلك الاستفادة من استراتيجيات الطاقة البديلة لجعل المبنى مريح لشاغليه. باستخدام الأساليب المختلفة التي تعتبر سلمية للبيئة،فأنها تترك بصمة أقل للكربون على المناظر الطبيعية وبالتالي تعزيز رفاهية للبيئة. تسعى عملية البناء المستدام لتحقيق أفضل استخدام لمواد البناء التي تكون بمتناول اليد، أو التي تكون متجددة في الطبيعة. وهذا يوفر مجموعة كبيرة من الموارد التي يمكن استدعاؤها عندما يبدأ العمل بمهمة أنشاء العمارة المستدامة. التصميم ممكن أن يدعو لاستخدام مواد يعاد تدويرها، مثل الخشب المقطوع أو المواد غير التقليدية مثل القناني الزجاجية أو إطارات السيارات القديمة

. المدينة المستدامة ، أو المدينة البيئية[١] : هي مدينة خططت مع الاخذ بنظر الاعتبار الأثر البيئي ، والتي يقطنها ناس غايتهم تقليل المدخلات اللازمة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية ، والنفايات الناتجة من الحرارة ، وتلوث الهواءCO_2 -- ، والميثان ، وتلوث المياه ودون أن يترك عبئا على الأجيال المقبلة.

بنيت ستراتيجيات المدينة المستدامة على أساس المبادئ الخمسة للتنمية.[٢]

١ـ www.qac.jo/Files/GreenHouseConcept.pdf

٢ـ تتمثل المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة في :
مبدأ الاحتراز : ان الافتقار إلى اليقين العلمي ينبغي أن لا يكون ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو تقليل الأضرار المحتملة
مبدأ التكامل : ان المتطلبات البيئية يجب أن تكون متكاملة في جميع مجالات صنع السياسة
.مبدأ الملوث يدفع : ان تكلفة التلوث يجب أن تتحملها تلك الجهات المسؤولة عن التسبب في ذلك.
مبدأ الإجراء الوقائي : إن الأنشطة التي من المفترض أن تلحق ضررا خطيرا لرأس المال الطبيعي أو العمراني لا ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع
مبدأ التشارك : إن شراكة الجمهور في صنع القرار يجب أن تكون على أوسع نطاق.

التصميم المستدام يستحضر التحديات البيئية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات في هذا العصر، فالمباني الجديدة يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة تسهم في تقليل الأثر البيئي، وفي نفس الوقت تقود إلى خفض التكاليف وعلى وجه الخصوص تكاليف التشغيل والصيانة (Running Costs)، كما أنها تسهم في توفير بيئة عمرانية آمنة ومريحة. وهكذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في القطاع العمراني لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة .

تتمثل خطة العمل لتنفيذ استراتيجية المدينة الخضراء في :[١]

Energyالطاقة ، .Waste Reduction

Urban Nature:الطبيعة الحضرية.

Transportation:النقل

Environmental Health :الصحة البيئية

Waterالمياه

الوظائف الخضراء: ويقصد "بالوظائف الخضراء": تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحمّلها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النُظم البيئية والتنوع البيولوجي.[٢]

وهكذا تعتبر "الوظائف الخضراء" حلا لمشكلة التغير المناخي والتدهور البيئي، لأنها تعمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستويات انبعاث الغازات الدفيئة، وتحسين البيئة الطبيعية

١-محمد علي الأنباري ، التحول نحو المدينة الخضراء، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١، www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

٢- صليحة عشي و حدة متلف، اعتماد الوظائف الخضراء في توظيف الشباب وتحقيق التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص ٣

من خلال استحداث وظائف لائقة للسكان. أي أن الهدف رقم ١ هو "الحد من الفقر" والهدف رقم ٧ هو "الاستدامة البيئية" ضمن أهداف الألفية الثالثة للتنمية، وهما هدفين متكاملين.[١]

أعطى تقرير عام ٢٠٠٨ المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، تعريفا عاما للوظيفة الخضراء على أنها أي وظيفة لائقة ٥٧ تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة .وهذه الوظائف، من الناحية العملية:

"١" تخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام؛

"٢" تحد من انبعاثات غازات الدفيئة؛

"٣" تقلل النفايات والتلوث؛

"٤" تحمي النظم الإيكولوجية وتسترجعها؛

"٥" تمكِن المنشآت والمجتمعات المحلية من التكيف مع تغير المناخ٩٠٠. ومن العناصر المهمة في هذا التعريف للوظائف الخضراء أن الوظائف يجب ألا تكون خضراء فحسب بل لائقة أيضا، أي وظائف منتِجة وتوفر مداخيل وحماية اجتماعية كافية وتحترم حقوق العمال وتمكِنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم. ويشمل هذا التعريف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة .والوظائف الخضراء هي العمل اللائق الذي يحد كثيرا من التأثيرات البيئية السلبية للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المنشآت والاقتصاديات المستدامة.[٢]

المبحث الثالث : أساليب الدولة في دعم تطبيق الاقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: الأساليب الوقائية.

التراخيص: يعرف الدكتور عمار بوضياف أسلوب الترخيص على أنه:" اشتراط الإدارة و طبقا لنصوص القانون أو التنظيم على الأفراد ترخيصا معينا إن هم أرادوا ممارسة حرية معينة أو القيام بعمل معين كما لو أراد

1- 1 ـ UNEP, ILO, IOE, ITUC, ''Green Jobs: Towards decent work in a sustainable, low-carbon world'', Report produced by World Wach Institute with technical assistance from Cornell University ILR Scool, Global Labor Institute, United Nations Environment, (September 2008), p. 17.

٢ـ مكتب العمل الدولي ، التقرير الخامس، التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء ، ص ٢٢.

الأفراد ممارسة حق التجمع أو إقامة مسيرة فمن حق الإدارة أن تفرض عليهم الحصول على رخصة قبل القيام بالنشاط و إلا كان عملهم مشوبا بعيب في المشروعية، كما تستطيع الإدارة أن تفرض على حامل السلاح استصدار رخصة لذلك أو أن تفرض على من أراد الدخول لمنطقة معينة الحصول على إذن من جهة محددة وعادة ما يكون ذلك في الحالات الاستثنائية ".

وفي مجال حماية البيئة ، فبعد ان نصت التشريعات البيئية على الحظر بالنسبة للأنشطة الخطيرة التي من شأنها تهديد النظام العام البيئي بشكل مباشر ـ السابق ذكرها ـ نص على الترخيص كأجراء وقائي لحماية البيئة بالنسبة للنشاطات الأقل تأثيرا بالنظام البيئي والتي لا يجوز ممارستها الأ بعد الحصول على أذن مسبق. كمنح ترخيص لغرض تداول كميات او أنواع معينة من النفايات الضارة بالبيئة او ازالتها او معالجتها او تخزينها. والترخيص كإجراء وقائي الحكمة من فرضه ،تتمثل بفسح المجال أمام سلطات الضبط الإداري المعنية لأتخاذ الاحتياطات اللازمة لتوقي الآثار السلبية للنشاط محل الترخيص.

ويعد الترخيص احد أهم الضمانات الوقائية لحماية البيئة ،لأن ليس لهيئات الضبط المختصة بحماية البيئة منح التراخيص الا بعد تحققها من توفر الشروط اللازمة والتي قد تتعلق بشخص المتقدم طبيعي او معنوي ومتى توفرت هذه الشروط يصدر الإذن بممارسة النشاط وفقا لمقتضيات حماية البيئة .والواقع ان الترخيص كإجراء وقائي يحتل أهمية كبيرة في نطاق حماية البيئة ، لأن ممارسة بعض الأنشطة التجارية او الصناعية او بعض الحريات كحرية الصيد كثيرا ما ينجم عنها إخلال بالنظام العام البيئي ،لذا فأن أهمية الترخيص تكون واضحة في وضع الضوابط التي تمارس في إطارها مثل هذه النشاطات والحريات دون الأضرار بالبيئة او تلوثه.[١]

يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، وفي التشريع الجزائري أمثلة آثيرة على نظام التراخيص تشمل : رخصة البناء وحماية البيئة. رخصة استغلال المؤسسات المصنفة[٢]

يجد الترخيص مبرره الأول في ضرورة الحفاظ على النظام العام البيئي، و ذلك بتمكين الإجارة من التدخل مقدما في كيفية القيام ببعض الأنشطة البيئية المضرة بالبيئة من خلال تمكين السلطات الإدارية من

١ـ اسماعيل البديري و حواء ابراهيم، الأساليب القانونية لحماية البيئة من التلوث، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية و السياسية ، السنة السادسة ، العدد الثاني،ص ص (٦٢ـ١٢٩)،ص ٨٠.

٢ـعمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، دور الدولة في دعم تطبيق نظام إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث،العدد ١١، ٢٠١٢، ص ص (١٥٧ـ١٦٤)، ص ١٦٠.

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية المجتمع من الخطر المترتب عن ممارستها في كل حالة تبعا للظروف من حيث المكان و الزمان و مراقبة سير النشاط المرخص به و فرض اشتراطات جديدة على استغلاله إذا استدعى الأمر ذلك.[١]

و تعتبر التراخيص نوع من الرقابة السابقة على البيئة.

نظام الحظر كثيرا ما ينص قانون حماية البيئة إلى حظر إتيان بعض التصرفات التي تشكل خطرا على البيئة وقد يكون هذا الحظر مطلقا وقد يكون نسبيا، أما الحظر المطلق فهو منع إتيان أفعال معنية لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا باتا لا استثناء فيه ولا ترخيص بشأنه يعني هذا الأجراء أن يحظر القانون وبشكل مطلق لا أستثناء فيه ولا ترخيص معه،ممارسة أفعال معينة نظرا لما لها من أثار ضارة بالبيئة.أما الحظر النسبي: يتجسد الحظر النسبي في منع القيام بأعمال معينة يمكن أن تلحق آثار ضارة بالبيئة في أي عنصر من عناصرها، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة، ووفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح لحماية البيئة .والذي يتجسد بمنع التشريعات البيئية القيام بأعمال او نشاطات معينة لما لها من خطر على البيئة ألا بعد الحصول على إذن او موافقة او ترخيص من هيئات الضبط الإداري البيئي او اتخاذ بعض الاحتياطات اللازمة وفقا للشروط وضوابط حماية البيئة

يتحدد المقصود بالحظر كوسيلة تلجأ أليها سلطات الضبط الإداري لحفظ النظام العام بالنهي عن اتخاذ إجراء معين أو ممارسة نشاط محدد لخطورته على النظام العام ،كنهي عن وقوف السيارات في مكان معين بسبب ازدحام المرور في ذلك المكان ،إلا ان ذلك لا يعني الحظر المطلق أو الشامل للنشاط محل الحظر، لأنه ليس لسلطة الضبط الإداري إلغاء الحريات التي كفلها القانون ،لذا لم يقر مجلس الدولة الفرنسي للإدارة قيامها بمنع المصورين المتجولين من ممارسة نشاطهم في الشوارع بشكل مطلق. وفي مجال حماية البيئة ، يعني هذا الإجراء ، إن يمنع القانون إتيان او ممارسة بعض التصرفات التي من شأنها أن تهدد البيئة وتؤدي الى الإضرار بها[٢]

نظام الحظر وسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة، تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها.[٣]

١-صلاح الدين دكداك،الترخيص الإداري و دوره في المحافظة على النظام العام البيئي،مجل الفقه و القانون ، العدد الثاني ، ديسنبر ٢٠١٢،ص ٤

٢-اسماعيل البديري و حواء ابراهيم، الأساليب القانونية لحماية البيئة من التلوث، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية و السياسية ، السنة السادسة ، العدد الثاني،ص ص (٦٢-١٢٩)،ص ٧٨

٣- عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص ١٦٠

نظام الإلـزام من الوسائل التي استخدمها القانون لحماية البيئة، هو إلزام الأشخاص بالقيام بأعمال معينة .و الإلزام بالقيام بعمل إيجابي يعادل حظر القيام بعمل سلبي، أي حظر الامتناع عن القيام ببعض الأعمال ، الإلزام هو أسلوب ضبط للوقاية من جميع الأضرار والأخطار التي يمكن أن تمس بالبيئة، وتكمن أهمية الأسلوب في كونه قواعد أمرة تأتي على شكل إجراء إيجابي تحقق الحماية القانونية للبيئة عندما يتم القيام بما تأمر به القاعدة القانونية.

الإلزام هو عكس الحظر، لأن هذا الأخير إجراء قانوني وإداري يتم من خلاله منع إتيان النشاط، في حين أن الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين،[١]

يقصد بالإلزام كأجراء قانوني أداري إلزام المشرع الإفراد بضرورة القيام ببعض الإعمال والتصرفات وهو إجراء ايجابي لا يتحقق هدفه إلا بإتيان التصرف الذي أوجبه القانون ،وعليه فإلالزام حسب هذا المعنى عكس الحظر لأنه إجراء سلبي يتمثل بمنع القانون بعض التصرفات. ويعد الإلزام الصورة الغالبة للإجراءات القانونية التي تستخدمها سلطات الضبط الإداري ،فهي في نطاق هذا الإجراء لا تحظر النشاط ولا تعلق ممارسته على ترخيص او إخطار سابق،بل تكتفي بمجرد تنظيم النشاط وبيان كيفية ممارسته. ولتحقيق متطلبات حماية البيئة تلجأ هيئات الضبط الإداري البيئي إلى هذا الإجراء الوقائي،بحسب الشروط المنصوص عليها في القوانين الخاصة بحماية البيئة. ويقصد به إلزام الإفراد والجهات الأخرى (طبيعية او معنوية) بالقيام بعمل معين- تصرف ايجابي – بهدف حماية البيئة ومنع التلوث إذا ما تقيدت بشروط هذا الإلزام. والأمثلة على الإلزام الوارد في التشريعات البيئية كثير نذكر منها ما نص عليه المشرع الفرنسي في قانون حماية الطبيعة حيث أشار الى إلزامية دراسة التأثير البيئي لتقييم ما لهذه المشاريع من تأثير على البيئة[٢]

يعد الإلزام ضرورة إتيان عملا ما ، قصد المحافظة على البيئة كالإلزام بضرورة التصريح أو الإصلاح أو إعادة الحال إلى ما كان عليه.[٣]

.نظام التقاريـــر :يسعى إلى فرض رقابة لاحقة على الأنشطة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة .

حيث ألزم مستعملي بعض المنشآت المصنفة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة بضرورة تقديم تقرير

١-عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص ١٦٠.

٢- اسماعيل البديري و حواء ابراهيم، المرجع السابق،ص ٨١.

٣- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩،ص ٨٠

سنوي عن الأنشطة الممارسة وانعكاساتها على المحيط البيئي نظام التقارير فهو أسلوب جديد استحدثه المشرع، يهدف إلى فرض رقابة لاحقة ومستمرة، لهذا فهو يعتبر أسلوبا مكملا لأسلوب الترخيص، آما أنه يقترب من الإلزام آونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية عن نشاطاته، ويرتب القانون على عدم القيام بهذا الإلزام جزاءات مختلفة[١]

نظام دراسة مدى التأثير : وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة،من أجل التوصل إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان."

والمقصود بذلك أن المشاريع تخضع مسبقا لتقييم لأثرها، ويلزم عرض المشروع التنموي مع وصف للحالة الأصلية للموقع على البيئة و على صحة الإنسان ، و على التراث الثقافي و عرض للتدابير التي تسمح من التخفيف و الإزالة و إذا أمكن التعويض . و اعتبر المشرع إجراء دراسات مدى التأثير وسيلة أساسية لحماية البيئة ، لكونها تهدف إلى معرفة و تقدير انعكاسات المباشرة و/أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي ، و كذا على إطار و نوعية معيشة السكان.[٢]

هذا و تجدر الإشارة أن هناك آليات أخرى كالإبلاغ و هو أن يسنح القانون للأفراد بالقيام بعمل أقل خطر و تلويث للبيئة دون شرط الترخيص و لكن مع شرط الإبلاغ على أي شك أو عمل سواء قبل أو بعد مرور مدة من الشروع في الأشغال فهو رقابة سابقة و لاحقة للنشاط أو العمل.كما يوجد أسلوب الترغيب و منح المزايا و الذي يكون من خلال إعطاء الأولويات في منح مشاريع أو امتيازات مادية أو معنوية أو تقليل و تخفيف الضرائب لكل من يقوم بمشاريع تحافظ على البيئة و يعمل على حمايتها بالإضافة إلى سلطة الجزاء الممنوحة للإدارة من أجل الحفاظ على البيئة و التي تأخذ العديد من الصور كالإنذار ، التوبيخ ، الغلق ، الغاء الرخص و غيرها.[٣]

المطلب الثاني:أسلوب العقود الاتفاقية.

نجد من بين الأساليب الإدارية في مجال حماية البيئة، مجموعة النشاطات الاتفاقية بين الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة والمتعاملين الاقتصاديين، وفيما يلي نحاول التطرق باختصار الى عقود تسيير النفايات وآذا

١ـ عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص ١٦٠.

٢ـ بن أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق، ص ٨٤.

ـمحمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، ص ص (١٤٥-١٦٠)، ص ١٥٢. ٣

عقود التنمية، بحيث في إطار عقود تسيير النفايات تمنح الدولة إجراءات تحفيزية قصد تشجيع تطوير نشاطات جمع النفايات ونقلها وتثمينها وإزالتها

اما بالنسبة الى عقود التنمية فيمكن أن يترتب على تنفيذ المخططات التوجيهية وخطط التهيئة لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها، إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و/أو الجماعات الإقليمية والمتعاملين والشركاء الاقتصاديين، حيث أن عقد التنمية هو اتفاقية تشترك فيها الدولة ومجموعة أو عدة مجموعات إقليمية، أو متعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء اقتصاديين للقيام بأعمال وبرامج تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية و خطط التهيئة لمدة معينة؛ ونظرا لحداثة لهذه العقود وعدم دخولها حيز التنفيذ فإنه من الصعب الحكم على مدى فعالية هذه العقود .من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه العقود هي ذات فعالية اآبر من الأدوات العقابية، ذلك لأنها نابعة من الرغبة الطوعية لمسيري المؤسسات في إتباع وتطبيق سياسات من شأنها المساهمة في حماية البيئة، الأمر الذي يحسن من صورة المؤسسة و كذا أداها الاقتصادي، وذلك مقابلة الحصول على إعانات من الدولة[١].

العقود الاتفاقية هي عقود تبرم على أساس المفاوضات التي تجمع بين الفواعل المدافعة عن البيئة من جهة، والفواعل الملوثة من جهة أخرى، وذلك من أجل الوصول إلى إبرام اتفاق ملزم لجميع الأطراف؛ يهدف إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر.

عقود التنمية المستدامة : عقود التنمية عقد التنمية هو اتفاقية تشترك فيها الدولة و مجموعة أو عدة مجموعات إقليمية ، أو متعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء اقتصاديين ، للقيام بأعمال و برامج تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية و خطط التهيئة لمدة معينة .[٢]

عقود تسيير النفايات : إن موضوع تسيير النفايات لا يقتصر على الجانب التقني فقط بل يشمل مواضيع اقتصادية و إيديولوجية معاصرة حيث يفرض مشاكل تتطلب حلول اقتصادية و سوسيولوجية تراعي حقوق الأجيال الحاضرة و المستقبلية، و عليه ففهم العملية التسيرية للنفايات يستلزم الإلمام بالمراحل التقنية و كذا التكلفة و نوعية الخدمة المقدمة، و يقصد بسلسلة عمليات تسيير النفايات تلك الدراسة العملية التسييرية لنفايات حضرية وفق المراحل التقنية المتعاقبة المعروفة ألا و هي :

١ـ عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء، المرجع السابق ص ١٦١

٢ـ بن أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص ٢٨

مرحلة جمع النفايات في الأوساط الحضرية و الريفية تليها نقلها إلى منشآت المعالجة التي توجد بها العديد نت طرائق التثمين و الفرز و أخرى نهائية تتمثل في الدفن التقني لنفايات معالجة و /أو غير معالجة مسبقا لازالتها.

ينتج عن تسيير النفايات تكاليف باهضة لكنها مبررة ،إذ أن هذه الخدمة العامة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الفاعلية الاقتصادية و البيئية مع الحفاظ على الصحة العامة و المواطن.[١]

تسيير النفايات : تعامل مرن مع مشكلة حضرية معقدة لاا شك أن مفهوم تسيير النفايات المدينة قد يحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخل وحجم المدينة لكنه يبقى يرتكز حول محورين أساسين متكاملين:

ـ البحث عن كيفية التوفيق بين نوع و كمية النفايات المطروحة من جهة و أفضل الطرق للتعامل معها بدءا من جمعها ، فنقلها و صولا إلى معالجتها و إعادة استخدامها

ـالبحث عن كيفية التحكم في كل العناصر التي ترتكز عليها العملية في جميع مراحلها.

ب –تسيير النفايات: مشاركة عامة مبدأ المشاركة العامة في التسيير لا يمكن أن ينجح بدون إعداد أفراد المجتمع لتلق المشاركة ؛ وهذا يكون عن طريق بذل الجهود المسبقة لإفهام الأفراد الأهداف العامة لهذا النوع من التسيير .

ت –تسيير النفايات : استثمار رابح على جميع المستويات

ث –نظم المعلومات الجغرافية : أداة فعالة للتحكم مشكلة النفايات الحضرية

. عقود حسن الأداء البيئي:

يعتبر عقد حسن الأداء أداة حديثة ، تضمن مساهمة أكبر للملوثين في تنفيذ السياسة البيئية بسبب الامتثال الطوعي للقواعد التنظيمية البيئية ، مقابل استفادتهم من إعانات و امتيازات مختلفة تقدمها الدولة.

١ـسعيدي نبيهة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع و الفعالية المطلوبة –دراسة حالة الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير،جامعة بومرداس ، الجزائر، ٢٠١٢.ص ٧٢

و يعود سبب نجاح هذا الأسلوب في أن الإدارة ستتدخل بعد مرحلة التفاوض إلى استعمال الأسلوب الانفرادي و بدون مقابل .في حالة عدم استجابة ملوثي البيئة للمتفق عليه مع الإدارة.[١]

عقود النجاعة البيئية :فعقود النجاعة ، عقود تبرم بين الوزارة المكلفة بالبيئة و المؤسسات العاملة في هذا المجال ، يهدف إلى إدراج البعد البيئي في جوانب تسيير المؤسسة ، و يعمل على الحد من التلوث باستعمال لتقنيات الإنتاج الأنظف.[٢]

المطلب الثالث: أسلوب الجباية البيئية.

الجباية البيئية :وهي عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة له نظير تلويث البيئة، إن هذه الأموال تذهب للبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا، هذه الإرادات تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة إزالة التلويث، وميزانية البلدية، والميزانية العمومية .وقد تم فرض هذه الرسوم من خلال قوانين المالية لسنوات 2003وتتعلق بالنفايات الصلبة، و السوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة ، 2000،2002 على البيئة .بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى كالرسوم البيئية التي نعتبرها من أهم الوسائل الردعية في عملية حماية حيث تعتبر الرسوم البيئية الأداة الأساسية في ، " pollueur– payeur"البيئة، انطلاقا من مبدأ" الملوث – يدفع تطبيق هذا المبدأ .وقد استحدثت مجموعة من الرسوم منها :الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة على الإنبعاثات الجوية، الرسم على الوقود.، الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية، الرسوم على النفايات الصلبة.[٣]

تتجلى أهمية اعتماد فكرة الجباية البيئية كأساس لمكافحة التلوث البيئي ذلك من خلال نظرتين:

•اعتبار الضريبة البيئية كغرامة) عقوبة مالية (ضد التلوث.

١-بن أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق، ص٢٩.

٢- بن أحمد عبد المنعم ، المرجع السابق، ص٣٣.

٣- منيرة سلامي و منى مسغوني ، المرجع السابق،ص ٢٠٠

•أن الموارد المتأتية من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات،

•الإعفاء الضريبي وهذا مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.

فالجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن

الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاهم

الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة[1].

أ (الضرائب البيئية: أو الجباية الخضراء، هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة

الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو الملوثة و استخدامهم لتقنيات إنتادية مضرة بالصحة و يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي (les taxes pigouviennes) وتدعى) Pigou) بيجو

ب (الرسوم البيئية :نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها) مثل :رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب(... وتجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفا أوسع نطاقا للضرائب البيئية) أو الإيكولوجية(، بحيث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات والملاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يحتاج إلى:

•ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة،

١-فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد٧، ٢٠٠٩-٢٠١٠،ص(٣٤٥-٣٥١) ص ٣٤٨

•ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث،

•ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث،

•عدالة متخصصة في المسائل البيئية.

علما أن العناصر السابقة لا يمكن أن تفي بالغرض في تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي ما لم يكن هنالك عناصر مساعدة يمكن أن نجملها في الآتي :

•منظمات المجتمع المدني النشطة التي تحسس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي،

•سياسات تربوية ترسخ حماية البيئة في عقول تلاميذ وطلبة المدارس،

•إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة المساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي،

والإشكال الذي يفرض علينا الارتكاز على العناصر السابقة في تأسيس قاعدة متينة لحماية البيئة والحد من التلوث يكمن في السؤال التالي :هل يكف فرض رسوم وضرائب للحد من التلوث البيئي؟

ت (الحوافز والإعفاءات الجبائية: الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد
صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:

الإعفاء الدائم :وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

الإعفاء المؤقت :والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة

بالإضافة إلى مساعداتا بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.

الحوافز الجبائية :كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة

النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة__.

الإعفاء الضريبي :" هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.[١]

تبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، خاصة تلوث الهواء و الماء، مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة ١٩٩٢ حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة(TAPD)، إلا أنه لم يتم تجسيد العملية إلا خلا السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ و من أهم الرسوم المعتمدة:[٢]

-رسوم النفايات الصلبة : منها رسم إخلاء النفايات العائلية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية، الرسم على الأكياس البلاستيكية.

الرسوم المتعلقة بالنشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة(TAPD) و يخضع الرسم لجميع المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها استغلالي أخطار و مساوئ قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة و الأمن و الفلاحة، حماية الطبيعة و البيئة، المحافظة على الآثار و المعالم و كذلك المناطق السياحية.

الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية و الذي أدخل بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٣.

إتاوة المحافظة على جودة المياه.

١- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥الجزائر، ص ١٧٣

٢- فروحات حدة ، استراتيجيات المؤسسات امالية في تمويل البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر- ،مجلة الباحث،عدد٧ ،سنة(٢٠٠٩-٢٠١٠)، ص ١٣٠.

خاتمة:

تم التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج و التوصيات أهمها ":

ضرورة تقوية الروابط ودفع وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، الذي من شأنه أن يسهل انتقال التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الأجنبية، كما يمكن التنسيق و التعاون الإقليمي أن يسهم بفاعلية في دمج و تكامل الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار في إنشاء مراكز و هيئات وطنية في مجال الطاقة الجديدة و المتجددة، و تشجيع المؤسسات البنكية على تقديم التمويل اللازم للمستثمرين المحليين.

لا بد من توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات و الوقود الأكثر نظافة

توجيه الإعلام ووسائله الفعالة إلى نشر الوعي البيئي، وتكثيف برامجه الداعية للمحافظة عليها وإطلاع الأفراد على مخاطر التلو ث ،وكذلك زيادة النشرات والبحوث والدوريات المتخصصة والتي تحمل طابع التوجيه والإرشاد للتعامل مع البيئة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية وداعيا لها .

ـالدعوة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية ِواقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة ً، وبوضع سياسة صناعية المتجددة، وباعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانيا ً م ً وتنظيميا ً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية ً مؤسسيا وطنية توفر إطارا واتيا والتطويرية

نموذج مقترح لتطبيق الاقتصاد الأخضر: إعداد OCDE

منظمة التعاون و النمو الإقتصادي

التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر: تحليل نقدي لنظريات التنمية الاجتماعية

أ.د/ طلعت إبراهيم لطفي
استاذ علم الاجتماع وعميد كلية الخدمة الاجتماعية التنموية جامعة بني سويف

مقدمة:

ورد في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ٢٠٠٧ أن أربعة عشر مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، وتحتل مصر المركز ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرا(١).

وقد كشف التقرير الصادر من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٠، عن تركز غالبية الفقراء في مصر بمحافظات الوجه القبلي، حيث تصل نسبتهم إلى ٣٥,٢٪ من إجمالي سكان الوجه القبلي، بينما تنخفض نسبة الفقراء في محافظات الوجه البحري إلى ١٣,١٪ من إجمالي السكان.

وقد ورد في التقرير السابق، أن محافظة أسيوط تعد من أفقر محافظات الوجه القبلي، حيث تبلغ نسبة عدد الفقراء بها ٥٨,١٪ من جملة السكان، بينما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني حيث تبلغ نسبة عدد الفقراء بها ٥٣,٢٪ من جملة السكان منهم ٢٠,٢٪ لا يجدون قوت يومهم. وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٤٥,٥٪ من جملة السكان، منهم ١٧,٢٪ لا يجدون قوت يومهم(٢).

وقد يرجع انتشار الفقر، خاصة في محافظات الوجه القبلي إلى عدم تكافؤ الفرص، وعدم التوزيع العادل للثروة والموارد بين المحافظات المختلفة، وتدنى الخدمات الأساسية في محافظات الوجه القبلي، وخاصة الخدمات التي تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان.

وفي مواجهة مشكلة الفقر وتدنى الخدمات الأساسية في صعيد مصر، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة صياغة وتطوير رؤية مستقبلية لصعيد مصر يتم تنفيذها في السنوات العشر القادمة، الأمر الذى يتطلب القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي ووضع خطة تنفيذية تتضمن جملة من التدابير والإجراءات الكفيلة بعلاج مشكلة الفقر وتوفر الخدمات الأساسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعمل على تحول صعيد مصر من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتبنى سمات أو خصائص المجتمعات المتقدمة.

أولا: أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تطوير وصياغة رؤية مستقبلية لصعيد مصر تحقق التنمية المستدامة، وتعمل على تحسين نوعية الحياة في محافظات الوجه القبلي، بحيث تصبح من بين أكثر المجتمعات تقدما على

المستوى المحلي والقومي والإقليمي والعالمي من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية، وهى التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

ولتحقيق هذه الرؤية المستقبلية لصعيد مصر يتطلب الأمر القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي، كما يتطلب الأمر دراسة وتحليل الوضع الحالي في محافظات الصعيد، وتحديد عوامل القوة والفرص المتاحة في هذه المحافظات، والتي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحديد عوامل الضعف والتهديدات أو المخاطر التي تهدد عملية التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أنه يمكن بناء استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تعزز وتدعم عوامل القوة والفرص المتاحة في صعيد مصر، وتتجنب عوامل الضعف والتهديدات والمخاطر التي تواجه عملية التنمية المستدامة في صعيد مصر. وذلك مع الاسترشاد في بناء هذه الاستراتيجية بالقضايا النظرية التي تثيرها نظريات التنمية الاجتماعية، الأمر الذى يتفق مع ما ذكره أندرو وبستر Andrew Webster في مؤلفه (مقدمة في علم اجتماع التنمية) من حيث أنه يمكن الاستفادة من النظريات المختلفة في التنمية والتغير الاجتماعي في التخطيط الاجتماعي ووضع خطط الحكومة لتحقيق التنمية[٣].

ثانيا: المفهومات الأساسية للدراسة

من المفهومات الأساسية لهذه الدراسة، مفهومي التخطيط الاستراتيجي ومفهوم التنمية المستدامة.

١- مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

أن التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning عملية تنطوي على التنبؤ بالمستقبل لفترة زمنية طويلة (٥ سنوات فأكثر). وتمثل الخطة الاستراتيجية مخرجات عملية التخطيط الاستراتيجي. ولتنفيذ هذه الخطة يجب وضع خطة تنفيذية تتضمن مختلف الأنشطة والمهام المطلوب القيام بها من أجل تحقيق غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية.

ويعد التخطيط الاستراتيجي أحد المهارات الأساسية للقيادة، وهو عبارة عن خارطة ترشدنا إلى الطريق الصحيح بين نقطتين أولهما أين نحن الآن، والأخرى أين نرغب في أن نكون في المستقبل، وكيف يمكن أن نحقق ذلك.

وفي ضوء ما سبق، يتطلب التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر أن نتعرف أولا على الوضع الحالي في صعيد مصر، وما الذى نريد أن نصل إليه ويصبح عليه صعيد مصر، وأخيرا ما هى

الخطة التنفيذية التي تتضمن مختلف الأنشطة والمهام المطلوب القيام بها من أجل سد الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المستهدف لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٢- مفهوم التنمية المستدامة:

يعد موضوع التنمية Development من الموضوعات الأساسية التي شغلت حيزا كبيرا من الدراسات والبحوث الاجتماعية. وتعد التنمية عملية تستند إلى الاستغلال الجيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث. ولا تعد التنمية مجرد عملية تلقائية للنمو وإنما هى عملية إحداث تغيير مخطط يهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة الدول النامية(٤). وتتضمن فكرة التنمية من منظورها العام كلا من التنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لها(٥).

وقد ظهر مفهوم التنمية Development بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة. ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم. ويذهب بعض الباحثين إلى أن التنمية هى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث. وبهذا المعنى فإن المجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا، والتساند الاجتماعي الواسع النطاق، والتحضر، والتعليم، والحراك الاجتماعي(٦).

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها عبارة عن "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"(٧).

ويتضح من التعريف السابق أن عملية التنمية هى عملية معقدة، وتعتمد على عنصرين أساسيين هما: مساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية، أما العنصر الآخر فهو تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية أو الأهلية، لتشجيع هذه الجهود والعمل على نجاحها.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين لكي يجد طريقه وسط العديد من المفهومات المعاصرة مثل مفهوم العولمة، والتنمية البشرية، وصراع الحضارات، والحداثة، وما بعد الحداثة.

وطبقا لتقرير برونتلاند Brundtland Report الذى أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٧٨ بعنوان (مستقبلنا المشترك) تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها"[٨].

وفي عام ١٩٨٩ قامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بتعريف التنمية المستدامة على اعتبار أنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. ونجد أن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والحياة والمصادر الوراثية البنائية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

وطبقا لتعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذى وضع خلال قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، نجد أن التنمية المستدامة ترتكز على المسئولية الجماعية لتقرير الأبعاد الثلاثة للتنمية وهى التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ويتضح لنا من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة في الواقع هى مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذى يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ثالثا: التحليل النقدي لنظريات التنمية الاجتماعية:

سبق أن ذكر الباحث عند تحديد أهداف الدراسة أن بعض الباحثين مثل أندرو وبستر يرون أنه يمكن الاستفادة من النظريات المختلفة في التنمية والتغير الاجتماعي في وضع خطط الحكومة لتحقيق التنمية[٩]. لذلك سوف يحاول الباحث فيما يلي القيام بعملية التحليل النقدي لنظريات التنمية الاجتماعية بهدف الاستفادة من هذا التحليل في عملية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر. ومن نظريات التنمية التي سيحاول الباحث تحليلها تحليلا نقديا، نظرية التحديث، ونظرية التبعية، ونظرية النظام العالمي، ونظرية تمفصل أنماط الإنتاج، ونظرية العولمة، ونظرية الدفعة القوية.

١- نظرية التحديث Modernization Theory:

ذاع استخدام مصطلح "التحديث" Modernization في أوائل الستينيات من القرن العشرين نتيجة لجهود مجموعة من المتخصصين في التنمية بالولايات المتحدة لتطوير بديل نظري للتحليل الماركسي للتنمية الاجتماعية(١٠).

ويعتبر عالم الاقتصاد الأمريكي والت ويتمان روستو Walt Whitman Rosto من أشهر ممثلي نظرية التحديث. وقد قدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والوضوح. ويذكر روستو أن هذه النظرية تعتبر بديلا عن نظرية ماركس K. Marx في تطور المجتمعات، والتي تستند إلى الدور الذى تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية.

وتقوم نظرية التحديث على فكرة أن جميع المجتمعات الرأسمالية الحديثة مثل الولايات المتحدة لها نسق من القيم الثقافية يؤدي إلى تقدم هذه الدول. وتتمثل هذه القيم الثقافية للرأسمالية في الانفتاح، والديمقراطية، والتجديدات، والفردية، والإنجاز. ويرى روستو أن مثل هذه القيم الثقافية لا تتوافر في المجتمعات البدائية والزراعية. لذلك فإن على الدول النامية أن تحاكي الدول الصناعية المتقدمة في نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية القيم الثقافية، حتى يمكنها أن تلحق بركب الحضارة وتصل إلى أعلى مراحل التقدم الاقتصادي بنفس الطريقة التي وصلت بها الدول الصناعية المتقدمة.

وتعد نظرية التحديث أول تفسير سوسيولوجي لعملية التنمية، وقد قامت هذه النظرية بتصوير التنمية على اعتبار أنها تحولا على مراحل من التقليدية إلى الحداثة. ويتحقق هذا التحول على الصعيد الاقتصادي بفعل تبني نظام السوق والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. ويتم على الصعيد الاجتماعي عن طريق تبني النظم، وأنواع القيم والسلوك الغربية الملائمة. أما على الصعيد السياسي، فيمكن أن يتحقق ذلك التحول عن طريق تبني نظام الديمقراطية البرلمانية.

ويرى روستو في كتابه بعنوان (مراحل التقدم الاقتصادي)، الصادر عام ١٩٥٣ أن المجتمعات تمر في خمس مراحل أساسية للتقدم الاقتصادي على التالي(١١).

أ- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society:

وهى مرحلة تتسم بالتقاليد الجامدة التي تعوق عملية الحراك الاجتماعي، والأمية، وضعف تقسيم العمل، حيث يعمل غالبية السكان في الزراعة والحرف اليدوية، وفي هذه المرحلة يقوم الإنتاج على أساس العلوم والفنون التي كانت سائدة قبل عصر نيوتن الذى فصل بين عالمين: أحدهما عالم يقوم على المصادفات، والعالم

الآخر يقوم على الضبط والتحكم. ويتسم هذا المجتمع التقليدي بعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، وغلبة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاقتصادي، حيث يتم الإنتاج الزراعي بهدف تسويقه أو الاتجار فيه وليس بهدف الاستهلاك الذاتي المباشر. كما يتسم المجتمع التقليدي بانخفاض متوسط الدخل الفردي الذى يقترب من الكفاف بحيث يتعذر الادخار وهو أساس عملية الاستثمار.

ويمثل المجتمع التقليدي كل المجتمعات التي سبقت عصر نيوتن أو قبل تطور العلم الطبيعي الذى يقوم على الضبط والتحكم، وهي مجتمعات تتسم بسيادة الوحدات العائلية كبيرة الحجم مثل الأسر الممتدة والمركبة والبدنات، مثل تلك المجتمعات التي توالت على عرش الصين، والتي تمثل حضارات الشرق الأوسط، والعصور الوسطى في أوربا، والمجتمعات التي جاءت بعد عصر نيوتن وظلت غير قادرة على التحكم والسيطرة على البيئة.

ولاشك أن هذه الخصائص التي يتميز بها المجتمع التقليدي تشير إلى أنه مجتمع يتسم ببطئ عملية النمو، وأن هناك حدودا محددة لا يمكن أن يتخطاها في عملية التنمية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق The preconditions for take-off:

ويشهد المجتمع في هذه المرحلة زيادة تقسيم العمل وانتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة في المجتمع. وتظهر مجموعة من المنظمين والاقتصاديين تتسم بخصائص محددة مثل الخبرة الاقتصادية والقدرة على تحمل المخاطرة، ولديها قدرات تنظيمية وإدارية، وتتصف هذه المجموعة بروح الإقدام وتعمل على تعبئة المدخرات، وتتولى قيادة بعض المشروعات الاقتصادية سواء على المستوى الفردي أو الحكومي. ثم تظهر المؤسسات والبنوك ويزداد الاستثمار، ويتسع حجم التجارة الخارجية والداخلية وتظهر مشروعات صناعية في أماكن متفرقة، وهي المشروعات التي تسهم في تحقيق التراكم الرأسمالي الذى يعد أساسا أوليا لعملية النمو الاقتصادي.

ولابد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة حتى يكون المجتمع في مرحلة التهيؤ للانطلاق، وقد توافرت هذه الظروف في أوربا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر، كما أن إنجلترا كانت أسبق دول أوروبا في دخول هذه المرحلة بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية واستقرارها الاجتماعي.

وهناك مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب تحقيقها حتى يمكن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق وفي مقدمة هذه الشروط ظهور الإيمان بأن التقدم الاقتصادي ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب، ولكنه أمر ممكن وضروري من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها داخل المجتمع، سواء على المستوى

الفردي مثل الربح أو على المستوى الاجتماعي مثل الرفاهية وتحسين نوعية الحياة للأجيال التالية، أو على المستوى القومي مثل كرامة الوطن واستقلاله. ومن الشروط اللازمة للانتقال إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق حدوث تغيير في اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، وتحول رؤوس الأموال نحو الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع العام، ونمو معايير لتقييم الأفراد طبقا لأعمالهم وإنجازاتهم لا انتماءاتهم وطبقاتهم. وبالمثل يحدث تحول فيما يتعلق بالنظرة إلى العالم، بحيث ينظر أفراد المجتمع إلى العالم على اعتبار أنه خاضع لقوانين يجب اكتشافها، كما يتحتم في هذه المرحلة أن تحدث تطورات ثورية في مجال الإنتاج الزراعي، حيث يصل نسبة العاملين في الزراعة إلى ٧٥٪ وتظهر الصناعات الاستخراجية، ونمو سكان الحضر، وظهور قيادة واعية تؤمن بالتجديدات الثقافية من اكتشافات واختراعات.

إلا أن التغير في الأنشطة الاقتصادية في هذه المرحلة يكون بطيئا بسبب المعوقات المتمثلة في سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية، وانتشار القيم والتقاليد والأفكار والممارسات المعوقة لعملية التنمية.

جـ مرحلة الانطلاق The take-off:

وفي هذه المرحلة يتم القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو والانطلاق الاقتصادي، بحيث تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي - والتي نجحت في أداء مهامها في مرحلة التهيؤ للانطلاق - في الانتشار في المجتمع. وتبدأ مرحلة الانطلاق بحدوث دافع قوي معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم، كما حدث في الصين بعد الثورة، وكما حدث في ألمانيا عام ١٨٤٨، وكما حدث في الهند بعد الاستقلال، وكما حدث في اليابان بعد ظهور القوانين الإصلاحية عام ١٨٦٧، ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت هي العامل الحاسم في انطلاق إنجلترا وأمريكا وكندا.

ويرى روستو أن مرحلة الانطلاق قد بدأت في بريطانيا بعد عام ١٧٨٢، وفي الولايات المتحدة وفرنسا حوالي عام ١٨٤٠، وفي روسيا حوالي عام ١٨٩٠، وفي الهند والصين حوالي عام ١٩٥٠.

وتتميز مرحلة الانطلاق بظهور نظام معقد لتقسيم العمل. وتراكم رأس المال، وزيادة معدل الاستثمار ومعدل الادخار من حوالي ٥٪ إلى ١٠٪ من الدخل القومي، يحدث النمو في التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، وتتم استحداث بعض الصناعات الجديدة، وزيادة ملحوظة في نسبة العاملين في الأنشطة الصناعية، وتنتشر المراكز الحضرية، وظهور التحديث في مجال الزراعة حيث تظهر أساليب جديدة في الزراعة ويتم استخدام الميكنة الزراعية في هذا القطاع، ويحدث تغير في أساليب حياة الريفيين، ويتم الإنتاج الزراعي بهدف تسويقه والاتجار فيه، وليس بهدف الاستهلاك الذاتي المباشر كما هو الحال في الطابع الزراعي

المرتبط بالنظام الإقطاعي السائد في المجتمع التقليدي. وتنخفض نسبة العاملين في الزراعة إلى ٤٠٪ بعد أن كانت ٧٥٪ في المرحلة السابقة وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق.

وتبرز خلال مرحلة الانطلاق وجود جماعة تملك مصادر القوة وتؤمن بالتحديث والتنمية وتعمل على إحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي المخطط الذى يؤدي إلى ارتفاع معدلات التنمية في المجتمع. ويرى روستو أنه خلال عشرين عاما من مرحلة الانطلاق يكون البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد استقرت.

د- مرحلة الاتجاه نحو النضج The drive to maturity:

ويعرف روستو هذه المرحلة بأنها تلك المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق، بحيث يتمكن المجتمع من إنتاج أي شئ يرغب في إنتاجه. ويرى روستو أن المجتمع يصل عادة إلى هذه المرحلة بعد مضى ستين عاما على بدء مرحلة الانطلاق.

وفي هذه المرحلة تنتشر طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، ويتجه الاقتصاد إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة داخل جميع القطاعات، ويرتفع معدل الاستثمار ليصل إلى ما بين ١٠-٢٠٪ من مجموع الدخل القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي بشكل يتجاوز معدل النمو السكاني، ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي.

وباقتراب المجتمع من مرحلة الاتجاه نحو النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية. إذ أن نسبة العاملين في الزراعة تنخفض إلى ٢٠٪ بعد أن كانت ٧٥٪ في مرحلة التهيؤ للانطلاق وانخفضت إلى ٤٠٪ في مرحلة الانطلاق.

وفي مرحلة الاتجاه نحو النضج تنتقل القيادة من أيدي الرأسماليين الذين كونوا ثرواتهم عن طريق ملكية المصانع إلى أيدي المديرين الأكفاء.

ومن أهم سمات هذه المرحلة نمو القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، واحتلال الاقتصاد الوطني مكانة مهمة داخل النظام الاقتصادي العالمي، وتزايد ظهور الصناعات الجديدة المتقدمة، واختفاء الكثير من الصناعات التقليدية المتخلفة.

هـ- مرحلة عصر الاستهلاك الوفير: The age of high mass consumption:

وفي هذه المرحلة تتجه قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاعات العاملة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات، والثلاجات، والغسالات الكهربائية، وأجهزة الراديو والتليفزيون. ويصبح لدى غالبية أفراد المجتمع الدخل الذى يمكنهم من تجاوز الضروريات إلى استهلاك الكماليات، ويرتفع معدلات التحضر، ويتجه المجتمع إلى تخصيص جزء كبير من موارده للرعاية والتأمينات الاجتماعية، ويتحول المجتمع خلال هذه المرحلة إلى دولة الرفاهية Welfare state، وهي الدولة التي تتحمل مسئولية رئيسية عن توفير الرفاهية عن طريق نظم التأمين الاجتماعي وتقديم الخدمات والمساعدات التي تشبع احتياجات الناس الأساسية في مجالات الإسكان، والصحة، والتعليم، ورفع مستوى الدخل(١٢). وتعد دولة الرفاهية هي الدولة المسئولة عن مواطنيها من المهد إلى اللحد، وقد تبنت نموذج دولة الرفاهية بعض الدول مثل السويد، والنرويج، ونيوزيلاند(١٣). ويمكن أن يطلق على دولة الرفاهية مصطلح (دولة الحد الأقصى) وذلك في مقابل مصطلح (دولة الحد الأدنى)، وهو مصطلح يطلقه أنصار العولمة Globalization على الدولة التي تراجعت للخلف، وتخلت عن دورها معظم حياتها وسلطاتها لآليات السوق، وتعتبر أن المواطن على أرضها مسئولا عن نفسه وعليه أن يحل مشكلاته بنفسه حتى ولو لم يكن متسببا فيها مثل مشكلة البطالة. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن إحساس المواطن بالمسئولية تجاه نفسه على الأقل، يحفزه على أعمال فكره، وخوض مجالات المنافسة بطريقة أو بأخرى، وعدم الارتكان إلى الكسل في انتظار أن تقوم الدولة بحل وعلاج مشكلاته(١٤).

ويعتقد روستو أن الولايات المتحدة قد دخلت إلى مرحلة عصر الاستهلاك الوفير في الثلاثينيات من القرن العشرين، كما دخلت هذه المرحلة أوربا الغربية واليابان في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد شهدت المجتمعات التي وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتفاع متوسط الدخل الفردي، والزيادة الهائلة في نسبة سكان المناطق الحضرية، وزيادة الاهتمام بتوفير اعتمادات كبيرة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي. وفي هذه المرحلة تزداد القوة الخارجية للدولة، ويتم تخصيص اعتمادات عسكرية هائلة، وتحقيق أهداف إنسانية عن طريق فرض ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات، وأخيرا التوسع في مستويات الاستهلاك(١٥).

ونظرا لأن نظرية التحديث كانت ثمرة من ثمار الحرب الباردة وكانت تنطلق من الرغبة في تحدي الأفكار الاشتراكية في فترة ما بعد الاستعمار، لذلك فقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات حادة بسبب نزعتها التفاؤلية، وإغراقها في تبسيط الأمور، وتوجهها المتمركز حول السلالة(١٦).

وعلى الرغم من أن مفهوم الانطلاق إلى النمو الاقتصادي المستقل قد مارس تأثيره، إلا أن نظرية روستو قد أصبحت موضوعا للنقد العنيف من قبل منظري التبعية في علم الاجتماع، وخاصة من قبل أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank الذى انتقد نظرية روستو في مقال شهير أعيد نشره عدة مرات بعنوان (علم اجتماع التنمية وتخلف علم الاجتماع)، وهو المقال الذى ينتقد روستو وآخرين غيره بقسوة لإهمالهم تاريخ الإمبريالية والاستعمار الجديد. وقد فقدت النظرية في أيامنا هذه كثيرا من مصداقيتها، وأن ظلت فكرة نقطة الانطلاق تمثل جزءا من لغة التنمية الاقتصادية(١٧).

٢- نظرية التبعية Dependency Theory:

يستخدم مصطلح "التخلف" underdevelopment لوصف حالة الفقر والركود الاقتصادي الذى تتسم به كثير من مجتمعات العالم الثالث. وهو يعني ضمنا أن هذه المجتمعات لا تعاني فقط من انعدام التنمية، وإنما يعني كذلك أنها لم تستطع أن تحقق مستويات التنمية التي كان ينبغي أن تتحقق، لو لم تقم على استغلالها الدول الرأسمالية المتقدمة(١٨).

ويرتبط مصطلح "التخلف" بنظرية التبعية Dependency theory التي ترتبط بكل من نظرية النظام العالمي، والنظرية الماركسية، وأن لم تتطابق تماما مع المنظور الماركسي(١٩).

ويذهب منظرو التبعية إلى أن نمو الرأسمالية الغربية لم يكن – من الناحية التاريخية- عملية مستقلة، ولكنه اعتمد على الاستغلال الاستعماري لدول العالم الثالث وإفقارهم تبعا لذلك. وهكذا نجد أن النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية تتجه إلى اعتبار أن الدول النامية أو الآخذة في النمو هي تلك الدول التي لم تمر بعد بعمليات التصنيع والنمو الاقتصادي، بينما نجد أن نظرية التبعية ترى أن هذه الدول قد تخلفت أثناء نفس العملية التي تم من خلالها تنمية الدول الصناعية الغربية وتقدمها.

ونجد أن عالم الاقتصاد السياسي الماركسي بول باران P. Paran قد عارض الفكرة الماركسية التقليدية التي ترى أن الرأسمالية ظاهرة تقدمية دائما، وذهب إلى أن السيطرة الاستعمارية في البيئة الاستعمارية قد أدت إلى إعاقة النمو الاقتصادي المحلي بدلا من التعديل به أو تشجيعه(٢٠).

وقد تطورت نظرية التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي ترى أن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة. إذ يؤكد أصحاب التبعية أن للمجتمعات الغربية مصلحة في الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية، وأن لديها الإمكانيات المالية والتكنولوجية لتحقيق ذلك. وتذهب

نظرية التبعية إلى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة.

ولاشك أن أبرز الإسهامات في نظرية التبعية، تتمثل في الإسهام الذى قدمه عالم الاقتصاد الألماني أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank الذى هاجم النظريات التي تعوق التنمية في بلدان العالم الثالث ورأي أن معوقات التنمية في هذه الدول ليست من طبيعة داخلية وإنما ترجع إلى تبعيتها للقوى الغربية.

ويعد فرانك هو صاحب الفضل في ترويج العبارة الشهيرة "تنمية التخلف" ليصف ما اعتبرها اقتصاديات تابعة في الدول الهامشية، أو حسب مصطلحات فرانك الدول الأطراف أو التوابع للمراكز الأكثر تقدما[٢١].

وقد ذهب فرانك – في كتابه بعنوان "الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية" الصادر عام ١٩٦٩- إلى القول بأن العالم الثالث محكوم عليه بالركود نظرا لأن الفوائض التي يحققها تستأثر بها الدول الرأسمالية المتقدمة، من خلال مؤسسات مثل الشركات متعددة الجنسية أو العابرة للقارات. وقد أصر فرانك نفسه على القول بأن الدول النامية لن تحقق النمو إلا إذا قطعت صلاتها مع الرأسمالية، وتبنت استراتيجيات للتنمية خاصة بها[٢٢].

وقد شجعت أوجه القصور الواضحة في نظرية التبعية والرغبة في تطويرها خلال السبعينيات إلى ظهور نموذج المركز – والأطراف (التوابع) Center- Periphery، وهو بمثابة أسلوب وصفي استكشافي يذهب إلى أن التغيرات في البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع ترتبط بالتغيرات في البناء المكاني[٢٣]. وبتعبير آخر هو بمثابة نموذج تحليلي قام بتطويره فرانك، وحلل من خلاله العلاقات الاقتصادية العالمية. وقد كان لهذا النموذج تأثيره على كل من نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي. ويرى فرانك أن هناك سلسلة عالمية من العلاقات بين المراكز والتوابع أو الأطراف تمتد من مراكز الرأسمالية لتصل إلى المجتمعات الريفية الصغيرة والعالم الثالث. وهذه العلاقات تشكل أيضا سلسلة من الاستغلال والتبعية إلى حد أن أصبح أكثر الشعوب انعزالا مندمجا اندماجا كاملا في نسق هرمي متدرج يتم عن طريقة امتصاص وتحويل فائض الثروة من التوابع إلى المراكز أو العواصم[٢٤].

ويمثل نموذج المركز – والأطراف نوعا من الاستعارة المكانية التي تصف وتحاول أن تفسر العلاقة البنائية بين المراكز المتقدمة أو المتروبوليتانية والأطراف الأقل نموا. وطبقا لهذا النموذج لا يعتبر التخلف نتاجا للتقاليد، ولكنه ينشأ كجزء من العملية الضرورية لتطور الرأسمالية في دول المركز الرأسمالية.

ويذهب نموذج المركز والأطراف إلى أن الاقتصاد العالمي يتسم بوجود علاقات بنائية بين اقتصاديات المراكز التي تنتزع الفائض الاقتصادي من بلدان الأطراف الخاضعة باستخدام القوة العسكرية والسياسية

والتجارة. وتعد الفروق بين مستويات الأجور في كل من المراكز والأطراف أحد العوامل الرئيسية التي تجعل من توطين جزء أو كل العمليات الإنتاجية في المناطق المتخلفة أمرا مربحا للمشروعات الرأسمالية.

وهكذا، فإن أنصار نموذج المركز والأطراف، يذهبون إلى أن كون الرأسمالية تبدو ظاهريا وكأنها تطور المجتمعات التقليدية والمتأخرة من خلال توطين مشروعاتها في المناطق المتخلفة إنما يخفى في الواقع العلاقة البنائية التي ينمو من خلالها رأس المال وينتعش على حساب الاقتصاديات غير الرأسمالية أو على حساب تخلف الدول النامية[٢٥].

ومما يعيب نظرية التبعية مبالغتها في التأكيد على العوامل الاقتصادية، واتخاذ بعض صياغاتها طابعا جبريا اعتمادا على فكرة استنزاف الفوائض، أي استخلاص الأرباح والاستيلاء عليها من الدول الأقل نموا لصالح الدول الأغنى والأقوى. ولكن نظرية التبعية تتميز مع ذلك بأنها لفتت الانتباه إلى البعد الدولي للتنمية وطرحت على بساط البحث علاقات القوة بين الدول. إلا أن ظهور الدول الصناعية الجديدة وقدرتها على إحراز النجاح مؤخرا يمثل تحديا لصدق الفروض الأساسية التي تنهض عليها نظرية التبعية، وتكشف لنا أن تحقيق النجاح مؤخرا في التصنيع كان ممكنا في ظروف معينة، الأمر الذى يدل على حاجتنا إلى مدخل أكثر حنكة وتماسكا في تناول قضية تنمية العالم الثالث[٢٦].

٣- نظرية النظام العالمي World System Theory:

ترتبط نظرية النظام العالمي أساسا ببحوث العالم الأمريكي ايمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein[٢٧] وزملاؤه في مركز فرديناند بروك لدراسة الاقتصاديات والنظم التاريخية والحضارات بجامعة ولاية نيويورك[٢٨].

وفي ضوء نموذج المركز والأطراف – وهو النموذج التحليلي الذى طوره أندريه جوندر فرانك A. G. Frank وكان له تأثيره على نظرية التبعية. ذهبت نظرية النظام العالمي إلى أن الرأسمالية نظام ذو طابع عالمي وليس قوميا، وأن أقاليم المركز المهيمنة تطور نظما صناعية متقدمة، وتستغل المواد الخام في الأقاليم الطرفية[٢٩].

ويفترض والرشتاين أن هناك نمط إنتاجي عالمي واحد وهو الرأسمالية Capitalism[٣٠]. وقد عرف والرشتاين النظام العالمي بأنه نظام اجتماعي يعتمد على تقسيم العمل الدولي من خلال المبادلات التجارية دون حاجة إلى بناء سياسي موحد. ويعمل هذا النظام على خلق مركز ومحيط ومناطق شبه محيطية أو شبة هامشية تتباين مشاركتها في الاقتصاد العالمي، وتتنوع داخلها نظم التنظيم الطبقي والاقتصادي. ويمثل هذا التصور مدعوما بنظرية التبعية تحديا لنماذج التنمية الاقتصادية التقليدية.

ويعارض والرشتاين النموذج الماركسي الذى يقوم على تعدد أنماط الإنتاج وترتيبها في سلسلة خطية (تطورية) متتابعة، ويرى بدلا من ذلك أنه يتعين فهم الاقتصاد في العالم الحديث على أساس نموذج وحيد، هو النظام العالمي الرأسمالي. أما الماركسيون من ناحية أخرى، فيرون أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتكون من أنماط إنتاجية متعايشة ومتميزة نستطيع أن نجدها في داخل التكوينات الاجتماعية المتنوعة، وأنها تترابط من خلال التمفصل articulation مع أنماط التبادل الرأسمالي. وقد تكون أنماط الإنتاج المتعايشة أكثر ملاءمة لبعض السياقات وتجعلنا نتحاشى الاتجاه القوي الذى نلمسه في النظرية الواحدية على اعتبار أن الأطراف سلبية تماما، وأن المركز هو القوة الوحيدة المؤثرة والفاعلة[٣١].

وعلى الرغم من أن نظرية والرشتاين تعد نظرية مفيدة ومارست تأثيرها إلا أنها لم تفعل أكثر من مجرد لفت الانتباه للعلاقات بين المركز والأطراف. لذلك فقد تعرضت هذه النظرية لكثير من أوجه النقد نظرا لأنها تهمل تأثير العوامل الداخلية بصفة عامة، والثقافة بصفة خاصة في تفسيرها للتغيير الاجتماعي ومن أهم العلماء الذين وجهوا النقد لهذه النظرية برجسن A. Bergesen[٣٢] وكولينز R. Collins[٣٣].

ويرى لزلي سكلير Leslie Sklair أن نظرية النظام العالمي تعد أحد المداخل الرئيسية لدراسة العولمة Globalization إلا أن هذا المدخل يميل إلى التركيز على العوامل الاقتصادية والتقليل من أهمية العوامل السياسية والثقافية[٣٤].

٤- نظرية تمفصل أنماط الإنتاج Articulations of modes of production:

يستخدم مصطلح "تمفصل اجتماعي" Social articulation بمعنيين مختلفين. فأحيانا يستخدم كمعادل للتكامل أو التماسك، وأحيانا أخرى كما هو الحال في الكتابات الماركسية، يستخدم للإشارة إلى تمفصل أنماط الإنتاج.

ويشير مفهوم "تمفصل أنماط الإنتاج" إلى تفاعل أنماط إنتاجية مختلفة وترابطها، أو يعني ترتيبات مؤسسية مختلفة بهدف تنظيم العملية الاقتصادية. وقد أكدت النظرية الماركسية على التحول التاريخي لأنماط الإنتاج، والانتقال من تكوين اجتماعي – اقتصادي إلى تكوين آخر[٣٥]، حيث نجد نظرية ماركس K. Marx في تطور المجتمعات، والتي تستند إلى الدور الذى تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية، تؤكد على التحول التاريخي لأنماط الإنتاج، والانتقال من الجماعية البدائية Primitive communal، إلى العبودية Slavery، ثم الإقطاع Feudalism، إلى الاشتراكية Socialism، وأخيرا الشيوعية Communism[٣٦].

إلا أن النظرية الماركسية لم تولى الاهتمام الكافي لتعايش أنماط إنتاجية متباينة داخل نفس النسق الاجتماعي الإقليمي أو القومي. وقد تصدت الدراسات الاجتماعية لفهم تلك المواقف الخاصة بتواصل الانساق الإنتاجية المتباينة وتفاعلها وقد كرست هذه الدراسات الاجتماعية اهتماما كبيرا لتفسير تداخل علاقات الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، وذلك في مجتمعات المرحلة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية[٣٧].

ويرتبط مفهوم "تمفصل أنماط الإنتاج" إلى حد كبير بأعمال ارنستو لاكلاو Ernesto Laclau في السبعينيات من القرن العشرين. وقد استخدم لاكلاو هذا المفهوم بهدف نقد نظرية التبعية. ويشير مفهوم تمفصل أنماط الإنتاج إلى فكرة تعايش أنماط إنتاجية متباينة وعملها في نفس الوقت عبر الكون. ونجد أن نمط الإنتاج المهيمن، وهو الرأسمالية على سبيل المثال، قادر على التمفصل، بمعنى أنه نمط للإنتاج قادر على التوجيه والضبط أو التحكم في أنماط الإنتاج الأخرى لتحقيق أهدافه الخاصة.

ويرى لاكلاو أنه من الممكن وجود أنماط متعددة للإنتاج تعمل في نفس الوقت عبر الكون، وذلك على عكس ما ذهب إليه والرشتاين الذى ترتبط نظرية النظام العالمي ببحوثه، وعلى عكس ما ذهب إليه فرانك الذى ترتبط بأعماله نظرية التبعية، حيث يرى كل من والرشتاين وفرانك أن هناك نمط إنتاج عالمي واحد، وهو الرأسمالية Capitalism.

وقد تحدى لاكلاو فكرة وجود المركز الرأسمالي والأطراف أو التوابع طبقا للنموذج التحليلي الذى طوره فرانك وكان له تأثيره في نظرية التبعية، وذلك على أساس أنه بينما توجد الرأسمالية في المركز، نلاحظ وجود أنماط إنتاج مختلفة في الأطراف أو التوابع[٣٨]، فلا يمكن اعتبار الأطراف سلبية تماما، وأن المركز يوجد به القوة الوحيدة المؤثرة والفاعلة المتمثلة في النظام العالمي الرأسمالي[٣٩].

٥- نظرية العولمة Globalization Theory:

من الصعب صياغة تعريف دقيق للعولمة نظرا لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم نحو العولمة رفضا أو قبولا[٤٠].

ويمكن أن نجد جذور مصطلح "العولمة" في النظرية الماركسية، حيث اشار ماركس K. Marx إلى الرأسمالية على اعتبار أنها عملية كونية أو عالمية[٤١].

ويعرف لزلي سكلير Leslie Sklair العولمة بأنها تشير إلى نمو الاعتماد المتبادل بين مختلف أجزاء العالم[٤٢].

ومن التعريفات السوسيولوجية للعولمة، ذلك التعريف الذى قدمه مارتن البرو Martin Albrow للعولمة على اعتبار أنها تشير إلى جميع العمليات التي عن طريقها يندمج الناس في مختلف أنحاء العالم في مجتمع كوني واحد(٤٣).

وقد لاقى تعريف ألبرو القبول من بعض علماء الاجتماع مثل كوهن R. Cohen، وكندي O. K. Kennedy(٤٤). كما أكد جيدنز A. Giddens هذا المعني حيث ذهب إلى أن العولمة قد ظهرت نتيجة الحداثة Modernity، وأنها تشير إلى الاعتماد المتبادل بين مختلف أجزاء المجتمع العالمي الذى تحدث فيه التفاعلات على مستوى كوني واسع النطاق(٤٥).

ويرى مارش Ian Marsh أن مفهوم العولمة يعكس نحو الاعتماد المتبادل في المجتمع العالمي، والذى يظهر على مستويات متعددة: اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية، وعسكرية(٤٦).

وتدرس نظرية العولمة ظهور نسق ثقافي عالمي. وتفترض هذه النظرية أن الثقافة الكونية قد ظهرت من خلال عدد من التطورات الاجتماعية والثقافية منها: وجود نظام للمعلومات ينتشر عن طريق وسائل الاتصال الفضائية على مستوى العالم، وظهور أنماط كونية من الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية، وتبلور أساليب حياة كونية، وظهور الرياضات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية، ومباريات كرة القدم العالمية، ومباريات كرة المضرب (التنس) الدولية، وانتشار السياحة العالمية، وتناقص سيادة الدولة القومية، ونمو نظام عسكري عالمي، والوعي بالأزمة البيئية على مستوى العالم، وظهور مشكلات صحية على مستوى عالمي مثل الأيدز، وظهور أنساق سياسية على مستوى العالم مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وتكوين حركات سياسية عالمية مثل حركة حقوق الإنسان، والتبادل المعقد بين الديانات العالمية.

والأهم من هذه التطورات الاجتماعية والثقافية، أن النزعة العالمية تتضمن وعيا جديدا بالعالم كمكان واحد. ومن ثم وصفت العولمة بأنها: "التشكيل البنائي الملموس للعالم ككل"، أي الوعي المتزايد على المستوى الكوني بأن العالم بيئة تتشكل على نحو مستمر لا يتوقف. وبذلك فإن العولمة ليست مجرد علم اجتماع للعلاقات الدولية.

وتذهب نظرية العولمة إلى أن العولمة تتضمن عمليتين متناقضتين هما: المحلية والكونية، تؤدي العملية الأولى – وهي عملية المحلية – إلى دعم التنوع والتباين بين دول العالم، بينما تقوم العملية الثانية – وهي العملية الكونية – على تحقيق التجانس والتناغم بين دول العالم. أي أن هناك تفاعل معقد بين المحلية، والكونية، ونجد أن هناك حركات قوية للمقاومة ضد عمليات العولمة(٤٧).

ويشير مفهوم العولمة إلى نمو الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات العالم، وبالتالي نمو الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المختلفة. فمنذ نصف قرن تقريبا، انتشرت الرأسمالية بحيث أصبحت النظام الاقتصادي والاجتماعي المهيمن في العالم. وقد زادت هيمنة الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد انهيار الشيوعية وسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، الأمر الذى أدي إلى قيام فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama عالم التاريخ في جامعة هارفارد – وهو مفكر أمريكي من أصل ياباني – بنشر مقال بعنوان (نهاية التاريخ) عام ١٩٨٩. وفي هذا المقال تم مناقشته على نطاق واسع أعلن فوكوياما أن الرأسمالية قد انتصرت على الشيوعية في نهاية الصراع الاقتصادي والأيديولوجي بينهما. ويرى فوكوياما أن التاريخ قد وصل إلى نهايته المتمثلة في الديمقراطية الليبرالية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، وأن هذه الديمقراطية الليبرالية ستظل المطمح السياسي الواضح والوحيد في مختلف المناطق والثقافات[٤٨].

وفي عام ١٩٩٣ نشر صمويل هانتنجتون S. Huntington – أستاذ علم السياسة ومدير معهد أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد- مقالا بعنوان (الصدام بين الحضارات)، ذهب فيه إلى أن الحضارة الغربية ستجد نفسها في المستقبل المنظور في حالة صراع مع بقية الحضارات الأخرى في العالم، وعليها أن تتخذ التدابير اللازمة لحسم هذا الصراع لصالحها. وسوف تتركز السياسات العالمية في المستقبل حول النزاع بين الغرب وبقية العالم[٤٩].

ولاشك أن مثل هذه الأفكار التي قدمها بعض المفكرين مثل فوكوياما وهانتنجتون تؤكد سيادة الثقافة الغربية التي تعمل آليات العولمة على فرضها على العالم، وتقدم ثقافة الغرب على اعتبار أنها الثقافة الوحيدة الأكثر قدرة على امتلاك المعرفة وعلى الاستجابة لمتطلبات العصر.

وتتميز نظرية العولمة عن نظرية النظام العالمي، بأن هذه النظرية الأخيرة تعد أحد المداخل النظرية الأساسية التي تنطلق منها بحوث العولمة. ونظرا لأن نظرية النظام العالمي تركز على العوامل الاقتصادية وتقلل من شأن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، لذلك نجد أن هناك مداخل نظرية أخرى تستخدم في دراسة العولمة، وهي: مدخل الثقافة الكونية، ومدخل المجتمع الكوني، ومدخل الرأسمالية الكونية[٥٠]. وبتحليل بحوث العولمة، نجد أن هذه المداخل النظرية الأربعة السالفة الذكر تستخدم في توجيه بحوث العولمة من منظور كوني واسع، وذلك على أساس صعوبة دراستها على مستوى المجتمع وداخل حدود الدولة القومية. ومن بين المشكلات والقضايا التي يتم دراستها في ضوء هذه المداخل النظرية، مشكلة تلوث البيئة، والانفجار السكاني، ونظام تقسيم العمل الدولي، والإقليمية، والمدن الكونية، وغير ذلك من

المشكلات التي ساهم في دراستها بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد[٥١].

ويقف أنصار نظرية العولمة موقفا نقديا من علم الاجتماع التقليدي الذى ظل يركز على الدولة القومية، وليس على العالم كنسق من المجتمعات ومع ذلك تبقى هناك بعض المشكلات التي تعاني منها نظرية العولمة. فكيف نميز – على سبيل المثال- بين العولمة والأنماط الحديثة للإمبريالية؟ كما أن هناك أيضا مشكلات في تحديد العلاقة بين العولمة الاقتصادية والثقافية، وبين العولمة والتحديث. ولقد عرضت مجموعة المقالات التي جمعت في كتاب مارتين البرو Martin Albrow واليزابيث كينج Elizabeth King بعنوان "العولمة والمعرفة والمجتمع"، الصادر عام ١٩٩٠، لنظرية العولمة وأهم المشكلات المرتبطة بها[٥٢].

٦- نظرية الدفعة القوية The Big Push Theory:

وترى هذه النظرية أنه يجب أن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم وقوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو وذلك على عكس التدرج في التنمية الاقتصادية، نظرا لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني.

وقد قدم عالم الاقتصاد بول رودان Raul N. Rodan نظرية الدفعة القوية، وهى نظرية تلائم النمو في البلدان النامية، ولكي تطبق هذه النظرية يجب الأخذ بالاعتبارات التالية:

أ. أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يقترض أغلبها من الخارج، نظرا لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع القيام منفردا بعملية التمويل.

ب. أن يتم إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعداد كبيرة من العمال.

ج. الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذى يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعات الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

ويتضح مما سبق أن نظرية الدفعة القوية تذهب إلى أن التنمية تحتاج دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية. كما يتضح أن هذه النظرية تقوم على الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والبعد عن الصناعات الثقيلة التي تشكل الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي[٥٤].

رابعا: الخطة التنفيذية لاستراتيجية التنمية المستدامة لصعيد مصر

إن بناء استراتيجية للتنمية يعني وضع خطة قومية للعمل توضح كيف يمكن للمجتمع أن يستخدم موارده أفضل استخدام ممكن لاكتساب مزايا تنافسية بين المجتمعات الأخرى. وتشمل هذه الخطة – على نحو نموذجي – الوظائف التي سوف يؤديها المجتمع، والسلع والخدمات التي يقدمها، والأسواق الذين سوف تخدمهم هذه الخطة(٥٥).

وتوضح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التنمية المستدامة لصعيد مصر كيفية الاستفادة من التحليل النقدي لنظريات التنمية الاجتماعية. وتتضمن هذه الخطة التنفيذية مختلف الأنشطة والمهام أو الإجراءات المطلوب القيام بها في صعيد مصر لسد الفجوة أو الهوة بين الوضع المتدني الراهن في صعيد مصر والوضع المستهدف نحو الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة في محافظات الوجه القبلي بهدف تحقيق رؤية مستقبلية لصعيد مصر، والعمل على إحداث التغيير المخطط الذى يؤدي إلى تحول صعيد مصر من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتبنى سمات أو خصائص أكثر المجتمعات تقدما على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والعالمي من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية وهى التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

ولتحقيق الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في صعيد مصر، يرى الباحث ضرورة تبني استراتيجية تعمل على تعزيز وتدعيم عوامل القوة والاستفادة من الفرص المتاحة في صعيد مصر، مع تجنب عوامل الضعف والتهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في محافظات الوجه القبلي، وذلك كما يتضح مما يلي:

أ.يجب تعزيز وتدعيم عوامل القوة والاستفادة من الفرص المتاحة التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر على النحو التالي:

١- يذهب والت ويتمان روستو W. W. Rostow – وهو رائد نظرية التحديث – إلى أن هناك خمس مراحل للتنمية، هي: مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة الاتجاه نحو النضج، وأخيرا مرحلة عصر الاستهلاك الوفير، وهو العصر الذى تظهر فيه دولة الرفاهية. وفي ضوء خصائص كل مرحلة من هذه المراحل الخمس، يمكن القول بأن صعيد مصر يعد الآن في المرحلة الثالثة من مراحل التقدم الاقتصادي، وهي مرحلة الانطلاق The take-off.

وإذا كانت مرحلة الانطلاق قد بدأت في بعض الدول نتيجة وجود دافع قوي قد يأخذ شكل ثورة سياسية كما حدث في الصين، وكما حدث في الهند بعد الاستقلال، وكما حدث في اليابان بعد ظهور القوانين

الإصلاحية عام ١٨٦٧، وكما حدث في إنجلترا والولايات المتحدة وكندا نتيجة الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي. وبالمثل يمكن القول بأن مرحلة الانطلاق قد بدأت في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو التي تعد قوة دافعة للتقدم، بعد أن أطاحت بالنظام السياسي الذى كان قائما في مصر قبل الثورة وعملت على التخلص من شكل الحكومة القائمة وإحلال حكومة جديدة أخرى محلها. وبذلك تعد هذه الثورة تمثل نقطة أو بداية مرحلة الانطلاق، وهي القوة الدافعة للتقدم في مراحل التنمية.

٢- إذا كان صعيد مصر في مرحلة الانطلاق، فيجب العمل على الاستفادة من ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو باعتبارهما قوة دافعة للتقدم، ويجب الاستفادة من قوة الإرادة الشعبية في التعجيل بسرعة عملية التنمية بحيث ينتهي تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر عام ٢٠٣٠. وأن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم وقوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو، نظرا لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، الأمر الذى يتفق مع ما ذهب إليه عالم الاقتصاد بول رودان Paul N. Rodan في نظرية الدفعة القوية The Big Push Theory وذلك على عكس ما ذهبت إليه بعض النظريات الأخرى للتنمية التي تنادي بالتدرج في عملية التنمية الاقتصادية.

٣- لا يمكن أن تبدأ محافظات الوجه القبلي في مرحلة الانطلاق إلا إذا توافرت الشروط الاجتماعية والسياسية التي تساعد على هذا الانطلاق. إذ أن عملية التنمية عملية معقدة، وتتطلب تعبئة كل القوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة في التغيير، فمن الضروري مشاركة رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص وممثلوا مجلس النواب والأحزاب والقوى السياسية والجمعيات والمؤسسات الأهلية ووسائل الإعلام، وكذلك ممثلوا وحدات الإدارة المحلية والمراكز البحثية المعنية بعملية التنمية المستدامة. وعلى جميع هذه القوى الاجتماعية والسياسية أن تتوافق على حد أدنى من الأهداف الواضحة المنبثقة من واقع المجتمع في صعيد مصر، ولابد لها أن تتفاهم على حدود دنيا من الوسائل المتاحة والمحتملة لمباشرة مسيرة التنمية من نقطة الانطلاق نحو مرحلة عصر الاستهلاك الوفير والتمتع بمزايا دولة الرفاهية.

٤- ومن عوامل القوة الموجودة في صعيد مصر، أن لدى محافظات الوجه القبلي إمكانيات سياحية هائلة حيث ظهرت بها أقدم الحضارات في العالم، وتنتشر الآثار القديمة في كثير من مناطق الصعيد مثل الأقصر، وأسوان، وقنا، وإدفو، وبني سويف، وتل العمارنة في دير مواس بمحافظة المنيا شمال الصعيد. وتضم محافظة الأقصر وحدها ما يقارب ثلث آثار العالم، الأمر الذى يعطي صعيد مصر ميزة تنافسية تفوق غيرها من المناطق السياحية في العالم.

٥- يتميز صعيد مصر بخصوبة أراضيه وتوافر كميات هائلة من المياه الجوفية، الأمر الذى شجع الدولة على إعداد المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان، ونجد أن هذا المشروع يضم ١٣ منطقة في ثمانية محافظات معظمها في محافظات الوجه القبلي، حيث يوجد بمنطقة الفرافرة القديمة بالوادي الجديد ١٩٠ ألف فدان،ن ٤٠ ألف فدان بالفرافرة الجديدة، ٥٠ ألف فدان بامتداد الداخلة بالوادي الجديد، ٩٠ ألف فدان جنوب شرق المنخفض بالجيزة، ٥٠ ألف فدان بمنطقة امتداد جنوب شرق المنخفض، ٢٥ ألف فدان غرب كوم امبو باسوان، ٦٢٠ ألف فدان غرب المنيا، ٤٣,٥ ألف فدان بالمراشدة في قنا، ١٩٨ ألف فدان في توشكى بالصحراء الغربية جنوب أسوان. ونجد أن استصلاح هذه الأراضي، سيؤدي إلى ارتفاع مساحة الرقعة الزراعية من ٨ مليون فدان إلى ٩,٥ مليون فدان بزيادة قدرها ٢٠٪ من جملة المساحة المزروعة في مصر، كما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، ويؤدي إلى إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتوفير ملونين من فرص العمل أمام الشباب، الأمر الذى يؤدي في النهاية إلى تفعيل القدرة التنافسية لصعيد مصر.

٦- ومن عوامل القوة في صعيد مصر، وجود ثروات معدنية ومحجرية عديدة لم تستغل بعد، حيث يوجد العديد من مناجم الذهب من أشهرها وأكبرها منجم السكري الذى يوجد في صحراء النوبة، وهو ثالث أكبر منجم في العالم. كما يوجد الذهب مصاحبا للفضة في وادي حمام بمحافظة قنا، بالإضافة إلى وجود كثير من الثروات المعدنية والمحجرية في مناطق مختلفة من صعيد مصر، منها الحديد والفوسفات، والأسمنت، والرخام، والجرانيت، والحجر الجيري والرملي، وغير ذلك من المواد اللازمة للبناء. ونجد أن وجود هذه الثروات المعدنية والمحجرية يتيح الفرصة لإقامة المشروعات الاستراتيجية الضخمة، بالإضافة إلى المشروعات الإنتاجية الصغيرة للشباب. ويعد مشروع تنمية المثلث الذهبي أول مشروع استراتيجي يتبنى استخراج وتصنيع الخامات المعدنية والمحجرية بمصر حيث يهدف المشروع إلى إقامة عاصمة صناعية جديدة من خلال إنشاء مركز تعديني صناعي تجاري وسياحي يخدم مصر وأفريقيا في المنطقة الجنوبية التي تضم قنا وسفاجا والقصير. ويتم من خلال هذا المشروع تعظيم دور الثروات التعدينية في هذه المناطق وتفعيلها لدعم الاقتصاد القومي وتصنيع الخامات بدلا من تصديرها كمواد خام ويعد هذا المشروع طفرة كبيرة في تنمية الجنوب من الناحية التعدينية والصناعية والزراعية والسياحية حيث أن هذه المنطقة محرومة من التنمية لسنوات طويلة، الأمر الذى يقضى على الفقر والبطالة ويؤدي إلى إتاحة فرص العمل الجديدة أمام الشباب في هذه

المناطق والتي تعتبر سلة معادن مصر. ولاشك أن إقامة مثل هذه المشروعات يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

٧- يجب إقامة المشروعات القومية الكبرى التي تدفع بعجلة التنمية، ومنها المشروعات التي تعتمد على التصنيع الزراعي، خاصة وأن معظم أراضي المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف مليون فدان تقع في مناطق الصعيد. كما يجب التوسع في إقامة المشروعات الاستراتيجية التي تقوم على استخراج وتصنيع الخامات المعدنية والمحجرية العديدة التي توجد في مناطق الصعيد المختلفة. ويجب العمل على نمو القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والآخر بالأساليب التكنولوجية المتقدمة في جميع القطاعات الموجودة في صعيد مصر.

إلا أنه يجب أن ندرك أن التصنيع أو استخدام التكنولوجيا المتقدمة لا يكون دائما مؤشرا على الرفاهية أو التقدم في تحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تخضع النتائج الاجتماعية والاقتصادية للتنمية لفحص دقيق وعلينا أن نتساءل بشكل نقدي عن المستفيدين من عملية التنمية المستدامة حتى يمكن معرفة ما إذا كان التقدم التكنولوجي أو الاقتصادي يمثل تحسنا في أحوال مجموع السكان في صعيد مصر، أم أنه لم يحقق إلا زيادة في أرباح صفوة أو نخبة محلية أو أجنبية أو كلاهما.

٨- ومن عوامل القوة الموجودة في صعيد مصر، وجود أحد مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وهى الطاقة الشمسية، وتتجه الدولة حاليا نحو تفعيل استخدام الطاقة الشمسية والاعتماد عليها حيث يجري حاليا إنشاء محطات الطاقة الشمسية، وقد تم افتتاح ثلاث محطات للطاقة الشمسية بمحافظة الأقصر، الأولى بقاعة المؤتمرات الدولية المطلة على كورنيش النيل، والثانية بمبنى ديوان عام محافظة الأقصر، والثالثة بمبنى كلية الفنون الجميلة. ويأتي إنشاء تلك المحطات في إطار خطة لتحويل محافظة الأقصر إلى مدينة خضراء بحلول عام ٢٠٢٠، حيث أن من أهم مقومات المدينة الخضراء ترشيد استهلاك المياه واستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء.

وتتجه الدولة حاليا نحو الاعتماد على الطاقة الشمسية في كثير من مناطق الصعيد، حيث تم تشغيل محطة للطاقة الشمسية بمدينة طيبة الجديدة، وتم تشغيل أول محطة شمسية لإنارة مدينة بالكامل في سيوة، كما تم إنارة أول مخيم سياحي في بئر الجبل بالوادي الجديد، كما تستخدم الطاقة الشمسية للإنارة في مستشفى سوهاج العام بدلا من الكهرباء، ويجري حاليا إنشاء محطات للطاقة الشمسية في مدن المنيا الجديدة، وفي القرى الجديدة وغيرها من القرى المحرومة من الكهرباء.

كما بدأ التشغيل التجريبي لأول محطة طاقة شمسية مركزية لإنارة طريق طيبة – قنا الصحراوي الشرقي بطول أربعة كيلومترات كأول طريق في مصر يعمل بنظام محطات الطاقة الشمسية المركزية، وذلك بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية في إنارة ٦٩٠٠ منزل بأربع محاظات في صعيد مصر.

٩- استفاد صعيد مصر من المشروع القومي لشبكات الطرق في مصر. ومن أمثلة الطرق الجديدة التي تم إنشائها في الوجه القبلي الطريق الصحراوي الشرقي الممتد من أسيوط حتى حلوان، والطريق الممتد من أسيوط حتى الفرافرة بالوادي الجديد، وطريق (طيبة – قنا) الصحراوي الشرقي، وطرح مشروع تنفيذ وتطوير وإعادة تأهيل الطريق الواصل من كوبري أسوان "الملجم" وحتى تقاطعه مع الطريق الصحراوي، ورفع كفاءة بعض الطرق التي تحتاج إلى كفاءة، بالإضافة إلى زيادة أطوال ازدواجية طريق (الخارجة – اسيوط). ولاشك أن الطرق تعد شريان الحياة فهي تربط مناطق الصعيد المختلفة، وتخدم المشروعات الاستثمارية، وتوفر البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

١٠- لابد من وجود مؤسسات في صعيد مصر تقوم بحشد الإمكانات المادية اللازمة لعملية التنمية، وتقوم بتحديد وحصر موارد المجتمع، وتشرف على القيام بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من شأنها المعاونة على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. وذلك بالإضافة إلى قيام هذه المؤسسات بتعبئة القوى البشرية اللازمة لعملية التنمية المستدامة من متخصصين ومشاركين في هذه العملية، والعمل على تشجيعهم على التعاون والعمل بروح الفريق، مع دعمهم ماديا ومعنويا.

١١-على الصعيد الاقتصادي، فإن تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتطلب العمل على تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة معدلات الادخار، وتراكم رأس المال، وذلك نظرا لأن مستويات الاستثمار الرأسمالي تكون ذات أهمية جوهرية للنمو الاقتصادي كما أكد ذلك والت روستو في نظرية التحديث. إذ أن عملية التنمية المستدامة توفر الإمكانات المادية اللازمة للشروع في عملية التنمية الشاملة، التي تتطلب وجود ثروات قومية وطاقات علمية ورؤية مستقبلية. كما يتطلب التقدم الاقتصادي تبني نظام السوق، والحفاظ على أسعار مناسبة، وانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، والأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة، وانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وعدم سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية، وفرض الضرائب التصاعدية على أصحاب الدخول العالية، والعمل على توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة، والعمل على ارتفاع مستوى الدخل بحيث يصبح لدي غالبية أفراد المجتمع الدخل الذى يمكنهم من تجاوز الضروريات إلى استهلاك الكماليات، والعمل على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل يتجاوز معدل النمو السكاني.

١٢-وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، فإن تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر يتطلب التمسك بقيمنا الأصيلة وخاصة تلك القيم التي تدفع إلى التقدم، مثل قيم العمل والإنجاز، والتخلص مما علق بهذه القيم من أفكار وعادات وممارسات تعوق عملية التنمية. ومن الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق التنمية عن طريق تبني أو محاكاة النماذج التنموية التي اعتمدت عليها الدول الغربية المتقدمة كما ترى نظرية التحديث، نظرا لأن هناك اختلافا قائما بين التجارب القومية في مجال التنمية، كما تختلف الظروف التاريخية والثقافية للدول المختلفة.

ولابد ونحن نسير في عملية التنمية من الاهتمام بنظم الرعاية والتأمينات الاجتماعية، كما يجب القضاء على العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى مقاومة التغير الاجتماعي، وتقبل التجديدات الثقافية من اختراعات واكتشافات. وذلك بالإضافة إلى أنه يجب العمل على نمو معايير لتقييم أفراد المجتمع المصري طبقا لأعمالهم وإنجازاتهم لا طبقا لنوعيتهم وعلاقاتهم الشخصية وانتماءاتهم الأسرية أو الطبقية، ولابد من تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

١٣-على الصعيد السياسي، فإن تحقيق عملية التنمية المستدامة في صعيد مصر يتطلب منا التأكد من عدم غياب الديموقراطية والحريات الفردية والعامة. ويجب أن لا تقتصر الديموقراطية على مجرد حرية الرأي والتعبير وحق الاتفاق والاختلاف بين أفراد المجتمع، بل يجل أن تتجاوز ذلك إلى حرية اقتحام المجالات المتعددة، والبحث في الموضوعات المختلفة والعمل على عدم اتساع دائرة المحظور من الموضوعات، وخاصة إذا كانت هذه الموضوعات لا تتعلق بخصوصيات الأفراد أو أمن الدولة. كما يجب المحافظة على ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو باعتبارهما باعتبارها قوة دافعة للتقدم وإحداث التغيرات الكلية في المجتمع ويجب تشجيعها على تكوين حزب سياسي قوي يعمل على تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، وإما قد يستولي عليها أحد الأحزاب السياسية الموجودة في مصر، أو قد تتحول إلى جماعة من جماعات الضغط في المجتمع المصري.

١٤-لتحقيق عملية التنمية المستدامة في صعيد مصر لابد من أن ترتكز هذه العملية على المسئولية الجماعية لتدعيم وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية وهى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والعالمي طبقا لتعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذى وضع خلال قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

ب. لابد من تجنب عوامل الضعف والتهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وذلك على النحو التالي:

١- يعد الفقر أحد التهديدات الأساسية التي تهدد عملية تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، إذ يعد الفقر شكل من أشكال الإقصاء التهميش، وهو انتهاك للعديد من حقوق الإنسان، فهو يمس كرامة الإنسان وينتهك حقه في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية. لذلك لابد من دراسة أسباب مشكلة الفقر في صعيد مصر تمهيدا لعلاج هذه المشكلة.

٢- كما يعد الفساد أحد التهديدات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في صعيد مصر نظرا لأن الفساد يؤثر سلبا على النظام السياسي ويضعف فاعلية الديمقراطية ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات، ويقلل من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسئولية، لذلك يجب مشاركة الكفاءات والمؤسسات التشريعية والقضائية والإدارية والمالية في جهد مشترك للمساهمة في القضاء على الفساد كوسيلة للمحافظة على موارد الدولة.

٣- يعد عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة والموارد والخدمات الأساسية بين المحافظات المختلفة من بين التهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، إذ تقترن التنمية بالمساواة والعدالة Equity، ولا يوجد تنمية بدون تحقيق المساواة والعدالة، لذلك لابد من تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة والموارد والخدمات الأساسية، وخاصة التعليم والصحة والإسكان، وخلق نوع من التوازن بين محافظات الوجه القبلي ومحافظات الوجه البحري.

٤- كما يعد التغير المناخي والتلوث البيئي من بين التهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، وعلى الرغم من شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها، إلا أنه لابد من التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئية سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلوث للبيئة، ومن ثم تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماما متساويا ومتوازيا للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الاقتصادية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

٥- يجب مقاومة تهديد العولمة والاستعمار الثقافي الذي يصاحب هيمنة الشركات متعددة الجنسية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في وسائل الإعلام الغربية، تلك التكنولوجيا التي غزت العالم بحثا عن الأسواق العالمية والعمالة الرخيصة. وقد أصبحنا نشاهد المؤسسات متعددة الجنسية مثل شركة سوني Sony وفورد Ford وميكروسوفت Microsoft وهي تغزو وتحكم قبضتها الحديدية على اقتصاد العالم وتجارته. ويجب الحذر من أن يؤدي نمو هذه الشركات الاحتكارية العملاقة إلى تراجع دور الدولة القومية في مصر أو أن تتنازل – طواعية أو قسرا – عن كثير من مسئولياتها. إذ يؤكد أصحاب نظرية التبعية أن هذه الشركات متعددة الجنسية عندما تحاول توطين مشروعاتها في الدول النامية، فهي تعمل على انتزاع الفائض الاقتصادي من الدول النامية – والتي يطلق عليها الأطراف أو التوابع – إلى المراكز والعواصم الرأسمالية، الأمر الذي يؤكد علاقات الاستغلال والتبعية للدول الرأسمالية المتقدمة.

ولابد ونحن نحاول تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر أن نحافظ على هويتنا وثقافتنا القومية في مواجهة تهديدات العولمة والثقافة الكونية، وعدم تبني القيم والتقاليد والأفكار والممارسات وأنماط السلوك الغربية التي قد لا تتفق مع قيم مجتمعنا.

٦- كما يجب الحذر من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الشاملة في صعيد مصر، إذ أن هذه الاستثمارات لا تتخذ فقط معنى اقتصاديا خالصا، بل أنها تتضمن أيضا سياسات بالغة الأهمية، طالما أنها تجعل الدول المتلقية لهذه المساعدات تابعة وخاضعة في السياسة الخارجية للدول المانحة لهذه الاستثمارات. وهناك شواهد متزايدة الآن على أن استثمارات الدول المتقدمة في القطاعات الإنتاجية الأساسية في الدول النامية لم تؤد إلى إحداث تقدم اقتصادي في هذه الدول، بل خلقت مشكلات عديدة حالت دون تحقيق هذا التقدم. بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للاقتصاد القومي، فهي تؤثر على ميزان المدفوعات، وتضعف التكامل الاقتصادي، وتؤثر على المشروعات الصناعية القومية، وتؤدي إلى استنزاف وإضعاف الاقتصادي القومي، وتدعيم الاقتصاد الأجنبي، وتؤثر تأثيرا بالغا على الحياة الاجتماعية والسياسية، وتعمل على تحالف القلة الحاكمة مع القوى الاحتكارية العالمية، وتسهم في تحقيق السيطرة على القطاعات الاقتصادية التي تحقق أرباحا عالية، وتؤدي إلى عدم تكامل الاقتصاد الوطني.

٧- لاشك أن ارتفاع نسبة الأمية يعد أحد التهديدات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، خاصة وأن الأمية تؤدي إلى الجهل بالتكنولوجيا ومعاداة أدواتها ووسائلها، لذلك يجب العمل على انتشار التعليم في صعيد مصر، والنهوض ببرامج تعليم الكبار كوسيلة لنجاح خطة التنمية المستدامة.

٨. ومن عوامل الضعف والتهديدات التي تهدد عملية التنمية المستدامة تلك التعديات على الأراضي الزراعية التي تضعف الإنتاجية الزراعية وتهدد الأمن الغذائي، لذلك لابد من محاربة عملية التعدي على الأراضي الزراعية وضرورة مراجعة التشريعات والقوانين الكفيلة بمكافحة التعديات على الأراضي الزراعية.

٩. وأخيرا نود أن نؤكد أنه على الرغم من وجود كثير من عوامل الضعف والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد تعوق تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر، إلا أنه يمكن مواجهة هذه المعوقات والتغلب عليها، وخاصة أن مصر بوجه عام، ومحافظات الوجه القبلي بوجه خاص لديها الكثير من العلماء والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، ولديها الكثير من الكفاءات البشرية التي تملك المهارات المتنوعة، والقدرات التي تصل إلى الإبداع إذا توافر لها المناخ الملائم، والشروط الاجتماعية والسياسية التي تساعد على التقدم في مجال تحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة تطوير وصياغة رؤية مستقبلية لصعيد مصر تحقق التنمية المستدامة وتعمل على تحسين نوعية الحياة في محافظات الوجه القبلي، بحيث تصبح من بين أكثر المجتمعات تقدما على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والعالمي من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية، وهى التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

وقد قام الباحث بعملية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية لصعيد مصر، حيث تم دراسة وتحليل الوضع الحالي في محافظات الصعيد وتحديد عوامل القوة والفرص المتاحة في هذه المحافظات والتي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، حيث تبين أن صعيد مصر يتميز بخصوبة أراضيه وتوافر كميات هائلة من المياه الجوفية، مما شجع الدولة على إعداد المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف فدان وتقع معظمها في مناطق صعيد مصر، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية وتوفير فرص العمل أمام الشباب، كما يتميز صعيد مصر بوجود إمكانيات سياحية هائلة حيث ظهرت فيها أقدم الحضارات وتنتشر الآثار القديمة في كثير من مناطق الصعيد مثل الأقصر، وأسوان، وقنا، وأدفو، وبني سويف، وتل العمارنة في دير مواس بمحافظة المنيا شمال الصعيد. وتضم محافظة الأقصر وحدها ما يقارب ثلث آثار العالم، الأمر الذى يعطي صعيد مصر ميزة تنافسية تفوق غيرها من المناطق السياحية في العالم.

ومن عوامل القوة أيضا، وجود ثروات معدنية ومحجرية عديدة في صعيد مصر لم تستغل حتى الآن، منها الذهب والفضة، والحديد، والفوسفات، والأسمنت، والرخام، والجرانيت، والحجر الجيري والرملي، الأمر الذى يتيح الرصة لإقامة المشروعات الاستراتيجية الضخمة بالإضافة إلى المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي تتيح فرص العمل أمام الشباب.

كما أن وجود أحد مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وهى الطاقة الشمسية يعد من بين عوامل القوة في صعيد مصر، حيث يتم حاليا إنشاء محطات الطاقة الشمسية في كثير من مناطق الصعيد.

وقد استفاد صعيد مصر من المشروع القومي لشبكات الطرق في مصر، إذ أن الطرق هى شريان الحياة، ولاشك أن إنشاء بعض الطرق المهمة في صعيد مصر مثل إنشاء الطريق الصحراوي الشرقي الممتد من أسيوط حتى حلوان والطريق الممتد من أسيوط حتى الفرافرة في الوادي الجديد من العوامل التي تربط مناطق الصعيد المختلفة وتشجع على الاستثمار، وتوفر البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر.

كما قام الباحث بتحديد عوامل الضعف والتهديدات أو المخاطر التي تواجه التنمية المستدامة في صعيد مصر، حيث تبين أن من أهم هذه العوامل الفقر، والفساد، وعدم تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة والموارد والخدمات الأساسية بين المحافظات المختلفة، والتلوث البيئي، وتهديد العولمة والاستعمار الثقافي، الذى يصاحب هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في وسائل الإعلام الغربية، وخطورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، وانتشار الأمية، والتعديات على الأراضي الزراعية.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أنه يمكن بناء استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تعزز وتدعم عوامل القوة والفرص المتاحة في صعيد مصر، وتتجنب عوامل الضعف والتهديدات أو المخاطر التي تواجه عملية التنمية المستدامة. وذلك مع الاسترشاد في بناء هذه الاستراتيجية بالقضايا النظرية التي تثيرها نظريات التنمية الاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

١. تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ٢٠٠٧.
٢. تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول حالة الفقر في مصر، سبتمبر عام ٢٠٠٠.
٣. Webster, Andrew, Introduction to the Sociology of Development, London: Macmillan Education LTD, 1992, p.9.

٤. Szymon, Chadak, Societal Development New York: Oxford University Press, 1993, p.17.

٥. شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ص٢٣٨.

٦. السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٥.

٧. U.N: Economic and Social Council Administrative Co- Ordination, Committee,, Twentieth Report, 1964, p.81.

٨. The Report of the World Commission on the Environment and Development, Our Common Future (Brundtland Report, 1987).

٩. Webster, Andrew, op.cit., p.9.

١٠. جوردون مرشال، المرجع السابق، ص ١٤٩٠.

١١. Rosto, Walt Whitman, The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manisesto, 1960.

١٢. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٣٧.

١٣. Rose, Hilary, "Social welfare policy", in kuper, A. & Kuper, J. (eds.), The Social Science Encyclopedia, London: Routledge, 1996, P. 807.

١٤. نبيل راغب، هيبة الدولة: التحدي والتصدي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤.

١٥. السيد الحسيني، المرجع السابق، ص ٧٠-٧٣.

١٦. جوردون مارشال، المرجع السابق، ص ١٩٧٨.

١٧. Frank, Andre Gunder, Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology, 1967.

١٨. جوردون مرشال، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

١٩. شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ١٨٤-١٨٥.

٢٠. Baran, P., The Political Economy of Growth, New York, 1957.

٢١.جوردون مرشال، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

٢٢. Frank, Andre Gunder, Capitalism or Underdevelopment in Latin America, New York, 1969.

٢٣. Webster, Andrew, op.cit., pp.84-86.

٢٤.جودرون مارشال، المرجع السابق، ص ١٥٥٣-١٥٥٤.

٢٥. جوردون مرشال، المرجع السابق، ص ٩٧٨-٩٧٩.

٢٦. المرجع نفسه، ص ٩٧٨-٩٧٩.

٢٧. Wallerstein, Immanuel, "World System Analysis",. In A. Giddins & J. H. Turner (eds.), Social Theory Today, 1987.

٢٨.جوردون مرشال، المرجع السابق، ص ١٠٤٨.

٢٩. John Scott & Gordon Marshall, Op. Cit., P. 707.

٣٠. Wallerstein, Immanuel, The Modern World – Systems, 2 vol., 1974.

٣١.شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ٥٣٦-٥٣٧.

٣٢. Bergesen, A., "The critique of world – system theory" in R. Collins (ed.) Sociological Theory, 1984.

٣٣. Collins, R. (ed.), Sociological Theory, 1984.

٣٤. Sklair, Leslie, "Globalization", In Steve Taylor (ed.), Sociology: Issues and Debates, London: Macmillan, 1999, P. 321.

٣٥. شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

٣٦. Zanden, James W. Vander, Sociology, New York: McGraw – Hill Publishing Co., 1990, P. 17.

٣٧.شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

٣٨. Marsh, Ian, Op. Cit., PP. 498-499.

٣٩.شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ٥٣٧.

٤٠. حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة: التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في عبد الباسط عبد المعطي (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩،ص ١١٢.

٤١. Marsh, Ian (ed.), Sociology: Making Sense of Society, New York: Prentice Hall, 2000, P. 487.

٤٢. Sklair, Leslie, OP. Cit., P. 321.

٤٣. Albrow, Martin & King, Elizabeth, Globalization, Knowledge and Society, London: Sage, 1990.

٤٤. Marsh, Ian Op. Cit., P. 487.

٤٥. Giddens, A., The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity, 1990.

٤٦. Marsh, Ian, Op. Cit., P. 778.

٤٧. جوردون مارشال، المرجع السابق، ص ١٠٤٧-١٠٤٨.

٤٨. Fukuyama, F., "The end of history", In The National Interest 16:3-17, 1989, P. 122.

٤٩. صمويل هانتنجتون، "الصدام بين الحضارات"، الشرق الأوسط، العدد ٢٦، يناير – فبراير ١٩٩٤، ص ٨٠-٩٩.

٥٠. Sklair, leslie, Op. Cit., P. 327.

٥١. Ibid., PP. 337-341.

٥٢. جودرون مارشال، المرجع السابق، ص ١٠٤٨.

٥٣. Cummings, Thomas G. & Worley, Christopher G., Organization Development and Change, Australia: South-Western College Publishing, 2000, P. 676.

٥٤. جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٠، ص٣٨-٥٣.

الوعي التنموي للشباب الجامعي بين الواقع والمأمول: دراسة حالة جامعة بني سويف

أ.د/ عبدالمنعم محمد محمد عبدالله
استاذ أصول التربية وعميد كلية التربية السابق بجامعة بني سويف
amoneim1 3 2@yahoo.com

أ/ وليد محمد عبدالحليم علي
مدرس مساعد قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف، مصر
walid.abdalhalim@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة الي التعرف علي مفهوم الوعي التنموي، أهدافه، مجالاته، اهميته، دور الاسلام في تدعيمه. بالإضافة الي الكشف عن واقع الوعي التنموي لدي طلاب جامعة بني سويف في مجالات التنمية (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، فضلا عن وضع أليات مقترحة لتنمية الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي.

وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي، لوصف مستوي الوعي التنموي لدي طلاب جامعة بني سويف، ووضع اليات مقترحة لتنمية هذا الوعي، كما تنبع أهمية الدراسة من اهمية التنمية لأي بلد يسعي للتقدم والرقي، كما أن الدراسة تركز علي الشباب الجامعي الذي يعد أداة التنمية الاساسية والقوي المحركة لها في معظم البلدان، فضلا عن أن الدراسة تضع رؤيتها للحل انطلاقا من الواقع الذي تم الكشف عنه في الدراسة.

كما تعتمد الدراسة علي الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم تصميم استبانة من ثلاثة محاور للكشف عن مستوي الوعي التنموي لدي طلاب جامعة بني سويف، تم تطبيقها علي عينة عشوائية مكونة من ٣٢٢ طالبا بالفرقة الرابعة لكليتي التجارة والتربية للعام الجامعي٢٠١٥/ ٢٠١٦م.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي ببني سويف درجته متوسطة، إضافة الي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب كلية التربية وكلية التجارة في الوعي التنموي ككل، بينما يوجد فروق ذات دلالة احصائية بينهما في محوري الوعي الاقتصادي والوعي البيئي، كما لا يوجد أيضا فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في الوعي التنموي، فضلا عن أن الدراسة الحالية توصلت الي مجموعة من الاليات المقترحة لتنمية الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي.

مصطلحات البحث: الوعي التنموي ـ التنمية ـ الوعي التنموي الاقتصادي ـ الوعي التنموي البيئي ـ الوعي التنموي الاجتماعي، الاسلام والوعي التنموي.

مقدمة:

أصبح العالم اليوم يعيش في تغير مستمر، يواجه تحديات ومتغيرات مجتمعية متلاحقة، منها ما هو سياسي وما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، إلا أن التصدي للمتغيرات الاقتصادية والتأقلم معها يلعب دورا بارزا في التغلب علي باقي التحديات الأخرى، فالاقتصاد هو عصب الحياة، من أجله تثور الشعوب وتهدأ، لذا بدأت معظم دول العالم تتوجه نحو تحقيق مستوي مناسب من التنمية يلبي رغبات وتطلعات الشعوب.

كما بدأ التركيز من معظم الحكومات علي توفير مستوي مقبول من الامن والأمان الاقتصادي، إلا ان ذلك يتطلب تنمية شاملة في جميع المجالات وليس الاقتصاد وحده من أجل ضمان رضا ورفاهية المواطنين، ولم تجد الحكومات سبيلا لذلك إلا من خلال التنمية الشاملة، إلا أن تلك التنمية تواجه تحديات جسيمة أهمها جهل المواطنين بها وعدم وعيهم بمتطلباتها وبمعوقاتها رغم أنهم الشريك الأول للحكومات في صناعة التنمية الحديثة، كما أن التنمية لم تعد تقوم علي أكتاف الحكومات وحدها دون مساعدة الشعوب.

لذا كان لابد من البحث أولا عن سبل توعية الأفراد بما لهم وما عليهم في مجالات التنمية، ونظرا لان الشباب الجامعي هم أساس النهضة الحقيقية لأي أمة من الأمم، فقد جاء البحث الحال من أجل تنمية الوعي التنموي لهؤلاء الشباب.

مشكلة البحث:

تشير العديد من الاحصاءات والدراسات الي وجود قصور واضح في الوعي التنموي لدي لشباب الجامعي، وتعد ممارسات واتجاهات هؤلاء الشباب خير شاهد علي ذلك، **ففي مجال الوعي التنموي الاقتصادي** نجد أن ٥٩,٥٪ من المصريين تقريبا يفضلون الحصول علي عائد من غير أي تعب، ولا يمثل الاهتمام بالإنجاز لهم أي قيمة[(١)]، مما يدل علي ضعف ميل الشباب المصري الواعد للجد والاجتهاد من أجل الانجاز، هذا مع انتشار العديد من الأمثال الشعبية بينهم والتي تدعوا إلي التكاسل والسلبية مثل (محدش بيموت من الجوع، نام وارتاح يأتيك النجاح) وغيرها من الأمثال التي تدل علي وجود قصور في الوعي التنموي للشباب.

---

(١) لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية: **الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم – دراسة لقيم النزاهة والشفافية**، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٥٧ .

كما أن متوسط عدد ساعات عمل الشباب المصري خلال الأسبوع إلى ٤٨,٢ ساعة فقط [١]، كما أن ١٪ فقط من الشباب بين سن (١٥ -٢٠) سنة إما أنهم أصحاب أعمال أو يعملون لحساب أنفسهم [٢]، وقد كشف تقرير مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري حول قضايا النشء والشباب المصري أن حوالي ثلاثة أخماس الذكور (٥٩,٧٪) يفضلون العمل الخاص، إلا أن نحو خمس الذكور فقط (٢٣٪) فكروا جديا في إقامة مشروع خاص بهم، في حين يوجد ما يقرب من نصف الإناث (٤٧,٢٪) يفضلن العمل الخاص، إلا أن ٧,٦٪ من الإناث فكرن جديا في مشروع خاص بهن [٣].

كما أن نسبة البطالة بين الشباب المصري في الفئة العمرية من (١٥ -٢٤) عام ٢٠٠٩م إلى ١٥,١٪ خارج قوة العمل، أي لا تعمل ولا تبحث عن عمل ولا ترغب فيه أو تهتم بشأنه، ووصلت نسبة بطالة الشباب المصري إلى ٨٨,٩٪ من إجمالي البطالة في مصر [٤].

ورغم أن جزءا من عبء هذا الارتفاع قد يرجع إلي قلة فرص العمل في الدولة إلا أن الجزء الأكبر منه قد يرجع الي اتكالهم علي الوالدين، وضعف سعيهم ومثابرتهم من أجل الحصول علي العمل، كما أن بعض الشباب في مصر قد يجلسون في أحضان البطالة بانتظار الوظيفة الحكومية بالرغم من وجود بعض الوظائف الخاصة التي يمكن أن يعملوا بها، إضافة إلي أن هناك من الشباب من يرفضون بعض الأعمال بحجة أنها لا تليق بهم ولا بمستواهم الاجتماعي أو التعليمي في حين أن العمل بها أفضل من البطالة. [٥]

وبالنسبة لاستغلال وقت الفراغ، فإن الطريقة التي يقضي بها معظم الشباب المصري أوقات فراغه مؤسفة للغاية، فيقضون حوالي ١٢٠ دقيقة في المتوسط يوميا في مشاهدة التليفزيون، كما يميل الشباب من الذكور والإناث بغض النظر عن العمر إلى الحديث مع الأصدقاء عبر التليفون بدلا من الخروج معهم، حيث يتحدثون هاتفيا لمدة خمس عشرة دقيقة يوميا في المتوسط، ويتساوى الشباب في أداء الأنشطة الدينية التي تستغرق ما متوسطه أربعين دقيقة يوميا، بغض النظر عن النوع أو الفئة العمرية، أما بالنسبة لاستخدام الإنترنت فيستخدمه حوالي ١٥ % من الشباب الذكور، و ٥ % من الإناث، ويقضي

---

(١) معهد التخطيط القومي: **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠**، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٢٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص١٤٠.

(٣) مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري: : **تقرير عن قضايا النشء والشباب المصري – التعليم والعمل والهجرة**، القاهرة، ع٥١، مارس ٢٠١١م، ص١٣

(٤) منظمة العمل العربية: **التقرير العربي الثالث التشغيل والبطالة في الدول العربية**، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص٥٩-٦٠.

(٥) وليد محمد عبدالحليم علي: **تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بني سويف، ٢٠١٤م، ص١٣٧ .

الذكور حوالي ساعتين في المتوسط يوميا، والإناث ساعة ونصف الساعة يوميا في تصفح مواقع الإنترنت [١].

فضلا عن أن متابعة مباريات كرة القدم من خلال قراءة أخبارها وأخبار اللاعبين، أو مشاهدة المباريات المختلفة أصبحت من أكثر الأشياء التي تهدر وقت الشباب المسلم، وذلك لما يرى من مزايا لأهلها، فالأموال تغدق عليهم، ووسائل الإعلام سواء أكانت مسموعة أم مقروءة أم مرئية تتكلم عنهم ليل نهار، والغريب أن يصبح الذي لا ينتج معطاء، والذي ينتج لا يؤبه به، فيتقاعس الشباب، وينصرفون نحو الأعمال التي لا تنتج، ويتطلع الشباب نحو تقليد نجوم الرياضة دون عمل مثمر، فلمشاهدة مباراة في كأس الأمم الأفريقية عام ٢٠٠٦م في إستاد القاهرة الساعة ٧ مساءً ذهب الشباب إليها قبل الساعة ٣ عصرا، لأن أبواب الإستاد تغلق الرابعة عصرا، أي أكثر من ٦ ساعات تذهب هباء من أجل مشاهدة مباراة كرة قدم [٢].

أما بالنسبة للوعي التنموي البيئي الذي يظهر في التعامل مع البيئة وما بها من ممتلكات، فنجد أن حجم القمامة في مصر عام ٢٠١٠م فقط بلغت ١٣,٨ مليون طن، استحوذت محافظة القاهرة وحدها بنحو٣٩,٤٪ من إجمالي هذه الكمية، كما أن نصيب الفرد الواحد من قمامة المنازل في نفس العام وصل إلي ١٧٣ كجم، أي ما يعادل نحو ٤٧٥ جرام يوميا، كما أن كمية الأوراق والأخشاب التي يتم إلقائها كمخلفات كل عام كافية لتدفئة ٥٠ مليون منزل لمدة ٢٠ عام، وبالمقارنة مع الصين تجد أن حجم المخلفات المنزلية بها وصل عام ٢٠١٠ م الي١٦٠ مليون طن فقط رغم أن عدد سكان الصين يفوق عدد سكان مصر بأكثر من مائة مرة [٣].

أما المشاركة في أعمال التشجير ونظافة البيئة وتجميل الشوارع وغيرها، فتشير الإحصاءات إلي أن أقل من ٣٪ فقط من الشباب يشاركون في تلك الأعمال، وتشكل الأنشطة الخيرية وحدها ٦٤ % من هذه النسبة التي تقوم بها تلك الفئة من الشباب[٤].

كما انتشر في المجتمع المصري الكتابة والرسم والتخطيط علي أسوار وحوائط وأعمدة المؤسسات الخاصة والعامة، ووضع الملصقات في كل مكان، خاصة في الفترة الأخيرة بعد ثورة ٢٥ يناير، مما دعي الكثير من

---

(١) معهد التخطيط القومي: **مرجع سابق**، ص٤١.

(٢) محمد عبد اللطيف على عبد العزيز: **التربية الاقتصادية فى الإسلام (دراسة تحليلية)**، رسالة دكتوراه، كلية التربية- جامعة الأزهر،٢٠٠٦م، ص١٥٢.

(٣) مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري: **تقرير عن مشكلة المخلفات في مصر ... الواقع والحلول الممكنة**، ع٦٤، ابريل ٢٠١٢م، ص ص ٣-١٥.

(٤) معهد التخطيط القومي: **مرجع سابق**، ص٤٠.

رجال الدولة إلي الدعوة إلي حظر مثل هذه الأمور، لما تسببه من تشويه للمنظر العام وإهدار المال في إعادة تجميل هذه الأماكن مرة أخري.

كما أن مظاهر القصور في الوعي التنموي البيئي انعكست على البيئة التعليمية، حيث نشأ شعور عام لدى الطلاب بعدم الانتماء للبيئة العامة التى يعيشون فيها، حيث ظهر في المؤسسات التعليمية مناخ عام تنتشر فيه الإساءة إلى مرافق المدرسة وعدم الاهتمام بنظافتها، وقلة احترام الطلاب للملكيات العامة وتخريبهم لمحتويات وأثاث المنشات التعليمية، إضافة الي الكتابة على جدران القاعات والمدرجات والأبواب ووضع الملصقات الإعلانية في غير موضعها مما يشوه المنظر العام للمكان، وإلقاء الطلبة لمخلفات الطعام فى الأفنية والطرقات، فضلا عن العبث بالأشجار والنباتات الموجودة في أفنية المنشآت التعليمية وعدم الاعتناء بها، وأيضا الإسراف فى المياه، بل وترك صنابير المياه مفتوحة بالمؤسسات التعليمية، وفتح الأنوار في القاعات والمدرجات طوال الوقت بدون داعي [(١)].

وبالنسبة للوعي التنموي الاجتماعي فقد أشارت الإحصاءات إلي أن أقل من ٣ % من الشباب يشاركون في أعمال تطوعية، ولا يتجاوز معدل المشاركة ٤,٥٪ بين الذكور و ١,٥ % بين الأناث، أما أنماط الأعمال التطوعية التي يشارك فيها الشباب فلا تختلف بين الجنسين، وتشكل الأنشطة الخيرية ٦٤ % من كل الأعمال التطوعية، التي تقوم بها هذه المجموعة الصغيرة من الشباب، ويقوم الذكور من الشباب بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين من أعمارهم بالقدر الأكبر من الأنشطة الخيرية، يليهم من هم بين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من أعمارهم، وبالنسبة للإناث كانت الأنشطة التطوعية خيرية في معظمها، لكنها تضمنت أيضا مساعدة الآخرين في مجالات التدريس والتدريب [(٢)].وفي الفترة الأخيرة زاد معدل الهجرة غير الشرعية التي يعتبرها بعض الشباب وسيلته الوحيدة للثراء السريع، مع سعي الكثير من الشباب المصري في الوقت الحاضر إلي إيجاد أي فرصة سفر للخارج بحثا عن المال أو فرص العمل. خاصة أن ٨٤٪ من الشباب المصري يرون أن الهجرة الشرعية أصبحت عملية صعبة في هذا الوقت وتنخفض سهولتها مع ارتفاع المستويين التعليمي والاقتصادي، وقد كانت ليبيا تحتل التفضيل الأول للشباب في حالة

---

(١) اشرف احمد احمد الديب: **المشكلات الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير، بكلية التربية بدمياط- جامعة المنصورة، ٢٠٠٢م، ص١٩٩.

(٢) معهد التخطيط القومي: **مرجع سابق**، ص٤٠.

الهجرة غير الشرعية بنسبة ٥٤,٥٪، يليها السودان بنسبة ٢٠,٤٪، إلا أن الأحداث السياسية في المنطقة قد أثرت علي تلك النسب، كما أن قرابة ٢٨,٥٪ من الشباب الذكور في مصر يرغبون في ترك بلدهم والهجرة للخارج، وتقل النسبة في الإناث لتصل إلي ٦٪ فقط [١].

فضلا عن أن ٥٩٪ تقريبا من الشباب المصري هم الذين لديهم درجة مرتفعة من الشعور بالانتماء [٢]، والباقي لديه درجات منخفضة ومتوسطة، وربما انخفاض تلك النسبة هو السبب في وجود بعض الشباب ممن يفضلون المنتج المستورد عن الوطني، ويتضح ذلك في ملبسهم ومأكلهم ومشربهم، حيث إن اغلب الشباب في الفترة الحالية ملابسهم مستوردة، كما أن أنواع الطعام التي يفضلونها مثل (الكنتاجي والبرجر والماكدونلز) والمشروبات مثل(كانزات الكوكاكولا والبيبسي وغيرها) معظمها أنواع مستوردة ودخيلة علي المجتمع المصري.

وفي المنازل يكاد لا يخلو منزل في مصر من المنتجات المستوردة خاصة المنتجات الصينية، بينما إذا بحثنا عن المنتج المصري قد لا نجده في تلك المنازل، وقد يرجع ذلك أما إلي ضعف الانتماء لدي هؤلاء الشباب، أو إلي ضعف الصناعة والعمل والإنتاج المصري.

ونظرا لان اعداد القوي البشرية ذات المعارف والمهارات والاتجاهات التنموية اللازمة للمجتمع من أهم مهام الجامعات المصرية، سواء كانت تلك المعارف والمهارات والاتجاهات في مجالات التنمية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية[٣]، فان الدراسة الحالية تسعي الي الكشف عن واقع الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي ووضع آليات مقترحة لتدعيمه من أجل الوصول الي المستوي اللائق والمأمول لشباب مصر.

تساؤلات البحث:

مفهوم الوعي التنموي، اهميته، أهم مجالاته؟

ما دور الاسلام في تدعيم الوعي التنموي؟

ما واقع الوعي التنموي لدي طلاب جامعة بني سويف؟

ما العلاقة بين الوعي التنموي وبعض المتغيرات الديموغرافية لطلاب جامعة بني سويف؟

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري: **تقرير عن قضايا النشء والشباب المصري – التعليم والعمل والهجرة**، **مرجع سابق**، ص ص١٥، ١٧.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري: **تقرير عن الشباب المصري... الخصائص والاهتمامات**، القاهرة، ع ٢٩، مايو ٢٠٠٩م، ص ٣.

(٣) عبدالرحيم الرفاعي بكرة: الوعي التنموي والقيم الانتاجية لدي طلاب وطالبات الجامعة دراسة تقويمية، **مجلة دراسات تربوية**، مصر ، مج ٨، ع ٤٩، ١٩٩٢، ص ١٢٢.

ما آليات تدعيم الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية التنمية لأي بلد يسعى للنمو والتقدم.

يرتبط بقضية هامة طرحت نفسها علي الساحتين المحلية والدولية وهي قضية الوعي التنموي.

يأتي في وقت يشهد فيه المجتمع المصري تحولا كبيرا بعد ثورتين، وفي حاجة ماسة الي لأي وسيلة تساهم في تحقيق رفاهية وتقدم الدولة المصرية.

يختص طلاب التعليم الجامعي الذين يمثلون الثروة الحقيقية لأي أمة من الأمم، وذلك لإعداد جيل من القادة التنمويين لقيادة المجتمع وحل مشكلاته.

قد يساعد الجامعات المصرية علي تبنى وتضمين الوعي التنموي بالتعليم الجامعي.

قد يفيد مؤسسات الإعلام في اختيار القضايا التنموية التي يعاني الشباب من قصور فيها ومحاولة عرضها علي المواطنين وتقديم حلول لها لتكوين إعلام هادف.

منهج البحث:

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل واقع الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي، إضافة وضع اليات لتنمية هذا الوعي لدي طلاب الجامعة، وقد تم هذا الوصف نظريا وكميا من خلال الجانب الميداني.

المحور الأول: مفهوم الوعي التنموي واهم مجالاته وأهميته.

أولا: مفهوم الوعي التنموي.

للتعرف علي مفهوم الوعي التنموي لابد اولا من التعرف علي مفهومي الوعي والتنمية كما يلي:

مفهوم الوعي:

يعرف الوعي لغويا بأنه: الفهم وسلامة الإدراك، ووعى الشيء وعيا: جمعه فى وعاء، والحديث: حفظه وفهمه وقبله، ووعى الأمر: أدركه على حقيقته، و(أوعى) الشيء: وعاه وحفظه، وأذن واعيه، حافظه، والوعى: [١]، وقد جاء في لسان العرب أن كلمة وعي: حفظ القلب الشيء، والحديث يعيه وعيا ووعاه: حفظه وفهمه وقبله فهو واع، وفلان أوعي من فلان أي أحفظ وأفهم، والواعي أي الحافظ الكيس والفقيه[٢].

---

[١] وزارة التربية والتعليم، **المعجم الوجيز**، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٠م) ص٦٧٥.
[٢] أبن منظور: **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، المجلد الخامس عشر، ط ١٩٩٠، ص ٣٩٦.

و الوعى أيضا هو: "الدراية بأساليب الحياة وإدراك الإنسان لما يختلج فى نفسه وما يحيط به، وامتلاك العلم والمعرفة فى أمور كثيرة وبقدر واسع"[١]، بالإضافة الي أنه "معرفة تتولد عنها قيم، تترجم في صورة سلوكيات"[٢]

كما عرف بأنه: إدراك المعلومات والمعارف والقيم التي يحملها الفرد كمواطن في المجتمع المصري، ينفعل بقضاياه ومشكلاته ويتفهمها حتى يتمكن من مقاومتها والتصدي لها بإيجابية وفاعلية فى ظل نظام عالمي جديد.[٣]

مفهوم التنمية:

لم يتفق الباحثون وخصوصا علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم موحد للتنمية، فقد نظر لها كل منها وفق رؤيته الخاصة وتخصصه العلمي، مما أوجد كما هائلا من التعريفات. فيوجد من يعرفها بأنها: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مدروس يعتمد علي القدرات البشرية الفاعلة والبحوث العلمية التطبيقية والإمكانات الاقتصادية والمادية المتوفرة في بيئة اجتماعية لتحقيق الارتقاء المستمر ورفع مستوي الحياة بجوانبها المتعددة للوصول إلي مستويات مرتفعة من الرخاء والرفاهية الاجتماعية[٤].

إضافة الي أنها: التطوير الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية بهدف توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد هذا المجتمع[٥].

كما أنها: مفهوم معنوي يعبر عن ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع علي البقاء والنمو[١].

---

(١) أحمد محمود محمد عبد المطلب، "التربية ودورها فى نشر الوعى القانونى واستتباب الأمن"، **المجلة التربوية بسوهاج**، جامعة أسيوط، العدد الثامن، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣م، ص٤.

(٢) سلمي فضل صعيدي أحمد: **التنمية الذهنية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء الوعي بالمدرسة الذكية**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر٢٠٠٥م. ص ١٢.

(٣) الحسين حامد محمد حسين : **الأنشطة التربوية وتنمية الوعى الوطني لدى تلاميذ التعليم الأساسي**، رسالة ماجستير، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٥، ص١٤.

(٤) عبد الله أحمد الرشيد : دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع وخطط التنمية ، بحوث: **الملتقي الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية**، عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الفترة ٢٠-١٤١٩/٧/٢٢هـ، ص ٢٥٢.

(٥) عبد الله سليمان الباحوث وآخرون: الدراسات العليا في مواجهة متطلبات التنمية المعوقات والحلول "رؤية طلابية " ، **ندوة الدراسات العليا وخطط التنمية**، في الفترة ٢-٦مايو ٢٠٠٦ ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الإمام محمد ين سعود الإسلامية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤

وهناك أيضا من ينظر لها من زاوية الآثار المترتبة عليها فيعرفها بأنها " العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بالنسبة لبعض آخر في المجتمع نفسه وفي الوقت نفسه "[٢].

كما عرفت أيضا بأنها: عملية دينامية تهدف إلي تحسين الحياة وتطورها في المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل لإمكاناته وطاقاته في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد [٣].

مفهوم الوعي التنموي:

من النظر الي مفهومي الوعي والتنمية يتضح أن الوعي التنموي نتاج دمج المصطلحين، حيث يعرف الوعي التنموي بأنه: " الوعي بأهمية التنمية وضرورتها وادراك عائدها ووسائل تحقيق اهدافها"، كما أنه يعبر عما يوجد لدي الأفراد من ادراك للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالتنمية في المجتمع المصري، وفهمهم لها وتقييمها والتصرف معها. [٤]

وتعرف الدراسة الحالية الوعي التنموي للطلاب اجرائيا بأنه: وعي الطلاب بقيم وممارسات التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والبعد عن معوقاتها.

ثانيا: مجالات الوعي التنموي.

تتعدد تصنيفات مجالات الوعي التنموي تبعا لاختلاف تصنيفات مجالات التنمية، إلا أن أغلب تلك التصنيفات تري أن التنمية ثلاثية الأبعاد تضم كلا من (التنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والتنمية الاجتماعية) وجميعها أبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة [٥]، وهذا ما سيسير عليه البحث الحالي في التعرف علي مجالات الوعي التنموي كما يلي:

المجال الاقتصادي:(العمل والاستثمار).

للتنمية الاقتصادية تعريفات متعددة تختلف فيما بينها باختلاف وجهات نظر أصحابها، فهناك من يري أن التنمية الاقتصادية:" هي استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي من جانب والتوسع

---

(١) نبيل سعد خليل : **التعليم والتنمية – دراسة في النموذج الصيني**، أسيوط، دار الإسراء ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع: **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ ، ص ١١

(٣) محمد فتحي علي موسي : **دور المعاهد العليا الخاصة في تنمية القوي البشرية في مصر - رؤية مستقبلية**، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، فرع كفر الشيخ ، ١٩٧٧، ص ٣٢

(٤) سيد جاب الله السيد: ملامح الوعي التنموي لدي المرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠م دراسة استطلاعية بمحافظة الغربية، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة طنطا، مصر، ع ١٤ ، ٢٠٠١م، ص١١٣.

(٥) ماجدة أبو زنط و عثمان غنيم:"التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، مج ١٢، ع ١، ٢٠٠٦، ص١٦١.

الاقتصادي من جانب آخر، بحيث يؤدى ذلك إلى زيادة واضحة في الدخل القومي مما ينعكس على زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات"[١].

في حين يري آخر: "أنها مجموعه من الإجراءات المقصودة والمخططة تؤدى إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصادية القومي وأساليب الإنتاج بهدف تحقيق زيادة سريعة دائمة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع المستوى المعيشي للسكان"[٢].

بينما ينظر إليها آخرون نظرة أكثر شمولا وعمقا، فنجد من يعرفها بأنها:عملية تحسين مقصودة في نوعية الحياة البشرية بالاستخدام الاشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة، اعمارا للأرض ورفعا لمستوى الإنسان ماديا وروحيا وفكريا، وتحريره سياسيا ونفسيا ، وسعيا لتمتعه بكافه أنواع الحقوق في إطار ضوابط تمنع العدوان أو الانحراف أو التسلط، فتكون بذلك عملية توسيع للخيارات الإنسانية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية) وليست فقط مجرد نمو مستمر ومتزايد في متوسط دخل الفرد الحقيقي [٣]، كما تنقسم التنمية الاقتصادية إلي جزأين، الأول عبارة عن البنية التحتية للمجتمع (الطرق، المياه، الصرف الصحي، الاتصالات)، والثاني عبارة عن الخدمات الاجتماعية والثقافية والتسهيلات التي يقدمها المجتمع ، وتشترك كافة مؤسسات الدولة بجميع أنواعها في تحقيقها [٤].

ويعد العمل احد أهم ممارسات الوعي التنموي الاقتصادي، وهو كل جهد مشروع يبذله الإنسان ويعود عليه وعلى غيره بالخير والفائدة سواء كان هذا الجهد جسميا أو فكريا [٥]، وهو ميدان متشعب يشمل كل ما يقوم به الإنسان من أنشطة صناعية أو مهنية أو زراعية أو تجارية أو غيرها لتحقيق هدف معين.

---

(١) على عبد الحليم محمود: **مرجع سابق** ، ص ص٥٩-٦٠.

(٢) محمد عبد الرحمن فهد: **دور تعليم الكبار فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع١٨، ج٣، ١٩٩٤م، ص٨١.

(٣) عبد الحميد الغزالى: واقع اقتصاد الأمة ومستقبله فى تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، **مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، في الفترة ٦-٩ ديسمبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١.

(٤) البنك الدولي: **التنمية الاقتصادية المحلية(دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها)**، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ١٢.

(٥) محمد عبد الحافظ إبراهيم: **العمل والكسب في نظر الإسلام**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، جامعة الأزهر، ع٥، ٢٠٠٤م، ص١٨٢.

كما أن يعد الاستثمار من أهم ممارساته أيضا، وهو عملية توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال وهو الأموال الجديدة التي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية بل في إنتاج أموال أخرى [١].

ويعتبر العمل نشاطا ضروريا في حياة البشر فأغلب الأشياء التي خلقها الله في الكون لا تصلح مباشرة لإشباع حاجات الإنسان إلا بعد أن يبذل الإنسان فيها جهدا معينا، فمثلا نجد المعادن موجودة في الطبيعة ولكنها تحتاج إلى جهد بشري لتصبح منتجات معدنية يمكن الاستفادة منها.

ومهما كان نوع العمل فهو شرف وقيمة إنسانية كبيرة فالأنبياء وهم خير خلق الله وقادة البشرية كانوا يعملون ويحترفون ويشتغلون بأيديهم ولا يتعالون على مزاولة أي عمل مشروع [٢]، كما أن العمل بأي مهنة مهما كانت أفضل بكثير من تلك البطالة التي تدمر الفرد والمجتمع وتلحق الضرر بكل منهما سواء كان هذا الضرر في شكل إفساد في الأرض وانتشار للجرائم (سرقة ، نصب ، بلطجة ،.....الخ) بسبب الحاجات المادية أو بسبب الحاجة إلى تصريف طاقات غير مستهلكة فيما ينفع الناس، أو في شكل انخفاض في كمية الإنتاج وإبطاء سير عملية التقدم مما يؤدى إلى انحدار المجتمع وهلاكه.

كما يشكل عدم إتقان العمل خطورة كبيرة علي التنمية، فهو يؤدى إلى إلحاق الضرر بالعامل نفسه، مما يؤدى إلى زعزعة الثقة في عمله وتقييم أجره في المدى البعيد على أساس عمله الهابط، ويؤدى كذلك إلى إلحاق الضرر بصاحب العمل لأنه يدفع أجرا لا يقابله عمل متقن، كما يؤدى إلى انصراف المتعاملين معه عن خدماته وإنتاجه، وقد يمتد الضرر إلى الوطن ككل، فإذا كان الإنتاج عبارة عن سلع قابلة للتصدير وكانت غير متقنة انصرف عنها المستوردون وبحثوا عن أسواق أخرى لاستيراد سلعهم منها مما يؤثر على توازن ميزان المدفوعات للدولة المصدِّرة التي لا يتقن عمالها منتجاتهم [٣].

وقد أصبح من الضروري أن تعتمد الأمة أيضا على الاستثمار في معركة التنمية الذاتية بدلا من الديون الخارجية المورطة، فالإنسان الذي يستثمر ما يدخره وكان لديه الرؤية الواضحة والعقلية الناضجة من

---

(١) فتحي علي سعد، نادية النمر: **تخطيط الاستثمار**، القاهرة، د ن، ٢٠١٠م، ص ص ٦-٧.

(٢) سمير محمد نوفل: **دور العقيدة فى الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة، مركز صالح للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٨٧- ٢٨٨.

(٣) جمال محمد محمد الهنيدى: **التربية المهنية والحرفية فى الإسلام**، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٣٧٦.

المحتمل أن يحسن أوضاعه بل وأوضاع مجتمعه، لذا فالتنمية القائمة على الاستثمار تعد استراتيجية هامة لاستقلال الوطن ومواجهة مشكلاته [١].

ويلعب الوعي التنموي الاقتصادي الدور الأكبر في تنمية قيم الاستثمار لدى الشباب وغرس السلوك الاستثماري في نفوسهم عن طريق مساعدتهم علي إقامة المشروعات الخاصة وعمل دراسات الجدوى، واستغلال وقت الطالب فيما يفيد، والتغلب علي الاتجاهات الخاطئة الموجودة لدي بعض الشباب كتفضيل البطالة والجلوس في المنزل بانتظار الوظيفة الحكومية علي العمل الخاص، خاصة وأن اقتصاد أي أمة لا يرقى ويتقدم إلا بسواعد شبابها .

كما تسعي عملية التنمية الاقتصادية الي توعية الطالب بأهمية التنوع في السلع والخدمات وعدم الاقتصار على قلة منها، مع الأخذ في الاعتبار الأولوية أو الأهمية النسبية للسلعة، فهناك ما هو ضروري وهناك ما هو كمالي، بل إن عليه أيضا أن يضع في حسبانه كمية السلعة وحجمها ومكان عرضها حسب طلب السوق[٢].

ولا يتوقف هدف التنمية الاقتصادية عند هذا فحسب، بل تهدف أيضا إلى ترغيب الطلاب في التدريب والتأهيل المستمر ليتواكبوا مع كل جديد في مجالاتهم، والي إعداد الطلاب الذين يستطيعون مواجهة التغير في المهن والوظائف المختلفة إذا اقتضت الظروف ذلك، خاصة وأن هناك العديد من المهن التي ظهرت في المجتمع ثم اختفت بعد أن أتقنها أصحابها [٣].

كما تسعي إلي توعية الطالب بأهمية دراسة احتياجات السوق، فمن المؤسف أن تجد العمال في الدول الأخرى يعرفون حاجات الدول العربية والإسلامية من السلع والمنتجات أكثر مما يعرفه أبناء العالم العربي والإسلامي، فالصين تصدّر إلى المجتمع المصري كل ما يحتاجه الفرد من وسائل التكنولوجيا، وتصدر له أيضا كل ما يحتاجه الرجل الريفي الذي يعيش في أقصي الصعيد، مما يؤكد علي أهمية توعية طالب الجامعة بضرورة رفع إنتاجيته وتعويده علي العمل والإنتاج من أجل حياة كريمة له ولمجتمعه.

---

(١) طريف شوقي فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام**، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية ،ج٢، ٢٠٠٢م، ص٤٥٩.

(٢) شوقي احمد دنيا: السلوك الإسلامي في الإنتاج بين المثال والواقع، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام**، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ،ج٢ ،٢٠٠٢م، ص ص ٣٥٤-٣٦٠.

(٣) محمد عبد اللطيف على عبد العزيز: مرجع سابق، ص١٤٩.

المجال البيئي: التعامل مع البيئة والممتلكات.

البيئة هي "ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه في الحياة ، وهي أيضا ذلك المستودع لموارد الإنسان وعناصر الثروة المتجددة وغير المتجددة، والتي تتفاعل مع بعضها وتؤثر علي الإنسان وتتأثر به " [١]، وللبيئة نوعان بيئة مادية: وتشمل الأرض والماء والهواء، وبيئة بيولوجية: وتشمل كل الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان [٢].

ويعيش الإنسان في عالم اجتماعي يتمثل في معاملاته ومؤسساته وسياساته، كما يعيش أيضا في عالم طبيعي يتكون من (التربة، الماء، الهواء، الكائنات الحية)، وقد كان تأثير الإنسان على العالم الطبيعي في البداية محدودا، أما في العصر الحديث فقد زاد تدخل الإنسان في العالم بسلوكياته الخاطئة، مما أوجد العديد من المشكلات البيئة التي تكلف الإنسان والدولة أموالا طائلة للحد من آثارها أو علاجها [٣]، ومن هذه المشكلات:

١- تجريف التربة أو البناء عليها مما يقضي علي الرقعة الزراعية.

٢- الصيد الجائر للحيوانات والأسماك الصغيرة مما يدمر الثروة الحيوانية والسمكية.

٣- تلوث التربة والماء والهواء سواء عن طريق الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات أو إلقاء المخلفات والعوادم في غير موضعها أو غير ذلك من الأسباب.

كل ذلك يحرم الفرد والدولة من خيرات تلك الموارد، التي يقوم بالقضاء عليها وإلحاق الضرر بها بدلا من أن يستغلها ويستثمرها، كما أن الأمر لا يتوقف عند مجرد الحرمان من خيراتها فقط، بل يتم إنفاق ملايين الجنيهات من أجل حل تلك المشكلات أو تلافى أضرارها.

ويهدف الوعي التنموي البيئي إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة ومشكلاتها ولديه من المعارف والمهارات والقدرات ما يؤهله للحفاظ عليها واستغلالها وحل مشكلاتها القائمة، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة مع الارتقاء بالبيئة حتى تتسلمها الأجيال القادمة في أفضل صورة، كما يهدف أيضا الي تسليح الشباب بالخلق أو الضمير البيئي، والذي يتكون من تزويده بالمعارف والمهارات والقيم البيئية اللازمة،

---

(١) جمال الدين السيد صالح: **الإعلام البيئي**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٣م، ص٤٦.

(٢) طارق أسامة صالح: **الصحة والبيئة**، الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ٢٠٠٦م، ص١٣.

(٣) إيمان غيث: **التربية البيئية**، متوفر علي: (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢م)
http://www.uop.edu.jo/download/Research/members/105_562_Eman.pdf

التي تحد من سلوكه وتضبطه أثناء تعامله مع بيئته، والتي تؤثر في اتخاذ قراراته البيئية مهما كان مستواها [١].

كما تعد الممتلكات العامة والخاصة سواء كانت في صورة نقود أو منشآت أو خدمات أو سلع قومية مصدر ثراء الوطن وقوته، ويعتبر الاعتداء عليها أو عدم صيانتها أو التبذير فيها أمرا يخالف قيم التنمية، وبقدر أهمية الممتلكات الخاصة لدي كافة المواطنين فان المال العام أيضا ملك للمجتمع وليس لفرد أو مجموعة بعينها، مما يحتم علي كل فرد أن يساعد في المحافظة عليه وضمان سلامته.

ويأتي دور الوعي التنموي البيئي في إكساب الطلاب الاتجاهات القوية نحو المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة لتكوين الشخصية الوطنية التي تهتم بمجتمعها وتعمل على رقية وتقدمه عن طريق [٢]:-

المحافظة على نظافة تلك الممتلكات لأنها الواجهة الحضارية لبلادنا أمام العالم الخارجي، ترشيد استخدام واستهلاك الممتلكات سواء كانت منشآت أو سلع قومية كالماء والكهرباء أو غيرها.

عدم الاعتداء على المال بالإهدار أو بالاغتصاب أو بالسرقة أو الاختلاس أو التشويه.

المجال الاجتماعي:(العمل التطوعي، التكافل، الانتماء).

يأتي دور الوعي التنموي الاجتماعي في تنمية المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة للشباب ليشاركوا في التنمية ويواجهوا معوقاتها عن طريق :

التخلص من التواكل والسلبية والواسطة والمحسوبية.

الانصراف عن الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات الفئوية والتركيز علي العمل الجاد وإعلاء مصلحة الوطن.

تشجيع المنتج الوطني وتفضيله علي المنتجات المستوردة للنهوض بالصناعات المحلية، وهذا يحتاج إلي تنمية الانتماء لدي الطلاب كي يشاركوا في رقي الوطن وتقدمه.

التعاون والتكافل بين الأفراد ماديا ومعنويا.

وحتى تتحقق مشاركة الشباب في التنمية في أي بلد من البلدان لابد من الاهتمام بالتعليم وتطوير مناهجه ووسائله وأساليبه كأساس للنمو الاقتصادي المنشود، ولابد أيضا من استخدام كافة الوسائل والأساليب

---

(١) رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني: **البيئة ومشكلاتها**، من (سلسلة كتب عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت)، أكتوبر ١٩٧٩م، ص ١٩٤.

(٢) هنية محمود علي محمود: **فاعلية برنامج مقترح لتنمية بعض القيم الاقتصادية لدي طفل الروضة باستخدام التعلم النشط**، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالوادي الجديد-جامعة أسيوط، ٢٠١٣م، ص ص ١١٠-١١١.

التكنولوجية الحديثة، وتدريب الأفراد عليها والتخلص من التخلف التكنيكي لخلق مجتمع متقدم قادر علي مواكبة متطلبات العصر[١].

ثالثا: أهمية الوعي التنموي.

تنبع أهمية الوعي التنموي من أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من جهة ومن أهمية دراسة علم الاقتصاد من جهة أخرى، لذلك تري الدراسة الحالية أن الوعي التنموي ضرورة هامة للأسباب الآتية :

مواجهة التغيرات المحلية والعالمية سواء كانت هذه التغيرات (اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية)

مواجهه المشكلات الاقتصادية و حلها مثل (البطالة، الفقر، الأمن الاقتصادي، .....الخ)

تحقيق التقدم والرقى والتنمية الاقتصادية التي توفر للأمة احتياجاتها وتحفظ لها عزتها وكرامتها وتجعل كلمتها عالية ومسموعة بين الأمم.

تحقيق الأمن والأمان والسعادة والاستقرار والتكافل والتعاون بين الأفراد وتحقيق العبودية الكاملة لله.

علاج العديد من السلوكيات الخاطئة لدي الشباب مثل الاعتداء على البيئة والمال الخاص والعام، وغرس وتنمية السلوك الاستثماري، وقيم العمل والإنتاج، إضافة إلي مواجهة السلوكيات غير المشروعة في الكسب والإنفاق، والتي بانتشارها يتحول المجتمع الآمن إلي غابة تضيع فيها حقوق الضعفاء.

كما يري الباحث أيضا أن أهمية الوعي التنموي تنبع من أهمية تحقيق كل هدف من أهدافه، فإعداد الكوادر العاملة والمنتجة مطلب هام يقي من ذل الاستيراد وذل المعونة والتبعية الاقتصادية التي تمكن الآخرين من التدخل في الشئون الداخلية والتحكم في لقمة العيش؛ فلا عزة لبلد إلا بقوته ولا قوة له إلا بالعمل المنتج والمتقن، كما يقي من شر البطالة وما يترتب عليها من مشكلات ويوفر للأفراد والمجتمعات احتياجاتهم ويؤمن لهم استهلاكهم من المنتجات، إضافة إلي تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي عن طريق زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة

كما أن السلوك الاستثماري ضرورة هامه لمحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات للاستثمار بكافة أنواعه، وتوفير فرص عمل للشباب وتقليل نسبه البطالة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، فضلا عن وزيادة الدخل القومي للأفراد والوصول إلى مستوى معيشة أفضل وتنمية الثروة القومية وتحقيق التقدم الاقتصادي للبلاد، كما يوفر للفرد والدولة الأموال اللازمة مما يحررهم من ذل المعونة والاقتراض المشروط.

---

(١) عبد الغني عبود: **التربية الاقتصادية في الإسلام**، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٩٢م، ص ص ٦٤-٦٥

وبالنسبة للمحافظة على البيئة والممتلكات فذلك لأنهما مصدر ثراء الوطن وقوته ولا يعتبران ملكا لفرد بعينه بل هما ملك للجميع، مما يدعو الجميع للحفاظ عليهما وتسليمهما للأجيال القادمة في أحسن صورة، خاصة وأن الاعتداء عليهما أمرا يخالف القيم الاجتماعية ويخالف القوانين الربانية والوضعية، كما أن تلك الأشياء هي الواجهة الحضارية لبلادنا أمام العالم الخارجي، ويسهم الاستغلال الأمثل لهما في تشغيل الشباب ويوفر المال اللازم لعمليات التنمية، فضلا عن أن الإضرار بهما يكلف الدولة أموالا طائلة لعلاج هذا الضرر.

كما أن المشاركة في التنمية الاقتصادية يسهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق قدر مناسب من الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، فضلا عن الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان، وتقليل الفجوة الداخلية وتعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاعات الصناعة والتجارة.

المحور الثاني: دور الاسلام في تدعيم الوعي التنموي.

لم يخل القرآن الكريم من الآيات التي جعلت النشاط الاقتصادي سعيا في سبيل الله [(١)]، وتعميرا للأرض التي خلقنا منها، تلك العمارة التي لا سبيل إليها بغير العمل الذي ييسر الانتفاع بما أودعه فيها سبحانه من خيرات وثروات، فقال تعالي ﴿**وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ**﴾ هود :٦١، أي أمركم بعمارتها عن طريق العمل في الزراعة واستغلال للثروات والمعادن والأنهار والبحار، وإقامة الصناعات والمباني وغيرها [(٢)].

كما تتعدد الآيات التي تأمرنا بالعمل وتحثنا علي السعي وراء الرزق كما في قوله تعالي ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ [الملك:١٥] ، وفي قوله تعالي ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ الجمعة: ١٠، وأيضا في قوله تعالي﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[التوبة: ١٠٥]، كما دعا النبيﷺ إلي العمل والاحتراف كما في قوله ﷺ " إن الله

---

(١) محمد عبدالعليم مرسي: الانتماء الإنساني للكون في الإسلام كأحد محاور التربية الاقتصادية، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، مرجع سابق**، ص ص ٦٢-٣.

(٢) سعيد إسماعيل القاضي :التربية الاقتصادية الإسلامية للأبناء في البيت والمدرسة، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام**، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ، ٢٠٠٢م، ص١١.

يحب المؤمن المحترف" [١]، أي من له حرفة أو مهنة أو أي عمل شريف، كما دعا إلي الارتقاء بقيمة العمل وخاصة العمل البدوي كما في قوله ﷺ " ما أكل أحدا طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده" [٢]، وفي قوله ﷺ "من أمسى كالا من عمل يده، أمسى مغفورا له" [٣].

ولم يكتف الإسلام بالدعوة إلي العمل فقط، بل دعا إلي إتقان هذا العمل وجودته، كما في قوله ﷺ " إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" [٤]، فمحبة الله تبارك وتعالي للعامل مقرونة بإتقانه لعمله، وأكد النبي علي إتقان العمل حتي أثناء القتل والذبح كما في قوله ﷺ "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته" [٥].

وقد حارب الإسلام البطالة والتسول والتقاعس عن العمل، وقام النبي ﷺ بإعطاء دروس عديدة لصحابته وللأجيال المتعاقبة من المسلمين عن العمل وترك التسول ومواجهة البطالة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار أتي النبي ﷺ فسأله، فقال له النبي " أما في بيتك شيء؟. قال: بلى، حلس نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقدح نشرب فيه الماء، فقال: ائتني بهما، فأتاه بهما فأخذهما النبي بيده، وقال من يشترى هذين؟. فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال رسول الله ﷺ من يزيد على درهم؟ قالها مرتين أو ثلاثا، قال رجل أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوما، فأتني به. فأتاه به، فشد فيه رسول الله ﷺ عودا بيده، ثم قال اذهب، فاحتطب وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما. ففعل الرجل، ثم جاء إلى رسول الله ﷺ وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما، فقال له الرسول: هذا خير لك أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة" [٦].

كما استخدم المسلمون في بداية عهدهم الأنشطة الاستثمارية في الدعوة إلي الإسلام خاصة مجال التجارة الذي كان سببا في دخول عدد كبير ممن تعامل مع التجار المسلمين في الإسلام، حيث كان هذا الاستثمار

---

[١] أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني (الطبراني): **المعجم الأوسط للطبراني**، تحقيق طارق بن عوض الله – محسن الحسيني، ج٨، القاهرة، دار الحرمين، ١٩٩٥م، ص٣٨٠.

[٢] أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى(البخاري): **صحيح البخارى**، ط٣، جـ٤، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٦م، ص١٨.

[٣] أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني(الطبراني): **مرجع سابق**، ج٧ ، ص٢٨٩.

[٤] أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني(الطبراني): **مرجع سابق**، ج١، ص ٢٧٥.

[٥] أبو الحسين مسلم بن الحجاج (مسلم): **الجامع الصحيح**، ج٦، القاهرة، المطبعة التركية، د.ت،ص٧٢.

[٦] شحات غريب حسن جزر: دراسة تحليلية لبعض المبادئ الاقتصادية من منظور التربية الإسلامية، **مجلة كلية التربية جامعة الأزهر**، ع١٢٧، ج ٣، ٢٠٠٥م، ص٢٥.

المتمثل في التجارة قائما على الصدق في التعامل، والأمانة في الأداء، والوفاء بالعهود والعقود، والبعد عن الجشع وأكل أموال الناس بالباطل[١].

وكان للعامل الديني أهمية كبيرة في الادخار وتوجيه المدخرات خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تنظر إلى أنواع معينة من الاستثمارات على أنها محرمة شرعا، وبالتالي يكون الاستثمار فيها قليل، لذا ففي مصر تم فتح المجال أمام العديد من البنوك وبيوت المال الإسلامية لتمويل الكثير من المشاريع والأنشطة، والسماح للقيام بعمليات التأجير التمويلي وإنشاء صناديق الاستثمار[٢].

ولم يضع الإسلام حدا أقصى للتملك وذلك بهدف التشجيع على النشاط الفردي وتحقيق الحافز الشخصي على الاستثمار، وفي نفس الوقت لا يسمح أن يكون المال متداولا بين فئة قليلة من الأفراد حتى ولو حصلوا علي أموالهم بطرق مشروعة ﴿ **كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** ﴾ الحشر: ٧، وذلك حتى يأخذ الجميع فرصهم في الاستثمار، بل ويحتم على الدولة أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع إذا حدث أي خلل في هذا التوازن[٣].

كما تحوى السنة الشريفة دعوة مباشرة للاستثمار، وإلي كل ما يؤدى إلي مداومة استثمار المال وتنميته وعدم تركه دون استثمار، ومن ذلك قولهﷺ " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"[٤]، بل وأكد النبيﷺ علي الاستثمار فقال " من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه، فان أبي فليمسك أرضه"[٥].

ويوجه القران الكريم سلوكيات المسلمين عند الاستثمار في اختيار من يستثمرون أموالهم معهم كما في قوله تعالي ﴿ **وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً**

---

(١) محمد عبداللطيف على عبدالعزيز: مرجع سابق، ص٨٧

(٢) بوكساني رشيد: **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، رسالة دكتوراه، مقدمة إلي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر،٢٠٠٦م، ص٧٤.

(٣) عبدالهادي علي النجار: فرضية التناغم بين المصلحة الخاصة والعامة في ميزان الشريعة الإسلامية، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام**، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٩.

(٤) أبو الحسين مسلم بن الحجاج (مسلم): **صحيح مسلم بشرح النووى**، ج١٠، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٦م، ص١٥.

(٥) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (البخاري): **الجامع الصحيح**، تحقيق محب الدين الخطيب، ج٢، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٤٠٣هـ، ص ١٥٨.

مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: ٥]، كما ينهاهم أيضا عن أي سلوك ضار يخل بآداب وقيم الاستثمار كما في قوله تعالي ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[الشعراء: ١٨٣].

كما يؤكد القران علي أهمية اختيار المجال المناسب والمشروع الذي يستثمر فيه المسلمون أموالهم، فيحل بعض هذه المجالات كالتجارة ويحرم بعضها كالربا والميسر وغيرها، كما في قوله تعالي﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[البقرة: ٢٧٥] ، وفي قوله تعالي﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، بل وينهي الله تعالي عن كل مجال به اعتداء علي أموال الناس ظلما وعدوانا كما في قوله تعالي ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء:٢٩] ، وهذا لان الله سيحاسب كل إنسان علي طرق كسب وإنفاق هذا المال فقد قال ﷺ "ما تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن علمه ماذا عمل فيه"[(١)]، حتى الوقت أمرنا الرسول الكريمﷺ باستثماره واستغلاله كما في قولهﷺ " اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك" [(٢)].

ورغم أن الإسلام يدعوا إلي الادخار إلا أن الله عز وجل قد نهي عن الادخار الذي يعد اكتنازا للأموال دون فائدة أو دون استثمار، والذي يؤدي للحرمان من خيرها حيث قال تعالي ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ التوبة: ٣٤] ، فكنز هذه الأموال يحرم صاحبها من الخير الذي قد تجلبه إذا تم استثمارها مع الله بإنفاقها في الخيرات، أو مع الأفراد باستثمارها في المشاريع النافعة للفرد والمجتمع ، وقد ضرب القران أروع الأمثلة علي الاحتياط للمستقبل والادخار لوقت الحاجة كما في سورة يوسف في قوله تعالي﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ-سلطان قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين (البيهقى): **شعب الإيمان**، تحقيق: أبى هاجر محمد السعيد، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م، ص٢٨٦.

(٢) أبو عبدالله الحاكم النيسابورى (الحاكم): **المستدرك على الصحيحين**، ج٤، بيروت، دار المعرفة، د.ت، ص٣٠٦.

تأكلون سبع ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون سبع ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾ يوسف: ٤٦-٤٩]

سخَّر الله الكون للإنسان بكل ما به من موارد وثروات وممتلكات فقال تعالي ﴿ ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ﴾ [لقمان: ٢٠]، وفي قوله تعالي ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات وهو بكل شيء عليم﴾[البقرة: ٢٩]، وأيضا في قوله تعالي ﴿وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ [الجاثية:١٣]، وفي هذا أيضا تأكيد علي وجود الملكية العامة والخاصة، وعلى أن جميع ما في الأرض أو على ظهرها قد خلقه الله لكافة البشر لينتفعوا به وفي نفس الوقت يحافظوا عليه وينموه ، وأكد النبيﷺ علي وجود تلك الملكية بقولهﷺ " المسلمون شركاء في ثلاثة: في الكلأ والماء والنار"[(١)].

وعدَّد الله تعالي في القران الكريم بعض النعم والموارد التي امتن بها علي خلقه في الكثير من الآيات كما في قوله تعالي ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ*أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ*لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ*ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ*لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ*أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ* ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾[الواقعة: ٦٣-٧٢]، وفي قوله تعالي ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾[الأنعام :١٤١].

وقد أمر الله الإنسان باستغلال الموارد والثروات علي اختلاف أنواعها، فأمر باستغلال الثروات المعدنية كما في قوله تعالي﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد:٢٥]، وأيضا الثروات اللامعدنية كما في قوله تعالي ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ* وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[النحل:١٥-١٦]، كما أمر الله تعالي بالمحافظة

(١) سليمان بن الأشعث (أبو داود): سنن أبي داود، ج٣، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٨م ، ص٢٧٦.

علي الثروة الحيوانية كما في قوله تعالي﴿ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ طه :٥٤]، وأمر باستغلال الثروة النباتية كما في قوله تعالي﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ*لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٤-٣٥] ، كما أمر المولي عز وجل بعدم الاعتداء علي الثروات والممتلكات العامة أو الخاصة وعدم إفسادها فقال تعالي﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف: ٥٦] (١).

المحور الثالث: (الاطار الميداني).

أهداف الاطار الميداني:. يهدف الاطار الميداني للبحث الي ما يلي:

التعرف علي واقع الوعي التنموي لدي طلاب جامعة بني سويف.

التعرف علي العلاقة بين الوعي التنموي وبعض المتغيرات الديموغرافية للطلاب.

أداة الإطار الميداني:

اعتمد الإطار الميداني علي استبانة طبقت علي طلاب الفرقة الرابعة بكليتي التربية والتجارة بجامعة بني سويف لتحقيق الأهداف السابقة.

وصف الاستبانة في صورتها النهائية

بعد تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وتحكيمها واجراء التعديلات اللازمة أصبح الاستبانة كما في جدول(١).

المحور	موضوعه	عدد العبارات قبل التحكيم	عدد العبارات بعد التحكيم
الاول	الوعي التنموي الاقتصادي	١١	١٠
الثاني	الوعي التنموي البيئي	١١	٨
الثالث	الوعي التنموي الاجتماعي	١٠	٩

علما بأن الإجابة علي عبارات الاستبانة كانت وفق مقياس ثلاثي متدرج (موافق-محايد-غير موافق) وبأوزان نسبية (٣-٢-١) للعبارات الايجابية والعكس للسلبية.

(١) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية أداة للتنمية والحفاظ علي البيئة لماذا وكيف؟، **ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام**، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر ، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ،٢٠٠٢م، ص ص ٤٩٢-٤٩٣ .

تقنين الاستبانة :ـ لتقنين الاستبانة تم حساب الثبات والصدق كما يلي:

ثبات الاستبانة:

ويقصد بالثبات: أن الأداة تعطي النتائج نفسها أو قريبا منها، إذا ما أعيد استخدامها مرة أخرى في ظروف مشابهة، ويتم التحقق من ثبات الأداة بطرق متعددة منها: طريقة إعادة التطبيق، وطريقة الصورتين المتكافئتين، وطريقة التجزئة النصفية [(١)].

وقد تم حساب معامل الثبات للاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ، وكانت قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل تساوي (٠,٧٤) وهو دال عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١) ، ويوضح جدول (٢) نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.

جدول (٢) نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.

م	المحور	معامل الثبات	الدلالة	مستوي الدلالة
الاول	الوعي التنموي الاقتصادي	٠,٦٧	دال	٠,٠١
الثاني	الوعي التنموي البيئي	٠,٧٢	دال	٠,٠١
الثالث	الوعي التنموي الاجتماعي	٠,٦٢	دال	٠,٠١
الاستبانة ككل		٠,٧٤	دال	٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات الثبات مرتفعة لكل محور وتتراوح بين (٠,٦٢، ٠,٧٢) لكل محور من محاور الإستبانة، كذلك كانت قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الإستبانة (٠,٧٤)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وبالتالي فالإستبانة في صورتها النهائية تعد قابلة للتطبيق، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

صدق الاستبانة: يقصد بصدق الاستبانة مقدرتها على قياس ما وضعت من أجله، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق الآتي :

صدق المحتوي:

استخدم الباحث طريقة صدق المحكمين، حيث تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، وعرضها على مجموعة من المحكمين، لمعرفة مدى صدقها من حيث المحتوى، ومدى سلامة صياغة العبارات وملائمتها

---

(١) ديوبولد فان دالين: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠، ص ص٤١١-٤١٢.

للموضوع، وأيضا للتأكد من أن عبارات الاستبانة شاملة واضحة ومعبرة عن المجالات التي وضعت من أجلها، وبعد الاسترشاد بآراء هؤلاء المحكمين وإجراء أهم التعديلات التي اتفقوا عليها أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية جاهزة للتطبيق.

الصدق الذاتي:

ويقصد به الجزر التربيعي لمعامل الثبات وكانت قيمته في الاستبانة الحالية (٠,٨٦) وهي قيمة مناسبة من الصدق للعلوم الانسانية.

عينة الإطار الميداني:

تم اختيار العينة من طلاب جامعة بني سويف وتحديدا من كلية التجارة (طلاب ذوي خلفية اقتصادية) يدرسون بعض المواد الاقتصادية مثل(أصول الاقتصاد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، اقتصاديات المالية العامة، اقتصاديات المشروعات، إدارة الإنتاج، إدارة الموارد، إدارة مالية، المحاسبة وفروعها، النقود والبنوك، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، تكاليف، التسويق)، وكلية التربية (لا يدرسون اقتصاد)، كما تم اختيار عينة عمدية من طلاب تلك الكليات، وهم طلاب الفرقة الرابعة في الفصل الدراسي الاول للعام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٥، ومن بين طلاب الفرقة الرابعة تم أخذ عينة عشوائية من (٣٢٢) طالبا لتطبيق أداة البحث عليهم، حيث ان الطلاب في هذه المرحلة قد أتموا دراسة معظم المقررات التعليمية علي مدي سنوات طويلة وفي طريقهم للخروج لسوق العمل.

جدول (٣) توصيف العينة حسب متغير الخلفية العلمية

المتغير	اقسامه	عدد العينة	عدد الفرقة الرابعة (المجتمع الأصل)	النسبة إلي المجتمع الأصل
الخلفية العلمية	التربية	٢٣	٢٣١	٪١٠
	التجارة	٢٩٩	٢٩٩٢	٪١٠
المجموع		٣٢٢	٣٢٢٣	٪١٠٠

حيث يتضح من الجدول السابق أنه تم أخذ نسبة ١٠٪ من طلاب الفرقة الرابعة بكليتي التربية والتجارة ببني سويف، حيث تم أخذ عدد ٢٣ طالبا من طلاب الفرقة الرابعة عام بكلية التربية، وعدد ٢٩٩ طالبا من كلية التجارة(انتساب+انتظام) برنامج الدراسة باللغة العربية(عربي).

جدول (٤) توصيف العينة حسب متغير النوع

المتغير	اقسامه	عدد العينة	النسبة المئوية
النوع	ذكور	١٤٢	٤٤٪
	اناث	١٨٠	٥٦٪
المجموع		٣٢٢	١٠٠٪

حيث يتضح من الجدول السابق أن العينة تتكون من ١٤٢ طالبا بما يعادل ٤٤٪ من حجم العينة وعدد ١٨٠ طالبة بما يعادل ٥٦٪ من الحجم الكلي للعينة.

المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ البيانات التى تم الحصول عليها بصورة مجملة لأفراد العينة فى جداول أعدت خصيصا لهذا الغرض بالاعتماد على برنامج "Excel" ثم عولجت البيانات بواسطة برنامج (22) SPSS الإحصائي، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية فى التعامل مع البيانات:

(أ) **الإحصاء الوصفي: يتضمن الإحصاء الوصفي: الجداول التكرارية، والوزن النسبي.** ويمكن توضيح مستوي ودرجة ومدي الاستجابة كما في الجدول التالي:

جدول (٥) يوضح مستوي ودرجة ومدي الاستجابة للعبارات.

مستوي الاستجابة	الدرجة	المدى	
		من	إلي
(دائما / موافق	كبيرة	٣	٢,٣٤
أحيانا / محايد	متوسطة	٢,٣٣	١,٦٧
نادرا / غير موافق	ضعيفة	١,٦٦	١

(ب) الإحصاء الاستنتاجي:

١ـ اختبار "كا^{٢}" :

ويستخدم للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الملاحظة لأفراد العينة فى أقسام المتغير والتكرارات المتوقعة.

٢ـ اختبار (ت):

للتعرف على الفروق بين أفراد العينة في ضوء متغيرات النوع والخلفية العلمية.

ثانيا: نتائج الإطار الميداني وتحليلها وتفسيرها.

لتحقيق الهدف الاول للإطار الميداني:

وهو الكشف عن واقع الوعي التنموي لدي أفراد العينة، تم التعامل مع العينة ككل في التفسير علي أنها وحدة واحدة، بحساب تكرارات استجابات الأفراد والنسب المئوية وكا^{٢} ومستوي دلالتها وتحليل وتفسير ذلك في مجالات الوعي التنموي الاتية

الوعي التنموي الاقتصادي: للكشف عن واقع الوعي التنموي الاقتصادي لدي الطلاب تم حساب تكرارات استجابات الأفراد والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا^{٢} ودلالتها ودرجة الوعي وتحليل وتفسير ذلك كما يلي:

جدول (٦) تكرارات استجابات أفراد العينة حول الوعي التنموي الاقتصادي والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا^{٢} ومستوي دلالتها ودرجة الوعي.

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا^{٢}	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	اعتمد علي زملائي في انجاز أعمالي	36	11.2	110	34.2	176	54.7	2.43	2	91.4	كبيرة
	أفضل انتظار وظيفة الحكومة علي العمل الخاص	65	20.2	179	55.6	78	24.2	2.04	6	72.5	متوسطة
	أقوم بتأجيل بعض أعمالي لانجازها فيما بعد	73	22.7	95	29.5	154	47.8	2.25	4	32.6	متوسطة
	اعمل في	84	26.1	67	20.8	171	53.1	1.73	10	57.9	متوسطة

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا٢	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	أوقات الأجازات للحصول علي المال										
	اقترض لسد احتياجاتي لان مصروفي لا يكفيني	8	2.5	51	15.8	262	81.4	2.79	1	345.4	كبيرة
	اصرف ما في الجيب فسوف يأتيني ما في الغيب	105	32.6	103	32.0	114	35.4	2.02	8	.64*	متوسطة
	أفضل عمل مشروع خاص بجانب وظيفتي الأساسية	129	40.1	132	41.0	61	18.9	2.21	5	30.0	متوسطة
	ادخر جزءً من مصروفي (دفتر توفير، جمعيات شهرية،..الخ)	116	36.0	76	23.6	130	40.4	1.95	9	14.6	متوسطة
	احرص علي استغلال وقت فراغي في شيء مفيد	104	32.3	126	39.1	92	28.6	2.03	7	5.5 سلطان	متوسطة

* كا٢ غير دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا٢	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	اهتم بمتابعة مؤشرات البورصة المصرية عن قرب	152	47.2	128	39.8	42	13.0	2.34	3	62.3	كبيرة
	المحور ككل							2.181	———	166.4	متوسطة

يتضح من الجدول السابق:

أن الوعي التنموي الاقتصادي لأفراد العينة ككل كان (متوسطا) بوزن نسبي (٢,١٨)، وقد جاءت عبارة (٥) وهي (اقترض لسد احتياجاتي لان مصروفي لا يكفيني) في الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(٢,٧٩)، أي أن درجة وعيهم التنموي الاقتصادي في هذه العبارة كان من أعلي درجات الوعي وهو الوعي بدرجة كبيرة، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، فلم يوافق (٨١,٤٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٢,٥٪) فقط.

وربما يرجع ارتفاع نسبة الرفض الي أن احتياجات الطالب في هذه الفترة محدودة إلي حد ما، كما أنه ليس معنيا إلي حد كبير بالاقتراض لسد احتياجاته لأن ذلك غالبا ما يقع علي كاهل الأسرة طول فترة التعليم، وربما يفسر ذلك أيضا بوجود بعض الطلاب الذين يعملون أثناء الأجازات الصيفية لتوفير مصاريف الدراسة فلا توجد لديهم أي مشكلة مالية تدفعهم للاقتراض، وربما لأنهم يديرون شئونهم المالية بعناية، وبالرغم من أن نسبة من وافقوا علي الاقتراض صغيرة إلا إن ذلك قد يعكس حالة الفقر الشديد التي تعيشها بعض الأسر المصرية والتي تجعلها غير قادرة علي سد احتياجات الأبناء وبالتالي يضطر الطالب للاقتراض، كما قد تشير أيضا إلي وجود بعض الطلاب الذين ينفقون بغير ضابط ولا رابط فينفد مصروفهم ويقترضوا عليه مما يؤكد أن هؤلاء الطلاب يفتقدون إلي معاني الادخار والاستثمار

أما بالنسبة لعبارة رقم (١) وهي (اعتمد علي زملائي في انجاز أعمالي) فقد جاءت في الترتيب الثاني بدرجة وزن نسبي(٢,٤٣) أي أن لديهم وعي تنموي اقتصادي بدرجة كبيرة في تلك العبارة أيضا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، فلم يوافق (٥٤,٧٪) من الطلاب علي

العبارة، في حين وافق عليها (١١,٢٪) فقط. وربما يرجع ذلك إلي انخفاض روح التواكل والإتكالية لدي الطلاب، وانشغال الطلاب بدراستهم فقط وعدم وجود أعباء اخري علي طلاب الجامعة سوي الجد والاجتهاد في الدراسة.

بينما جاءت العبارة رقم(٤) وهي (اعمل في أوقات الأجازات للحصول علي المال) في الترتيب العاشر والأخير بدرجة وزن نسبي(١,٧٣)، أي أن الوعي التنموي الاقتصادي للأفراد في هذه العبارة كان متوسطا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي الاقتصادي لصالح الذين أجابوا بالموافقة، ولم يوافق (٥٣,١٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٢٦,١٪) فقط.

وربما يرجع ذلك الي انخفاض ميول واتجاهات الطلاب نحو العمل والإنتاج، كما قد يرجع ارتفاع نسبة الرفض وانخفاض الموافقة إلي ظروف خارجة عن إرادة الطلاب مثل قلة فرص العمل، أو إلي تأثر شباب العينة وخاصة الإناث بالفكر السائد لدي بعض الأسر المصرية التي مازالت ترفض عمل المرأة.

أما بالنسبة للعبارة رقم(٨) وهي عبارة (ادخر جزءً من مصروفي (دفتر توفير، جمعيات شهرية،..الخ)) فقد جاءت في الترتيب التاسع وقبل الاخير من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(١,٩٥)، كما يوجد أيضا فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي الاقتصادي لصالح الذين أجابوا بالموافقة، حيث لم يوافق (٤٠,٤٪) من الطلاب علي العبارة، في حين وافق عليها (٣٦٪) فقط، وربما يرجع ذلك إلي الحالة الاقتصادية السيئة التي تمر بها معظم الأسر المصرية فلا يتبقى من دخلها شيء للادخار، أو إلي حالات الإنفاق والاستهلاك الزائدة التي يقوم بها معظم الطلاب، حيث ينفق الطالب كل ما يحصل عليه من مال.

وبالنسبة للعبارتين (٦، ٩) وهما علي الترتيب (اصرف ما في الجيب فسوف يأتيني ما في الغيب)، (احرص علي استغلال وقت فراغي في شيء مفيد) فقد كانت قيمة (كا^{٢}) لهما غير دالة عند مستوي دلالة (٠,٠٥) مما يشير الي وجود اتفاق بين اجابات افراد العينة عليهما وبين ما ينبغي ان يكون عليه وعيهم التنموي في المحور، أما باقي عبارات الاستبانة فقيمة (كا^{٢}) لها دالة وأيضا دالة للمحور ككل، أي أن مستوي الوعي التنموي الذي ظهر في الواقع مختلف عما كان ينبغي أن يكون، وأن توزيع أفراد العينة علي الاختيارات الثلاثة للاستبانة لم يكن متساوي كما هو متوقع بالمجتمع، أما باقي عبارات المحور (٢، ٣، ٧، ١٠) فقد جاءت بدرجات وزن نسبي(٢,٠٤، ٢,٢٥، ٢,٢١، ٢,٣٤) علي الترتيب، أي أن وعي الطلاب بهم كان متوسطا عدا العبارة الأخيرة كان كبيرا

الوعي التنموي البيئي:

للكشف عن واقع الوعي التنموي البيئي لدي الطلاب تم حساب تكرارات استجابات الأفراد والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا٢ ودلالتها ودرجة الوعي وتحليل وتفسير ذلك كما يلي

جدول (٧) تكرارات استجابات أفراد العينة حول الوعي التنموي البيئي والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا٢ ومستوي دلالتها ودرجة الوعي

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا٢	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	اكتب علي الجدران والأسوار للتعبير عن رأيي	22	6.8	51	15.8	249	77.3	2.70	1	284.3	كبيرة
	اعتقد أن الأسمدة الصناعية أفضل من الطبيعية	22	6.8	70	21.7	230	71.4	2.64	2	221.0	كبيرة
	أري أن خدمة البيئة والحفاظ عليها مهمة المكلفين بها فقط	30	9.3	97	30.1	195	60.6	2.51	3	128.3	كبيرة
	أري البناء علي الأرض الزراعية حرية شخصية لأصحابها	47	14.6	79	24.5	196	60.9	2.463	5	114.6	كبيرة
	احرص علي نظافة الشارع كحرصي علي نظافة بيتي	80	24.8	126	39.1	116	36.0	1.88	8	10.9	متوسطة
	أري أن الجامعة لن تستجيب لرغباتي إلا بالعنف	37	11.5	100	31.1	185	57.5	2.460	6	102.7	كبيرة
	يقوم زملائي بإلقاء القمامة في القاعات والمدرجات	27	8.4	105	32.6	190	59.0	2.50	4	123.8	كبيرة
	أُشارك في حملات تشجير ونظافة البيئة	108	33.5	172	53.4	42	13.0	2.20	7	78.7	متوسطة
	المحور ككل							2.41	———	216.8	كبيرة

يتضح من الجدول السابق:

أن الوعي التنموي البيئي لأفراد العينة ككل كان (كبيرا) بوزن نسبي (٢,٤١)، وقد جاءت العبارة الاولي (اكتب علي الجدران والأسوار للتعبير عن رأيي) في الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن

نسبي(٢,٧٠)، أي أن درجة وعيهم التنموي البيئي في هذه العبارة كان من أعلي درجات الوعي وهو الوعي بدرجة كبيرة، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، فلم يوافق (٧٧,٣٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٦,٨٪) فقط.

وربما يرجع ذلك الي رفض الطلاب للمناظر القبيحة التي ظهرت بعد ثورة يناير علي الكثير من جدران وأسوار الممتلكات العامة والخاصة، نتيجة كتابة العديد من الشعارات السياسية والدينية والعبارات الرنانة ووضع الملصقات ورسم العديد من صور الكاريكاتير عليها، والتي تضمنت في معظم الأحيان كلمات سب وقذف متبادل بين التيارات السياسية، خاصة في فترات الانتخابات والاستفتاءات وحدوث الأزمات وغيرها، وإحساس الطلاب بما تتكلفه الدولة من أموال طائلة في إزالة مثل هذه الأشياء وتجميل تلك الأماكن مرة أخري، أما نسبة الموافقة الصغيرة فتشير إلي الطلاب الذين يشاركون في مثل هذه الأفعال، وربما ظروف الثورة هي التي دفعتهم في بعض الأحيان إلي ذلك.

أما بالنسبة للعبارة الثانية (اعتقد أن الأسمدة الصناعية أفضل من الطبيعية) فقد جاءت في الترتيب الثاني من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(٢,٦٤) أي أن لديهم وعي تنموي بيئي بدرجة كبيرة في تلك العبارة أيضا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، فلم يوافق (٧١,٤٪) من الطلاب علي العبارة، في حين وافق عليها (٦,٨٪) فقط.

وربما يرجع ذلك الي ربما يرجع ارتفاع نسبة الرفض إلي أن معظم أفراد العينة يعيشون في محافظات زراعية، وبالتالي فهم أكثر ارتباطا بالأرض الزراعية وأكثر دراية بالسلوكيات الخاطئة التي تضرها، كما أنهم أكثر دراية بأنواع الأسمدة ومدي فائدة كل نوع منها للتربة، أما نسبة الموافقة الصغيرة ربما ترجع إلي الفئة الحضرية من الطلاب.

بينما جاءت عبارة رقم(٥) وهي عبارة (احرص علي نظافة الشارع كحرصي علي نظافة بيتي) في الترتيب الثامن والأخير من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(١,٨٨)، أي أن الوعي التنموي البيئي للأفراد في هذه العبارة كان متوسطا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي البيئي لصالح الذين أجابوا بالموافقة، ولم يوافق (٣٦,٠٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٢٤,٨٪) فقط.

وربما يفسر ذلك انتشار المناظر القبيحة وأكوام القمامة في بعض الشوارع، كما أن هذا يشير إلي أن هناك مشكلة حقيقية لدي الطلاب في الحفاظ علي الممتلكات العامة كالشوارع، في الوقت الذي يهتمون فيه

بممتلكاتهم الشخصية من أراضي ومنازل وغيرها. وربما لان البعض قد يري أن خدمة البيئة والحفاظ عليها مهمة المكلفين بها فقط.

أما بالنسبة للعبارة الثامنة (أُشارك في حملات تشجير ونظافة البيئة) فقد جاءت في الترتيب السابع وقبل الاخير من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(٢,٢٠)، أي أن الوعي التنموي البيئي بالعبارة درجته متوسطة، كما يوجد أيضا فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي البيئي لصالح الذين أجابوا بالموافقة، حيث لم يوافق (١٣٪) من الطلاب علي العبارة، في حين وافق عليها (٣٣,٥٪).

وربما يرجع ذلك الي ميل بعض الشباب واستعدادهم للمشاركة في مثل هذه الحملات، إلا أنهم لا يرونها بل وقد لا يسمعون عنها في قراهم النائية ومحافظتهم بالصعيد، نظرا لأن نشاط تلك الحملات مازال يعد محدودا للغاية في بعض الأماكن، كما أن نسبة الموافقة ربما ترجع إلي بعض الطلاب الذين يعيشون في الحضر بالقرب من تلك الحملات والقائمين عليها.

أما بالنسبة لباقي العبارات بالمحور (٣، ٤، ٦، ٧) فقد جاءت بدرجات وزن نسبي (٢,٥٢ ، ٢,٤٦٣، ٢,٤٦٠، ٢,٥٠) علي الترتيب، وجميعها تشير الي وعي تنموي بيئي كبير لدي طلاب الجامعة، وهذا يؤكد بداية اهتمام الشباب بالبيئة في ظل الاهتمام المحلي والعالمي بها.

الوعي التنموي الاجتماعي:

للكشف عن واقع الوعي التنموي الاجتماعي لدي الطلاب تم حساب تكرارات استجابات الأفراد والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا^{٢} ودلالتها ودرجة الوعي وتحليل وتفسير ذلك كما يلي:

جدول (٨) تكرارات استجابات أفراد العينة حول الوعي التنموي الاجتماعي والنسب المئوية والوزن النسبي وترتيبه وكا^{٢} ومستوي دلالتها ودرجة الوعي

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا^{٢}	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	أري أن التنمية وسيلة هامة لحل مشكلات المجتمع	204	63.4	100	31.1	18	5.6	2.57	1	161.9	كبيرة
٢	اعتصم وأضرب ليصل صوتي للمسئولين	72	22.4	109	33.9	141	43.8	2.21	6	22.2	متوسطة
٣	اعتقد أن التنمية الاقتصادية	82	25.5	161	50.0	79	24.5	1.99	7	40.2	متوسطة

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		الوزن النسبي	ترتيب الوزن النسبي	كا٢	درجة الوعي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	مسئولية الحكومة وحدها										
٤	أُفضل الهجرة للخارج بأي طريقة بحثا عن لقمة العيش	33	10.2	140	43.5	149	46.3	2.36	4	77.5	كبيرة
٥	أُفضل المنتج المستورد علي المنتج المحلي	96	29.8	138	42.9	88	27.3	1.94	8	13.4	متوسطة
٦	أساهم في نشر الوعي بالتنمية بين أفراد المجتمع	68	21.1	153	47.5	101	31.4	1.89	9	34.2	متوسطة
٧	أُشارك مع المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع	190	59.0	88	27.3	44	13.7	2.45	3	104.5	كبيرة
٨	يلجأ بعض زملائي للواسطة والمحسوبية لتسيير أمورهم	64	19.9	120	37.3	138	42.9	2.23	5	27.7	متوسطة
٩	احترم الفرد علي قدر المكانة الاجتماعية لمهنته	30	9.3	114	35.4	178	55.3	2.46	2	102.6	كبيرة
	المحور ككل							2.23	ـــــ	216.8	متوسطة

يتضح من الجدول السابق:

أن الوعي التنموي الاجتماعي لأفراد العينة ككل كان (متوسطا) بوزن نسبي (٢,٢٣)، وقد جاءت العبارة الاولي (أري أن التنمية وسيلة هامة لحل مشكلات المجتمع) في الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(٢,٥٧)، أي أن درجة وعيهم التنموي الاجتماعي في هذه العبارة كان من أعلي درجات الوعي وهو الوعي بدرجة كبيرة، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بالموافقة، فلم يوافق (٥,٦٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٦٣,٤٪) فقط، وربما يرجع ذلك إلي إيمان طلاب الجامعة بأهمية وضرورة التنمية ودورها في حل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم

أما بالنسبة للعبارة التاسعة (احترم الفرد علي قدر المكانة الاجتماعية لمهنته) فقد جاءت في الترتيب الثاني من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(٢,٤٦) أي أن لديهم وعي تنموي اجتماعي بدرجة كبيرة في تلك

العبارة أيضا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، فلم يوافق (٥٥,٣٪) من الطلاب علي العبارة، في حين وافق عليها (٩,٣٪) فقط.

ورغم أن نسبة رفض العبارة لا يتعدى ١٠٪ الا أن ذلك يعد أمرا خطيرا علي المجتمع المصري، فاحترام الناس لا يتوقف علي مهنهم كما أن العمل بأي مهنة شريفة يعد شرف لصاحبها طالما أنه يكسب من حلال ومن عمل يده وليس عالة علي أحد، مما يؤكد وجود مشكلة حقيقية في هذا الأمر لدي الشباب وفي حاجة ماسة للعلاج

بينما جاءت العبارة رقم (٦) وهي (أساهم في نشر الوعي بالتنمية بين أفراد المجتمع) في الترتيب التاسع والأخير من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(١,٨٩)، أي أن الوعي التنموي الاجتماعي للأفراد في هذه العبارة كان متوسطا، حيث يوجد فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي الاجتماعي لصالح الذين أجابوا بالموافقة، ولم يوافق (٣١,٤٪) من الطلاب علي هذه العبارة، بينما وافق عليها (٢١,١٪) فقط.

ومن الملاحظ أنه بالرغم من ايمان الطلاب بأهمية التنمية كما ظهر في العبارة الاولي إلا أنهم لا يقدمون شيء يدل علي هذا الاهتمام كنشر الوعي بين الناس بسلوكيات التنمية، وقد يرجع ذلك الي عدم معرفتهم بالطرق التي يمكن ان يساهموا بها في التنمية وخدمة مجتمعهم، وربما يرجع ذلك أيضا الي القصور الواضح في دور التعليم ووسائل الاعلام المنوط بهما توعية الشباب بمثل هذه السلوكيات والوسائل التنموية.

أما بالنسبة للعبارة رقم (٥) وهي (أُفضل المنتج المستورد علي المنتج المحلي) فقد جاءت في الترتيب الثامن قبل الاخير من حيث الوزن النسبي بدرجة وزن نسبي(١,٩٤)، كما يوجد أيضا فرق دال إحصائيا بين استجابات أفراد العينة في الوعي التنموي الاجتماعي لصالح الذين أجابوا بعدم الموافقة، حيث لم يوافق (٢٧,٣٪) من الطلاب علي العبارة، في حين وافق عليها (٢٩,٨٪).

وربما يرجع ذلك الي أن بعض المنتجات المستوردة قد تكون أكثر جودة وأرخص ثمنا في الوقت الذي يحصل فيه الإنسان علي المال بصعوبة في ظل الظروف الراهنة، وربما يشير هذا أيضا إلي جهل الطالب بالآثار السلبية التي تنعكس علي اقتصاده الوطني من تفضيله للمنتج المستورد وضعف انتمائه، أما باقي عبارات المحور (٢، ٣، ٤، ٧، ٨) فقد جاءت بدرجات وزن نسبي (٢,٢١، ١,٩٩، ٢,٣٦، ٢,٤٥، ٢,٢٣)علي الترتيب، أي ان الوعي التنموي الاجتماعي بهم ما بين المتوسط والكبير.

وبحساب الوزن النسبي للاستبانة ككل وجد أنه يساوي(٢,٢٧) أي أن الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي ببني سويف درجته متوسطة وهذا لا يتناسب مع المرحلة الراهنة التي تحتاج فيها مصر الي الشباب الواعي في كل مجالات الحياة، خاصة وان النهضة الحقيقية لأي أمة لا تقوم الا علي سواعد شبابها.

وهذا ما دفع البحث الحالي الي محاولة وضع آليات مقترحة لتنمية الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي، وذلك عن طريق وضع مقترحات اجرائية بعناصر منظومة التعليم الجامعي التي تضم (الادارات الجامعية، المقررات الدراسية، الانشطة الطلابية، اعضاء هيئة التدريس)، إلا أن ذلك يحتاج أولا الي التعرف علي تأثير بعض المتغيرات (كالنوع والخلفية العلمية) علي الوعي التنموي لهؤلاء الطلاب من أجل توصيف واقع الوعي التنموي بطريقة أكثر دقة ووضع الاليات علي أسس سليمة، وهذا ما سيسعي الي تحقيقه الهدف الثاني للاطار الميداني.

لتحقيق الهدف الثاني للإطار الميداني: تم حساب الفروق بين استجابات الأفراد حسب متغيرات (الخلفية العلمية، النوع).

جـدول (٩) نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق للمقارنة بين الطلاب حسب متغير الخلفية العلمية

م	المحور	غير اقتصادية (ن=23)		اقتصادية (ن=299)		قيمة (ت)	قيمة Sig	الدلالة
		المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
١	الوعي الاقتصادي	12.5	1.50	13.4	2.1	2.66	.020	دالة
٢	الوعي البيئي	20.0	1.67	19.3	2.5	1.74	.012	دالة
٣	الوعي الاجتماعي	19.7	2.43	20.1	2.5	.73	.430	غير دالة
	الدرجة الكلية					1.71	.154	غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب كلية التربية (خلفية غير اقتصادية) وطلاب كلية التجارة (ذوي خلفية اقتصادية) في الوعي التنموي ككل، إلا أنه عند حساب قيمة (ت) لكل محور اتضح أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بينهما في محوري الوعي الاقتصادي والوعي البيئي.

حيث ان قيمة (ت) لمحور الوعي الاقتصادي بلغت (2.66) وهي دالة عند مستوي معنوية (0.05)، كما أنها تساوي (1.74) لمحور الوعي البيئي وهي دالة أيضا عند نفس مستوي المعنوية السابق، مما يشير الي أن الفرق

بينهما في الوعي التنموي ككل كان يرجع الي محور الوعي الاجتماعي، حيث أن قيمة (ت) لمحور الوعي الاجتماعي تساوي (.73) وهي قيمة غير دالة عند مستوي معنوية (.05).

وربما ترجع تلك الفروق بين أفراد العينة في محوري الوعي الاقتصادي والبيئي الي دراسة طلاب كلية التجارة لمواد اقتصادية أثرت في معارفهم واتجاهاتهم وميولهم وانعكست في سلوكياتهم في هذين المحورين، كما أن هذا يؤكد ضرورة دراسة طلاب الجامعة بجميع تخصصاتهم لمادة اقتصادية ثقافية علي الأقل.

جـدول (١٠) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للمقارنة بين الطلاب حسب متغير الجنس

م	المحور	ذكور (ن=142)		إناث (ن=180)		قيمة (ت)	قيمةSig	الدلالة
		المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
١	الوعي الاقتصادي	12.6	1.9	13.9	2.1	5.45	.320	غير دالة
٢	الوعي البيئي	19.7	2.3	19.1	2.5	2.04	.392	غير دالة
٣	الوعي الاجتماعي	20.1	2.6	20.1	2.4	.197	.755	غير دالة
	الدرجة الكلية					2.562	.489	غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في الوعي التنموي ككل، فعند حساب قيمة (ت) لدلالة الفروق بين الذكور والاناث لمحور الوعي الاقتصادي كانت تساوي (5.45) وهي غير دالة عند مستوي معنوية (.05)، كما أن قيمة (ت) لمحور الوعي البيئي تساوي (2.04) وهي غير دالة أيضا عند مستوي معنوية (.05)، وكذلك قيمة(ت) لمحور الوعي الاجتماعي تساوي(.197) وهي غير دالة أيضا عند نفس مستوي المعنوية السابق.

وهذا يشير الي أن الوعي التنموي سواء كان اقتصادي او بيئي او تنموي بحاجة الي دعم وتنمية لدي الجميع ذكورا واناثا، وربما يرجع ذلك أيضا الي أن الاناث أصبحوا يحملون هموم التنمية جنبا الي جنب مع الذكور من الشباب الجامعي، وأنه لم يعد هناك فرق بينهم في العصر الحديث في معظم الامور التنموية المطروحة في الاستبانة.

المحور الرابع: آليات تدعيم الوعي التنموي لشباب الجامعي.

استنادا الي نتائج الواقع الميداني وتحليل الاطر النظرية للدراسات والابحاث الخاصة بالتنمية يمكن تدعيم الوعي التنموي للشباب الجامعي من خلال مجموعة الآليات الآتية:

أولا: بالنسبة للإدارة الجامعية:- ينبغي علي الإدارات أن تقوم بالآتي:

عمل وحدة ذات طابع خاص(وحدة التنمية الشاملة) في كل جامعة تتولي نشر الوعي التنموي لدي الشباب وإقامة علاقات شراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي لتوعية الشباب الجامعي اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا، وخاصة منظمات (حماية البيئة، تمويل صغار المستثمرين،...الخ).

عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل عن التنمية الشاملة ومتغيرات العصر ذات الصلة.

تزويد مكتبات كافة الكليات بالجديد دائما في مجال الاقتصاد والتنمية.

عمل حملات(تشجير ونظافة البيئة وتجميل الجامعة، ومحو الأمية وتعليم الكبار...الخ) وحث الطلاب علي المشاركة فيها. .

عقد اتفاقيات مع وزارات(التجارة والصناعة، الاستثمار، البيئة،..الخ) لنشر الثقافة التنموية.

إنشاء صندوق خاص بكل جامعة يقدم قروضا مالية صغيرة للطلاب لتشجيعهم علي الاستثمار وفتح دفاتر توفير للطلاب وحثهم علي الادخار فيها.

إتاحة الفرصة للطلاب لتأجير كافيتريات الجامعة وعمل معارض لبيع الكتب وصناعة بعض المنتجات البسيطة وبيعها داخل الجامعة.

الاتفاق مع البنوك علي تقديم قروض لتمويل بعض المشاريع الصغيرة لطلاب الجامعة بدون فوائد شريطة أن يقدم الطالب دراسة جدوى سليمة لمشروعه

توفير مصادر للمعرفة التنموية(مكتبات ، الانترنت،...الخ)، والتنسيق مع سوق العمل لتشغيل الشباب فور تخرجهم.

<u>ثانيا : بالنسبة للمقررات الدراسية:-</u> لكي تقوم المقررات الدراسية الجامعية بدورها ينبغي :

عمل مقرر دراسي باسم (مقرر التنمية الشاملة) يدرس لكافة طلاب الجامعة.

إتاحة هذا المقرر علي المواقع الالكترونية للجامعات المصرية ليستفيد منها كل المصريين.

الإشارة للمشكلات التنموية وسبل علاجها داخل كافة المقررات لزيادة وعي الطلاب بها .

تطوير المقررات الدراسية الحالية وتقديمها بشكل ينمي كافة القيم والاتجاهات والمهارات التنموية للطلاب وتنقيحها مما يتعارض مع قيم واتجاهات ومهارات التنمية.

ربط المقررات في الجامعة باحتياجات سوق العمل.

<u>ثالثا: بالنسبة للأنشطة الطلابية:-</u> لكي تقوم الأنشطة الطلابية الجامعية بدورها ينبغي :

تعزيز الأنشطة التي ترسخ قيم التنمية خاصة قيم والاستثمار وترشيد الاستهلاك والعمل والإنتاج والمحافظة علي البيئة والمال العام،....الخ) .

عمل يوم فصلي للنشاط الثقافي والاقتصادي يتناول فيه الطلاب بعض القضايا الاقتصادية ويقومون فيه بالعديد من الأنشطة الاقتصادية سواء(بيع منتجات معينة من عملهم أو عمل حملات للتشجير ونظافة الجامعة والممتلكات العامة في المجتمع الخارجي، كتابة لافتات اقتصادية وتعليقها في بعض الأماكن المناسبة....الخ)، فضلا عن الاحتفال سنويا بيوم (الأرض، البيئة، عيد العمال،...الخ) .

عمل مجلة طلابية لتوعية الطلاب بحقوقهم كمستهلكين ومستثمرين ومواطنين صالحين.

عمل خطة للأنشطة الطلابية التنموية بالجامعة علي مدار العام والالتزام بها.

إحداث نوع من التكامل بين الأنشطة الحرة وأنشطة المقررات وقيام الطلاب بتسويق ما يصنعوه يدويا أثناء الأنشطة الاقتصادية داخل وخارج الجامعة

الاهتمام بالوعي التنموي فيما يتم تقديمه علي مسرح الجامعة.

دعوة المشاهير من رجال(الأعمال والاقتصاد والاستثمار والدين والبيئة،...الخ) لعمل ندوات علمية للطلاب حول التنمية والاقتصاد ومشكلاته والقضايا المرتبطة به.

عمل مسابقات بحثية عن (أفضل دراسة جدوى لبعض مشكلات التنمية، وأفضل رسم يعبر عن مشكلاتنا،....الخ) .

عمل لافتات عليها شعارات للتنمية عن كافة مجالات التنمية ونشرها في القاعات والمدرجات وباقي أماكن الجامعة.

<u>رابعا: بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس</u>: لكي يقوموا بدور فعال ينبغي:

عقد برامج ودورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس بمراكز تنمية القدرات عن التنمية الشاملة لتزويدهم بالجديد دائما في هذا المجال.

عمل مجلة دورية تسمي(مجلة التنمية الشاملة والمستدامة) تنشر فيها أبحاث أعضاء هيئة التدريس، وتكون نواه للمنافسة بينهم في هذا المجال.

الاعتماد علي طرق التدريس القائمة علي(المشاركة والعمل والتعلم النشط والتعلم التعاوني،...الخ) والتي تجعل الطالب أكثر تفاعلا وأكثر ايجابية.

أن يوجه طلابه للبحث في التنمية والمتغيرات المجتمعية المؤثرة عليها.

إدارة مناظرات مع طلابه حول التنمية ومشكلاتها وأساليب حلها.

الحرص علي تنمية عادات الاستثمار لدي الشباب، وقيم وسلوكيات التنمية (كالولاء والانتماء واستغلال وقت الفراغ والمشاركة في العمل التطوعي،....الخ).

أن يقود الطلاب في حملات لتجميل ونظافة الجامعة والممتلكات في المجتمع الخارجي

الحرص علي تشجيع الطلاب علي العمل والإنتاج ويغرس فيهم قيم حب العمل وإتقانه.

مساعدة الطلاب في مواجهة مشكلاتهم الاقتصادية والتوصل معهم لحلول قاطعة لها.

خامسا: إجراءات ضرورية أخري:

الحد من إعلانات السلع الاستهلاكية عديمة القيمة في وسائل الإعلام وإظهار المنتجات علي حقيقتها أمام الجمهور وترك الحرية له ليختار

عمل قنوات اقتصادية علي غرار بعض الدول متخصصة في التثقيف التنموي والاقتصادي.

الإعلان عن مسابقات تنموية في وسائل الإعلام وتشجيع الشباب علي الاشتراك فيها.

الدعوة المستمرة للاستثمار والعمل والإنتاج والمحافظة علي البيئة والمال العام والمشاركة في التنمية في كافة وسائل الإعلام ودور العبادة وغيرها.

تحري السلوكيات المشروعة فيما يتم عرضه في كافة وسائل الإعلام.

تزويد مكتبات المساجد والكنائس والنوادي ومراكز الشباب بالجديد في التنمية.

عقد دروس وندوات في المساجد والكنائس والنوادي ومراكز الشباب عن التنمية الشاملة.

الاهتمام بالتنمية ومشكلاتها في كافة المؤسسات التربوية بداية من مرحلة الروضة.

أهم النتائج:

الوعي التنموي مفهوم حديث النشأة ناتج من دمج مفهومي الوعي والتنمية بمجالاتها المختلفة.

يلعب الاسلام دورا هاما في تدعيم الوعي التنموي الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وقد ظهر ذلك من تحليل الكثير من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية.

الوعي التنموي لدي الشباب الجامعي ببني سويف درجته متوسطة حيث انه بحساب الوزن النسبي للاستبانة ككل وجد أنه يساوي(٢,٢٧).

عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب كلية التربية (خلفية غير اقتصادية) وطلاب كلية التجارة (ذوي خلفية اقتصادية) في الوعي التنموي ككل.

يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين طلاب كلية التربية وطلاب كلية التجارة في محوري الوعي الاقتصادي والوعي البيئي.

عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في الوعي التنموي.

الوعي التنموي الاقتصادي لأفراد العينة ككل كان (متوسطا) بوزن نسبي (٢,١٨).

الوعي التنموي البيئي لأفراد العينة ككل كان (كبيرا) بوزن نسبي (٢,٤١).

الوعي التنموي الاجتماعي لأفراد العينة ككل كان (متوسطا) بوزن نسبي (٢,٢٣).

أهم التوصيات:

- عمل وحدة ذات طابع خاص(وحدة التنمية الشاملة) في كل جامعة تتولي نشر الوعي التنموي لدي الشباب
- عمل مقرر دراسي باسم (مقرر التنمية الشاملة) يدرس لكافة طلاب الجامعة.
- تطوير المقررات الدراسية الحالية وتقديمها بشكل ينمي كافة القيم والاتجاهات والمهارات التنموية للطلاب وتنقيحها مما يتعارض مع قيم واتجاهات ومهارات التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- تعزيز الأنشطة التي ترسخ قيم التنمية خاصة قيم والاستثمار وترشيد الاستهلاك والعمل والإنتاج والمحافظة علي البيئة والمال العام،....الخ)
- عمل خطة للأنشطة الطلابية التنموية بالجامعة علي مدار العام والالتزام بها
- عقد برامج ودورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس بمراكز تنمية القدرات عن التنمية الشاملة لتزويدهم بالجديد دائما في هذا المجال
- عمل قنوات اقتصادية علي غرار بعض الدول متخصصة في التثقيف التنموي.
- الاهتمام بالتنمية ومشكلاتها في كافة المؤسسات التربوية بداية من مرحلة الروضة وحتي مرحلتي الماجستير والدكتوراه.
- الدعوة المستمرة للاستثمار والعمل والإنتاج والمحافظة علي البيئة والمال العام والمشاركة في التنمية في كافة وسائل الإعلام ودور العبادة وغيرها

المراجع

١. أبو الحسين مسلم بن الحجاج (مسلم): صحيح مسلم بشرح النووى، ج١٠، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٦م.

٢. ــ: الجامع الصحيح، ج٦، القاهرة، المطبعة التركية، د.ت.

٣. أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني (الطبراني): المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله – محسن الحسيني، ج٧، ج٨، القاهرة، دار الحرمين، ١٩٩٥م.

٤. أبو بكر أحمد بن الحسين (البيهقى): شعب الإيمان، تحقيق: أبى هاجر محمد السعيد، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

٥. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (البخاري): الجامع الصحيح، تحقيق محب الدين الخطيب، ج٢، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٤٠٣هـ.

٦. أبو عبدالله الحاكم النيسابورى (الحاكم): المستدرك على الصحيحين، ج٤، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٧. أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى(البخاري): صحيح البخارى، ط٣، جـ٤، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٦م.

٨. اشرف احمد احمد الديب: المشكلات الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، بكلية التربية بدمياط- جامعة المنصورة، ٢٠٠٢م.

٩. إيمان غيث: التربية البيئية، متوفر علي: (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢م

١٠. http://www.uop.edu.jo/download/Research/members/105_562_Eman.pdf

١١. البنك الدولي: التنمية الاقتصادية المحلية(دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها)، سبتمر ٢٠٠٤م.

١٢. بوكساني رشيد: معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه، مقدمة إلي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، الجزائر،٢٠٠٦م.

١٣. جمال الدين السيد صالح: الإعلام البيئي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٣م.

١٤. جمال محمد محمد الهنيدى: التربية المهنية والحرفية فى الإسلام، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

١٥. ديوبولد فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠.

١٦. رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، من (سلسلة كتب عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت)، أكتوبر ١٩٧٩م.

١٧. سعيد إسماعيل القاضي :التربية الاقتصادية الإسلامية للأبناء في البيت والمدرسة، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر ، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ،٢٠٠٢م.

١٨. سليمان بن الأشعث (أبو داود): سنن أبى داود، ج٣، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٨م.

١٩. سمير محمد نوفل: دور العقيدة فى الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مركز صالح للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، ٢٠٠٥م.

٢٠. شحات غريب حسن جزر: دراسة تحليلية لبعض المبادئ الاقتصادية من منظور التربية الإسلامية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر ، ع١٢٧، ج ٣، ٢٠٠٥م.

٢١. شوقي احمد دنيا: السلوك الإسلامي في الإنتاج بين المثال والواقع، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ،ج٢ ،٢٠٠٢م.

٢٢. طارق أسامة صالح: الصحة والبيئة، الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ٢٠٠٦م.

٢٣. طريف شوقي فرج: الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية ،ج٢، ٢٠٠٢م.

٢٤. عبد الحميد الغزالى: واقع اقتصاد الأمة ومستقبله فى تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، في الفترة ٦-٩ ديسمبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٥. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية أداة للتنمية والحفاظ علي البيئة لماذا وكيف؟، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر ، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة ، مركز الدراسات المعرفية ،٢٠٠٢م.

٢٦. عبد الغني عبود : التربية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، دار النهضة المصرية ، ١٩٩٢م.

٢٧. عبدالهادي علي النجار: فرضية التناغم بين المصلحة الخاصة والعامة في ميزان الشريعة الإسلامية، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، المنعقدة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٢م .

٢٨. فتحي علي سعد، نادية النمر: تخطيط الاستثمار، القاهرة، د ن، ٢٠١٠م.

٢٩. لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم – دراسة لقيم النزاهة والشفافية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٣٠. محمد عبد الحافظ إبراهيم: العمل والكسب في نظر الإسلام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، جامعة الأزهر، ع٥، ٢٠٠٤م.

٣١. محمد عبد الرحمن فهد: دور تعليم الكبار فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع١٨، ج٣، ١٩٩٤م.

٣٢. محمد عبد اللطيف على عبد العزيز: **التربية الاقتصادية فى الإسلام (دراسة تحليلية)**، رسالة دكتوراه، كلية التربية- جامعة الأزهر،٢٠٠٦م.

٣٣. محمد عبدالعليم مرسي: الانتماء الإنساني للكون في الإسلام كأحد محاور التربية الاقتصادية، ندوة التربية الاقتصادية والانمائية في الإسلام، مرجع سابق.

٣٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري: تقرير عن الشباب المصري... الخصائص والاهتمامات، القاهرة، ع ٢٩، مايو ٢٠٠٩م.

٣٥. ــــــ

٣٧. معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠م، القاهرة، ٢٠١٠م.

٣٨. منظمة العمل العربية: التقرير العربي الثالث التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢م.

٣٩. هنية محمود علي محمود: فاعلية برنامج مقترح لتنمية بعض القيم الاقتصادية لدي طفل الروضة باستخدام التعلم النشط، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالوادي الجديد-جامعة أسيوط، ٢٠١٣م.

٤٠. وليد محمد عبدالحليم علي: تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بني سويف، ٢٠١٤م.

ضرورة خلق التوازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية لتحقيق التنمية المستدامة: الجزائر أنموذجا

د/ عيسى معيزة
أستاذ محاضر (أ) في قانون الأسرة والميراث بكلية الحقوق جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر
aissa_al@yahoo.fr

المحور الأول: المعايير والقوانين والاتفاقيات العربية للتنمية المستدامة.

أدى التطور الصناعي الرهيب في تنامي سلسلة من المشاكل البيئية، انعكست بشكل خطير على المجتمعات المعاصرة وهددت مستقبل الأجيال، صار من الضروري البحث عن حلول ناجعة له.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة، التي تهدف للتقليل من التلوث ومسبباته والمحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛ والموازنة بين ذلك وبين ما تقتضيه التنمية باستعمال البدائل النظيفة والصديقة للبيئة وتشجيعها.

وقد عززت الجزائر حماية البيئة من خلال سن عدد من التشريعات القانونية التي تهدف إلى تنظيم مختلف الجوانب المتعلقة به، نذكر منها:

-قانون ٠٣-١٠ المؤرخ في ١٩ جويلية: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

-قانون ٠١-١٩ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ : المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها

-قانون ٠٢-٠٢ المؤرخ في ٠٥ فيفري ٢٠٠٢: المتعلق بحماية الساحل و تثمينه

-قانون ٠٤-٢٠ المؤرخ في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٤: المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة

-قانون ٠١-٢٠ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١: المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة

-قانون ١١-٠٢ المؤرخ في ١٧ فيفري ٢٠١١: المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة

-قانون ٠٧-٠٦ المؤرخ في ١٣ ماي ٢٠١١: المتعلق بتسيير، حماية و تطوير المساحات الخضراء

-قانون ٠٤-٠٣ المؤرخ في ٢٣ جوان ٢٠٠٤: المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

والإشكالية التي سنعالجها في هذا البحث : ما هو مفهوم البيئة والتنمية المستدامة؟ وإلى أي مدى يساهم البعد البيئي في التنمية المستدامة؟ وما هي الإجراءات التي بذلتها الجزائر للحفاظ على البيئة كضرورة وأولوية في التنمية المستدامة؟

المبحث الأول: تعريف البيئة والتنمية المستدامة

للإجابة على الإشكاليات السالقة فإنه يتوجب في البداية التعريف الدقيق بمفهوم البيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف البيئة

أولا: في اللغة:

لقد استخدم العلماء المسلمون كلمة البيئة استخداما اصطلاحيا منذ القرن الثالث للهجري، و تعني النزول، و الحلول في المكان.

و يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الفعل "بوأ"، و نجد أنه قد ورد عدة مرات في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى :باسم الله الرحمن الرحيم": (وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين)" الآية ٨٧ من سورة يونس .وقوله تعالى (واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا ءالاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين) الآية ٧٤ من سورة الأعراف.

جاء في لسان العرب:"بوأتك بيتا: اتخذت لك بيتا، وقوله عز وجل:(أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتا) أي اتخذا، .... والتبوؤ : أن يعلم الرجل الرجل على المكان إذا أعجبه لينزله. وقيل تبوأه: أصلحه وهيأه، ... وتبوأ: نزل وأقام" .

و تضع المعاجم الانجليزية للبيئة مصطلحان متداخلان : Environment وهو يعني مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان ،و مصطلح ecology (الاكولوجيا) و تعني البيئة في علم البيئة بأنها: الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ،بما يضم من ظواهر طبيعية ،و بشرية يتأثر بها ويؤثر فيها .

ثانيا: في القانون الجزائري:

تم إصدار القانون ٠٣-١٠ المؤرخ في ١٩ جويلية، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي نص في المادة ٢ منه إلى أن الهدف من حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص ما يلي:

١- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

٢- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

٣- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

٤- إصلاح الأوساط المتضررة.

٥- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

٦- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

لم يعرف القانون ١٠/٠٣ البيئة، وإنما حدد القواعد والأحكام لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، غير أنه "و بالرجوع إلى القانون رقم ١٠/٠٣ السالف الذكر، يمكن اعتبار البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء هواء ، تربة ، كائنات حية و غير حية و منشآت مختلفة ، و بذلك فالبيئة تضم كلا من البيئة الطبيعية و الاصطناعية" . وذلك من خلال نص المادة الرابعة التي ذكرت مكونات البيئة التي تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

بينما عرفت نفس المادة النظام البيئي بأنه مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية.

وفي المفهوم الواسع للبيئة الذي تبناه مؤتمر ستكهولم ١٩٧٢ :"البيئة ايكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المؤثرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"، لذا فإن الإطار البيئي يتكون من ٣ عناصر متداخلة مع بعضها وهي:

١ – البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية.

٢- البيئة كمصدر للموارد الطبيعية.

٣- البيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات .

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة:

وقد تم الربط لأول مرة بين البيئة والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بستوكهولم ١٩٧٢ الذي عبر عن قيمة اجتماعية جديدة في إطار القانون الدولي البيئي، بتحديد مفهوم الاستدامة مع الاهتمام بالجيل الأول من المشاكل البيئية، فتحولت الرابطة: البيئة/ التنمية/ الاستدامة إلى رهان حقيقي، حيث يبقى التطور والنمو مشروطا بصيانة البيئة العالمية [ ].

عرفته الأمم المتحدة على أنه: الاهتمام بأجيال المستقبل، وضرورة العمل على تمكينهم من التمتع بكرة أرضية حيوية وحياة بعيدة عن الاحتياجات ، حياة بدون خوف [ ].

وهو الاهتمام الذي قاد في عام ١٩٧٢ إلى تقديم اقتراح مفهوم جديد للتنمية المستدامة أكثر مؤونة وبساطة أن المقصود بالتنمية في التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها.

لكن بقي التساؤل عن مفهوم احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل، خصوصا في ظل تعدد الثقافات في العالم، مما جعل منظمة OCDE تقترح تعريفا جديدا للتنمية المستدامة بأنها :"تلك التي تسمح بتحقيق القدر الأقصى من الرفاهية لأجيال الحاضر دون الانتقاص من تلك التي تخص أجيال المستقبل؛ أي تلك التي تعتبر الرفاهية الإنسانية سبيلا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والبيئية" [ ].

وقد عرفتها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون ١٠/٠٣ في الجزائر بأنها: مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة ، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" [ ].

من خلال هذين التعريفين للبيئة والتنمية المستدامة يتضح لنا جليا أنه لا بد من التوفيق بين الأمرين وخلق التوازن بينهما؛ أي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية، من خلال الاستغلال الأمثل لشتى الموارد، باتخاذ عدد من الإجراءات التي تهدف بالأساس إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية لجميع أفراد المجتمع، هذا من جهة ، وحماية الموارد البيئية من جهة أخرى ، "وبذلك فإن المشكل المثار اليوم هو أن تحقيق النمو الاقتصادي قد تم على حساب الموارد البيئية كالمياه و الغابات و الهواء لذا قررت معظم القوانين و التنظيمات استحالة الفصل بين قضايا التنمية و مشكلة البيئة ، كما أن التنمية المستدامة تعد بمثابة إحدى الثوابت الجوهرية في سياسة الدولة، كون أن البيئة و التنمية يشكلان

وجهان لعملة واحدة و هي الاستمرارية و البقاء و المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة و أي إخلال بهما يؤدي حتما إلى تدهور الحياة الطبيعية و الإقتصادية"[1].

لذا قررت أغلب التشريعات الحديثة عدم الفصل بين قضايا التنمية و مشكلة البيئة.

المبحث الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر، والإجراءات المتخذة للموازنة بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة:

المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

اعتمدت الجزائر على غرار مختلف الدول ضرورة خلق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة باتخاذ عدد من الإجراءات ؛كسن عدد من التشريعات القانونية التي ذكرناها سابقا التي تهدف إلى ضرورة مراعاة البيئة والاهتمام بها، وكذا خلق عدد من المؤسسات المهتمة بحماية البيئة، وذلك بهدف الحفاظ عليها، خصوصا مع ما تعانيه الجزائر من عدد من الإشكاليات والمعوقات التي أثرت على البيئة ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

١- **مشكل التصحر:** يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

٢- **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب **الفرد** من الأراضي الزراعية، من ١,١ هكتار في عام ١٩٦٢ م إلى ٠,٣٥ هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن ٠,١٥ هكتار مع منتصف القرن الحالي.

٣- **تلوث البيئة:** تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من ٥ مرات ما بين عامي ١٩٦٢ م – ٢٠٠٢ م من ٦ مليون إلى أكثر من ٣٠,٦ مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق ٠,٣ % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي ٤٢ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٢٠ م.

٤- **تلوث الهواء:** تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها

بحوالي ١٢٤ ألف طن سنويا، منها ٢٢ طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و ٢٩ ألف طن فضلات سامة.

٥- **تلوث المياه:** يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن ٤٠ ٪ منها ذات نوعية جيدة، و٤٥ ٪ ذات نوعية مرضية بينما ١٥ ٪ ذات نوعية رديئة. و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي ٢٥ مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى ٢٠٠ ألف متر مكعب يوميا.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة للموازنة بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر:

أولا: مبادئ حماية البيئة: نص القانون ١٠/٠٣ الذي حدد قواعد حماية البيئة إطار التنمية المستدامة في مادته الثالثة، على عدد من المبادئ العامة التي يجب مراعاتها وهي:

١- المبدأ الأول: مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

٢- المبدأ الثاني: مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، وذلك بتجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرضوباطن الأرض، والتي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

٣- المبدأ الثالث: مبدأ الاستبدال: وذلك باستبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، مهما كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

٤- المبدأ الرابع: مبدأ الإدماج: وذلك بدمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

٥- المبدأ الخامس: مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

٦- المبدأ السادس: مبدأ الحيطة: وذلك بألا يكون عدم توفر التقنيات سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة.

٧- المبدأ السابع: مبدأ الملوث الدافع: الذي يجب بمقتضاه أن يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل التدابير الوقائية من التلوث والتقليص منه، وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية.

٨- المبدأ الثامن: مبدأ الإعلام والمشاركة: والذي يتضمن أن يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة ، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

ثانيا: إنشاء مؤسسات وطنية مختصة في البيئة: كما تم إنشاء عدد من المؤسسات المختصة في حماية البيئة بغية تطبيق هذه القوانين والإجراءات المتخذة والسياسة البيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ولعل أهمها [1]:

١- المرصد الوطني للبيئة والتنمية ONEDD.

٢- المرصد الوطني للتكوين في المجال البيئيCNFE

٣- الوكالة الوطنية للنفايات AND

٤- مركز تنمية الموارد البيولوجية والبيو أمنية CDRB

٥- المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة CNTPP

٦- المحافظة الوطنية للساحل.

٧- الوكالة الوطنية للتغيرات الجوية.

٨- الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

٩- المجلس الوطني لتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم CNADD

١٠- الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية.

إضافة إلى آليات أخرى في مختلف ميادين مراقبة نوعية الأنظمة البيئية، تسيير النفايات، تسيير وتقليص المنتوجات الصناعية السامة المتعلقة بحماية السواحل، والمحافظة على التنوع الحيوي، وترقية التكنولوجيات الخاصة بتطوير التكوين المتخصص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: إجراءات تحفيزية: ووردت في الباب الخامس من نفس القانون، بعنوان أحكام خاصة، من المادة ٧٦ الى المادة ٨٠، وتتمثل في الآتي:

١- تستفيد من حوافز مالية وجمركية كل مؤسسة صناعية تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث في كل أشكاله.

٢- يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة.

٣- تنشأ جائزة وطنية في مجال حماية البيئة.

٤- تدرج مادة التربية البيئية في برامج التعليم.

٥- تنمية المساحات الخضراء في المناطق العمرانية الكبيرة.

ويظهر من خلال هذه الإجراءات التحفيزية أن انها وسيلة أراد من خلالها المشرع دعم وتشجيع سياسة حماية البيئة بكل الطرق والوسائل المتاحة.

رابعا: الإجراءات العقابية والردعية: وأوردها المشرع في الباب السادس تحت عنوان "أحكام جزائية في الفصل الأول منه العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي المادتان ٨١ و ٨٢، وفي الفصل الثاني العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية المادة ٨٣، وفي الفصل الثالث العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو، من المادة ٨٤ الى المادة ٨٧، وفي الفصل الرابع العقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية من المادة ٨٨ الى المادة ١٠٠، وفي الفصل الخامس العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة من المادة ١٠١ الى المادة ١٠٦، وفي الفصل السادس العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار من المادة ١٠٧ الى المادة ١٠٨، وفي الفصل السابع العقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي من المادة ١٠٩/١١٠، وهي عقوبات إما بالحبس أو الغرامة أو بالعقوبتين معا في الجرائم الماسة بالبيئة [illegible].

الخاتمة:

مما سبق نتوصل إلى أنه لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة إلا بالتوازي مع توافر الشروط والإجراءات والتشريعات والمؤسسات المختصة بحماية البيئة، فلا تنمية مستدامة حقيقية إلا بضرورة وجود توازن حقيقي في وجود حماية أكيدة للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، لوجود علاقة تكاملية وتداخلية بينهما ،

والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وترشيد استعمالها، وعدم استنزافها حفاظا على حقوق الأجيال المقبلة في الرفاهية بعدم الاستغلال المفرط لهذه الطاقات ، وكذا الحفاظ على البيئة التي نعيش فيها وحماية الإطار المعيشي للمواطن.

وتعتبر الجزائر من البلدان المواكبة لهذه التطورات الخاصة بحماية البيئة بإقرارها استراتيجية طويلة المدى ابتداء من سنة ٢٠٠٠، ووضعت عددا من الآليات القانونية والمؤسسية والتمويلية، في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الهوامش:

1ـ ابن منظور: لسان العرب، لبنان، دار صادر، المجلد الأول، ص٣٨.

٢ـ سعد الله عمر: معجم في القانون الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥ ،ص٩٩.

٣ـ بن قري سفيان: النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، المدرسة العليا للقضاء، ٢٠٠٤ـ ٢٠٠٥، ص٤.

٤ـ سامي زعباط وعبد الحميد مرغيت: آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المرتمر الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، جامعة جيجل، الجزائر يومي ٢٨، ٢٩ أفريل ٢٠١٥، ص ٠٤.

٥ـشكراني الحسين: من مؤتمر استكهولم ١٩٧٢ إلى ريو +٢٠ لعام ٢٠١٢ مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٤/٦٣، صيف خريف ٢٠١٣، ١٥٠.

٦ – ٧ـ نجية مقدم المولودة زحوف: التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٠٩/١١٠.

٨القانون رقم ١٠/٠٣ المؤرخ في ٢٠٠٣/٠٧/٢٠ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد ٤٣ لسنة ٢٠٠٣، ص ٩.

٩ـ اسيا قاسيمي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة (تونس)، ٢٦ـ٢٧ افريل ٢٠١٢، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ١٥.

١٠ـ بن قري سفيان: النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص٨.

١١- نجية مقدم المولودة زحوف: التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ٢٤٢.

١٢ – للاطلاع على العقوبات بالتفصيل انظر: حديد وهيبة: معاينة جرائم البيئة ومتابعتها، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، المدرسة العليا للقضاء، الدفعة ١٦، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨.

درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها

د/ فرج إبراهيم حسن أبو شمالة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد أكاديمي للرياضيات كلية مجتمع تدريب غزة وكالة الغوث الدولية بغزة "الأنروا"
faraj_abu_shammala@yahoo.com

م. إبراهيم فرج إبراهيم أبو شمالة
ماجستير إدارة جمعية مساندة الطفل الفلسطيني
ibrahimeng.555@hottmail.com

ملخص البحث باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها: (رئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المدير العام، مدير مشروع،...)، وعلاقتها ببعض المتغيرات، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتطوير استبانه كأداة للبحث تشتمل على (٤) محاور، وتحتوى على (٣٨) فقرة بحسب تدريج خماسي، وتطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (١٤٣) عاملاً، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للبحث.

وقد أظهر البحث عدة نتائج أهمها:

- درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (٦٦,٦٩١٪) وهي بدرجة (متوسطة).
- جاء ترتيب محاور التنمية المستدامة (الاستبانة) بحسب تقدير العاملين في المنظمات غير الحكومية تنازليا كما يلي (المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، المساهمة في تحقي التنمية الاقتصادية، المساهمة في تحقيق التنمية البيئية، وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة).

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى إلى متغيرات البحث: الجنس، عدد سنوات الخدمة، عمر العامل، المؤهل العلمي.

وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحثان بعدة توصيات أهمها:

الاهتمام بتوافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة، وتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها، والعمل على وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتعاون والتفاعل والتكامل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع العام، والقطاع الخاص، من أجل المساهمة في تحقيق التنمية البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنتاجية والخدمية، في فلسطين، ومصر، والعالم العربي للعيش في عزة وكرامة، ورفعة وتقدم في القرن الحادي والعشرين.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية: Abstract

مقدمة البحث:

تسعى المجتمعات الإنسانية المحلية والعربية والدولية إلى خدمة الفرد والمجتمع وتنميته، وتتحمل المؤسسات والمنظمات الحكومية نصيبها من التفكير والتدبير، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة الحكيمة، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات، وإقامة المشاريع الاستثمارية، واستغلال الطاقات من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في جميع أنحاء الدولة، ولكن العبء ثقيل، واحتياجات المجتمع في القرن الحادي والعشرين كبيرة وواسعة، والظروف صعب عالميا، وظروفنا في العالم العربي لا تخفى على أحد، فيعاني العالم العربي من بعض المشكلات والتحديات، مثل: الأمية، الفقر، والمرض، والعشوائيات، زيادة عدد السكان، والغزو الثقافي والفكري، واختراق واحتراق في الهوية الثقافية والوطنية، واهتزاز في القيم والأخلاق، والتلوث البيئي،....، وبالرغم من أن هذه المشكلات قد تختلف من دولة عربية إلى أخرى، وهي مشكلات نسبية قد تكبر وقد تصغر أو قد تنعدم، إلا أن الحكومات العربية تسمح لبعض المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والأهلية، والقطاع الخاص، والقطاع العام بمد يد المساعدة، والمساهمة في حل بعض المشكلات، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا، إنسانيا، بيئيا، وتكنولوجيا،...، سعيا إلى خدمة المجتمع وتنميته، وتحقيق الخاء والتقدم والازدهار، واحترام وحماية الوطن والمواطن، وإعداد الكوادر البشرية

المتعلمة والمتدربة والمتمتعة بالكفايات اللازمة لسد حاجات سوق العمل، واستثمار القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحقيق معايير الجودة الشاملة، وتلبية احتياجات الفرد والمجتمع، والعيش في عزة وكرامة.

وقد ظهرت المنظمات في حياة المجتمع الإنساني عندما بدأت الجماعات الأولية كالأسرة والقبيلة تتحلل من القيام بوظائفها الرئيسية وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية، وعملت هذه المنظمات على سد الثغرات نتيجة لهذا التحلل ثم أخذت تنمو وتنتشر بالتدريج حتى أصبحت تغطى اغلب نواحي النشاطات الحيوية في المجتمع الإنساني المعاصر، وتقوم المنظمات غير الحكومية بنشاطات تنموية مباشرة لتحسين نوعية الحياة لمئات الآلاف من المواطنين، وخصوصا الفئات الفقيرة والمستضعفة، وتشمل نشاطاتها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية إضافة إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وتقديم الإقراض الصغير جدا، وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. وشهدت السنوات الأخيرة تطورا نوعيا في ولوج هذه المنظمات الى مجالات عمل جديد تركز على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق المرأة والطفل. وقد عملت هذه المنظمات في جميع أنحاء مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مستوى جميع المحافظات الفلسطينية، مما وسع أعداد المستفيدين منها، كما تميزت، بشكل عام، بقدرات مالية وبإداريين وكوادر على مستوى رفيع، ويشير تقرير التنمية البشرية الفلسطيني (٢٠٠٢) إلى أن تنامي رغبة الجمهور الفلسطيني في المشاركة في صناعة القرار وتنشيط اهتمامه بالتعليم والثقافة، وتحليه بقدر أوسع من المرونة والتكيف مع المستجدات، كان نتاجا مباشرا للبنية الفوقية الأولية المشتركة التي تمكن الفلسطينيون من إنشائها بعد العام ١٩٦٧. (الحلو، ٢٠١٢: ٧١، ٧٢)

وتعيش المنظمات في بيئة متغيرة، تتسم بدرجة عالية من التعقيد، وتؤدي خدماتها في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، وتتغير فيها الفرص المتاحة بالكامل، تشمل هذه التغيرات المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، كما وتتأثر هذه المؤسسات بالتطور الهائل والمتسارع في عالمنا الذي نعيش فيه، هذا مما يجعل مهمة الإدارة أصعب في تحقيق أهداف المنظمة، ويستوجب من المنظمات القدرة على التكيف والتأقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية حتى تستطيع الاستمرار والنمو والبقاء، وإلا سيكون مصيرها الاختفاء والانزواء. (الشويخ، ٢٠٠٧: ٢١)

وقد اكتسبت المنظمات الأهلية الفلسطينية أهمية خاصة من حيث دورها ليس فقط في عملية البناء وإنما كذلك في تحديد مضمون هذه العملية وتقديم منظور تنموي وثقافي يأخذ بعين الاعتبار القيم التالية:

العدالة الاجتماعية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاعتماد على الذات، المشاركة المجتمعية، إشراك المرأة في العملية التنموية، حماية حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، والاستدامة والتكامل، والاستناد إلى مبادئ ومقاربات التنمية البشرية المستدامة. (مطر، ٢٠٠٨: ٤٢، ٤٣)

ويعتبر التخطيط الاستراتيجي الطريقة التي تمكن المسئولين من توجيه المنظمة بدءً من الانتقال من مجرد العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات وصولا إلى رؤية مختلفة العوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم، بما يحقق في النهاية توجيها فعالا بصورة أفضل لمؤسساتهم. (خبراء بيمك، ٢٠٠٤: ١٤)

وقد عملت المؤسسات الأهلية الفلسطينية طيلة عشرات السنين في الضفة الغربة وقطاع غزة وفقا لدستور وقوانين تنظم علاقة المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الرسمية والشعبية، وقد تنوعت الخدمات التي قدمتها المؤسسات الأهلية على المستويين العمودي والافقى. فقد شملت قطاعات اجتماعية أوسع نتيجة حرية حركتها واندفاعها للمساهمة في عملية البناء، ويمكن تلخيص العناوين العريضة لهذه الخدمات فيما يلي: "في مجال المحافظة على البيئة، في مجال الثقافة، في مجال حقوق الإنسان، في مجال التنمية الاقتصادية، في مجال التدريب والتأهيل، في المجال الصحي، في مجال المرأة والطفل". (أبو علبة، ٢٠٠٣)

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية كباقي منظمات العالم تعيش حالة متغيرة فالبيئة التى تعمل بها بيئة مضطربة وغير مستقرة وهذا كله يضع تحديات ومتطلبات كبيرة أمام المديرين والمسئولين في هذه المنظمات، لربما لم يواجهوها من قبل، فكيف يستطيع المدير مواجهة هذه التغيرات؟ وكيف يستطيع التكيف والتأقلم مع هذه التحديات ويحافظ على استمرارية وبقاء المنظمة وضمان نجاحها وفاعليتها في ظل المؤثرات الكبيرة التى تحيط بها؟ كما أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تلعب دورا هاما على صعيد تأهيل البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد قامت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية خلال السنوات الماضية بجهدٍ واضحٍ على صعيد تنفيذ العديد من برامج الإغاثة أو التنمية، واستطاعت أن تستجيب لأولويات المجتمع الفلسطيني على الرغم من الصعوبات الكبيرة التى نشأت نتيجة للإجراءات الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين، ومن الضروري ان تلعب المنظمات الفلسطينية غير الحكومية أدوارا إضافية متعددة في المرحلة المقبلة، من خلال الاستمرار في تقديم الخدمات الطارئة والتنموية للمجتمع الفلسطيني وتطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية في المنظمات غير الحكومية، وقد بلغ عدد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية حسب احصائيات وزارة الداخلية لعام

(٢٠٠٤) نحو (٦٨٢) منظمة في مختلف المجالات، وتواجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بعض التحديات التى تفرض نفسها على بيئة العمل وتفرض أحداث تغيير لمواكبتها، فالمنظمات غير الحكومية لا تعمل بمعزل عن البيئة الموجودة بها فهي تؤثر وتتاثر بما يحدث من تغيرات خارجية والتي تفرض بدورها بعض التغيرات الداخلية، ولا تستطيع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك التغيرات، ولكن يجب أن تبادر باحداث التطوير التنظيمي والتخطيط له مقدما حتى تستطيع ان تواجه التغيرات بحكمة ودون ارتباط في أنشطتها. (مرزوق، ٢٠٠٦: ٣)

ويطلق البعض على عصرنا الحاضر عصر المنظمات تهيمن على مختلف مناحي حياة الإنسان، فالخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والشبابية والرياضية والمسرحية والفنية..إلخ، التى يتمتع بها ويستفيد منها الأفراد، تقدم من خلال وبواسطة المنظمات المختلفة حكومية او أهلية أم مشتركة، وما يتناوله الإنسان من غذاء وما يلزمه من لباس، والمأوى الذي يسكنه والتجهيزات والأدوات التى يستخدمها تصنعها وتنتجها المنظمات المختلفة، وما يستخدمه من وسائل نقل واتصالات لا يحصل عليها الفرد إلا من خلال المنظمات المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن نسبة عالية من أبناء المجتمع يعملون في هذه المنظمات المختلفة، وما كان الإنسان لينعم بوسائل الرفاه ومقومات الحياة الحديثة العصرية بدون المنظمات. ويمكن النظر إلى المنظمة على أنها كيان اجتماعي أهم عناصره هو الإنسان وعليه يتوقف نجاحها في تحقيق أهدافها بكفاية وفعالية، وهذا لا يعنى أن المكونات الأخرى للمنظمة ليست هامة، ولكنها هي الأخرى تعتمد على الإنسان وقد بدا الاهتمام الجاد بالعنصر الإنساني في المنظمات في العشرينات، وأخذ هذا الاهتمام يتزايد بشكلٍ مضطردٍ ومستمرٍ، وأصبحت المنظمات على اختلاف أنواعها تعتبر الإنسان العامل الحاسم في نجاحها وتقدمها وازدهارها، وعلى مستوى الدول، أخذت كثير منها وبخاصة الدول الأقل تقدما تركز أكثر فأكثر على الإنسان، وتعتبره عماد ثروتها والعنصر الحاسم في تقدمها وازدهارها. (حريم، ٢٠٠٤: ١٩)

وقد جاء في بروشور (أو نشرة أو مطوية) المؤتمر العلمي العاشر لكلية الآداب جامعة بني سويف في جمهورية مصر العربية بعنوان (نحو بناء إستراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية) أنه قد بدأ الاهتمام باستخدام "التنمية المستدامة" في مؤتمر استكهولم عام (١٩٧٢م)، وعندما عقد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام (١٩٩٢م) تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة رسميا، واعتمد المجتمع الدولي جدول أعمال القرن (٢١)، الذي يعد بمثابة خطة عمل عالمية لم يسبق لها مثيل للتنمية المستدامة. ولكن أفضل الاستراتيجيات لا قيمة لها الا بقدر تنفيذها، لذا وفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في

(جوهانسبرج) بجنوب أفريقيا في سبتمبر (٢٠٠٢م) فرصة مهمة للزعماء، لإقرار خطوات فعلية، وتحديد أهداف قابلة للقياس الكمي، من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن (٢١) على نحو أفضل. ويقصد "بالتنمية المستدامة" الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكلٍ يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية، والمقبلة.

وتأسيسا على ما سبق، ونظرا لأهمية المنظمات غير الحكومية في خدمة المجتمع وتنميته، ودورها في تحقيق أهداف المنظمات الحكومية، وتغطية بعض الجوانب المجتمعية التي تحتاج إلى المساعدة والتنمية، وأهمية تفعيل استراتيجيات وطرق وأساليب ووسائل التنمية المستدامة في المجتمع، والمساهمة في تقدم وازدهار ورفاه كافة شرائح المجتمع، وتنميته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ومدنيا، وسياسيا، وبيئيا، وإنسانيا، وتكنولوجيا، ورغبة في تفعيل دور المؤسسات العلمية والصناعية والإنتاجية والخدمية لصالح أفراد المجتمع في فلسطين، ومصر وصعيدها، والعالم العربي بصفة عامة، وانسجاما مع رؤية ورسالة المؤتمر العاشر لكلية الآداب جامعة بني سويف نحو إستراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية؛ جاءت فكرة هذا البحث بعنوان (درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة).

مشكلة البحث وأسئلته:

تم تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس: (ذكور، إناث)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة: (أقل من ٥سنوات، من٥-١٠سنوات، أكثر من ١٠سنوات)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير العمر: (أقل من ٣٠عاما، من ٣٠-٤٠عاما، أكبر من ٤٠عاما)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)؟

فرضيات البحث:

للإجابة على أسئلة البحث تم صياغة الفروض التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس: (ذكور، إناث).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة: (أقل من ٥سنوات، من٥-١٠سنوات، أكثر من ١٠سنوات).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير العمر: (أقل من ٣٠عاما، من ٣٠-٤٠عاما، أكبر من ٤٠عاما).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى:

تسليط الضوء على درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها.

الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى إلى متغيرات البحث:

- الجنس: (ذكور، إناث).
- عدد سنوات الخدمة: (أقل من ٥ سنوات، من ٥ـ ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).
- عمر العاملين في المنظمات غير الحكومية (أقل من ٣٠عاما، من ٣٠ـ ٤٠ عاما، أكبر من ٤٠ عاما).
- المؤهل العلمي للعاملين (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).

تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أجل توافر متطلبات التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية، وتفعيل دورها في خدمة المجتمع وتنميته، وتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المؤسسات العاملة الحكومية وغير الحكومية (الصناعية والتجارية والتربوية والعلمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية... الإنتاجية والخدمية) في فلسطين، ومصر، والعالم العربي، للعيش في عزةٍ وكرامة ورفعة ورخاءٍ وتقدمٍ في القرن الحادي والعشرين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

- يتناول البحث موضوعا مهما وحيويًا مفيدا، وهو تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المنظمات غير الحكومية.
- يفيد هذا البحث المجتمع في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي تسهم في تقدمه وازدهاره، والمحافظة على خيراته، وحماية بيئته صالحة ومحفزة.
- يفيد هذا البحث المنظمات غير الحكومية في تفيعل دورها، وتحقيق رؤيتها ورسالتها.
- يفيد هذا البحث العاملين في المنظمات غير الحكومية في اكتساب الكفايات والمهارات اللازمة لأداء المهام والواجبات الموكلة إليهم.
- قد يفيد هذا البحث في توفير عوامل المشاركة والتعاون والتكامل والتواصل، وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية، سعيا إلى تحقيق التنمية الشاملة.
- قد يحث هذا البحث إلى إجراء أبحاث أخرى، تتناول جوانب أخرى، من جوانب التنمية الشاملة، وفي مؤسسات وقطاعات مجتمعية مختلفة في الوطن العربي الكبير.

حدود البحث:

يشتمل البحث على الحدود التالية:

- حدود موضوعية: التنمية الشاملة المستدامة.
- حدود مؤسساتية: المنظمات غير الحكومية.
- حدود بشرية: العاملين في المنظمات غير الحكومية.
- حدود مكانية: محافظات غزة في فلسطين.
- حدود زمانية: من شهر ديسمبر/ ٢٠١٥م- شهر مارس/ ٢٠١٦م.

مصطلحات البحث:

يتناول البحث المصطلحات التالية:

التنمية المستدامة: هي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية،... التي تلبي حاجات المجتمع في الحاضر، مستخدمة معايير ومؤشرات وشروط التخطيط الاستراتيجي المتميز، وتسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المستقبل بحيث يدوم أثرها، وينتقل أثرها لجميع مجالات الحياة، وهي التي تزود الأفراد والمجتمع وتكسبهم المعارف والخبرات والمهارات والاتجاهات والقيم للمحافظة على التنمية وحمايتها والدفاع عنها، وتحقيق خدمة المجتمع وتنميته وتقدمه وازدهاره.

المنظمات غير الحكومية: مؤسسات أو جمعيات أو هيئات أو مراكز أو وحدات تتمتع بشخصية اعتبارية، خيرية، مستقلة غير ربحية، وغير حكومية، تنشأ في ضوء اتفاق بين أشخاص طبيعيين عاديين، يتمتعون بإدارة حكيمة للموارد الطبيعية المتاحة، ويوظفون التخطيط الاستراتيجي، ويحافظون على البيئة وجمالها وصفائها، والمناخ التنظيمي الملائم، من أجل تحقيق أهداف مشروعه تلبي خدمة المجتمع وتنميته.

الدراسات السابقة:

تمكن الباحثان من الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة، ويعرض فيما يلي بعضها:

دراسة (الحلو، ٢٠١٥):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكبر (١٠٠) منظمة غير حكومية في قطاع غزة، وأثرها على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. ولإجراء هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بمراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لتحديد مبادئ الحكم الرشيد، وتحديد معايير تحقيق التنمية المستدامة، كما أعد الباحث استبانة تم

توزيعها على رؤساء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون وقد تم استرداد (١٤٥) استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

يتم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بنسبة (77.77٪)، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتطبيق مبادئ (المساءلة، العدل والمساواة، الإجماع، الأنظمة الداخلية (حكم القانون)، الفاعلية والكفاءة، الرؤيا الاستراتيجية، اللامركزية، الشفافية) بنسب مقبولة تظهر وعي عام لدى هذه المنظمات نحو الآثار الإيجابية للحكم الرشيد كأسلوب إداري.

توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مختلف المراحل الإدارية، والاستعانة بجهات متخصصة للإشراف على وتقييم هذا التطبيق في المنظمة، إلى جانب ضرورة تطوير برامج تدريبية خاصة للعاملين في المنظمات وفق الاحتياجات اللازمة لضمان نجاح تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي والوعي لدى العاملين في المنظمة نحو أهمية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومعايير تطبيقها.

تخصيص الجهات المانحة لجزء من منحها لدعم المنظمات غير الحكومية بالتكاليف التشغيلية والتطويرية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وربط الأهداف العامة للمنح والتمويل بمعايير تحقيق التنمية المستدامة.

تفعيل دور الحكومة في توجيه أنشطة ومشاريع المنظمات غير الحكومية نحو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.

دراسة (صيام، ٢٠١٠):

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة خصيصا لجمع البيانات، وكذلك قامت الباحثة بإجراء (٥) مقابلات ومجموعة مركزة واحدة مع مدراء/ات المؤسسات الأهلية النسوية أو أعضاء مجلس الإدارة.

وأظهرت نتائج البحث ما يلي: وجود علاقة ايجابية بين كلا من (دعم الإدارة العليا للتخطيط الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي البيئي، وجود توجهات إستراتيجية "رؤية ورسالة وأهداف"، وجود خطة إستراتيجية، تنفيذ الخطة الإستراتيجية، متابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية) وبين أداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة، كما كشفت النتائج ان إدارات المؤسسات الأهلية النسوية لديها فهم واضح وقناعة بعملية التخطيط الاستراتيجي وتشجيع العاملين/ات على المشاركة في التخطيط الاستراتيجي، وان المؤسسات الأهلية النسوية تقوم بتطوير رؤية ورسالة واضحة ومكتوبة، وكذلك تقوم بتطوير أهداف إستراتيجية ومحددة واضحة ومكتوبة، وأنها تطور خططا استراتيجية وتنفيذية مكتوبة، وتختار إستراتيجيتها بما يتلاءم مع قدرتها الداخلية والظروف الخارجية التي تواجهها وتنسجم مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وأنها تقوم باجتذاب الموارد البشرية ذات الخبرة والمهارة اللازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية وتقوم بنفس الوقت بتطوير قدرات عامليها بما يساهم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وأن المؤسسات الأهلية النسوية تختار برامجها وأنشطتها بما يتلاءم مع احتياجات فئاتها المستهدفة، مما يساهم في زيادة الطلب على خدماتها.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاستمرار بتطبيق التخطيط الاستراتيجي من قبل المؤسسات النسوية، وضرورة العمل على تذليل الصعوبات التي تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي بكل مراحلها، وضرورة عقد الدورات التدريبية للإدارة العليا لهذه المؤسسات في التخطيط الاستراتيجي، وضرورة إنشاء دائرة لنظم المعلومات الإدارية في المؤسسات النسوية، وضرورة تبنى المؤسسات النسوية لنظم رقابة وتقييم واضحة ومكتوبة وملائمة، وضرورة أن تقوم المؤسسات النسوية بتحديد مؤشرات الأداء الخاصة بها وقياسها من وقت لآخر، لتحديد درجة الأداء المؤسسي الفعلي.

دراسة (الطهراوي، ٢٠١٠): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الاداء المؤسساتي من خلال دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية بمحافظات غزة، ومدى تطوير تلك الاستراتيجيات بشكل مهنى، والتعرف على مستوى القائمين على صياغة ومتابعة وتقييم تلك الاستراتيجيات. وأيضا توجه المنظمات غير الحكومية اتجاه الاستثمار في العنصر البشري، ومدى قدرة تلك المنظمات على الاستفادة من تلك الاستراتيجيات في تطوير أدائها بما يحقق اهدافها في الاستمرار والمنافسة وتقديم الخدمات للفئات المستهدفة. وقد طبق الباحث دراسته على عينة قدرها (١١٧) منظمة غير حكومية، أي ما نسبته (١٣٪) من مجتمع الدراسة الأصلي، من خلال اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (٢٤٠) موظفا، ما بين (مدير عام، مدير فرع، مدير مشروع، منسق وحدة)، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وأظهرت النتائج أن ٨٠٪ من المنظمات غير الحكومية لديها استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية. وأن مستوى استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تلك المؤسسات عالٍ نسبيا، ويقدر بـ (٧٨٪)، وأظهرت الدراسة أن التمويل الخارجي يساهم بشكلٍ أساسي في تطوير تلك الاستراتيجيات، وأن (٧٥٪) من القائمين على صياغة وإعداد الاستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية لديهم مستوى مهنى مناسب وملائم لتلك المهنة، كما أظهرت النتائج أن استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ساهمت بشكلٍ إيجابي في تطوير الاداء المؤسساتي بشكلٍ عام.

دراسة نيكا وريدزوان(Nikkah and Redzuan, 2010) : وقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية المستدامة. واعتمدت الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في البلدان النامية، كما اعتمدت على تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار. وأوضحت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات.

دراسة (مطر، ٢٠٠٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطوير التنظيمي على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة. كما هدفت أيضا إلى التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في إجابات المبحوثين تعزى للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة. ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويضم مجتمع الدراسة (٢٦٢) منظمة أهلية مسجلة في دليل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧م، وتم اختيار (١٦٠) منظمة، بعد التأكد من استيفائها للشروط، وهي أن تضم المنظمة (١٠) عاملين دائمين فأكثر، أو تضم (١٠) متطوعين فأكثر، إن كان عدد العاملين بها يقل عن عشرة، وقد استخدم الباحث استبانة وتم توزيع (١٦٠) استبانة، على مدراء المنظمات الأهلية، حيث قام (١٥٣) فردا بالإجابة عليها وإرجاعها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جميع مجالات التطوير التنظيمي وفاعلية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، وقد شملت هذه المجالات الأهداف والاستراتيجيات، الهيكل التنظيمي، الأساليب والأدوات التكنولوجية، تنمية وتطوير العاملين، الانظمة والسياسات الإدارية ومجال العمل الجماعي.

- وجود بعض الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة في بعض مجالات التطوير التنظيمي تعود للمتغيرات الشخصية مثل: (العمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها:

- العمل على تطوير الهياكل التنظيمية في المؤسسات غير الحكومية بشكل مستمر يجعلها قادرة على مواكبة التغيرات في بيئة العمل، وإجراء تعديلات في أنظمة وسياسات المؤسسة، بما يزيد من فاعليتها في اتخاذ القرارات.
- العمل على تنمية وتطوير العاملين في مجال اتخاذ القرارات، وزيادة مشاركتهم في العملية الإدارية بشكل عام الأمر الذي يؤدي إلى تطوير المؤسسة وتعزيز كفاءتها، والتخصص في مجالات العمل الأهلي بدلا من التكرار وعدم الوضوح.

دراسة (حنين أبو نحلة، ٢٠٠٨): تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية للاستفادة من التمويل الدولي لدعم أصحاب المشاريع، وخلق فرص عمل مستدامة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (١٧٦) منظمة غير حكومية في قطاع غزة تعمل في مجال التنمية، وبلغ حجم العينة في هذه الدراسة (٩٠) منظمة غير حكومية تم تحديدها بشكلٍ عشوائي، واستخدمت الباحثة الاستبانة إلى جانب المجموعات البؤرية، والمقابلات كأدوات لجمع المعلومات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين غياب التخصص في مجال محدد للمنظمات غير الحكومية، وفشل في قدرة خلق فرص عمل مستدامة، كذلك فقد ووجدت الدراسة أن الجهات المانحة لديها سياساتها الخاصة التي تركز على مشاريع الطوارئ، والتدريب والعمالة المؤقتة التي أثرت سلبا على قدرة خلق فرص العمل المستدامة. وقد أوصت الدراسة المنظمات غير الحكومية بضرورة التخصص في مجال محدد لزيادة كفاءة وفعالية العمل، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب محاولة التغلب على السياسات المفروضة من قبل الجهات المانحة، وفرض أولويات هذه المنظمات التي تخدم أولويات المجتمع وأهداف تلك المنظمات.

دراسة (الأشقر، ٢٠٠٦): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، وذلك من خلال التعرف على وضوح المفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي لدى مديري هذه المنظمات، ومدى الممارسة والتطبيق لهذا المفهوم، والتعرف على المعوقات التى تواجه التخطيط

الاستراتيجي كما يراها المديرون، والتعرف على اثر بعض الخصائص الشخصية والتنظيمية في وضوح المفهوم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد أظهرت النتائج أن (66.7٪) من مديري المنظمات لديهم وضوح للمفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي، وأنهم يميلوا لممارسة هذا النوع من التخطيط بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات الممارسة (3.62) من (5) درجات، بنسبة (٧٢,٤٪) بدرجة كبيرة، كما أظهرت الدراسة أن المديرين لا ينظرون للمعوقات المحددة التي تم عرضها عليهم كمعوقات تقف أمام عملية ممارسة التخطيط الاستراتيجي (التكلفة العالية، والحاجة إلى مهارات إدارية عالية غير متوفرة، وعدم استقرار الظروف البيئية في قطاع غزة)، بينما أشار بعضهم إلى وجود معوقات اخرى كمتغير طاقم العاملين بين فترة وأخرى، ونقص الإمكانات المادية، وعدم تلقى المساندة الكافية من السلطة، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في وضوح المفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي تعزى للخصائص: (جنس المدير، عمره، مؤهله العلمي، سنوات الخبرة)، وكذلك للخصائص التنظيمية (عدد المتطوعين، عدد العاملين الدائمين)، بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغير التنظيمي عمر المؤسسة، كما أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح المفهوم ومستوى الممارسة العملية للتخطيط الاستراتيجي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعميق الفهم والممارسة بصورة أكثر جدية من وضوح الرسالة والرؤية.

دراسة (حسن، ٢٠٠٣): تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم واستراتيجيات البناء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية، كأحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة المجتمع المدني، وتتكون الدراسة من ثلاث فصول، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن مفهوم البناء المؤسسي غير واضح المعالم على مستوى المنظمة غير الحكومية، معظم الأدبيات تتحدث عن المفهوم على مستوى القطاع، وليس على مستوى المنظمة المفردة، كما أنه لا توجد استراتيجيات واضحة ومحددة المعالم لبناء المنظمات غير الحكومية مؤسسيا.
- يجب أن تتم عمليات المتابعة والتقييم بحيث تكون مناسبة لعملية التعلم، وليس مجرد أداة للرقابة والمراجعة.
- إن تطبيقات أنشطة وبرامج البناء المؤسسي في واقع الجمعيات الأهلية المصرية لا تتم بالفاعلية المطلوبة.
- وقدمت الدراسة عددا من التوصيات لتفعيل مفهوم البناء المؤسسي وتطبيقاته في الواقع المصري:

- نشر مفهوم البناء المؤسسي بين الجمعيات الأهلية، الممارسين، الأطراف المهتمة، والأكاديميين العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية.
- تطوير استراتيجية عامة لبناء الجمعيات الأهلية المصرية.
- نشر وتوعية الجمعيات الأهلية بأهمية عمليات المتابعة والتقييم والتأكيد على استخدام المتابعة والتقييم كمناسبة للتعلم من خبرة الماضي.
- دعم قدرات المنظمات الوسيطة كاستراتيجية طويلة المدى، لبناء الجمعيات الأهلية المصرية مؤسسيا.

دراسة (شلبي، ٢٠٠١): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين، وبينت هذه الدراسة أن عدد المنظمات غير الحكومية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو (٩٢٦) منظمة، توزعت على القطاعات المختلفة، في حين أن عدد المنظمات التي اكتملت بياناتها بلغ (٨٨١) منظمة، واقتصر التحليل في هذه الدراسة على هذه المنظمات، وكانت النسبة الأعلى من الجمعيات الخيرية ثم الأندية الشبابية والرياضية، واقتصرت نسبة المنظمات الجديدة على (29.2٪). وسجلت الدراسة ارتفاعا ملحوظا في تأسيس المنظمات غير الحكومية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إن أكثر من ثلث المنظمات التي تم عدها تأسست بعد العام (١٩٩٣)، كما سجلت ارتفاعا واضحا في نسبة التسجيل لدى الجهات الرسمية، ما يعني أن هذا القطاع بمجمله يخضع للأنظمة والقوانين المعمول بها، وتنوعت المنظمات الفاعلة في الضفة والقطاع من حيث أهدافها وبرامجها، لكن النتيجة الأهم هي في تشتت أهداف وبرامج هذه المنظمات، وعدم تركيز معظمها على أهداف وبرامج محددة، بل يسود التنوع والاتساع معظم أهداف وبرامج هذه المنظمات، واللافت للنظر هو ارتفاع في نسبة المنظمات التي تعتمد أهدافا عامة، وانخفاض نسبة المنظمات التي تضع لنفسها أهداف محددة، ما يعني غياب الرؤية الواضحة لدى معظم هذه المنظمات، وكشفت الدراسة عن تمايز واضح في نوعية الهيئات القيادية بين الأنواع المختلفة من المنظمات، فالجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية تعود مرجعيتها العليا وفقا لأنظمتها لهيئة عمومية، ومن هنا توافقت نسبة المنظمات التي يتوفر لها هذا النوع من الهيئات مع نسبة الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والشبابية، أما المنظمات الجديدة فتعود مرجعيتها لمجالس أمناء أو مجالس إدارة، وإن هذا التمايز يكشف عن طبيعة النمط الإداري الذي تعتمده الأنواع المختلفة من المنظمات، بحيث أشارت الدراسة إلى أفضلية في البناء المؤسسي لدى المنظمات الجديدة مقارنة بالمنظمات التقليدية، وهو ما ينعكس على فاعلية وكفاءة المنظمات المختلفة في تقديم

خدماتها وتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها. وقد أوصت الدراسة بإجراء دراسات معمقة عن المنظمات غير الحكومية تشخص وتقيم مستويات جودة الإدارة فيها بهدف تطويرها، كما أن هناك حاجة إلى دراسات تسهم في تطوير آليات خاصة لتوفير مصادر تمويل ذاتية ومحلية كافية، لتعزيز مدى استقلاليتها وتدعيم استدامتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أجريت غالبية الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية في فلسطين، في حين أجريت دراسة (حسن، ٢٠٠٣) في جمهورية مصر العربية.
- اتبعت غالبية الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي.
- استخدمت غالبية الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية الاستبانة كأداة للدراسة، في حين استخدمت دراسة (صيام، ٢٠١٠)، دراسة (حنين أبو نحلة، ٢٠٠٨) استبانة، بالإضافة إلى مقابلات ومجموعة مركزة (أو بؤرية) واحدة.
- تم إجراء غالبية الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية على المنظمات غير الحكومية، في حين أجريت دراسة (صيام، ٢٠١٠) على المؤسسات الأهلية النسوية، وطبقت دراسة (مطر، ٢٠٠٨) على المنظمات الأهلية.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء (أو إغناء) بحثه، وفي إعداد استبانه كأداة للدراسة، وفي إتباع الأساليب الإحصائية اللازمة للبحث، وفي تفسير النتائج ومناقشتها.

منهجية البحث:

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يفيد في فهم أفضل وأدق لجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع البحث حيث يصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا وكميا.

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة.

عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية عددها (١٤٣) من العاملين في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة، وتتوزع عينة البحث حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1)

توزيع عينة البحث

م	البيانات الشخصية		العدد	النسبة
١	الجنس	ذكر	85	59.4
		أنثى	58	40.6
٢	عدد سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	40	28.0
		من ٥-١٠ سنوات	50	35.0
		أكثر من ١٠ سنوات	53	37.0
٣	العمر	أقل من ٣٠ عام	50	35.0
		من ٣٠-٤٠ عام	45	31.5
		أكثر من ٤٠ عام	48	33.5
٤	المؤهل العلمي	دبلوم	30	21.0
		بكالوريوس	40	28.0
		ماجستير	40	28.0
		دكتوراة	33	23.0
العدد الكلي			١٤٣	١٠٠٪

أداة البحث: تم استخدام استبانة تشتمل على أربعة محاور، تتكون من مجموعة من الفقرات، تبين درجة الموافقة (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا)، وتم تحديد القيم (٥، ٤، ٣، ٢، ١) لتقابل التقديرات السابقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

صدق أداة البحث:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على عدد (7) من المحكمين من ذوى الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لأبعاد الاستبانة، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذا البحث، وبذلك تم التأكد من صدق المحكمين.

صدق الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاتساق الداخلي للعينة الاستطلاعية التي عددها (٣٠)، من خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة	0.738	دالة عند 0.01
٢	المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية	0.680	دالة عند 0.01
٣	المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية	0.617	دالة عند 0.01
٤	المساهمة في تحقيق التنمية البيئية	0.783	دالة عند 0.01

يتبين من الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائيا، وهذا يدل على أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات صدق عالية.

ثبات أداة البحث: الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم التأكد من ثبات أداة البحث من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3) معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

م	المحور	معاملات ألفا كرونباخ
١	وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة	0.845
٢	المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية	0.717
٣	المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية	0.865
٤	المساهمة في تحقيق التنمية البيئية	0.827
	الاستبانة ككل	0.901

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ هي معاملات ثبات عالية، وتفي بأغراض البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: وللإجابة على أسئلة البحث تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، اختبار T-Test، اختبار One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للبحث.

نتائج البحث:

نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على ما يلي:

ما درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها؟

ولقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١	وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة	3.253	0.409	65.065	٤	متوسطة
٢	المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية	3.359	0.410	67.185	٢	متوسطة
٣	المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية	3.474	0.464	69.476	١	كبيرة
4	المساهمة في تحقيق التنمية البيئية	3.313	0.466	66.259	٣	متوسطة
	الاستبانة ككل	3.335	0.335	66.691		متوسطة

حيث أنه قد تم حساب درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها، بحسب مقياس خماسي التدريج، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) مقياس خماسي التدريج

الدرجة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
	من	إلى	من	إلى
قليلة جدا	١	١,٧٩	٢٠,٠٠	٣٥,٩٩
قليلة	١,٨	٢,٥٩	٣٦,٠٠	٥١,٩٩
متوسطة	٢,٦	٣,٣٩	٥٢,٠٠	٦٧,٩٩
كبيرة	٣,٤	٤,١٩	٦٨,٠٠	٨٣,٩٩
كبيرة جدا	٤,٢	٥	٨٤,٠٠	١٠٠,٠٠

وقد تبين من الجدول السابق أن:

درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (66.691)، وهي بدرجة (متوسطة).

وقد يعود السبب في ذلك إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني من ظروف صعبة جداً من الاحتلال والحروب والقتل والدمار، والحصار،...

وكذلك يعزو الباحثان السبب في ذلك إلى أن المنظمات غير الحكومية تقدم مساعدات إغاثية، ومعونات استهلاكية بحسب احتياجات الشعب الفلسطيني، ونادرا ما تقوم المنظمات غير الحكومية بإنشاء مشاريع استثمارية منتجة تستوعب أعدادا من العاطلين عن العمل، وتفتح مجالا للعمل المتواصل، والإنتاج الحقيقي الذي يعمل على تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبيئيا، وتكنولوجيا،...، ويضاف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في فلسطين يهتم البعض منها في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة،...، للمساهمة في حماية واحترام ورعاية الإنسان، ورفع الظلم والإهانة عنه.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الحلو، ٢٠١٥)، (الطهراوي، ٢٠١٠)، (الأشقر، ٢٠٠٦).

هذا وقد جاء ترتيب محاور الاستبانة (محاور التنمية المستدامة) بحسب متوسطات تقديرات عينة البحث كما يلي:

- الترتيب الأول هو محور (المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية)، وقد جاء بوزن نسبي (69.476)، وهو بدرجة (كبيرة).
- الترتيب الثاني هو محور (المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية)، وقد جاء بوزن نسبي (67.185)، وهو بدرجة (متوسطة).
- الترتيب الثالث هو محور (المساهمة في تحقيق التنمية البيئية)، وقد جاء بوزن نسبي (66.259)، وهو بدرجة (متوسطة).
- الترتيب الرابع هو محور (وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة)، وقد جاء بوزن نسبي (65.065)، وهو بدرجة (متوسطة).

وهذا يتطلب من الجهات المسئولة في الحكومة أو السلطة تقديم التسهيلات اللازمة للمنظمات غير الحكومية للقيام بالمهام الموكلة إليها لتحقيق التنمية المستدامة، ويضاف إلى ذلك يجب على الجهات المسئولة التعاون والمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، واقتراح المناطق أو الشرائح أو الاحتياجات اللازمة للشعب الفلسطيني بحسب الأولويات المطلوب تلبيتها أولا بأول، وتشجيع التعاون والتكامل والتنسيق بين الجهات المسئولة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة.

وكذلك فإنه من المطلوب من المنظمات غير الحكومية الاهتمام بالكوادر العاملة فيها، وحسن اختيارهم، ودراسة احتياجاتهم، وتقديم البرامج التدريبية المهنية اللازمة لإعدادهم وتأهيلهم وإكسابهم الكفايات المهنية التي تؤهلهم للعمل بمهنية عالية، وتحقيق معايير الجودة الشاملة، ورفع قدرتهم على تعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف، او التخفيف من حدتها، وزيادة فاعلية العاملين في المنظمات غير الحكومية في دعم وتعزيز التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة.

ورغبة من الباحثين في تحقيق أهداف البحث، قاما بإيجاد المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات محاور التنمية المستدامة المتوفرة في الاستبانة كما يلي:

جدول رقم (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المحور الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١	يتوافر لدى إدارة المنظمة أو الجمعية أو المؤسسة فهم واضح للمفاهيم المختلفة بالنسبة للتنمية المستدامة	3.888	0.815	77.762	١	كبيرة
٢	تهتم المنظمة بتطبيق مبادئ ومعايير ومؤشرات التنمية المستدامة أثناء التخطيط للأنشطة والبرامج	3.664	0.581	73.287	٢	كبيرة
٣	تهتم المنظمة بتطبيق مبادئ ومعايير ومؤشرات التنمية المستدامة أثناء التنفيذ للأنشطة والبرامج	3.217	0.980	64.336	١٠	متوسطة
4	تهتم المنظمة بتطبيق مبادئ ومعايير ومؤشرات التنمية المستدامة أثناء المتابعة للأنشطة والبرامج	2.993	1.110	59.860	١١	متوسطة
5	تراعي المنظمة تفادي الآثار السلبية على البيئة المحلية أثناء تنفيذ الأنشطة والبرامج	3.336	1.007	66.713	٥	متوسطة
6	تحرص المنظمة على تحقيق استخدام أمثل للموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذ الأنشطة والبرامج	3.224	0.982	64.476	٧	متوسطة
7	تحرص المنظمة على تحقيق إعادة تدوير المخلفات والبواقي والاستفادة منها	2.895	1.203	57.902	١٣	متوسطة
8	تحرص المنظمة على وجود نظام للمساءلة	2.944	0.918	58.881	١٢	متوسطة
9	تحرص المنظمة على تحقيق العدالة والمساواة	2.776	0.791	55.524	١٤	متوسطة
10	تحرص المنظمة على تطبيق حكم القانون	3.392	0.594	67.832	٤	متوسطة
11	تحرص المنظمة على توافر الفاعلية والكفاءة في الأداء	3.329	1.005	66.573	٦	متوسطة
12	تحرص المنظمة على وضوح رؤية ورسالة وأهداف المنظمة للجميع	3.441	1.072	68.811	٣	كبيرة
13	تحرص المنظمة على تفعيل دور اللامركزية في العمل	3.224	0.716	64.476	٧	متوسطة
14	تحرص المنظمة على مراعاة الشفافية الملائمة	3.224	0.633	64.476	٧	متوسطة
	المحور ككل	3.253	0.409	65.065		متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها في المحور الأول (وضوح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة) جاءت بوزن نسبي (65.065)، وهي بدرجة (متوسطة).

أعلى ترتيب فقرة رقم (١)، وهي (يتوافر لدى إدارة المنظمة أو الجمعية أو المؤسسة فهم واضح للمفاهيم المختلفة بالنسبة للتنمية المستدامة)، وقد جاءت بوزن نسبي (77.762)، وهي بدرجة (كبيرة).

أدنى ترتيب فقرة رقم (٩)، وهي (تحرص المنظمة على تحقيق العدالة والمساواة)، وقد جاءت بوزن نسبي (55.524)، وهي بدرجة (متوسطة)، ثم فقرة رقم (٧)، (٨).

جدول رقم (٨)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المحور الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١	يعتبر تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي ضروريا لفتح أسواق مجالات عمل جديدة للمستفيدين من أنشطتها وبرامجها ومشاريعها التنموية	4.119	0.809	82.378	١	كبيرة
٢	تضمن مبادئ التخطيط الاستراتيجي المتوفرة في المنظمة استدامة المشاريع الصغيرة المنفذة لصالح الفئات المستهدفة	3.161	0.688	63.217	٧	متوسطة
٣	يسهم تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي في رفع معدل دخل الفرد	3.273	0.874	65.455	٥	متوسطة
4	تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي يزيد في معدل خلق فرص عمل مستدامة للفئات المستهدفة	3.441	0.836	68.811	٢	كبيرة
5	يهدف تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي في المجتمع	3.329	0.886	66.573	٣	متوسطة
6	توظف المنظمة وسائل الاتصال والتواصل والإعلام الجديد في دعم الاقتصاد الوطني	3.217	0.980	64.336	٦	متوسطة
7	توظف المنظمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الاقتصاد محليا وعربيا وعالميا	3.280	0.996	65.594	٤	متوسطة
8	تتعاون المنظمة مع مؤسسات القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة	3.056	0.785	61.119	٨	متوسطة
	المحور ككل	3.359	0.410	67.185		متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها في المحور الثاني (المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية) جاءت بوزن نسبي (67.185)، وهي بدرجة (متوسطة).

أعلى ترتيب فقرة رقم (١)، وهي (يعتبر تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي ضروريا لفتح أسواق مجالات عمل جديدة للمستفيدين من أنشطتها وبرامجها ومشاريعها التنموية)، وقد جاءت بوزن نسبي (82.378)، وهي بدرجة (كبيرة).

أدنى ترتيب فقرة رقم (٨)، وهي (تتعاون المنظمة مع مؤسسات القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة)، وقد جاءت بوزن نسبي (61.119)، وهي بدرجة (متوسطة)، ثم فقرة (٢)، (٦).

جدول رقم (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المحور الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١	تسهم مبادئ التخطيط الاستراتيجي المطبقة في المنظمة في تقليل معدلات البطالة في المجتمع	3.951	0.705	79.021	١	كبيرة
٢	تزيد مبادئ التخطيط الاستراتيجي المعتمدة في المنظمة في الاعتماد على الذات لدى الفئات المستفيدة	3.448	0.836	68.951	٣	كبيرة
٣	تضمن مبادئ التخطيط الاستراتيجي المطبقة في المنظمة تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للفئات المستهدفة	3.336	0.671	66.713	٤	متوسطة
4	تطبيق المؤسسة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي يعمل على خفض نسبة الأمية في المجتمع	3.224	1.236	64.476	٧	متوسطة
5	يرفع تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي من مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع	3.336	1.061	66.713	٤	متوسطة
6	يهدف تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي	3.224	0.922	64.476	٧	متوسطة
7	تراعي المنظمة المعايير والمؤشرات الاجتماعية العربية للتنمية المستدامة	3.944	0.528	78.881	٢	كبيرة

8	تراعي المنظمة المعايير والمؤشرات الاجتماعية العالمية للتنمية المستدامة	3.329	1.005	66.573	٦	متوسطة
	المحور ككل	3.474	0.464	69.476		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها في المحور الثالث (المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية) جاءت بوزن نسبي (69.476)، وهي بدرجة (كبيرة).
- أعلى ترتيب فقرة رقم (١)، وهي (تسهم مبادئ التخطيط الاستراتيجي المطبقة في المنظمة في تقليل معدلات البطالة في المجتمع)، وقد جاءت بوزن نسبي (79.021)، وهي بدرجة (كبيرة).
- أدنى ترتيب فقرة رقم (٤)، وهي (تطبيق المؤسسة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي يعمل على خفض نسبة الأمية في المجتمع)، وفقرة رقم (٦)، وهي (يهدف تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي)، وقد جاءت الفقرتان بوزن نسبي (64.476)، وهي بدرجة (متوسطة)، ثم فقرة (٨).

جدول رقم (١٠)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المحور الرابع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١	تزيد مبادئ التخطيط الاستراتيجي في المنظمة من قدرتها على الحفاظ على الموارد البشرية العاملة	3.832	0.964	76.643	١	كبيرة
٢	تزيد مبادئ التخطيط الاستراتيجي في المنظمة من قدرتها على الحفاظ على الموارد المادية	3.273	0.874	65.455	٥	متوسطة
٣	يشجع تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي أفراد المجتمع على اعتماد فكرة تدوير المخلفات	3.000	0.888	60.000	٨	متوسطة
4	تسهم مبادئ التخطيط الاستراتيجي المطبقة في المنظمة في تقليل المخلفات الناتجة عن تنفيذ الأنشطة والبرامج والمشاريع	3.336	0.581	66.713	٤	متوسطة
5	يضمن تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي توعية مجتمعية نحو استخدام الكيماويات الضارة	3.056	0.854	61.119	٧	متوسطة
6	يشجع تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي المجتمع المحلي للحفاظ على نسبة أكبر من المساحات الخضراء	3.336	1.007	66.713	٣	متوسطة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
7	يهدف تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق الرخاء البيئي في المجتمع	3.448	0.601	68.951	٢	كبيرة
8	يهدف تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق الرعاية الصحية الشاملة	3.224	0.922	64.476	٦	متوسطة
	المحور ككل	3.313	0.466	66.259		متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها في المحور الرابع (المساهمة في تحقيق التنمية البيئية) جاء بوزن نسبي (66.259)، وهو بدرجة (متوسطة).
- أعلى ترتيب فقرة رقم (١)، وهي (تزيد مبادئ التخطيط الاستراتيجي في المنظمة من قدرتها على الحفاظ على الموارد البشرية العاملة)، وقد جاءت بوزن نسبي (76.643)، وهي بدرجة (كبيرة).
- أدنى ترتيب فقرة رقم (٣)، وهي (يشجع تطبيق المنظمة لمبادئ التخطيط الاستراتيجي أفراد المجتمع على اعتماد فكرة تدوير المخلفات)، وقد جاءت بوزن نسبي (60.000)، وهي بدرجة (متوسطة)، ثم فقرة (٥)، (٨).

نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على ما يلي:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟
- وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار T-Test، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٩) الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
الاستبانة ككل	ذكر	85	3.320	0.333	-0.609	0.543	غير دالة
	أنثى	58	3.355	0.339			

قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (141) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.980

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "T" المحسوبة أقل من قيمة "T" الجدولية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى إلى متغير الجنس.
- ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى ان العاملين في المنظمات غير الحكومية، سواءً من الذكور أم الإناث هم فلسطينيون، يعملون في منظمات غير حكومية لديها رؤية ورسالة وأهداف متقاربة، وهي تعمل في محافظات غزة في فلسطين، ولخدمة الشعب الفلسطيني.
- ويضاف إلى ذلك إلى أن العاملين في المنظمات غير الحكومية لديهم توجهات متشابهة نحو خدمة الشعب الفلسطيني وتنميته، الذي يتعرض للقتل والدمار والحصار،...، ولديهم تقديرات متقاربة لم تظهر الفروق بين متوسطات تقديراتهم لدرجة توافر متطلبات تحقيق التنمية في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة.
- وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأشقر، ٢٠٠٦).

نتائج السؤال الثالث: ينص السؤال الثالث على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات)؟

وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (10) الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

	عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
الاستبانة ككل	أقل من ٥ سنوات	40	3.288	0.351	0.696	0.501	غير دالة
	من ٥-١٠ سنوات	50	3.372	0.319			
	أكثر من ١٠ سنوات	53	3.334	0.339			

قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2، 140) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.070

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.
- ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى أن العاملين في المنظمات غير الحكومية، سواءً كانت عدد سنوات خدمتهم قليلة أم متوسطة أم كبيرة هم فلسطينيون، يعملون في منظمات غير حكومية لديها رؤية ورسالة وأهداف متقاربة، وهي تعمل في محافظات غزة في فلسطين، ولخدمة الشعب الفلسطيني.
- وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأشقر، ٢٠٠٦)، بينما تختلف مع دراسة (مطر، ٢٠٠٨).